د. محمد أحمد الزعبي

علم الاجتماع والبلدان النامية

مساهمة نقدية في تحديد موضوع ومهام علم الاجتماع العام وعلم اجتماع البلدان النامية





علم الاجتماع
والبلدان النامية

الطبعة الثانية
١٤١١ هـ - ١٩٩١ م

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع
بيروت - الحمراء - شارع اميل اده - بناية سلام
هاتف: ٨٠٢٤٢٨ - ٨٠٢٤٠٧ - ٨٠٢٢٩٦
بيروت - المصيطبة - بناية طاهر هاتف: ٣٠١٠٣٠ - ٣١١٣١٠
ص.ب: ١١٣/٦٣١١ تلكس: LE ٢٠٦٦٥ - ٢٠٦٨٠ - لبنان

د. محمد أحمد الزعبي

عِلم الإجتماع وَالبلدان النامية

مساهمة نقدية في تحديد موضوع ومهام
علم الإجتماع العام وعلم اجتماع البلدان النامية

طبعة ثانية
مزيدة ومنقحة

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

الاهداء

إلى أسرتي المكافحة

التي تتقاسم معي عناء غربة مفروضة

مع الطبعة الثانية

يرغب المؤلف أن يشير إلى أن الطبعة الأولى من هذا الكتاب قد نفذت منذ عام 1985، وأنه قد تم التعاقد بتاريخ 1986/12/7 مع «دار التنوير» لصاحبها السيد محمد الزنابيلي على إعادة طبع الكتاب. وقد تبين بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات، أن الناشر المذكور لم يف بالتزاماته في طبع الكتاب وتوزيعه وأن التوكيدات التي كان يقدمها لصاحب الكتاب في أن الكتاب مطبوع بالفعل، وأن الصعوبات الأمنية في لبنان هي التي تحول دون توزيعه، كانت عارية عن الصحة تماماً، إن ما دفع المؤلف إلى ذكر هذه الواقعة هو أن هذا الكتاب ينطوي ـ على حد علم المؤلف ـ على عدد من «الفرضيات» العلمية غير المسبوقة وقد كان حريصاً أن يستمع إلى آراء وملاحظات زملائه الكرام عليها وحولها.

ومن جهة أخرى، فإنه قد أضيف إلى هذه الطبعة الفصل الخامس المتعلق بابن خلدون، وذلك في إطار محاولة من المؤلف للوقوف على إمكانية توظيف علم الاجتماع الخلدوني في فهم بعض الظواهر الاجتماعية في البلدان النامية عامة، والمجتمعات العربية الإسلامية خاصة.

المؤلف

مدخل

- 1 -

يقول المثل الألماني: إذا كانت النهاية صحيحة فهذا يعني أن كل شيء قد جرى على ما يرام (ende gut alles gut) بيد أنه من الواضح بالنسبة للعمل العلمي أن أية نهاية جيدة لا يمكن أن تكون إلا كحصيلة لبداية جيدة، بحيث يصح القول: إذا كانت البداية صحيحة فهذا يعني أن كل شيء سوف يجري على ما يرام Anfang gut alles gut إن الخطوة الأولى في البحث العلمي هي أهم الخطوات على الإطلاق، ذلك أن أي خطأ صغير في البداية يأخذ شكل زاوية تتسع ويتباعدُ ضلعاها كلما سار البحث أشواطاً أبعد. يقول المثل الشعبي «الخياط الماهر هو من يعيد القياس سبع مرات قبل أن يبدأ بالقص». ولا بد أن أعترف هنا أن تحديد «المشروع التصوري» لهذه الدراسة قد استغرق جزءاً أساسياً من وقتي ومن اهتمامي، وذلك أن منطلقين أساسيين كانا يتجاذبان اهتمامي: الأول، هو أن أكتفي بنوع من الدراسة الوصفية، الانتقادية، المقارنة لعدد من المؤلفات والنظريات والآراء السوسيولوجية المنتمية إلى الاتجاهين الرئيسيين في علم الاجتماع: الاتجاه الماركسي، والاتجاه البرجوازي. والثاني، هو أن أتجاوز هذا الشكل «التحليلي» إلى نوع من الدراسة «التركيبية» بحيث أقوم بتحديد «فرضية بحث» متعلق بطبيعة وموضوع ومهام علم الاجتماع «Soziologie» بصورة عامة، وعلم اجتماع البلدان النامية Soziologie der Entwicklungsländer بصورة خاصة. ثم أحاول توجيه دراستي كلها لاختبار هذه الفرضية. إن ما استقر عليه رأينا أخيراً، وهو ما يمثل المنطلق الأساسي لدراستنا هذه، هو محاولة الجمع بين المنطلقين المذكورين، بحيث يصبح الهدف

الأساسي لهذا العمل العلمي الذي نقدمه، هو المساهمة في تحديد طبيعة ومهام وموضوع كل من علم الاجتماع وعلم اجتماع البلدان النامية، وذلك من خلال القيام بعملية مزدوجة، تقوم على:

1 ـ عرض وتحليل ونقد لأبرز الأفكار والنظريات والمقولات السيوسيولوجية الأساسية، ولا سيما المعاصرة منها.

2 ـ محاولة تقديم ما نراه ـ من وجهة نظرنا ـ يمثل تعديلاً أو تصحيحاً أو بديلاً لهذه أو تلك من الأفكار والنظريات والمقولات التي سنعرض لها.

هذا مع العلم أننا لن نعمد إلى إجراء مسح شامل لمجمل التراث النظري السوسيولوجي، أو للنظريات والمدارس والمذاهب السوسيولوجية، فهذا عمل يخرج من جهة عن حدود طاقتنا ومن جهة أخرى عن أهداف هذه الدراسة. إننا سنتعرض فقط إلى مجموعة القضايا السوسيولوجية التي يتركز حولها الجدل النظري بين علماء الاجتماع، ولا سيا بين الاتجاهين الماركسي والبرجوازي، أي إلى القضايا التي تنطوي على «إشكالية» Problematik تقع في أساس الأزمة الراهنة لعلم الاجتماع (السوسيولوجيا) سواء بوصفها سبباً أو بوصفها نتيجةً.

إن انتهاجنا مثل هذا المنهج، سوف يجعل عملنا هذا ـ واقع الحال ـ قريباً من تلك الدراسات التقليدية، التي دخلت الساحة السوسيولوجية تحت أسماء مثل: «تمهيد في علم الاجتماع». «مدخل إلى علم الاجتماع»، «مبادىء علم الاجتماع»... إلخ. مع ما ينطوي عليه مثل هذا المنهج من خطر التوسع الأفقي، على حساب التعمق العمودي، وهو أمر سنحاول جهدنا التخفيف من سلبياته المحتملة.

- 2 -

يتفق غالبية علماء الاجتماع على الأمر التالي، وهو أن هذا العلم ما يزال في طور التكوّن والنمو، وأنه رغم تجاوزه القرن من الزمان ما زال لم يأخذ صورته النهائية بعد، لا في إطاره البرجوازي، ولا في إطاره الماركسي، ويكفي لتوكيد هذه الفكرة أن أسوق الشواهد التالية:

يقول روبرت ميرتون R. Merton «يوجد في الولايات المتحدة خمسة آلاف عالم اجتماع، وإن لكل منهم علم الاجتماع الخاص به» (64/9)*.

(*) على طول هذه الدراسة، سوف نستخدم هذه الطريقة في تحديد الشواهد بحيث يمثل الرقم الأول من اليمين رقم المرجع، ويمثل الرقم الثاني بعد الخط المائل (/) رقم الصفحة.

ويكتب ريمون آرون R.Aron «يتميز علم الاجتماع في الواقع بالبحث الدائم عن نفسه، ويتفق علماء الاجتماع كلهم ربما، على نقطة واحدة فقط، هي صعوبة تحديد علم الاجتماع» (9/3).

وفي كتابه مبادىء علم الاجتماع يقرر هنري مندراس H. Mendras أنه «ما زال هناك حتى اليوم عدد من الناس يحكم على أن تدريس علم الاجتماع هو أمر سابق لأوانه، علم هو موضع جدل، علم في طريق التكوين... هذا هو التحذير الذي سجّله بوكليه ورافوت عام 1926... والذي ما زال بكل غرابةٍ حياً» (7/94).

تجمع الأدبيات السيوسيولوجية المعاصرة في الدول الاشتراكية على أن الاهتمام بالسوسيولوجيا، بوصفها موضوعاً مستقلاً عن المادية التاريخية والشيوعية العلمية، إنما يعود إلى الفترة اللاحقة للمؤتمر العشرين في الاتحاد السوفياتي، وأن النقاش حول موضوع ومهام وهوّية هذه السوسيولوجيا، ولا سيما علاقتها بالمادية التاريخية التي تمثل الأساس النظري الفلسفي لكافة العلوم الاجتماعية ما يزال دائراً حتى اليوم.

يقول ي. كوتسنسكي J. Kuczynski في هذا المجال: «يكتسب المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي أهمية جوهرية فيما يتعلق بتحديد الدور المهم للسوسيولوجيا الماركسية في النظرية الاجتماعية وكذلك في الممارسة الاجتماعية Praxis»** (176/131).

وفي كتاب «مبادىء السوسيولوجيا الماركسية اللينينية» Grundlagen der Marxis-tisch Leninistischen soziologie يقرأ المرء ما يلي:

«إن النقاش حول موضوع السوسيولوجيا الماركسية اللينينية لم ينته بعد» (12/111).

إن ما أريد أن أصل إليه من إيراد هذه الشواهد، هو أن علم الاجتماع ما يزال بصدد البحث عن هويته الخاصة، الأمر الذي يجعل المساهمة في توضيح معالم هذه الهويّة بحد ذاتها عملاً علمياً جديراً بالاهتمام، ويعطي محاولتنا هذه شرعيتها إلى جانب غيرها من المحاولات التي قام ويقوم بها زملاء آخرون ولا سيما في إطار السوسيولوجيا الماركسية ـ اللينينية التي ما تزال في طور النشوء والبلورة.

(**) إن النصوص المقتبسة من المراجع باللغة الألمانية هي من ترجمتنا نحن (م.ز).

- 3 -

ويوصفنا أحد أبناء «البلدان النامية» الموصوفة بـ«المتخلفة» في معظم الأدبيات العالمية التي تعالج مشكلات «العالم الثالث» وعلى صلة حيّة ومباشرة بمشكلاتها النوعية، فإننا سوف نقف وقفة خاصة عند ما يسمى اليوم في الأدبيات البرجوازية بـ «علم اجتماع التنمية» Sociology of Development وفي الأدبيات الماركسية Soziologie der Entwicklungsländer وسنحاول على وجه الخصوص توضيح علاقة هذا «العلم ـ الفرع» بعلم الاجتماع العام. إذ من الواضح أن هذا «العلم» يمكن اعتباره مرة على مستوى علم الاجتماع الماركسي، وعلم الاجتماع البرجوازي (استناداً إلى موضوع السوسيولوجيا ومهامها) ومرة على مستوى السوسيولوجيات الفرعية Zweigsoziologien/Applied Sociology التي ينطوي عليها عادة علم الاجتماع العام، سواء البرجوازي أو الماركسي، وتبلغ هذه المسألة ذروة تعقيدها إذا ما نقلنا الموضوع إلى مستواه الأيديولوجي، حيث يفقد الكلام عن أيديولوجية عالم ثالثية كل مبرراته النظرية والواقعية. وأياً كانت الإجابة على هذه التساؤلات، فإن مبررات موضوعية وعملية هي التي أفرزت بالتأكيد هذا العلم الفرعي، بالتالي فإنه سيكون مطلوباً هنا أيضاً، الكشف عن مبررات نشوئه وعن تحديد موضوعه ومهامه وهويته، وأيضاً الطبيعة الخاصة بعملية البحث السوسيولوجي في البلدان النامية، ولا سيما عندما يتعلق الموضوع بتقنيات الاستمارة Fragebogen والسؤال Befragung والمقابلة Interview.

- 4 -

إن العلوم الاجتماعية عامة، والسوسيولوجيا خاصة* تحمل طابعاً أيديولوجياً واضحاً، بمعنى أن أطروحاتها النظرية، وبحوثها، ودراساتها التطبيقية إنما تصب في نهاية المطاف في خدمة هذه الطبقة الاجتماعية أو تلك، حيث «لا يمكن أن يكون هناك علم اجتماعي، غير متحيز، في مجتمع مبني على الصراع الطبقي» (42/69). وليس ادعاء «الحياد الطبقي» أو «حياد القيم» إلاّ شكلاً مغلّفاً بهذا الشكل أو ذاك، بوعي أو بدون وعي، من أشكال «الانحياز الطبقي». إن العلوم الاجتماعية جميعها قد «تلقت القوة الدافعة لها من الرغبة في إصلاح المجتمع، أكثر مما تلقتها من الرغبة البسيطة في التعرف عليه. لقد كانت السياسة الاجتماعية في المقام الأول، والنظرية الاجتماعية في المقام

(*) نرى أنه من الأنسب بالنسبة للأدبيات باللغة العربية أن تسود تسمية «السوسيولوجيا» وذلك تحاشياً للالتباس بين مفهوم «علم الاجتماع» بوصفه مفرد جمع «العلوم الاجتماعية» وبين علم الاجتماع بوصفه ترجمة لكلمة Soziologie.

الثاني» (65/9). إن العالم الاجتماعي ـ كما يقرر Wright Mills بحق ـ «لا يقوم بعمله خارج نطاق القوى والصراعات السياسية في عصره، إنه على الأقل بصورة غير مباشرة «يقبل» في الحقيقة إطار مجتمعه» (نفس المرجع). والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل أن هذا الطابع الأيديولوجي لعلم الاجتماع يفقده، أو على الأقل، ينتقص من طابعه العلمي؟. أم أنه يمكن الجمع منطقياً وعملياً بين «علميّة» و«تحزب» هذا العلم؟. إن الانحياز إلى جانب الفئات المحرومة والمضطهدة، ولا سيا الطبقة العاملة، هو ليس انحيازاً إلى جانب «العلم» وحسب، وإنما هو شرط العلم الحقيقي، وذلك أنه ليس لهذه الطبقات المضطهدة أية مصلحة في تزييف الواقع أو تشويهه، بل في رؤيته تماماً كما هو دون أية إضافة خارجية أو تحريف. وبما أننا لا نخفي انحيازنا المطلق إلى جانب هذه الفئات، فإننا نعتبر أننا بهذا نحوز على الشرط الأساسي لعلمية وموضوعية عملنا هذا. إننا لا ننكر أن الميول البرجوازية الصغيرة، الظاهرة أو المستترة والتي غالباً ما تلازم المثقفين بعامة، ومثقفي العالم الثالث على وجه الخصوص قد تطل برأسها هنا وهناك، ولكننا ننوي أن نتسلح بيقظة العالم وبنزاهته، وإنني أسمح لنفسي هنا أن أردد القَسَم السوسيولوجي الذي اقترحه كوتسنسكي على غرار قسم أبو قراط الطبي «أقسم أنني لن أمارس أية أعمال علمية أقدر أنها قد تضر بالبشرية» (148/131). فعلى المدخل إلى العلم، كما على المدخل إلى النار ـ كما يقول دانتي ـ لا بدّ من الإعلان عن المطلب:

«هنا لا بدّ من الاقلاع عن كل ريبة».
«وهنا لا بدّ من الفناء لكل فكر جبان» (11/133).

- 5 -

وحتى لا ندع مجالاً لأي التباس، فلا بدّ أن نؤكد من الآن، أننا نستلهم في دراستنا هذه المنهج الجدلي التاريخي، بعيداً عن الدوغماتية، وضيق الأفق، والعمى الذاتي، وتحديداً فإن المنطلقات النظرية لمنهجيتنا العامة في هذه الدراسة هي التالية:

ـ تمثل الطبيعة والمجتمع والفرد (الوعي) وحدة جدلية مترابطة.
ـ الظواهر الطبيعية والاجتماعية موجودة وجوداً موضوعياً.
ـ إن الحركة هي شكل وجود المادة، وتعبير عن جوهرها الداخلي، وهي حركة جدلية ولا نهائية.

ـ وتأخذ هذه الحركة، سواء في مجال الطبيعة، أو المجتمع، أو الفكر شكلاً قانونياً يتمثل في قوانين الجدل الأساسية المعروفة (قانون وحدة وصراع المتضادات، نفي النفي،

الانتقال من الكم إلى الكيف بالطفرة) وفي المقولات الجدلية المستندة إلى هذه القوانين، والتي أبرزها مقولات: (العام والخاص والوحيد، العَرَض والجوهر، الشكل والمضمون، الحركة والسكون، النسبي والمطلق، الضرورة والمصادفة، الحتمية والحرية، المجرد والمحسوس، الزمان والمكان، الذات والموضوع.

ـ التغير الاجتماعي هو أحد أشكال حركة المادة (حركة اجتماعية) ولكنه يتم وفق قوانينه الخاصة، استناداً إلى التمايز النوعي بين الظاهرة الطبيعية والظاهرة الاجتماعية.

ـ الوعي هو انعكاس الواقع الموضوعي في دماغ الإنسان.

ـ وبما أن الكائن البشري (حامل الدماغ) هو نفسه نتاج الطبيعة، فمن البديهي ألاّ تتعارض منتجات هذا الدماغ (الفرع) مع الانتماء الطبيعي للكائن (الأصل)، وبالتالي مع باقي ترابطات الطبيعة.

ـ بما أن الوعي هو انعكاس للواقع الملموس، وبما أن هذا الواقع هو متحرك جدلياً، فهذا يعني أن الوعي أيضاً متحرك جدلياً، أي أنه في حالة نمو مستمر. . أنه مقولة تاريخية، سواء على مستوى التاريخ الشخصي أو التاريخ العام.

ـ ويترتب على ذلك أن الذات (الوعي) لا يمكنها أن تقع على الموضوع (الحقيقة) دفعة واحدة، وإنما عبر عملية لا نهائية من التواصل والترابط بين ما هو نسبي وما هو مطلق.

ـ لا تتم عملية الانعكاس بشكل ميكانيكي، وإنما بشكل خلاق، أي أن معرفة الظواهر الاجتماعية لا تقف عند حدود الظاهر والملموس وإنما تتعدى ذلك إلى أعماق التجريد.

ـ ولذلك فإن الوعي بالقدر الذي هو فيه انعكاس أمين للواقع، فهو بذات الوقت عنصر فاعل ومؤثر ومغير في سيرورة هذا الواقع.

ـ إن الإنسان كائن بيولوجي وإذن فلا بدَّ له قبل أن يشتغل بالسياسة والعلم والأدب والدين. . . الخ من أن يأكل ويشرب ويجد المأوى والملبس. . . ولهذا فإن إنتاج مقومات الحياة المباشرة، وبالتالي التقدم الاقتصادي الذي يحققه مجتمع ما، هو الذي يمثل الأساس Basis الذي تقوم فوقه وتستند إليه أشكال الوعي والإدراك الاجتماعي.

ـ إن الاعتراف بالدور الأساسي للاقتصاد في الحركة الاجتماعية، لا يعني بحال أن الإنسان هو عبارة عن أداة سلبية بيد الاقتصاد أو بيد التاريخ، فالتاريخ «لا يعمل شيئاً، الإنسان وحده، الإنسان الحقيقي، الإنسان الحي، هو الذي يعمل ويملك، ويصارع.

التاريخ لا يستخدم الإنسان لأجل غاياته كما لو كان التاريخ شخصاً مستقلاً، ليس التاريخ سوى نشاط الإنسان الساعي إلى أهدافه» (عن : 106/73).

ـ في تطبيق المقولات الجدلية، ولا سيما مقولات: العام والخاص، الذات والموضوع، الحتمية والحرية، على حركة الواقع ينبغي الحرص على عدم السقوط في منزلق التطرف أي تضخيم دور أحد طرفي العلاقة على حساب الطرف الآخر.

- 6 -

إن المنطلقات المنهجية التي أوردناها في الفقرة السابقة، هي منطلقات عامة تقع على نقطة التقاطع بين الفلسفة والعلم، وهي لا يمكن أن تُغني عن الالتزام أكثر تحديداً، سواء على المستوى الميثودولوجي، أو على المستوى الميثودي أو على مستوى الطرائق والتقنيات، ونحن نستلهم في هذا المستوى الثاني، المنهج الجدلي في صورته الأكثر تحديداً وتخصيصاً، حيث ينبغي «أن تدرس كل مسألة: 1) تاريخياً، 2) في علاقاتها بالمسائل الأخرى، 3) على ضوء التجربة التاريخية العيانية» (335/87)» إن أكثر الأمور ضماناً في مسألة العلم الاجتماعي وأكثرها ضرورة لاكتساب خبرة واقعية في تناول هذه المسألة بشكل صحيح، ولتجنب الضياع في خضم التفاصيل الصغيرة أو في خضم التنوع الضخم للآراء المتضاربة، إن أهم الأمور الواجب توفرها لتناول هذه المسألة من وجهة النظر العلمية، هو عدم نسيان الصلة التاريخية الأساسية والنظر إلى كل مسألة من الوجهة التالية: كيف برزت هذه الظاهرة؟ والنظر من وجهة نظر تطورها هذا إلى ما آل إليه الشيء «المعينّ الآن». (355/87). واستناداً إلى هذه المنطلقات الأكثر تحديداً، فإن دراستنا هذه سوف تحاول لتحقيق هدفها، سواء بالنسبة لعلم الاجتماع العام، أو لعلم اجتماع البلدان النامية معالجة المسائل التالية:

1 ـ علم الاجتماع: ماذا؟ لماذا؟ إلى أين؟

1 - 1 إشكالية المؤسس الحقيقي لعلم الاجتماع؟
1 - 2 إشكالية العلاقة بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى.
1 - 3 إشكالية تعريف علم الاجتماع وتحديد موضوعه.
1 - 4 إشكالية المنهج العلمي في البحث السوسيولوجي.

2 ـ علم اجتماع البلدان النامية: ماذا؟ لماذا؟ إلى أين؟

2 - 1 فرضية التقسيم الثلاثي والمستويات الثلاثة لعلم الاجتماع.

2 - 2 إشكالية العلاقة بين علم اجتماع البلدان النامية وعلم الاجتماع العام.
2 - 3 علم اجتماع البلدان النامية وعلم الاجتماع العام.
2 - 4 علم اجتماع البلدان النامية وعملية البحث السوسيولوجي.
2 - 5 ابن خلدون وعلم اجتماع البلدان النامية.

هذا وإننا سوف نعمد عند تعرضنا لكل من هذه المسائل إلى إيراد الآراء والنظريات المتعارضة، ولا سيما تلك التي تنتمي إلى الاتجاهين السوسيولوجيين الرئيسين: الماركسي والبرجوازي.

- 7 -

وفي ختام هذا المدخل أريد أن أشير إلى أربع ملاحظات:

الأولى: هو أن تحديد منهج ما والالتزام به بشكل صارم من قبل مجموعة من الباحثين لا ينهي ولا يلغي مسألة الخلاف في العلم. حتى بين ذوي الانتماء الأيديولوجي الواحد، ذلك الخلاف الذي يجد تبريره ومشروعيته - بالإضافة إلى الجذور الطبقية - في الطبيعة الديالكتيكية لعملية المعرفة ذاتها، وكذلك في الجذور التاريخية لظهور الوعي الفلسفي والوعي العلمي، إننا نتفق في هذه المسألة مع «أوسكار لانجه» في أن الخلافات في الرأي هي «طبيعية تماماً في تطور العلم، إذ أنها تنبثق عن الطبيعة الجدلية للمعرفة، حيث يتكون الفكر الانساني من خلال التفاعل المتبادل بين الإنسان والواقع المحيط به فالمعرفة العلمية تتطور من خلال التعارض بين نتائج المشاهدات والتجارب الجديدة، والأفكار والنظريات العلمية القائمة من قبل... ولكن هذه العملية الديالكتيكية لا تسير بيسر، حيث يختلف نطاق الحقائق المكتشفة، وليس من اليسير تقييم أهميتها بادىء الأمر. فقد يبقى التمسك بالأفكار والنظريات القديمة على درجات متفاوتة من العناء، وهذا كله يؤدي إلى آراء وتفاسير مختلفة في العلم» (287/78).

لقد حددنا في مكان لاحق من هذه الدراسة أربعة معايير لتحقيق موضوعية البحث العلمي هي: الالتزام الصارم بالمنهج العلمي، الأيديولوجية العلمية، المحايثة الاجتماعية (الانتماء الاجتماعي)*. النزاهة والأخلاق الشخصية للباحث، وبيّنا خلال مصفوفة محددة (انظر الفقرة 44) الدرجات المتباينة التي يمكن أن تكون عليها درجة

(*) المحايثة الاجتماعية - على وزن الملازمة - مأخوذة من ظرف المكان «حيث»، ونشير بها هنا إلى مسألة التلازم بين الباحث وبيئته، جغرافياً واجتماعياً (حيث يعيش)، وهو ما يعادل «المعايشة الاجتماعية».

الموضوعية طبقاً لحضور أو غياب هذا المعيار أو ذاك بصورة كلية أو جزئية. وإذا كنا لا نفترض العصمة في بشر، فإن ما نأمله هو أن تكون دراستنا هذه قد لامست الموضوعية ولو برفق.

الثانية: هو أن هذه الدراسة تتكون من قسمين أساسيين: الأول يتعلق بعلم الاجتماع بصورة عامة، والثاني بعلم اجتماع البلدان النامية. وإذا كان التوازن بين هذين القسمين يشكو من خلل كمّي فيما يتعلق بعدد صفحات كل قسم (الأول حوالى 144، الثاني حوالي 90). فلأن الأفكار التي وردت في القسم الأول هي أفكار مشتركة وعامة، وبالتالي فهي تتعلق أيضاً بعلم اجتماع البلدان النامية.

الثالثة: هو أن هذه الدراسة إذا كانت قد أكثرت من الاتكاء على الآخرين (الاستشهادات) فلأن الطبيعة الخاصة بها ولا سيما أهدافها، منهجيتها، طابعها المقارن قد استلزم ذلك.

الرابعة: إن الأفكار الأساسية التي تتعلق بعلم اجتماع البلدان النامية إنما تحمل ـ على ما نعتقد ـ طابعاً ريادياً إلى حد بعيد، نظراً لحداثة هذا «العلم» وبالتالي عدم توفر المراجع حوله، وهو أمر يحملني على الاعتذار سلفاً عما يمكن أن تكون قد حملته بعض «الفرضيات» التي قدمتها لحل بعض الإشكالات من تسرع، أو ثغرات.

الباب الأول

علم الاجتماع: ماذا؟ لماذا؟ إلى أين؟

الفصل الأول: إشكالية المؤسس الحقيقي لعلم الاجتماع.
الفصل الثاني: إشكالية العلاقة بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى.
الفصل الثالث: إشكالية تعريف علم الاجتماع وتحديد موضوعه.
الفصل الرابع: إشكالية المنهج العلمي في البحث السوسيولوجي.

الفصل الأول

إشكالية المؤسس الحقيقي لعلم الاجتماع

- 8 -

منذ أن بدأ لينين وبليخانوف جدالهما النظري مع جماعة «أصدقاء الشعب» حول تهافت السوسيولوجيا البرجوازية، وعجزها من استيعاب بنية وتطور المجتمعات البشرية، سواء على المستوى العام، أو على المستويات الخاصة، وبالتالي عدم استحقاقها اسم «العلم الاجتماعي»، بدأ وما يزال حوار على مختلف الأصعدة والمستويات بين التيارين الرئيسيين في السوسيولوجيا المعاصرة: التيار الماركسي، والتيار البرجوازي. وخلافاً للجدل الدائر بين هذين التيارين على المستوى الفلسفي، حيث يمكن بدون أية صعوبة وصف التيار الأول بالمادي الجدلي، والثاني بالمثالي الميتافيزيقي؛ فإن الجدل الدائر في إطار السوسيولوجيا، إنما يدور تحت مظلة العلم، حيث تمثل الـ«Sociologie» الاسم الرسمي لهذا النوع من النشاط النظري المتعلق ببنية وتطور المجتمع عند الطرفين، وبالتالي فإن كلاً منهما يدعي لنفسه الموقف العلمي وينكر ذلك على الطرف الآخر. ويأخذ هذا الجدال طابعه الملموس في المسألة المتعلقة بـ«مؤسس» هذا العلم، إذ بينما تنص كافة الأدبيات السوسيولوجية الماركسية على أن كارل ماركس وفريدريك أنجلز هما المؤسسان الحقيقيان لعلم الاجتماع، تنص معظم الأدبيات السوسيولوجية البرجوازية على أن أوغست كومت «A. Comte» هو مؤسس علم الاجتماع ومبتكر اسمه .

إن الجدل الدائر حول مسألة: «من هو المؤسس الحقيقي لعلم الاجتماع؟» هي في واقع الأمر ليست مسألة تاريخية أو ميثودولوجية، وإنما تندرج في صميم الصراع النظري

الدائر حول جملة المسائل المتعلقة بالبناء النظري وبموضوع ومهام ومناهج ومستقبل علم الاجتماع. ومن جهة أخرى فإن هذا الجدل إنما يحمل طابعاً طبقياً بصورة أساسية، ولذلك فإن القبول بهذا الرأي أو ذاك من الآراء المطروحة حول هذه المسألة إنما يترتب عليه نظرة كلية ومتكاملة لمجمل قضايا الخلاف في وحول علم الاجتماع. إننا لأسباب منهجية وجدنا أنه من المناسب أن نبدأ بمعالجة هذه الإشكالية، ذلك أن الاتفاق حول «الخالق» يسهل الاتفاق حول «المخلوق». أي حول كل القضايا المتعلقة بأزمة السوسيولوجيا.

- 9 -

إن إصدار حكم صحيح في مسألة «من هو المؤسس الحقيقي لعلم الاجتماع؟» لا بدَّ وأن ينطلق من المبادىء الميثودولوجية التالية:

أولاً: إن العلم ـ بما في ذلك العلم الاجتماعي **Gesellschaftwissenschaft** هو عبارة عن المحاولة المنظمة للإنسان (الوعي الفردي والاجتماعي) لاكتشاف القوانين **Gesetzmaessigkeiten** التي تجسِّد الترابطات الضرورية والثابتة والجوهرية في وبين عناصر الواقع المختلفة (الطبيعة، الفرد، المجتمع). وتعني المحاولة المنظمة هنا، اعتماد منهج علمي لاكتشاف الحقيقة، يقوم أساساً على الملاحظة والتجربة لـ/ على الظواهر العيانية المحددة والملموسة(الخاص والوحيد) ومن ثم تعميم النتائج المحصلة في صورة قوانين أو نظريات، تختلف درجة عموميتها وصلاحيتها وسريان مفعولها حسب نوع وطبيعة وحجم الدراسة والظاهرة المدروسة، وأخيراً العودة إلى الواقع (الممارسة) باعتبارها هدف وغاية العلم، والمحك الأول والأخير لعملية النظرية والمنهج. ومن جهة أخرى، فإن مفهوم «العلم» **Wissenschaft** إنما ينطوي منطقياً في ذاته على تسليم العقل بمفاهيم، الحتمية، السببية، المادية، القانون، الجدل، حيث يمثل رفض هذه المسلمات، الانتقال الفعلي من دائرة العلم إلى دائرة الميتافيزيك.

ثانياً: إن العلم هو ظاهرة اجتماعية، ولهذا فهو يخضع ـ مَثَلُهُ في ذلك مثلُ أية ظاهرة اجتماعية أخرى ـ إلى قانون «التراكمات الكمية» قبل أن يتحول إلى «علم نوعي، مستقل ومتميز ومحدد الهويّة، ومعترف به على المستويين الأكاديمي والشعبي. ولهذا فمن غير الصحيح القبول بتاريخ محدد، أو بشخص معين يمكن أن يكون هو الـ **Zero Point** لهذا العلم أو ذاك. إن ارتباط بعض العلوم بأسماء بعض العلماء لا يعني واقعياً سوى أن تحولاً «نوعياً» في تطور هذا العلم قد ارتبط بأحد أو ببعض المكتشفات الهامة لهذا العالم نتيجة نضج التراكمات الكمية السابقة. إن الذهن البشري في دراسته لحقائق الواقع

المتداخلة والمتشعبة والمعقدة يميل عادة إلى الفرز والتبويب والتصنيف والنمذجة Typung وهو بحد ذاته أمر صحيح ومشروع الأمر الذي يستلزم تأطير الظواهر المدروسة زماناً ومكاناً ومضموناً، ويدخل تسمية عدد من النظريات بأسماء علماء معينين في هذا الاطار. لقد كان من الممكن على سبيل المثال أن ترتبط نظرية التطور باسم «لامارك» بدل «داروين». ولا سيما أن العالمين قد توصلا إلى هذه النظرية في وقتٍ واحد، وبصورة مستقلة، بل أن داروين قد اطلع على نظرية لامارك - عبر رسالة شخصية من لامارك إليه - قبل أن يكون قد نشر كتابه المشهور «أصل الأنواع...». وكان من الممكن أن تسود تسمية سان سيمون Physique Sociale على تسمية كومت Sociologie. يقول إرمان كوفلييه في كتابه «مدخل إلى علم الاجتماع»: «يقرظ الناس عامة في فرنسة سان سيمون على تصوره علماً مستقلاً للأحداث الاجتماعية... كان يكمل به عملاً بدأه أصحاب الموسوعة، الذين ينسب إليهم دوركهايم... مصادر الفكر الاجتماعي» (37/73). وباعتراف كارل ماركس فإن انجلز قد توصل إلى المفهوم المادي للتاريخ بطريقته الخاصة. يقول ماركس: «إن فريدريك انجلز الذي كنت أمارس معه نشره في الـ Deutsch - Franzosische Jahr Buecher مخططه الأول العبقري للإسهام في نقد المقولات الاقتصادية، أقول انجلز الذي كنت أمارس معه كتابياً تبادلاً دائماً في الآراء، كان قد توصل عن طريق أخرى (قارن الموضوعات التي أوردها في كتابه «وضع الطبقات الكادحة في انكلترا»). إلى النتيجة ذاتها التي كنت قد وصلت إليها أنا ذاتي» (10/133) أما انجلز نفسه فإنه يشير إلى أن مؤلف مورغان «المجتمع القديم» Ancient Society ذو أهمية حاسمة من أجل فهم المجتمع البدائي «تماماً كما داروين في البيولوجيا» ويقول: «ففي مجاله اكتشف مورغان من جديد وبصورة مستقلة، الفهم المادي الماركسي للتاريخ، وتوصل إلى استنتاجات شيوعية خالصة بالنسبة للمجتمع المعاصر...» (عن: 168/101). إن دراسة الظواهر الاجتماعية، تفترض منطقياً وتطبيقياً تقسيم المجرى التاريخي إلى حقب غالباً ما يكون التحول النوعي للتراكمات الكمية قد وقع في منعطفاتها، بل أن تعبير «نقطة انعطاف» إنما تشير بالضبط إلى مثل هذه الانقلابات النوعية، دون أن يعني ذلك بطبيعة الحال وجود قطيعة كلية مع الماضي، فتاريخ المعرفة، وبالتالي تاريخ العلم، كان وما يزال وسيظل تاريخاً موحداً ومستمراً: انتقال لانهائي من الكم إلى الكيف، ثم من الكيف إلى الكم، وهكذا دواليك.

ثالثاً: لقد وجد دائماً فارق زماني بين ظهور العلم، وبين دخول نظرياته حيز التطبيق العملي، وغالباً ما احتاج أي علم إلى فترة زمنية تطول أو تقصر لكي يتم الاعتراف به كعلم، سواء على المستوى الأكاديمي أو الجماهيري. وهذا الاعتراف يمكن

من جهة أخرى أن يختلف من بلد إلى بلد، ومن زمان إلى زمان، الأمر الذي يستلزم الاستعانة ببعض المؤشرات التي يمكن بواسطتها التحقق من أن شكلاً من أشكال المعارف النظرية قد بلغ درجة «العلم» المستقل والمحدد الهويّة والمهام والموضوع . . . من أبرز هذه المؤشرات:

ـ وجود هويّة خاصة مميزة لهذا العلم تميزه عن غيره من العلوم الأخرى ولا سيما العلوم الشقيقة، وهذا يعني وجود موضوع، مهام ومناهج خاصة بهذا العلم.

ـ استقلالة كمقياس Disziplin مستقل في مجال المؤسسات العلمية ولا سيما في الجامعات.

ـ اكتسابه طابعاً دولياً من خلال المؤتمرات والرابطات الدولية المتخصصة.

ـ دخوله دائرة تقسيم العمل الاجتماعي، والاعتراف بالمتخصصين به بوصفهم عناصر مفيدة وضرورية اجتماعياً.

ـ وجود عدد من النظريات والمفاهيم والمقولات المنبثقة عن هذا العلم والمرتبطة به، والمعترف بها من قبل غالبية العلماء المختَصين.

رابعاً: عند الكلام عن نشأة علم الاجتماع وعن مؤسسه لا بدّ من أن توضع بعين الاعتبار العلاقة بين «الشكل» Form «والمضمون» Inhalt. فبالنسبة لعلم الاجتماع إذا ما انطلقنا من الشكل: فلا شك أن أوغست كومت هو الذي منحه هذا الاسم «Sociologie» المعترف به من الجميع، ولكن إذا ما تساءلنا هل كان مضمون النظرية الكومتية علمياً حقاً (الوضعية، قانون الحالات الثلاث، الدين الجديد. . . إلخ)؟ وهل استطاعت الوضعية الكومتية حل كافة الألغاز المتعلقة ببنية وتطور المجتمعات البشرية؟ فلا شك أن الجواب لن يكون في صالح كومت حتى في نظر من يعتبرونه أب ومؤسس علم الاجتماع. يقول «نيقولا تيماشيف» في تقييمه لكومت: «وقد قامت الأدلة والبراهين على خطأ كثير من قضايا كومت وتخميناته، كما أنه كان ميتافيزيقياً مفلساً لأنه اعتقد ـ فقط ـ أنه قضى على إمكان قيام ميتافيزيقا، كذلك كان مفكراً دينياً مفلساً. . . ويمكن أن تعد نظريته السوسيولوجية قفزة غير ناضجة. . .» (42/23).

خامساً: إن علم الاجتماع هو جزء من عائلة العلوم الاجتماعية Social sciences وبالتالي فإنه لا يمكن تصور مؤسس معين خاص بكل علم من هذه العلوم. إن من يُطلق عليهم عادة لقب «الرّواد» أو «الآباء» أو «المؤسسين» لهذا العلم أو ذاك من العلماء، غالباً ما كانوا علماء وفلاسفة في آن واحد، وقد شملت نظرياتهم كافة أو معظم جوانب المسألة الاجتماعية مع تغليب لهذا الجانب أو ذاك، إن هذا ينطبق على كارل ماركس، أوغست

كومت، هربرت سبنسر، ماكس فيبر وغيرهم.

سادساً: انطلاقاً من مقولة «العام والخاص والوحيد» الجدلية، فإن كل علم من العلوم الاجتماعية يمكن اعتباره عامًا مرة، وخاصاً مرة أخرى ووحيداً مرة ثالثة. ولهذا السبب فإنه لا يمكن تصور علم اجتماعي معزول أو عالم اجتماعي سجين اختصاصه الضيق. إن طبيب العيون الجيد ـ على سبيل المثال ـ هو ذلك الطبيب الذي أنهى مرحلة الطب «العام» بصورةٍ ناجحة، وإن الإغراق في التخصص قد يعني على حد تعبير كوتسنسكي الإغراق في البلاهة (انظر: 70/131). إن علم الاجتماع يدخل في شبكة المعرفة البشرية وفق العلاقة المبينة أدناه على سبيل التوضيح:

العام	الخاص	الوحيد
المعرفة عامة	المعرفة المنظمة	العلوم
المعرفة المنظمة	العلوم عامة	العلوم الاجتماعية
العلوم عامة	العلوم الاجتماعية	السوسيولوجيا
العلوم الاجتماعية	السوسيولوجيا	علم اجتماع العمل
السوسيولوجيا	علم اجتماع العمل	علم الاجتماع الصناعي
علم اجتماع العمل	علم الاجتماع الصناعي	علم اجتماع المنشأة
.... إلخ		

- 10 -

بعد هذه الملاحظات المنهجية يمكن البدء في الكلام عن نشأة وتأسيس علم الاجتماع، ونحن نرى أنه يمكن تقسيم تاريخ الفكر السوسيولوجي إلى المراحل التالية:

1 ـ مرحلة الأصول البعيدة

وهي مرحلة التفكير الاجتماعي بالمعنى العام والواسع، والذي اقتضته طبيعة الحياة الاجتماعية ذاتها، إن التفكير السوسيولوجي في هذه المرحلة غالباً ما كان ملتصقاً بالدين والفلسفة ومطبوعاً بطابعها، وتغطي هذه المرحلة كلًا من العصور القديمة والوسطى، أي المرحلة السابقة على عصر النهضة المرتبط بظهور الصناعة الآلية والتشكيلة الرأسمالية، في هذه المرحلة لا يقع المرء على سوسيولوجيا واضحة محددة، بالمعنى المعاصر

للكلمة، وإنما ـ وهذا على حد تعبير غاستون بوتول ـ «سوسيولوجيا مضمرة» (8/18) سواء عند قدماء المصريين أو حضارة ما بين النهرين أو الصين أو الهند أو اليونان (أفلاطون وأرسطو خاصة) أو الرومان، أو الحضارة العربية الإسلامية.

ولا بدَّ من التنويه هنا أن العلامّة العربي المسلم عبد الرحمن ابن خلدون (1332 - 1406) إنما يمثل حالة خاصة وفريدة في هذه المرحلة المبكرة، ذلك أن السوسيولوجيا التي جاء بها في «مقدمته الشهيرة» لم تكن واقع الحال سوسيولوجياً مضمرة لا من حيث الشكل ولا من حيث المضمون، وإنما كانت سيسيولوجيا صريحة شكلاً ومضموناً، والغريب في هذا الأمر أن ابن خلدون قد ذكر صراحة، مستبقاً بذلك أوغست كومت بحوالي خمسة قرون، إن ما جاء في كتابه «المقدمة» إنما هو علم جديد لم يسبقه إليه أحد من قبله، وقد نعت هذا العلم بـ «علم العمران البشري» وهو ما يمكن ترجمته دون تحفظ إلى Sociologie بالمفهوم المعاصر. يقول ابن خلدون حول هذه المسألة: «وكأن هذا علم مستقل بنفسه، فإنه ذو موضوع هو العمران البشري، والاجتماع الإنساني وذو مسائل وهي بيان ما يلحقه من العوارض والأحوال لذاته واحدة بعد أخرى، وهذا شأن كل علم من العلوم، وضعياً كان أم عقلياً.

واعلم أن الكلام في هذا الغرض مستحدث الصنعة، غريب النزعة غزير الفائدة أعثر عليه البحث. . . . وكأنه علم مستنبط النشأة. ولعمري لم أقف على الكلام في منحاه لأحد من الخليقة» (62/1 - 63). إنه لملفت للنظر حقاً ألاّ يُوفيَ ابن خلدون حقه في معظم كتب علم الاجتماع، بما فيها تلك الصادرة في الدول الاشتراكية، علماً أن لينين قد اهتم اهتماماً شديداً بمؤلف الفيلسوف العربي ابن خلدون «المقدمة» الذي يتناول دور العوامل الاقتصادية وكان يتساءل: «ترى أليس في الشرق آخرون أيضاً أمثال هذا الفيلسوف» (153/86 حاشية للمترجم). إن مؤلّف ابن خلدون، العبقري المغربي في القرن الرابع عشر ـ على حد تعبير إيف لاكوست ـ «لا يسجل فقط ظهور الفكر التاريخي العلمي، فالمقدمة تظهر أيضاً بمثابة إسهام أساسي في تاريخ التخلف، وهو الأزمة المأسوية في عصرنا». إن مقدمة ابن خلدون تنطوي بصورة جنينية على بذور المفهوم المادي للتاريخ الذي أخذ شكله الناضج والواضح على يد كارل ماركس وفريدريك انجلز، وليس هناك ما ينفي أن يكون كارل ماركس قد قرأ هذه المقدمة أو على الأقل قرأ عنها، ولا سيما أن أجزاء هامة منها قد نقلت إلى اللغة الفرنسية عام 1844 - 1862 بواسطة «دي سلان». إن اهتمام كارل ماركس بمسألة «النمط الآسيوي للإنتاج» والمسائل المتعلقة بالبدو والحياة البدوية، وكذلك زيارته للجزائر عام 1882 واهتمامه بمحاولة التعرف على تطور الملكية الزراعية فيها، كل هذا يرجح أن ابن خلدون كان أحد مراجع كارل

ماركس (انظر: 11/44 - 14). ويمكن أن نلحق في هذه المرحلة الاتجاهين الاجتماعيين اللذين ظهرا في القرن السادس عشر، وهما الاتجاه التجريبي الذي مثله «ماكيافيللي» والاقتصاديون الأوائل أمثال بودين Bodin ومونت كريستيان Montchrestien وبوتيرو Botero والآخر طوباوي يتماشى مع التقاليد الأفلاطونية في تحقيق المدن الفاضلة. . . كيوتوبيا توماس مورThomas Morus ومدينة الشمس لكامبانيلا» (قارن: 33/18).

2 ـ مرحلة الأصول القريبة

وهي مرحلة التفكير السوسيولوجي المتقدم المرتبط بإشكاليات مرحلة الانتقال من التشكيلات ما قبل الرأسمالية إلى التشكيلة الرأسمالية ولا سيما من التشكيلة الإقطاعية إلى الرأسمالية. وبما أن أوروبة الغربية هي التي شهدت هذه المرحلة قبل غيرها، فإن الملامح الأساسية لعلم الاجتماع الحديث جاءت أوروبية الطابع، وتأثرت بشكل أساسي بالنجاحات الكبرى التي حققتها العلوم الطبيعية في فترة مبكرة، ولا سيما نظرية التطور، فقد فتح كتاب داروين «نشوء الأنواع عن طريق الانتخاب الطبيعي» الباب أمام مختلف العلماء والمفكرين للبحث عن «الأصول» لمختلف الظواهر الاجتماعية: أصل الحضارة، أصل اللغة، أصل الدولة. . . إلخ. وذلك على غرار الظواهر الطبيعية، يقول الدكتور أحمد أبو زيد في هذا المجال: «قليل من الأفكار والمفهومات التي ظهرت في العصر الحديث أتيح لها أن تتخطى نطاق التخصص الضيق الذي تنتمي إليه، وتؤثر في مختلف مجالات الفكر الإنساني، وتوجه هذه المجالات المختلفة وجهة معينة بالذات. . . ومن هذه الأفكار والمفهومات الحديثة فكرة التطور التي سيطرت على مختلف مجالات الفكر ومختلف التخصصات في القرن التاسع عشر» (عن: 45/38) ويذهب Hobhouse إلى أن لعلم الاجتماع ثلاثة جذور هي: الفلسفة السياسية، فلسفة التاريخ، ونظرية التطور (159/22) وبدوره فإن موريس جنزبرغ M. Ginsberg يقول: «يمكن القول بصفة عامة بأن علم الاجتماع له أصل رباعي يتمثل في الفلسفة السياسية وفلسفة التاريخ، والنظريات البيولوجية في التطور. والحركات التي قامت تنادي بالإصلاح الاجتماعي والسياسي وجدتْ أنه من الضروري أن تجري لهذا الغرض دراسات مسحية Surveys للظروف الاجتماعية (30/19). لقد تجلت انعكاسات العلم الطبيعي ونظرية التطور على السوسيولوجيا الناشئة بانتشار العديد من المذاهب والمدارس والنظريات البيوسوسيولوجية أو السوسيولوجيا الناشئة بانتشار العديد من المذاهب والمدارس والنظريات البيوسوسيولوجية أو السوسيوطبيعية مثل: المذهب الجغرافي والمذهب الميكانيكي والمذهب التقني والمذهب السيكولوجي والمذهب العضوي (علم الاجتماع البيولوجي وعلم الاجتماع السلالي وعلم الاجتماع الحيواني والداروينية الاجتماعية. . . إلخ).

3 ـ مرحلة «السوسيولوجيا»

وفي هذه المرحلة تم تحول التراكمات الكمية في المرحلتين السابقتين إلى نوعية جديدة، تمثلت بظهور علم جديد عن الظواهر والعمليات الاجتماعية، بما هي اجتماعية أولاً هو «علم الاجتماع» Sociologie وكما يلاحظ، فإن هذه الولادة تنتمي زماناً إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومكاناً إلى أوروبة الغربية، أي بصورة عامة إلى التشكيلة الرأسمالية الجديدة. وهنا وفي هذه المرحلة فقط ينطرح السؤال المتعلق بـ «من هو المؤسس الحقيقي لعلم الاجتماع؟»، ذلك أن ابن خلدون يبقى في رأينا «منضوياً تمام الانضواء في حدود عصره» (27/77) على الرغم من أن «مقدمته» تحمل جلّ مواصفات العلم الاجتماعي (السوسيولوجي)، وأن صفة «عالم اجتماع» بالمعنى المعاصر تنطبق على شخصه إلى حد بعيد، كما سبق أن نوّهنا. إن إخراجنا ابن خلدون من دائرة السوسيولوجيا بالمفهوم الحديث، لا يقلل من قيمة هذا العبقري الكبير، فكل علم كما يقرر «خاتشيك موجيان» بحق «يتشكل في غضون قرون متخطياً بالتدريج الأخطاء والفرضيات المغلوطة ومنتقلاً من حقائق إلى أخرى أكثر عمقاً وأصالة، ويشهد على ذلك تاريخ أي علم، وفي هذا تتجلى التاريخية في العلم... فالأفكار العلمية الجديدة تظهر حين يكون التطور السابق للفكر العلمي قد أعدها إلى هذه الدرجة أو تلك» (23/97).

إننا سواء قبلنا أن أوغست كومت هو مؤسس علم الاجتماع، أو كارل ماركس، فإن ذلك لا يحجب عنا أن أي منها، وخاصة كارل ماركس، إنما جاء تتويجاً لكل الفكر ولكل الجهد التقدمي العلمي الذي سبقه، ولا سيما منذ عصر النهضة بما في ذلك على الخصوص: حركة التنوير وأصحاب الموسوعة والفلسفة الكلاسيكية الألمانية (كانت وهيغل خاصة)، والاقتصاد السياسي البريطاني (آدم سميث ودافيد ريكاردو خاصة) والاشتراكية الفرنسية.

- 11 -

على الرغم من أن المؤلفات المنتمية إلى علم الاجتماع البرجوازي، يبدو في بعض الحالات كما لو أنها لا تتفق على أن أوغست كومت هو المؤسس الحقيقي لعلم الاجتماع، حيث تورد هذه المؤلفات على الخصوص أسماء مثل: روسو، مونتسكيو، كارل ماركس، سان سيمون، هربرت سبنسر، ماكس فيبر ودوركهايم بوصفهم المؤسسين لهذا العلم، إلا أنها تتفق في غالبيتها على أن أوغست كومت هو مؤسس علم الاجتماع* وهي غالباً ما تهمل كارل

(*) عمدت بعض المؤلفات إلى تجزئة عملية التأسيس هذه إما على أساس جغرافي أو على أساس الموضوعات والفروع المختلفة لعلم الاجتماع... (15/39).

ماركس وفردريك انجلز أما نهائياً، أو أنها تلحقها بالمرحلة التمهيدية الثانية (مرحلة الأصول القريبة). وفي أحسن الأحوال فإنها تصنف المفهوم المادي للتاريخ في إطار ما تطلق عليه اسم «الحتمية الاقتصادية»، علماً أن معظم هذه المؤلفات وهذا على حد تعبير تسايتلن Zeitlen كانت واقع الحال تحارب شبح ماركس، وتتجادل مع المفهوم المادي للتاريخ في كل صفحة من صفحاتها، وفي كل سطر من سطورها، ومن جهتها فإن الأدبيات الماركسية، مع اعترافها بأن لفظة Sociologie هي من وضع أوغست كومت، إلّا أنها تربط تحول التفكير الاجتماعي من حالة ما قبل العلمية إلى حالة العلمية، حصراً، بالابتكار العبقري لماركس ـ انجلز، وهو «المفهوم المادي للتاريخ» (المادية التاريخية)، وعلى الخصوص مفهوم «التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية» والذي قال عنه لينين: «يعتبر اكتشاف ماركس لقانون تطور التاريخ البشري كاكتشاف داروين لقانون تطور الطبيعة العضوية» (335/118). وفي كتابه «من هم أصدقاء الشعب» يقول لينين: «ولذا فحتى ظهور محاولة أخرى لإعطاء تفسير علمي لعمل وتطور تشكيلة اجتماعية... سيظل المفهوم المادي للتاريخ مرادفاً لعلم الاجتماع» (49/117 - 50). ويقول في مكان آخر: «بوضع ماركس حداً لتلك التصورات التي رأت أن المجتمع تجمعاً ميكانيكياً من الأفراد، فقد وضع لأول مرة علم الاجتماع على أسس علمية، حيث أنه أكد على التشكيلة الاجتماعية ـ الاقتصادية كبنية كليّة للعلاقات الاجتماعية المعينة، وهكذا فإن تطور تلك التشكيلات غدا عملية تاريخية طبيعية» (12/111) ويذكر كتاب «مبادىء السوسيولوجيا الماركسية ـ اللينينية Grundlagen de Marxistisch - Leninistischen soziologie على الخصوص «أن ماركس وانجلز بإدخالها المادية إلى المنظور التاريخي قد أسسا سوسيولوجياً علمية بصورة عامة» (نفس المرجع).

- ـ يعد Arther Todd رائد علم الاجتماع الصناعي، إذ إنه أول من ألف كتاباً جعل عنوانه اسم هذا العلم نفسه، وذلك 1933 (15/39).
- ـ يعتبر روبرت أوين الرائد الأول في التجريبية المبدعة في علم الاجتماع الصناعي (17/39).
- ـ إذا كان علم الاجتماع قد نشأ في أوروبه فإن علم الاجتماع الحضري قد نشأ في أمريكا (2/28).
- ـ إن هذا الأخير (فيبر مقارنة مع دوركهايم) كان بحق الأول الذي أقام عملياً علم الاجتماع على أسس علمية صارمة، في احترامه لماهية العلم عامة (16/60).
- ـ في فرنسة كان علم الاجتماع منذ كومت (1798 - 1857)، في انكلترا منذ سبنسر (1820 - 1903)، وفي أمريكا منذ لستروارد (1841 - 1913) (64/131).
- ـ إن موجد اسم Soziologie الذي غالباً ما صور كمؤسس لهذا العلم ـ أو ـ وهذا ليس نادراً ـ كأب له، لم يكن نفسه ينوي إلى إنشاء علم جديد (159/131).
- ـ يفرط الناس عامة في فرنسة سان سيمون على تصوره علماً مستقلاً للأحداث الاجتماعية كان يكمل به عملاً بدأه أصحاب الموسوعة، الذين ينسب إليهم دوركهايم مصادر الفكرة الاجتماعية (37/73).

والآن ما هو الرأي الصحيح في هذه المسألة؟ ومن هو المؤسس الحقيقي لعلم الاجتماع؟

- 12 -

إن من المسلم به أن التشكيلة الرأسمالية تمثل نقلة نوعية كبرى في تاريخ المجتمع البشري على كافة الأصعدة، ولا سيما على صعيد الوعي الاجتماعي العام والتقدم العلمي والتكنولوجي. ولقد كان من أبرز نتائج هذه التشكيلة هو ظهور الطبقة العاملة (البروليتاريا) على مسرح التاريخ الاجتماعي والسياسي الأوروبي، حيث اكتسب الصراع الاجتماعي طابعاً نوعياً جديداً وجد تعبيره النظري بظهور الأيديولوجية الماركسية، بوصفها تعبيراً عن نظرة الطبقات والشعوب المضطهدة إلى الحياة والعالم، في مقابل نظرة البرجوازية وكافة الفئات الأخرى المستغِلة التي تدور في فلكها، وببلوغ الرأسمالية مرحلتها الامبريالية، اكتسب هذا الطابع الجديد للصراع الاجتماعي طابعاً عالمياً، وظهرت على مسرح التاريخ، ولأول مرة، دولة اشتراكية على أسس الأممية البروليتارية، والأيديولوجية الماركسية ـ اللينينية، وباعتبار أن العلوم الاجتماعية هي علوم أيديولوجية بصورة أساسية فإن هذا الانقسام العالمي الأيديولوجي، قد وجد طريقه إلى هذه العلوم ومن بينها ـ بل وعلى رأسها ـ السوسيولوجيا، حيث رأى كبار علماء الاجتماع على ما يقرر بول لازار سفيلد P. Lazarsfeld «أن مهمتهم هي تقديم حل للمشاكل الناشئة عن انحلال البيئة السابقة على الرأسمالية» (159/22). وهكذا فقد شهدت هذه المرحلة نشوء تيارين نظريين أيديولوجيين كبيرين في المجال السوسيولوجي هما: التيار الماركسي ـ اللينيني، والتيار البرجوازي، ومن هذه الزاوية يمكننا أن نقرر أنه إذا كان كارل ماركس وفريدريك إنجلز هما المؤسسان الفعليان لعلم الاجتماع البروليتاري (الماركسي) فإن أوغست كومت هو المؤسس الرئيسي «لعلم الاجتماع البرجوازي». وتطرح نفسها هنا ـ منطقياً وتطبيقياً ـ المسألة الجوهرية التالية وهي: هل يمكن أن يكون هنالك «علمان» متعارضان ومتناقضان عن الحقيقة الاجتماعية «الواحدة»، دون أن يكون ـ وهذا بموجب قوانين المنطق الصوري ـ أحدهما كاذباً؟! إننا في هذه المسألة نتفق مع «ج. أوسيبوف» في أن موضوعة لينين القائلة أنه لا يمكن أن يكون هناك في المجتمع الطبقي علم اجتماعي غير مُتحيِّز، إنما تعني فقط «أن البرجوازية غير قادرة على خلق علم اجتماعي حقيقي» ويؤكد لينين مثل هذا الاستنتاج حين يقول «إن فرضية «التشكيلة الاجتماعية». هي التي جعلت للمرة الأولى قيام اجتماع علمي أمراً ممكناً، ذلك أنه باعادة العلاقات الاجتماعية إلى علاقات الانتاج، وهذه الأخيرة إلى مستوى القوة المنتجة،

أعطي أساس متين لاعتبار تطور التشكيلات الاجتماعية مجرىً طبيعياً تاريخياً، وغني عن البيان أنه دون مثل وجهة النظر هذه، لا يمكن أن يكون ثمة علم اجتماعي» (47/79).

ويرى بليخانوف من جهته، أن علم الاجتماع إنما يصبح علماً فقط «عندما ينجح في فهم أصل أهداف الإنسان الاجتماعي»، الغائية الاجتماعية، على أنها الأثر الضروري للعملية الاجتماعية التي تتحدد في نهاية المطاف بمجرى النمو الاقتصادي» (261/9). إن الاستنتاج الذي يمكن الوصول إليه هنا، وانطلاقاً من قبولنا بالموضوعة التي أكدها كل من لينين وبليخانوف، هو أن علم الاجتماع الوحيد الحقيقي والعلمي هو علم الاجتماع الماركسي، الأمر الذي يترتب عليه أن ماركس وانجلز هما اللذان سجلا النقلة النوعية في علم الاجتماع، وأنهما هما ـ وليس أوغست كومت اللذان وضعا حجر الأساس لقيام العلم الاجتماعي ككل، بما في ذلك السوسيولوجيا التي أخذت اسمها هذا من أوغست كومت.

- 13 -

إن مفهوم السوسيولوجيا يشتمل ضمنياً على مفهوم البحث السوسيولوجي، ذلك أن «أهم عمل يواجه السوسيولوجيا هو دراسة النشاط الإنساني المتنوع في علاقته بظروف الحياة الفعلية وأشكال التعليم» (274/9) وهذا الأخير ـ البحث السوسيولوجي ـ يرتبط بدوره بأصول وقواعد وتقنيات منهجية محددة. ونحن لا نستطيع أن ننكر أن علم الاجتماع البرجوازي عامة والأمريكي خاصة، قد قدّما لعلم الاجتماع خدمات جُلّى في هذا المجال، من حيث ابتكار العديد من التقنيات والطرائق التي تساعد البحث العلمي على الوصول إلى نتائج مضمونة ودقيقة، وهو ما يعتبر واحداً من المكاسب الهامة لعلم الاجتماع، وخاصة في ظل توقف علم الاجتماع الماركسي لعدة عقود متردداً بين اعتماد السوسيولوجيا كعلم مستقل إلى جانب المادية التاريخية، أو اعتبار أن المادية التاريخية هي البديل والنقيض لعلم الاجتماع البرجوازي، إن علم الاجتماع الأمريكي كما يذكر بييردي بي قد تكوّن تدريجياً خلال القرن التاسع عشر انطلاقاً من عرفين: عرف نظري صرف لعبت فيه النماذج الأوروبية وبخاصة تفكير هربرت سبنسر دوراً كبيراً، والعرف الثاني عملي كلياً، إذ انصرف إلى دراسة المشكلات الاجتماعية التي عانتها الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. من هذا العرف الثاني يُعد المسح الاجتماعي أكثر الإنجازات بروزاً ووضوحاً. . ومنذ 1930 دراسة مختلفة (119/110). إن علم الاجتماع البرجوازي بفصله الميتافيزيقي بين «النظرية» و «التجربة». والتركيز على نوع من الأمبيريقية الضيقة هبط بعلم الاجتماع إلى مستوى المعارف التجريبية البسيطة وسجنه في بوتقة التجارب الصغيرة والمحدودة (ميكرو سوسيولوجي) التي لا تعكس الحقيقة الاجتماعية إلا بصورة مشوهة ومجزوءة، وقد «أظهرت ترجمات مؤلفات فيبر،

دوركهايم وزيمل أن الرواد الأمريكيين كانوا كأبناء المحافظات إلى حد كبير» (187/75 - 188)، أي أن انشغالاتهم كانت انشغالات محلية ضيقة.

إن هذه التجريبية الضيقة قد دفعت علم الاجتماع الأمريكي إلى طريق مغلق، وحولته إلى علم وصفي يقتصر على جمع بيانات تفتقر إلى التناسق، بحيث أصبح عاجزاً عن حل أية مشكلة حقيقية الأمر الذي دفع بواحد مثل بول لازار سيلد إلى القول: «أولاً، إنَّ عصرنا مكتظ بالقضايا الاجتماعية الملحّة، إلاّ أن مجلّات علم الاجتماع الأمريكية تغص بدراسات عديمة القيمة، عن أنماط المواعدة بين طلاب وطالبات الجامعة، أو شعبية برامج الراديو... إلخ. إننا نستطيع الآن أن نثير سؤالاً: ليس هناك مشاكل اجتماعية ملحة في الولايات المتحدة؟. إن الإجابة بالطبع بالإثبات، إلا أنها من التعقيد بحيث يعجز البحث الاجتماعي التجريبي بصورته الراهنة عن التصدي لها» (70/9). إن ما أريد أن أثبته هنا هو أن التفوق الظاهري لعلم الاجتماع البرجوازي، ولا سيما الأمريكي، في مجال البحث السوسيولوجي، بل والأسبقية الزمنية له على علم الاجتماع الماركسي، الذي لا يزيد عمره الرسمي عن ربع القرن، لا يعطي لعلم الاجتماع البرجوازي الحق في التفوق العلمي، إن المنهج العلمي في البحث السوسيولوجي هو المنهج الجدلي، وهو يعني ـ من جملة ما يعني من جهة ـ أن تدرس الظواهر الاجتماعية في إطارها «الخاص» الملموس والمحدد، ولكن، ومن جهة أخرى ـ وهو أمر لا يقل أهمية عن الأول ـ أن توضع هذه الظواهر في إطارها «العام» ضمن تصور جدلي متكامل يجمع بصورة خلاقة بين: النظرية والتجربة، الشكل والمضمون، العَرَض والجوهر، الماضي والحاضر والمستقبل، المجرد والمحسوس... الخ بحيث لا يطغي العام على الخاص، ولا الخاص على العام، وإن علم الاجتماع البرجوازي بتركيزه على الخاص دون العام، وباكتفائه بتعميمات مبسطة، سواء في المستوى الضيق أو المتوسط (R. Merton) يكون قد وضع علم الاجتماع في مأزق حقيقي، ومنعه من رؤية الحقيقة الاجتماعية في شموليتها وقلل من دورة التنبؤي، بل وأفقده حتى مبرر وجوده كعلم متميز هدفه اكتشاف القوانين الكبرى والصغرى الداخلية لبنية وحركة المجتمع، بما في ذلك دور العامل الذاتي (الفرد، الجماهير) في التعامل مع هذه القوانين بما يمكن من تسخيرها في مصلحة المجتمع البشري بصورة عامة. وبالمقابل، فإن علم الاجتماع الماركسي القديم ـ الحديث، والبحث السوسيولوجي الماركسي، بشر بكل النتائج الإيجابية الواعدة، ذلك أن كل الأبواب مفتوحة هنا، لكي يقطع المسافة التي تفصله عن علم الاجتماع البرجوازي من هذه الناحية (تقنيات البحث) بالسرعة القصوى، ولكي يخلق لنفسه تقاليد راسخة في مجال البحث

السوسيولوجي، سواء فيما يتعلق بنوعية الموضوعات، وبالأهداف (وهو حاصل الآن فعلاً)، وبالتقنيات والمناهج بما يحقق له التفوق السريع في هذا الجانب، وبما يقدم البرهان الفعلي على الثمار الإيجابية التي يمكن أن يحصل عليها البحث السوسيولوجي عبر مزجه الجدلي الخلاق بين النظرية والتجربة، بما يُغني كل منهما، ويغني بالتالي علم الاجتماع، ويساعده على الخروج من أزمته المزمنة.

- 14 -

إن تشكيكنا بـ «علمية» علم الاجتماع البرجوازي لا يعني بطبيعة الحال أننا نضع جميع العلماء «اللاماركسيين» في سلة واحدة. إن مثل هذا الحكم لو حصل لكان حكماً خاطئاً من الوجهتين النظرية والعملية. إن علاقة الوعي الاجتماعي بالواقع الاجتماعي هي علاقة معقدة، ويندرج في إطارها أيضاً العلاقة المعقدة بين الذات والموضوع، ويأخذ هذا التعقيد صورة جدلية، من حيث أن كل من طرفي العلاقة (الوعي ـ الواقع، الذات ـ الموضوع) يؤثر في الآخر ويتأثر به دون أن يعني ذلك الوقوع في مطب التفسيرات «التي لا تفسر شيئاً على الإطلاق» والتي تتحول إلى نوع من الدوران في الحلقة المفرغة حيث «البيئة تخلق الإنسان، والإنسان يخلق البيئة» وبالتالي فإننا نضيّع دور كل من العاملين الذاتي والموضوعي معاً. إن علم الاجتماع غير الماركسي غالباً ما وقع أسير النظرة الأحادية إذ عمد بعض العلماء إلى تضخيم دور الموضوع لدرجة الجبرية Fatalism ، بينما عمد البعض الآخر إلى تضخيم دور الذات لدرجة الإرادية والذاتية. وحسب بليخانوف فكثيراً «ما تسير الجبرية جنباً إلى جنب مع الذاتية المتطرفة» (45/16). ومن جهة ثانية فقد وجد دائماً في إطار علم الاجتماع البرجوازي علماء معتدلون، كانوا قريبين من المنطلقات الأساسية لعلم الاجتماع الماركسي، ولا سيما المفهوم المادي للتاريخ، والجدل، وبالتالي الموقف العام من عملية التطور الاجتماعي والقبول بعدم حتمية استمرار وخلود النظام الرأسمالي. إن بعضاً من هؤلاء العلماء، قاموا عبر دراساتهم وبحوثهم بفضح الطابع الرجعي لعلم الاجتماع التجريبي وإن كان يغلب على أقطاب هذا الاتجاه الطابع التوفيقي البرجوازي الصغير (رايت ميلز، ميرتون، ردفيلد، تسيمرمان..). لقد قال لينين: «إن العالم في مختبره هو مادي وإن كان مثالياً» (70/52). ومن الواضح أن هذا الحكم ينطبق بصورة جوهرية على علماء الطبيعة، حيث تقف الأيديولوجيا ـ على الغالب ـ على أبواب المختبرات دون أن تدخلها. ولكنه أيضاً ينطبق على علماء الاجتماع النّزيهين الذين يدخلون مختبرهم ـ وهو هنا: التاريخ، الممارسة، المنهج العلمي في البحث ـ وقد عقدوا العزم مخلصين على أن يروا الحقائق الاجتماعية بعين العلم المجردة،

ومن جهة أخرى فإن كون الإنسان «ماركسياً» وملتزماً جانب الطبقة العاملة لا يعتبر ضمانة كافية بشكل مطلق من الانحراف أو التحريف، بدليل أن ساحة العلوم الاجتماعية تغص بالمدارس والاتجاهات المحسوبة على الفكر الماركسي وعلى الطبقة العاملة، وبنفس المعنى، فإن كون الإنسان غير ماركسي لا يحرمه من أن يكون عالماً نزيهاً، ويصل عبر بحوثه إلى نفس النتائج التي يصل إليها علماء الاجتماع الماركسيين ـ اللينينيين الحقيقيين.

الفصل الثاني

اشكالية العلاقة بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى

- 15 -

نتفق مع الاكس انكلز Alex Inkeles في أن «تعيين حدود علم من العلوم عتبر أمراً لازماً كل اللزوم كأساس لبدء الاشتغال بهذا العلم، حتى ولو كان هذا التحديد موقتاً، وحتى لو اتضح أنه ليس سوى موجه عام على المدى الطويل» (37/7) هذا رغم اقتناعنا بأن أية محاولة لوضع حدود صارمة بين ميادين العلوم المختلفة هو جهد عقيم، يصطدم من جهة بكون تخوم هذه العلوم متداخلة عملياً، وهذا ناجم عن أن الظاهرة الاجتماعية هي ظاهرة كلية وموحدة، وأن تمايز عناصرها (الاقتصادي، السياسي، الثقافي، السيكولوجي، القانوني... إلخ) إنما هو تمايز في إطار هذه الوحدة وهذه الكلية، ومن جهة أخرى فإن العلوم الاجتماعية قد نشأت ويمكن أن تنشأ باستمرار من بعضها بعضاً، وأن بعضها يمكن أن يختفي حالما تنتفي الضرورة التي استدعت نشوءه. فمثلاً إن (الأنثروبولوجيا) سوف تنتهي بانتهاء الشعوب البدائية وسوف تنحل وتندمج في علم الاجتماع، وتمثل «الأنثروبولوجيا الاجتماعية» هذه الخطوة الانتقالية في هذا السبيل و«علم الاجتماع البدوي» سوف ينقرض بانقراض موضوعه، وهو البدو، كما أن «علم الاجتماع الصناعي» ما كان لينشأ لولا نشوء الصناعة، وكذلك «علم اجتماع البلدان النامية» فإن وجوده رهن بوجود هذه البلدان. إن محاولتنا لتعيين حدود السوسيولوجيا كعلم متميز ومستقل، لا بدّ وأن تظل محصورة في إطار المنهج الجدلي، وبالذات مقولتي المطلق والنسبي، والعام والخاص. وأن هذه الحدود لا بدّ وأن تشمل

بصورة أساسية موضوع علم الاجتماع، مهامه، ومناهج البحث السوسيولوجي. إن معالجة هذه المسألة لا تكون معالجة علمية، إلاّ إذا كانت معالجة كلية فبدون تحديد العام لا يمكن تحديد الخاص والوحيد، والعكس بالعكس. الأمر الذي يعني ضرورة العودة إلى نشأة العلوم الاجتماعية، وتميزها عن الفلسفة وعن العلوم الطبيعية، ومن ثم تمايزها إلى علوم قطاعية خاصة وهذا لا يتأتى بدوره إلاّ عبر معرفة الضرورة النظرية والعملية والمنهجية التي استدعت نشوء هذه العلوم، ومن ثم تمايزها، ومن ثم تفرعها إلى ميادين مختلفة برزت وما تزال تبرز كل يوم في إطار كل علم منها، ولا سيما السوسيولوجيا.

- 16 -

إنه لمن المنطقي والطبيعي - وهو ما يعتبر بمثابة حقيقة استقرائية واستنباطية - أن معارفنا لم تبلغ درجة «العلم» دفعة واحدة، ولكنها قطعت مسيرة طويلة يمكن أن نقسمها إلى مرحلتين أساسيتين هما:

- مرحلة المعارف العفوية، البسيطة، الشائعة،
- مرحلة المعارف المنظمة، المركبة، المتخصصة.

وإذا كانت المرحلة الأولى قد شهدت سيطرة الفكر الديني، والفلسفة المثالية فإن المرحلة الثانية قد شهدت ولادة وسيطرة الفكر العلمي، والفلسفة المادية والمنطق الجدلي، بما في ذلك أساليب وطرائق البحث العلمي المنظم. وهكذا - كما يقول أرمان كوفلييه - «في جميع الفروع، فلسفة الحقوق وفلسفة التاريخ والاقتصاد السياسي والسياسة والإحصاء ترعرعت في القرن الثامن عشر هذه الفكرة وهي: أن الحوادث الحسيّة الاجتماعية تؤلف نظاماً طبيعياً، وأنه يوجد طبيعة خاضعة لسنن» (24/73)، واقع الحال إنه بترسخ الديالكتيك كمنطق تفكير وكمنهج عمل على يد هيغل Hegel، وإيقافه على قدميه من قبل ماركس وانجلز، قد ترسخ الطابع القانوني والعلمي للظواهر الاجتماعية على غرار الظواهر الطبيعية، وأمكن من خلال مثلث «المادية - الجدلية - التاريخية» الوصول إلى المفهوم المادي للتاريخ، وبالذات إلى مفهوم التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية، حيث أصبح ممكناً للعلوم الاجتماعية أن تنفصل عن الفلسفة وأن تظهر كعلوم مستقلة. «إن المهمات الأساسية للانتقال من مرحلة ما قبل تاريخ البشرية إلى تاريخها الفعلي كانت بحاجة إلى علم عن المجتمع وعن التطور الاجتماعي» (26/97).

يتكون ويتطور الوعي الفردي والاجتماعي عبر المثلث الجدلي:

- العمل - الإنتاج

ـ الموضوع ـ الذات.
ـ النظرية ـ الممارسة.

وهذه العملية الجدلية، هي عملية مستمرة، ولا نهائية، الأمر الذي ترتب عليه أن يكون للوعي الاجتماعي ثلاث جوانب، تسير على التوازي وبالتلاحم مع الجوانب الثلاث السابقة. وهذه الجوانب هي:

ـ الجانب التاريخي.
ـ الجانب المعرفي (الجنوسولوجي).
ـ الجانب السوسيولوجي.

أما الجانب التاريخي فيعني أن الوعي الاجتماعي، وباعتباره انعكاساً للوجود الاجتماعي وعلى الخصوص أسلوب انتاج الحياة المادية للناس، وعلاقاتهم الملموسة، إزاء الطبيعة وإزاء بعضهم البعض، واللذين يتكونان (أسلوب الإنتاج، والعلاقات) في مجرى إنتاج الناس لحياتهم، وإعادة إنتاجها، فلا بدَّ وأن يتطور هذا الوعي مع تطور الحياة الاجتماعية والوجود الاجتماعي. وإذا كان أوغست كومت قد اعتبر أن مسيرة هذا الوعي قد مرت بمراحل ثلاث: اللاهوتية والميتافيزيقية والوضعيّة، وذلك على التوازي مع المراحل المادية: العسكرية، التشريعية، الصناعية، (دون أن يعني ذلك أن كومت يعترف بأن وجود الناس هو الذي يحدد وعيهم، وإنما العكس هو الصحيح بالنسبة إليه)، فإن علم الاجتماع الماركسي يرى أن بنية الوعي الاجتماعي قد مرّت وتمر بثلاث مراحل أساسية هي:

ـ مرحلة المجتمع ما قبل الطبقي.
ـ مرحلة المجتمع الطبقي.
ـ مرحلة المجتمع اللاطبقي.

وأن لكل من هذه المراحل وعيها المتميز، إن الوعي الأيديولوجي وفق هذا التصور قد نشأ في المرحلة الطبقية أساساً، ولا سيما الوعي السياسي، والوعي الحقوقي والوعي الاجتماعي عامة، أما من الناحية الجنوسولوجية Ginoseologie فالأمر يتعلق هنا «بنظرية الانعكاس»، أي انعكاس الوجود الاجتماعي في الدماغ في صورة وعي اجتماعي، فالوعي يبدأ عملياً على شكل «وعي مباشر»، حيث يعكس الناس في حياتهم الواقعية اليومية ظروف حياتهم، ويدركون مصالحهم ومطامحهم، وفي مجرى التطور التاريخي يظهر الوعي الأرقى الذي يعكس الوجود الاجتماعي من خلال التجربة المتراكمة للمعرفة على نحو منظم وعميق... أي في صورة وعي «علمي». وإذا كان «الوعي المباشر» العادي

(المستوى الأول)، يتلقف الظاهرة كما تبدو للعين المجردة، ويتوقف عند هذا المستوى في معرفة الموضوع، فإن الوعي المنظم، أي «العلمي» يتعمق أكثر، ويحاول الوصول إلى جوهر الموضوع بالطرق المنطقية، حيث يتم استخلاص العام والجوهري من حركة الواقع، ومن ثم عكسها في صورة مقولات ونظريات وقوانين علمية. (انظر: 16/69 و32). ويعني الجانب السوسيولوجي من جهة، أن الوعي الاجتماعي، إن هو إلّا ظاهرة اجتماعية محددة، رغم الاستقلالية النسبية التي يتمتع بها عن الوجود الاجتماعي وهذا يعني أن كلاً من الجانبين التاريخي والجنوسولوجي لا يمكن استيعابهما إلّا بتحليلهما سوسيولوجياً. ولهذا فقد ظهرت الآن في إطار علم الاجتماع من جهة فروع سوسيولوجية لمختلف العلوم الاجتماعية مثل: علم الاجتماع السياسي، علم الاجتماع الاقتصادي، علم الاجتماع الحقوقي، علم الاجتماع اللغوي... إلخ. ومن جهة أخرى «علم اجتماع المعرفة» Wissensoziologie الذي يحاول معرفة العلاقة الجدلية بين الوعي الاجتماعي والواقع الاجتماعي، وأثر كل منهما في الآخر ويمكن إدراج «علم الاجتماع الفاهم» Verstehende Soziologie لماكس فيبر ضمن هذا الإطار من حيث كونه يسعى إلى الوصول إلى «فهم تفسيري للفعل الاجتماعي» بغض النظر عن الطابع المثالي للنظريات الفيبريّة عموماً. وكذلك ما بات يطلق عليه «علم اجتماع علم اجتماع». ومن خلال تركيب هذه الجوانب الثلاثة للوعي الاجتماعي (التاريخي، الجنوسيولوجي، السوسيولوجي) فإنه يمكن الوصول إلى الاستنتاج الذي فحواه أنّ غنىٰ الواقع وتنوعه (الموضوع)، إنما يخلق إمكانية ظهور أشكال ومستويات وجوانب مختلفة من الوعي الاجتماعي وشكل أساسي لتلبية الحاجات الفردية والاجتماعية التي تستلزمها ديمومة الحياة (البقاء) وتحسين شروطها وظروفها والتنبؤ بغوامضها وتجنب كوارثها، فالحاجة أم الاختراع (الوعي هنا) ولكن الانسان أبوه، ولقد أنجبت هذه العلاقة الشرعية بين الإنسان والمحيط، ثلاثة أبناء أو بالأحرى ثلاثة أصناف من العلاقات، ترتب عليها ظهور ثلاثة أشكال من المعارف:

- علاقة الإنسان بالطبيعة وترتب عليها ظهور «العلوم الطبيعية».
- علاقة الإنسان بالآخرين (بالمجتمع) وترتب عليها ظهور (العلوم الاجتماعية).
- علاقة الذات الجمالية بالواقع وترتب عليها ظهور «الفن».

وتحضرني هنا حكاية الخليفة «المأمون» الذي قام بتحديد الأشخاص اللازمين لإدارة الدولة في مختلف المجالات، وبعد أن انتهى من هذا التحديد، تذكر أمراً ما، فعضّ على إصبعه وقال: وإنني أحتاج إلى رجل شرطة يأتيني بأخبار هؤلاء جميعاً. إن رجل الشرطة الذي أراني بحاجة إليه هنا هو «العلم العام» الذي يربط بين الجوانب

المختلفة لهذه العلوم، ويمثل بالنسبة إليها «العام» الذي يضعها في إطارها الكلي. . . هذا العلم العام هو: «الفلسفة الاجتماعية».

- 17 -

إن كافة العلوم قد نشأت في أحضان الفلسفة، وإن آثار هذه النشأة ما تزال قائمة حتى اليوم، حيث يمنح خريجو بعض الجامعات درجة الدكتوراه في الفلسفة، ثم يليها التخصص العلمي (دكتوراه فلسفة في العلوم الطبيعية، دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية. . . إلخ). وكان لا بدَّ وأن تمر فترة طويلة من التطور المعرفي، حتى يظهر «العلم» من جهة، وحتى يشق طريقه المستقل في صورة علوم محددة من جهة أخرى، يقول كارل ماركس: «وحيث ينتهي التأمل في الحياة الواقعية يبدأ العلم الإيجابي، تصوير النشاط العلمي والمجرى العلمي لتطور البشر، ويتوقف الحديث الفارغ عن الوعي، وتأخذ المعرفة الواقعية مكانها. وعندما يبرز الواقع تفقد الفلسفة كفرع مستقل بين فروع المعرفة وساطتها في الوجود، وفي أحسن الأحوال لن يكون لها سوى تلخيص النتائج العامة الكبرى والتجريدات التي تنتج عن مراقبة التطور التاريخي للبشر» (27/134). إن هذا التلازم بين «العلم» وبين المجرى العلمي لتطور البشر، أوقع الفكر المثالي في ميتافيزيقية الفصل بين العلم والفلسفة، بل ووضعها في معارضة بعضها بعضاً بحيث أن المزج بينها في مثل قولنا علم الفلسفة، أو الفلسفة العلمية إنما يجرح كبرياء الفلسفة (!)، أو يقلل من موضوعية العلم، فغاية العلم حسب الفيلسوف الفرنسي بيرغسون Henri Bergson (1859 - 1941) ـ على سبيل المثال ـ هو معرفة المادة، بينما غاية الفلسفة هي معرفة الروح، وتقع العلوم الإنسانية كعلم النفس وعلم الاجتماع بين الفلسفة والعلم. إن العلاقة بين الفلسفة والعلم من وجهة نظرنا ليست علاقة بسيطة، وإنما علاقة معقدة ومركبة. فمن جهة لا يمكن المطابقة بينها، حيث يمثل كل منها نوعاً متميزاً من النشاط الفكري، ومن جهة أخرى فإنه لا يمكن وضعها موضع التعارض المطلق، لأن العلاقة بينها تنتمي أساساً إلى العلاقة بين العام والخاص، وهي علاقة جدلية يتبادل طرفاها التأثر والتأثير، إن عدم مشروعية المعارضة المطلقة بين المعارف العلمية والمعارف الفلسفية يعود إلى:

ـ إن كثيراً من الأسئلة التي تطرح نفسها على العالم أو على الفيلسوف لا تجد إجاباتها النهائية لا في الفلسفة الصرف، ولا في العلم الصرف، ذلك أنها من الناحية العقلية تقع عند نقطة التقاطع بين العلم والفلسفة ولذلك فإن لها جانبين: جانب

فلسفي، وجانب علمي في آن واحد، ذلك أنها تعبر عن كلية الإنسان، وعن وحدة الذات والموضوع، مثل الأسئلة المتعلقة بحقيقة تصوراتنا عن الأشياء المحيطة بنا، العلاقة بين المادة والوعي، العلاقة بين الوعي والدماغ، العلاقة بين الذات والموضوع.

ـ ومن جهة أخرى فإنه سواء في مجال الفلسفة أو العلم لا بدَّ من الاحتكام إلى الممارسة Praxis التي هي المقياس الوحيد لصحة «قضايا» العلم والفلسفة وقد أدّى هذا الارتباط بين «النظرية» و«الممارسة»، إلى إنزال الفلسفة من السماء إلى الأرض، وتوسيع أهدافها من «التفسير» Interpretation إلى «التغيير» Veraenderung، من دائرة «ما هو كائن» إلى دائرة «ما يجب أن يكون»، وهو أمر يجعل كلاً من الفلسفة والعلم على صلة حميمة وبحاجة ماسة كل منها إلى الآخر.

ـ لقد التصقت الفلسفة لعدة قرون بـ «الميتافيزيقا»، بحيث أصبحت كلمة ميتافيزيك كما لو أنها مرادفة لكلمة «فلسفة»، وحصرت بالتالي مهامها بدراسة القضايا المتعلقة بـ «العلة الفاعلة الأولى (مشكلة الله)». الغائية (الهدف العام من الكينونة)، المصير (مصير المخلوقات بعد الموت) نظرية المعرفة (مدى صدق تصوراتنا عن العالم، وإمكانية معرفة العالم. . .) ولكن التطور الموضوعي، المادي والروحي للإنسانية، قد وضع حداً لهذه القضية التي تقف على رأسها، وجاء كارل ماركس، مسلحاً بالمادية والجدلية ليعلن «تلك الحقيقة البسيطة، التي كانت ما تزال حتى الفترة الأخيرة محجوبة تحت الرواسب الأيديولوجية والتي تقوم في أن الناس يجب أولاً أن يأكلوا ويشربوا ويملكوا مسكناً ويلبسوا قبل أن يتمكنوا من الاهتمام بالسياسة والعلم والفن والدين وما إلى هنالك، وإن إنتاج الوسائل المادية المباشرة للحياة، وكل درجة معينة من التطور الاقتصادي للشعب أو المرحلة بنفس القدر يشكلان إذن الأساس، الذي تنشأ مؤسسات الدولة والنظرات الحقوقية والفن وحتى التصورات الدينية للناس المعنيين والذي ينبغي لهذا السبب، أن تفسر هذه الأخيرة، انطلاقاً منه، وليس العكس كما كان الأمر حتى الآن» (31/97). وهكذا وقفت الفلسفة على قدميها، وتحولت إلى منهج عام لجميع العلوم، وهذا ما يفسر ظهور ما يسمى بـ «فلسفة العلوم» مثل (فلسفة التاريخ، فلسفة العلوم الطبيعية، فلسفة الاقتصاد، فلسفة المنطق، الفلسفة الاجتماعية. . . الخ). بعد أن توطدت الجسور بين العلم والفلسفة، بات كثير من أقطاب علم الاجتماع البرجوازي يسلّمون بهذه الحقيقة. فالفلسفة الاجتماعية بنظر عالم الاجتماع البريطاني موريس جنابرغ Moris Ginsberg مثلاً تشمل على جانبين، جانب منطقي نقدي يهدف إلى البحث في منطق العلوم الاجتماعية، ومدى صلاحية المناهج والمبادىء التي تستخدمها، وجانب تركيبي يبحث في مدى صلاحية المثل العليا الاجتماعية، ويضرب جنزبرغ لذلك

مثلاً هو مسألة «التقدم» حيث يجد فيها جانبين: الأول يتعلق بعلم الاجتماع وهو معرفة التغيرات الاجتماعية الفعلية الملموسة، والآخر يتعلق بالفلسفة الاجتماعية، وهو مطابقة هذه التغيرات للمقاييس الخلقية والمعايير القيميّة. ويصل جنزبرغ إلى الاستنتاج الذي مؤداه: أنه لا مكان للزعم القائل بأن أحكام القيم ذاتية، وأن الحياد الأخلاقي والتنزه العلمي يقتضي الفصل بين الوجه العلمي والوجه القيمي للمسائل الاجتماعية، وهو يدعم وجهة نظره السالفة باستشهاده في أن دوركهايم يعتبر القواعد الأخلاقية فئة من الظواهر الاجتماعية (10/38).

ويرى روبرت ماكيفر R. Maciver بدوره ن القياس الكمي وحده هو المعرفة، ولكنه يستدرك ملاحظاً أن الأهداف لا يمكن قياسها، وأن حركات الفكر في شعب من الشعوب لا يمكن تقديرها بإحصاء الأشخاص، وأن قوة الشخصية ليست كقوة الآلة تقبل القياس وأن النظم إن هي إلا تكوينات مثالية لا طول لها ولا عرض من حيث الكم، ويستنتج بالتالي أن عالم الاجتماع الذي يفتقر إلى الاهتمام الأخلاقي، ولا يهتم بالظروف الاجتماعية قياساً إلى القيم، لا يعدو أن يكون رجلاً مظهرياً وسطحياً في علمه، ومثله في هذا مثل واحد من النحاة يدرس حروف الكلمات ومقاطعها ولكنه لا يفكر في معانيها (87/85). وفي الواقع فإن موجة انتقادية تجتاح اليوم علم الاجتماع الأمريكي مستهدفة الاتجاه «الأمبيريقيوي» الذي يحاول أن يسجن علم الاجتماع في بوتقة القياس الكمي الإحصائي، ويحوله إلى مجرد «علم اجتماع تجريبي». وحسب ما يرى الدكتور محمد عاطف غيث في هذا المجال، فإن كلا من رايت ميلز Wright Mills وروبرت ميرتون R. Merton وردفيلد R. Redfield وبار سونز T. Parsons قد حاولوا إضافة بُعد جديد إلى الدراسة السوسيولوجية يتمثل في محاولة تفهم الحقيقة الاجتماعية من الداخل وليس الاكتفاء بتناولها من الخارج. ومن جهة ثانية، فإن البعد الجديد يتمثل في أن موضوع علم الاجتماع هو عبارة عن حقيقة متعددة الوجوه، ينبغي لتفهمها أن نحيط بها من مختلف هذه الوجوه (قارن: 227/53 - 296).

وبالنسبة لعلم الاجتماع الماركسي، فإن مسألة المعارضة بين علم الاجتماع والفلسفة مسألة غير واردة أصلاً، ذلك أن المادية التاريخية هي الفلسفة العامة الاجتماعية لكافة العلوم الاجتماعية، بما في ذلك السوسيولوجيا، وهي تعتبر ذراع المادية الجدلية الممدودة إلى المجتمع، الذي تعتبر حركته شكلاً من أشكال حركة المادة. إن العلاقة بين المادية الجدلية، والمادية التاريخية وعلم الاجتماع تدخل في إطار العلاقة بين العام والخاص والوحيد مع الاعتراف بأن مسألة رسم الحدود بين المادية التاريخية وعلم الاجتماع العام لم تنته بعد. إن السوسيولوجيا الماركسية تبرر الصلة الجدلية بين علم

الاجتماع والفلسفة بعدد من الاعتبارات أبرزها: أولاً، إن ارتباط العلم بالنظرة الفلسفية العامة Weltanschauung يسلح العلم بمعرفة أهم القوانين التي تحكم تطور العالم الموضوعي، وبنظرية للمعرفة وبمنهج للبحث، وثانياً إن وضع نظرة عامة عن سير العملية التاريخية يتطلب الإجابة على السؤال «ما الذي يحدد وعي الناس صانعي التاريخ؟ وهو سؤال ذو وجهين، وجه فلسفي، ووجه اجتماعي، وثالثاً إن المقولات Kategorien عامة والمقولات الاجتماعية خاصة تحمل بعداً فلسفياً، ذلك أنها بمثابة الدرجات في سلم المعرفة، ورابعاً، إن جوهر الشيء وقوانينه الخاصة لا تصادق عادة على سطح الظواهر، وإنما هي كامنة بعيداً عن متناول الحواس، ولا بدَّ من الاستعانة بالمنظار الفلسفي (التجريد خاصة) للنفاذ إلى هذا الجوهر (انظر: 1/70 - 29 و 11/21). وخامساً، فإن الفرد ونشاطه هما الموضوعان الرئيسيان لكل من الدراسات الفلسفية والاجتماعية معاً (16/9).

- 18 -

إذا كانت صفة «العلمية» الموسومة بها العلوم الطبيعية والاجتماعية، تُميز هذا النوع من المعارف عن المعارف ما قبل العلمية، أو غير العلمية، فإن صفة «الاجتماعية» تُميز العلوم التي تتعامل مع الظواهر الطبيعية، والسؤال الآن: ما هي هذه العلوم الاجتماعية، كيف نشأت وكيف تمايزت؟ وما هي العلاقة بين العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، وبين هذين والعلوم الطبيعية؟ يرى جان بياجيه في بحثه الموسوم بـ «وضع علوم الإنسان في منظومة العلوم» (انظر 65/22 - 158) أنه لا يمكن الأخذ بأي تمييز جوهري بين ما يدعى في كثير من الأحيان «بالعلوم الاجتماعية» و«العلوم الإنسانية» وذلك لأن الظواهر الاجتماعية تتوقف على صفات الإنسان كلها، بما في ذلك العمليات السيكو ـ فيزيولوجية، وبالمقابل فإن العلوم الإنسانية هي اجتماعية في كل مظهر من مظاهرها، ويؤكد بياجيه أن العلماء باتوا ينزعون إلى رفض فكرة إقامة التعارض بين ما هو «فطري» وما هو «مكتسب» في الإنسان، حيث تتألف الفطرية في جوهرها من إمكانات العمل، وتخلو بالتالي من البنيات الجاهزة تماماً، وهذا خلافاً لحالة الغرائز التي يكون جزء هام منها «مبرمجاً» وراثياً. وأكثر من هذا فإنّ بياجيه يذهب ـ وهو بهذا على حق أيضاً ـ إلى أنه من الصعوبة أيضاً حتى أن نفصل بين العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية، بعد أن أثبت علم الحياة الراهن بطلان الفصل بين الذات والموضوع، وبالتالي بين الروح والطبيعة، وبعد أن تأكد أن صفة «مضبوطة» و«دقيقة» التي توصف بها عادة العلوم الطبيعية ما هي إلا مسألة نسبية، على اعتبار أنه بات من المسلم به الآن أن «كل علم

تجريبي هو علم تقريبي» بما في ذلك الفيزياء النظرية. إن كلمة «مضبوطة» تنطبق بصورة أساسية على الرياضيات، ولكن الرياضيات من جهتها ملتصقة بالمنطق، والمنطق مرتبط بالمنطيق (صاحب المنطق) والمنطيق بطبيعة الحال ملتصق بالبيئة الثقافية والاجتماعية والطبيعية التي يعيش فيها (المنطقة) وإن وعيه، وبالتالي منطقه، إن هو إلاّ انعكاس لهذه البيئة.

إن هذا لا يعني بطبيعة الحال إلغاء الحدود والفواصل بين العلوم الطبيعية من جهة والعلوم الاجتماعية والإنسانية من جهة أخرى. لأن ذلك سيكون تغليباً للعام على الخاص، وسيكون مخالفاً لحقائق الواقع. إن التمايز بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية (سنكتفي بذكر العلوم الاجتماعية دون الإنسانية لأن مفهوم الاجتماعي ينطوي على مفهوم الإنساني) يعود إلى التمايز الموضوعي الموجود بين «الظاهرة الطبيعية» و «الظاهرة الاجتماعية»، والذي يتجلى بصورة أساسية بـ :

ـ غياب الوعي في الظواهر الطبيعية وحضوره في الاجتماعية. «ففي الطبيعة (بقدر ما نضع جانباً رد فعل الإنسان فيها) لا يؤثر بعضها ببعض سوى قوى عمياء لا واعية، وفي تأثيرها المتبادل هذا تظهر القوانين العامة، وليس هنا أي هدف منشود... أما في تاريخ المجتمع، فالأمر على العكس، فهنا يفعل الناس الذين لهم موهبة الوعي، ويعملون بتفكير، أو بعاطفة، وينشدون أهدافاً معيّنة، ولا يُصنع هنا شيء دون نيّة واعية، أو هدف منشود» (انظر: 86/8).

ـ في الطبيعة يلاحظ التكرار.. ففي كل يوم تشرق الشمس من المشرق، وكلما تعرض معدن للحرارة فلا بدّ أن يتمدد عند درجة معينة ويتغير وضع ذراته، وكل كائن بشري يمر على الدوام بمراحل تتكرر وفق قانونية منتظمة وثابتة... إلخ. أما في المجتمع، فالوقائع والأحداث الاجتماعية تتصف غالباً بطابع فردي إذ أن ظاهرة اجتماعية يستحيل أن تتكرر بنفس الصيغة مرتين متتاليتين.

إن للثورة قوانين سوسيولوجية بالتأكيد، وبموجب هذه القوانين يستطيع المرء أن يتنبأ بقيام الثورة، ولكن يستحيل أن تتشابه ثورتان في العالم بكل الدقائق والتفاصيل، وتبقى كذلك إمكانية ألاّ تقوم الثورة ـ رغم أن كل المؤشرات والمعطيات تقول غير ذلك ـ أمراً وارداً ذلك أن شيئاً ما يقع صدفة قد يقلب كل الترتيبات وكل الموازين.

ـ لا تتسم الظواهر الطبيعية بطابع أيديولوجي، أو طبقي، في حين تتصف العلوم الاجتماعية بصورة عامة بالصفة الأيديولوجية. إن هذا لا يمنع بطبيعة الحال من الاعتراف بأن المصالح الطبقية والتأثيرات الأيديولوجية تؤثر في التفسير الفلسفي لمعطيات

العلوم الطبيعية، الأمر الذي أودى بالعديد من علماء الطبيعة، إما إلى ساحات المحاكم، أو حبال المشانق، وحتى الآن يجادل الفلاسفة الماديون والمثاليون، كل من مواقعه النظرية والفلسفية في أن تحطيم الذرة، تحول المادة إلى طاقة إنما هو في صالح فلسفاتهم.

لقد دفع هذا الفارق الموضوعي بين الظواهر الطبيعية والظواهر الاجتماعية بالعديد من العلماء، ولا سيما من ذوي التفكير غير الجدلي إلى إنكار أو إلى التقليل من القيمة العلمية للعلوم الاجتماعية، على اعتبار أن هذه العلوم:

● يغلب عليها الطابع الوصفي.
● ترتبط بالتحيز الأيديولوجي.
● نتائجها وقوانينها ذات طابع احتمالي.
● يسيطر عليها الطابع الكيفي (مقابل الكمي في العلوم الطبيعية).
● يلعب العامل الذاتي دوراً بارزاً فيها، حيث يمثل الإنسان هنا، من جهة موضوع الظاهرة الاجتماعية، ومن جهة أخرى مفسر ومحلل ومقيّم هذه الظاهرة، أي أن الإنسان بالنسبة للظاهرة الاجتماعية يمثل «الخصمُ والحكمُ» إذا جاز التعبير.

- وعلى المستوى الميثودولوجي، فإن أصحاب هذا الرأي يرون أنه يستحيل إجراء التجارب الدقيقة والعلمية على الظواهر الاجتماعية، وذلك بسبب استحالة فصل عناصرها، وتطبيق مبدأ التكرار عليها. وإذن فإنه لا يمكن الوصول إلى قوانين علمية دقيقة، في مستوى تلك التي تم التوصل إليها في إطار العلوم الطبيعية.

إننا نوافق على وجود مثل هذه الخواص للظواهر الاجتماعية، وبالتالي للعلوم الاجتماعية التي تعكس هذه الظواهر، إلّا أننا نتحفظ تجاه الاستنتاجات الميثودولوجية التي تقلل من قيمة وأهمية العلم الاجتماعي والقانون الاجتماعي، قياساً على العلم الطبيعي، والقانون الطبيعي.

إن المشكلة الجوهرية هنا، هي القدرة على استيعاب الطبيعة الخاصة للمفاهيم والقوانين وللمقولات الاجتماعية. إن اختلاف الظاهرة الاجتماعية عن الظاهرة الطبيعية، يستلزم منطقياً وجود اختلاف في الطابع العلمي للمعارف المتعلقة بكل من هاتين الظاهرتين، دون أن يعني ذلك غياب صفة العلمية هنا، وبقاءها هناك. ونحن نتفق تماماً أيضاً مع جان بياجه في أن صعوبات التجريب ليست خاصة بالعلوم الاجتماعية، ولا تنجم كلها عن كون موضوع الدراسات هنا، هو جماعةٌ الملاحِظ جزء مكمل لها، ويمكن من حيث المبدأ أن نستبدل بالتجريب الدقيق تحليلاً كافياً لمعطيات الملاحظة والقياسات وباللجوء إلى التحليل البنيوي، والتحليل المقارن، والتحليل

التاريخي، كما أن التطور الكبير لتقنيات وطرائق البحث السوسيولوجي والاجتماعي، والمزاوجة الخلاقة بين النظرية والتجربة، وبين الفرضية والممارسة، بات يقلل إلى درجة كبيرة المسافة بين مناهج البحث العلمي في مجال العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية.

- 19 -

أما بصدد الطابع الأيديولوجي للعلوم الاجتماعية، والأثر السلبي للأيديولوجيا على هذه العلوم، فإنه يلاحظ أن كلًا من الاتجاهين الماركسي والبرجوازي في علم الاجتماع يعترف بهذا الطابع، ولكن بينما يُحمل علم الاجتماع الماركسي الأيديولوجيا البرجوازية وحدها مسؤولية تشويه الوعي العلمي، ويرى بالمقابل أن الأيديولوجيا البروليتارية تمثل ضمانة للعلوم الاجتماعية ولطابعها العلمي بالذات فإن علم الاجتماع البرجوازي - على العكس من علم الاجتماع الماركسي - يحاول أن يرى في الأيديولوجيا عامة، والأيديولوجيا الماركسية خاصةً، خطراً يهدد الطابع العلمي لهذه العلوم، ولذلك فإن علماء الاجتماع البرجوازيين غالباً ما يُحذرون في مؤلفاتهم من هذه «الأيديولوجيا»، وينصحون بضرورة فك الارتباط بين العلم الاجتماعي والأيديولوجيا. فموريس جنزبرغ مثلاً الذي سبق أن رأيناه يدافع عن الصلة بين العلم الاجتماعي والفلسفة، نراه هنا متحفظاً وخائفاً على علم الاجتماع من الأيديولوجيا، ولا شك أنه يعني بذلك الأيديولوجيا الماركسية أساساً. فكما يقول كارل مانهايم، فإن إصلاح الأيديولوجيا يبدو لكثير من الناس «متصلاً اتصالاً وثيقاً بالماركسية، ولهذا نجد أن ردود الناس واستجاباتهم عن هذا الاصطلاح مقررة سلفاً على الأكثر بتلك الصلة» (126/83).

يقول موريس جنزبرغ :«في العلوم الاجتماعية يتأثر اختيارنا للمواد والمعايير الملائمة بالاتجاه الذي نرمي إلى أن يتجه إليه مجتمعنا ولهذا، يُخشى على العلم الاجتماعي أن ينحدر إلى الدفاع عن النظام القائم، بل إن بعض الماركسيين ألحوا صراحة على ضرورة الانحياز إلى جانب من الجوانب أي أنهم يقولون بقيام ما يمكن أن يسمى «تحويل الضرورة إلى فضيلة» (قارن: 12/38). والسؤال الآن: ماهي الأيديولوجيا؟ وهل تمثل خطراً على العلوم الاجتماعية أم لا؟

الأيديولوجيا «هي نسق من الآراء والأفكار والنظريات حول الحقيقة الاجتماعية ككل أي حول مختلف جوانبها وعملياتها ومشكلاتها، والتي تعكس المصالح الطبقية المتمركزة فيها (وتتجسد في شكل) مواقف وقرارات وتقويمات مطابقة، وكذلك في صورة

قواعد ومعايير للسلوك الاجتماعي» (144/ مادة Ideologie). إن الأيديولوجية وفق هذا التعريف تشترك مع الفلسفة في كون كل منهما يمثل نسقاً System عاماً من الأفكار والآراء حول الطبيعة والمجتمع والفكر. إلاّ أنها تزيد على الفلسفة في كونها تتجسد في صورة عقيدة «عملية» هادفة وثابتة نسبياً.

إن تجسيد نظام فكري ما في صورة «عقيدة» Ideologie عملية، هادفة، وثابتة نسبياً، وتعبر عن مصالح فئات محددة من الناس بعينها، لا بدَّ وأن يحول هذا النظام الفكري بالتأكيد إلى نسق من المجردات التي تتعالى على الواقع الملموس والمتطور والتي قد تستعصي ـ وهي غالباً ما تستعصي ـ على الاستجابة المناسبة لعملية «التغير الاجتماعي» التي هي عملية موضوعية مستمرة وخارجة عن إرادة الناس وأيديولوجياتهم المختلفة، الأمر الذي يمكن أن تتحول معه، أية أيديولوجية ـ وهي غالباً ما تتحول ـ إلى عقبة في طريق التقدم الاجتماعي، ويصبح من الضروري إزاحتها بواسطة أيديولوجية جديدة تتلاءم مع الظروف الجديدة. إن مشكلة الأيديولوجيا الرئيسة، هو أنها ـ أي الأيديولوجيا ـ قدر لا مفر منه سواء أكان هذا القدر خيراً أم شراً، ذلك أن أي موقف لأي إنسان يمكن بالاستناد إلى ما دعاه كارل مانهايم «بالعزو» Imputation اعتباره موقفاً أيديولوجياً، لا يمكن فهمه إلاّ من خلال معرفة الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية الموضوعية التي تحركه وتستدعيه، وإذا كان حكمنا على فرد لا يجوز أن ينبني على ما يتصوره هذا الفرد عن نفسه. كما يقرر كارل ماركس، فكذلك «لا يمكن الحكم على حقبة ثورية بميزان وعيها الخاص لنفسها، على العكس من هذا... فالواجب أن يفسر وعيها بمقياس تناقضات الحياة المادية، أي بقدر التناقض الفعلي بين قوى الإنتاج الاجتماعية، وبين علاقات الإنتاج». (8/133)، أي أن الأيديولوجيا بالقدر الذي تقوم فيه بتوجيه السلوك الفردي والاجتماعي في هذا الاتجاه أو ذاك، هي نفسها انعكاس للواقع الاجتماعي وللوجود الاجتماعي، وبالذات لعملية الصراع الطبقي بين المستغلين والمستغَلين، الظالمين والمظلومين، المضطهدين والمضطَهَدين.

وتعترف الماركسية ـ اللينينية بأنها نفسها عبارة عن أيديولوجيا طبقية، ولكنها أيديوّلوجيا علمية، تعكس الواقع بصورة صحيحة، وليس بصورة مشوهة كما هي الحال بالنسبة للأيديولوجيا البرجوازية. إنَّ علمية الأيديولوجيا أو لا علميتها يتحدد ـ وفق الماركسية ـ بمصالح الطبقات الاجتماعية التي تعكسها هذه الأيديولوجية أو تلك حيث «تغذي مصالح الطبقات الرجعية أيديولوجية زائفة، بينما تساعد مصالح الطبقات التقدمية الثورية على تشكيل أيديولوجية علمية». (88/ مادة أيديولوجية).

إنَّ «الوعي الاجتماعي» في التشكيلات الاجتماعية التناقضية (أي ذات الطبقات

المتناقضة والمتصارعة) يعكس أيديولوجية الطبقات المتناقضة، حيث تكون أيديولوجية الطبقة المسيطرة هي الأيديولوجية المسيطرة، وحيث تحل كل طبقة اجتماعية قضاياها التاريخية الخاصة بها في ضوء أيديولوجية ملائمة جديدة. وليس في ضوء أيديولوجية قديمة، وتنبثق هذه الأيديولوجية الجديدة حسب ما يقرر ماركس عن تطور أسلوب الإنتاج الاجتماعي، إذ أنه، «في الإنتاج الاجتماعي لوسائل العيش يدخل الناس في ظروف محددة ضرورية ومستقلة عن مشيئتهم، ظروف إنتاج تلائم مرحلة معينة من تطور قوى الإنتاج المادية، والحصيلة العامة لظروف الإنتاج هذه تعيّن البنية الاقتصادية للمجتمع، أي القاعدة الحقيقية التي يقوم عليها البناء الفوقي القانوني والسياسي والذي تقابله أشكال محدّدة من الوعي الاجتماعي... ليس وعي الناس هو الذي يحدد وجودهم، بل بالعكس، فإن وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم» (8/133). إن ما يقلل من خطر «الأيديولوجيا الماركسية» على علم الاجتماع الماركسي أو العلوم الاجتماعية الماركسية، ليس كون هذه الأيديولوجيا تعبر عن مصالح الطبقة العاملة فحسب، تلك الطبقة الجذرية والتقدمية، التي تنسجم مصالحها الطبقية تماماً مع رؤية الواقع على حقيقته دون أي تشويه، أي تنسجم مصالحها تماماً مع العلم، ومع التفكير العلمي، والرؤية العلمية، وإنما أيضاً لأن الأيديولوجية الماركسية نفسها ـ وهذا بموجب منطقها الداخلي الجدلي ـ لا تعتبر نفسها أيديولوجية نهائية لا تُمَسُّ، جامدة، وغير متطورة. يقول لينين: «وبالضبط لأن الماركسية ليست مذهباً جامداً ميتاً، مذهباً منتهياً جاهزاً، ثابتاً لا يتغير، بل مرشد حي للعمل. كان لا بدَّ لها أن تعكس التغير الفريد السرعة في ظروف الحياة الاجتماعية» (150/80 - 151) ويقول إنجلز «ولكن كل أيديولوجية ما أن تنشأ حتى تتطور بالارتباط مع جميع التصورات القائمة وتخضعها للتعديل المتواصل وإلاّ لما كانت أيديولوجية» (ورد في: 101/73).

إن التسليم بالطابع الأيديولوجي للعلوم الاجتماعية، ولا سيما علم الاجتماع، يضعنا أما مشكلة أخرى، هي مشكلة «التعدد الأيديولوجي». أي هل نحن أمام عدد غير محدد من الأيديولوجيات، أم أن هناك أيديولوجيات أساسية كبرى في كل مرحلة من مراحل التطور التاريخي، تعبر عن مصالح ومطامح الطبقات الجذرية الكبرى في المجتمع؟.. إن واحداً مثل كارل مانهايم في كتابه الموسوم بـ الأيديولوجيا والطوباوية، قد سلم بوجود مستويين من الأيديولوجيا، المستوى «الخاص»، والمستوى «العام»: الأول «تعددي» يوضحه مانهايم كالتالي: «تذكر المعنى الخاص لمفهوم الأيديولوجيا ضمناً عندما يشير الاصطلاح إلى ما يغمر قلوبنا من شكوك وريب وما يعتور نفوسنا من تردد عن الآراء والأفكار والتصورات التي يتقدم بها المعارضون لنا، تعتبر تلك الآراء والتصورات

أقنعة شعورية واعية تحجب الطبيعة الحقيقية للوضعية الاجتماعية، لأن المعرفة الحقيقية بتلك الوضعية لا تتفق مع مصالح المعارضين». والثاني محدود بعصر من العصور أو فئة من الفئات، وبكلمات مانهايم نفسه «نشير هنا إلى أيديولوجية عصر من العصور أو فئة اجتماعية من الفئات التاريخية الواضحة السمات والمعالم مثل طبقة اجتماعية حين تهتم بتركيب البناء الكلي للعقل وبخصائصه في مرحلة تاريخية معينة، أو لفئة اجتماعية معينة» (127 - 126/83).

أما علم الاجتماع الماركسي، والفلسفة الماركسية عموماً، فإنه ينطلق من تقسيم العالم إلى منطقتين أيديولوجيتين كبيرتين تنضوي داخلهما كل التفاصيل الأيديولوجية الفرعية والخاصة الصغيرة، المنبثقة سواء عن خصوصية بعض المجتمعات، (البلدان النامية مثلاً)، أو عن خصوصية الخلفيات الاجتماعية للأفراد الاجتماعيين المختلفين، هاتان الأيديولوجيتان هما: الأيديولوجية البرجوازية المثالية، والأيديولوجية البروليتارية الماركسية ـ اللينينية المادية ويستند علم الاجتماع الماركسي في هذا التقسيم الجدّي إلى الموقف الفلسفي الماركسي العام الذي يقرر بوضوح أن «مادي وروحي» هما المفهومان الواسعان للغاية، اللذان يشملان كل ما هو موجود في العالم، وأنه مهما كانت النظرة إلى العالم فإنها ستنطلق حتماً من هذا الجواب أو ذاك على مسألة العلاقة بين ما هو مادي وما هو روحي، ذلك أن المسألة الأساسية في الفلسفة هي مسألة «الأولوية» أي، أولوية الفكر أم الوجود،من منهما أول، ومن منهما تال وهي بالتالي علاقة الفكر بالواقع، ومن منهما يحدد الآخر وتبعاً لحل هذه المسألة الأساسية تنقسم المواقف الفلسفية والأيديولوجية إلى اتجاهين أساسيين: المادية والمثالية. فالفلاسفة الذين يعترفون بأولوية المادة يدعون بالماديين، وعكسهم المثاليون. . أي الذين يعتبرون أن الفكر هو الأسبق، وبالتالي فهو الذي يحدد الوجود الاجتماعي للناس (انظر 47/8 - 63). إن علم الاجتماع الماركسي بطرحه المسألة الفلسفية على هذا النحو، لا ينزلق بالتأكيد إلى مواقع المنطق الصوري ـ وبالذات «مبدأ الثالث المرفوع» الذي لا يستطيع تفهم الظاهرات والعمليات الاجتماعية والفكرية ـ إلاّ عبر الممر الإجباري «إما كذا. . وإما كذا». إن المادة والروح هما وجهان لحقيقة واحدة وإن طرح مسألة «الأولوية» على هذا النحو الحدّي «إما مثالي. . . وإما مادي» لا يقلل من أهمية العلاقة الجدلية بينهما، وإنما يؤكدها ويجعلها مفهومة.

إن العديد من الفلاسفة يعترض بالتأكيد على حصر الاتجاهات الفلسفية في اتجاهين رئيسيين اثنين، ونحن هنا لا نريد أن نناقش هذه الاعتراضات، ولكن الذي نريد أن نؤكده، هو أن مثل هذه الاعتراضات لا يمكن أن تنسحب ببساطة على المجال الأيديولوجي، فالأيديولوجيا كما سبق أن ذكرنا لا تتطابق مع الفلسفة، وإنما فيها فائض

«عملي» يتعدى الفلسفة إلى السياسة والاقتصاد والاجتماع، والحقوق، والفن، والأخلاق.. إلخ، الأمر الذي يجعل استجابتها للتبدل الذي يقع على الواقع الموضوعي (البناء التحتي خاصة) أسرع من الفلسفة. وباعتبار أن الواقع الموضوعي العالمي الآن. يشير إلى وجود أسلوبين أساسيين مهيمنين على الإنتاج هما: الأسلوب الرأسمالي، والأسلوب الاشتراكي، فإنه يمكن القبول مع الماركسية بأنه من حيث القسمات العامة العريضة والأساسية ينقسم العالم فعلاً إلى منطقتين (ليس بالمعنى الجغرافي) أيديولوجيتين كبيرتين: الأيديولوجية الرأسمالية، والأيديولوجية الاشتراكية. الأمر الذي ترتب عليه وجود منظورين اجتماعيين وسوسيولوجيين فيما يتعلق، سواء «بتفسير» المجتمع أو «بتغييره» هما المنظور البرجوازي ويمثله علم الاجتماع البرجوازي، والمنظور البروليتاري ويمثله علم الاجتماع الماركسي. إنّ البلدان النامية تحتل بالتأكيد موقعاً خاصاً بين العالمين الرأسمالي والاشتراكي من طبيعة الواقع الموضوعي المسيطر فيها، ولا سيما أسلوب (أساليب) الإنتاج السائد (السائدة)، إلاّ أن هذا الموقع الخاص يتجلى في المجالين الاقتصادي والاجتماعي - الثقافي، أكثر مما يتجلى في المجال الأيديولوجي الذي ظل يدور إلى حد بعيد في الساحة المغناطيسية للأيديولوجيتين المسيطرتين. إن عدم انبثاق أيديولوجية ثالثة - وبالتالي علم اجتماع عالم ثالثي - عن أسلوب/ أساليب الإنتاج السائد/ السائدة في العالم الثالث يجد تفسيره في الأمرين التاليين: أولاً، إن العلاقة بين البنائين التحتي Basis والفوقي Überbau ليست علاقة ميكانيكية يأخذ فيها البناء التحتي دور «المتغير المستقل» والبناء الفوقي دور «المتغير التابع»، وإنما لا تتمتع الأيديولوجيا عامة باستقلال نسبي عن الاقتصاد وحسب بل وبسلطة عليه في عديد من الحالات، وثانياً، إن أيديولوجية الطبقة المسيطرة هي السائدة، وباعتبار أن السيطرة العالمية، اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً تتجسد الآن في المعسكرين العالميين الكبيرين، الاشتراكي والامبريالي، فقد ترتب على ذلك عملياً أن تكون السيطرة العالمية لأيديولوجيتهما، بما في ذلك مفهوم كل منهما لدور وطبيعة ومهام العلوم الاجتماعية.

- 20 -

تعكس الظواهر الاجتماعية، النشاط الخلّاق للإنسان العاقل Homo - Sapiens والذي يتميز في كونه: أولاً، نشاطاً واعياً وثانياً نشاطاً اجتماعياً. وقد تبلور هذا النشاط الإنساني ببعديه الفكري والاجتماعي، وعبر الممارسة التاريخية، في صورة عدد من «الأشكال» الاجتماعية ذات الثبات النسبي، والتي يطلق عليها اسم «النظم الاجتماعية» Social Institutions كالنظام الاقتصادي، والنظام العائلي، والنظام السياسي، والنظام

التربوي . . . . الخ . إن هذه النظم المتعددة ليست واقع الحال سوى أوجه متعددة لحقيقة واحدة هي «الحقيقة الاجتماعية»، أي أنها مجرد فروع وظيفية لجذع مشترك واحد، وهي بالتالي ليست معزولة عن بعضها بعضاً، وإنما تتقايض على الدوام التأثير المبادل Interaction.

إن «العلوم الاجتماعية» واقع الحال، هي تلك العلوم التي تدرس أو تتعامل مع النشاطات الإنسانية المختلفة التي تعكسها هذه النظم الاجتماعية المختلفة. وبما أن هذه الانظمة متداخلة ومتشابكة وواقعة تحت تأثير بعضها بعضاً، فإن ذلك يستتبع بالضرورة أن تكون العلوم التي تتعامل معها هي بدورها متداخلة ومتشابكة وواقعة تحت تأثير بعضها بعضاً.

ولو أمعنا النظر في الظواهر الاجتماعية المحيطة بنا، لوجدنا أن بعضها يمتلك صفة الشمول والعمومية، في حين يمتلك بعضها الآخر صفة التحديد والخصوصية، الأمر الذي يستتبع أيضاً أن تكون العلوم التي تتعامل مع هذه الظواهر الاجتماعية بعضها «عام» وبعضها «متخصص» وحتى ضمن كل علم على حدة، يمكن أن يكون هناك جانب عام وجانب خاص. ولو أمعنا النظر كذلك في الظواهر الاجتماعية، لوجدنا أن لكل ظاهرة جانبين: جانب عميق، جوهري، غير ملموس، وجانب بارز، ملموس واضح، وهذا يستلزم بدوره أن تكون المعارف التي تتعامل معها، بعضها استقرائية، تجريبية، وبعضها استنتاجية نظرية، ويستلزم أن تكون «النظرية» و«التجربة» هما الحصانان اللذان ينبغي أن يقودا عربة العلوم الاجتماعية نحو أهدافها. ومن جهة ثانية، فإن لكل ظاهرة اجتماعية تاريخاً معيناً أي أن فيها جزء ينتمي إلى الماضي، وآخر إلى الحاضر، وثالث إلى المستقبل وبإجراء عملية تركيبية، لهذه الصفات المتعددة للظاهرة الاجتماعية وللعلوم اللازمة لتغطية هذه الصفات، يتبين أننا بحاجة إلى المجموعات الأساسية التالية من «العلوم الاجتماعية»:

1 ـ مجموعة العلوم التاريخية، لتغطية الجانب التاريخي (الماضي خاصة) للظواهر أو النظم الاجتماعية المختلفة (التاريخ الاقتصادي، التاريخ السياسي، تاريخ الفلسفة. . الخ).

2 ـ مجموعة العلوم القطاعية الخاصة، المتعلقة بفعاليات الإنسان المختلفة (علم النفس، علم الاقتصاد، علم اللغة، علم السكان. . . إلخ).

3 ـ مجموعة العلوم الفلسفية.

إننا لا ننكر على القارىء هنا، أننا نشعر ونحن نضع هذا «التصنيف» أننا ندخل

في مأزق حرج، إذ أننا نقف الآن وجهاً لوجه أمام الإشكالية الأساسية والكبرى المتعلقة بشخصية علم الاجتماع وهويته الخاصة، حيث تطرح نفسها على تصنيفنا هذا الأسئلة التالية:

ـ هل أن علم الاجتماع هو واحد من العلوم القطاعية الخاصة، مثله في ذلك مثل علم النفس، وعلم الاقتصاد، وعلم السكان.. الخ، وفي هذه الحالة ما هو موضوعه بالضبط؟ وما هي مهامه؟ وما هي مناهجه؟.

ـ أم أنه ـ وهذا ما تصوره كوفالزون وماكيشين في كتابهما «الوعي الاجتماعي والعلوم الاجتماعية» ـ يدخل في إطار مجموعة رابعة خاصة هي مجموعة العلوم السوسيولوجية التي يمكن أن تتكون من: علم الاجتماع العام، مجموعة السوسيولوجيات الفرعية Zweigsoziologien (مثل علم الاجتماع الصناعي، علم اجتماع الأسرة، علم اجتماع المدن.. إلخ)، مناهج البحث السوسيولوجي.

ـ وفي هذه الحال ما هو الفارق النوعي بين علم الاجتماع العام والفلسفة الاجتماعية؟ وهل يمكن القبول مع J. Kuezynski بوجود نوعين من القوانين العامة، نوع ينتمي إلى السوسيولوجيا، ونوع ينتمي إلى المادية التاريخية؟

وأفضّل أن أرجىء إصدار حكم في هذه المسألة إلى الفقرة التالية المتعلقة بعلم الاجتماع.

ومن جهة أخرى فإنه يجري تقسيم العلوم القطاعية الخاصة إلى نوعين من العلوم: علوم ناموسية، هدفها معالجة ما هو كائن، واكتشاف القوانين المتعلقة ببنية وتطور الظواهر الاجتماعية، وعلوم معيارية تتجاوز ما هو كائن إلى ما ينبغي أن يكون، وسأكتفي هنا بإيراد التصنيفين التاليين لكل من جان بياجه، وكوفالزون وماكيشين، علماً أن طريقة الجدولة هي من وضعنا:

العلوم المتعلقة بفعاليات الإنسان حسب جان بياجه (67/22 - 73)

العلوم الناموسية	العلوم التاريخية	العلوم الحقوقية	المباحث الفلسفية
علم النفس العلمي علم الاجتماع الأثنولوجيا علم اللغة علم الاقتصاد علم السكان	والسؤال هنا هل لهذه العلوم طبيعة وصفية أم أنها تنصب على تاريخ العلوم الناموسية؟	باعتبارها علوم معيارية	

تصنيف المعارف البشرية حسب كوفالزون وماكيشين (24/69)

الفن	المعارف الأيديولوجية	المعارف المحصلة	نوع المعرفة	المستوى
الابداع الشعبي	السيكولوجيا الشعبية	الموضوعية التجريبية	عادية	الأول
الفن المحترف	ـ الفلسفة	منظومة العلوم	علمية منظمة	الثاني
	ـ الأراء الفنية	ـ العلوم الطبيعية		
	ـ الدين	ـ العلوم الاجتماعية		
	ـ الأخلاق	ـ علوم الإنسان		
	ـ الوعي الحقوقي			
	ـ الأيديولوجيا السياسية			

الفصل الثالث

إشكــاليـة تعــريف علم الاجتمـاع وتحــديـد موضوعه

- 21 -

ونصل الآن إلى السوسيولوجيا، والذي كما سنرى تحتل مكانة متميزة في بناء العلوم الاجتماعية، ومن جملة هذه المكانة المتميزة، الخلاف المحتدم أبـداً حول ضـرورة هذا العلم، وحول نشأته، وحول موضوعه وحول مناهجه. إن ما يجب التأكيد عليه هنا هو:

أولاً: إن علم الاجتماع كعلم مستقل، فقد بات حقيقة واقعة، سواء في المعسكر الاشتراكي أو في الغرب، أو في العالم الثالث، وأن معظم الجامعـات باتت تخصص لـه شعبة أو دائرة خاصة إلى جانب الدوائر والشعب المتعلقة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية المعترف بها منذ أمد (الاقتصاد، علم النفس، الفلسفة، الحقوق... الخ).

ثانياً: إنه لم يتم حتى الآن الاتفاق الكامل بـين علماء الاجتماع عـلى طبيعة هـذا العلم ومهامه وموضوعـه ومناهجـه وعلاقـاته بـالعلوم الاجتماعيـة والإنسانيـة الأخرى وكذلك بالفلسفة الاجتماعية وبالمادية التاريخية.. وبصورة عامة فإن علم الاجتماع مـا زال يعاني من غياب «النظرية السوسيولـوجية» التي تحتـل مكانها إلى جـانب النظريـات العلمية المستقرة الأخرى.

ثالثاً: يتصـارع الآن في إطار النـظرية السـوسيولـوجية اتجاهان سـوسيولـوجيان كبيران، وذلك كانعكاس لحالة الوعي الاجتماعي على المستوى العالمي.. هما: الاتجاه الاشتراكي (علم الاجتماع الماركسي)، والاتجاه البرجوازي (علم الاجتماع البرجوازي)

ورغم بعض نقاط الالتقاء التي تجمع بين هذين الاتجاهين، باعتبارهما ينطلقان من مسلمات «العلم» إلاّ أنهما يختلفان في معظم القضايا الأساسية، ذلك أن الأول يعبر عن وعي البروليتاريا، بينما يعبر الآخر عن وعي البرجوازية (مشيرين إلى أن الوعي الاجتماعي لا يتطابق مع الوجود الاجتماعي وأن له استقلالية نسبية تترك هامشاً معيناً يسمح بوجود علماء اجتماع تقدميين في صفوف البرجوازية، وعلماء اجتماع رجعيين أو محرفين في صفوف الطبقة العاملة وممثليها من المثقفين).

رابعاً: تشهد المرحلة الراهنة لتطور علم الاجتماع، التقارب بين الجانبين النظري والتطبيقي في علم الاجتماع، حيث شرع البحث السوسيولوجي يحتل مكاناً مرموقاً في الدول الاشتراكية، بينما يشهد علم الاجتماع البرجوازي (الأمريكي خاصة) ثورة خجولة على علم الاجتماع التجريبي، تدعو إلى ضرورة المزاوجة بين النظرية والتجربة.

خامساً: وكما يبدو لنا ـ متفقين بذلك مع كوفالزون وماكيشين ـ فإن الوقت ما زال مبكراً للتحدث عن «سوسيولوجيات» محددة وثابتة في إطار علم الاجتماع، حيث يتصادم فيه اتجاهان يتميز بهما أي علم ناشىء: اتجاه لتوحيد المعارف والفروع السوسيولوجية في علم اجتماع عام Allgemeine Soziologie، واتجاه لتفتيت المجال السوسيولوجي في المعرفة إلى فصول منفردة ومستقلة في إطار العلوم الاجتماعية الخاصة، أي إلى Zweigsoziologien، إن تطور وتمايز علم الاجتماع لا يمكن أن تحدده المناقشات النظرية والأكاديمية، وإنما الحاجات العملية للمجتمع.

- 22 -

إن تحديد معاني «الألفاظ» هي من أهم الخطوات في العمل العلمي، ولكم أدى عدم تحديد هذه المعاني إلى الوقوع في سوء الفهم والتفاهم، بل وأحياناً سوء التصرف، ومن جهة أخرى فإن تحديد معاني الألفاظ هو شرط المعرفة العلمية الصحيحة، وكذلك شرط نقلّ هذه المعرفة إلى الآخرين.

لقد أشار عالم الاجتماع الأمريكي G. Homans إلى أن كل أستاذ تمر به أوقات مخيفة يشعر فيها أنه يعلم طلابه كل شيء، عدا ما يحتاجون إلى معرفته، كل شيء عدا الأساسيات ويحدد هومانز هذه الأساسيات بأنواع الجمل المختلفة Sentences التي تظهر في كتب العلوم الاجتماعية، والتي تساعد الطالب على التمييز بين القضايا الحقيقية والقضايا غير الحقيقية (28/103).

إن صعوبة التعرف على القضية الحقيقية، وتمييزها عن القضية الباطلة أكثر ما تظهر

واقع الحال، عند محاولة الكاتب أو الباحث وضع تعريف محدد Definition جامع مانع، للمفاهيم والمقولات التي سيستخدمها بصورة ثابتة أو متكررة في بحثه، أو أنه أصلاً بصدد معالجتها كما هي الحال بالنسبة لنا في هذه الدراسة، حيث تسعى إلى تحديد مفهوم الـ Soziologie، وبالتالي إلى وضع «تعريف» علمي ومقنع لها. إن المفاهيم والمقولات هي كما ينعتها هيغل Hegel بحق «محددات الفكر» Denkbestimmungen ، لأنها تمثل جملة الصفات الجوهرية التي تميز فئات الأشياء، وتعتبر بالتالي بمثابة الدرجات المتماسكة التي يتكون منها سلّم المعرفة.

إن فعل عرّف ـ بحسب لينين ـ إنما «يعني العودة بالتعريف المعطي إلى تعريف آخر أشمل» (66/111). الأمر الذي يعني عملياً العودة بالمفهوم المعطى (المراد تعريفه)، إلى مفاهيم أخرى أسهل وأشمل، ويعني بالتالي أن كل مفهوم إنما يوجد في علاقة محددة مع بقية المفاهيم. وإذا ما عرفنا أن مجمل المفاهيم الاجتماعية والسوسيولوجية بما فيه تلك التي تبدو وكأنها بسيطة ومفهومة تعاني واقعياً من عدد من الصعوبات النوعية الخاصة، ينكشف لنا واحد من أهم العوامل التي تقف وراء الأزمة المتعلقة بتحديد الهويّة الخاصة بعلم الاجتماع، ذلك أن تطور وتميز كل علم مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتطور وتحديد نسقه المفاهيمي.

إن أبرز الصعوبات التي يعاني منها نسق المفاهيم السوسيولوجية هي:

1 ـ نسبيتها وعدم ثباتها الثبات الكافي لقيام بناء معرفي هو ثابت بدوره. إن المفاهيم الاجتماعية ـ ومنها المفاهيم السوسيولوجية ـ هي انعكاس للواقع الاجتماعي، للحقائق والوقائع الاجتماعية، وباعتبار أن هذا الواقع هو خاضع للتبدل والتطور المستمرين، فإن هذه المفاهيم بدورها قد خضعت باستمرار للتبدل والتطور، وبكلمة أخرى، فإن المفاهيم الاجتماعية، تحمل إلى جانب صفة «الثبات» الضرورية صفة «النسبية» وذلك من الناحيتين: الزمانية والمكانية، وكذلك من الناحية الأيديولوجية، ولعل هذا ما يفسر كلام F. Engels من أن «المفهوم لا يعدو أن يكون نوعاً من الفرضية» (عن :67/111).

فكلمة «مجتمع» مثلاً ـ كما يقول Evans Pritchard أو «ثقافة» أو «عرف» أو «دين» أو «جزاء» أو «بناء» أو «وظيفة» أو «سياسية» أو «ديمقراطي» لا تعني دائماً نفس الشيء لدى مختلف الأفراد أو في مختلف المواقف» (7/14).

2 ـ المسافة الواقعة بين الجذر اللغوي، والمعنى الاصطلاحي للمفاهيم تلك المسافة التي تضيق وتتسع استناداً إلى عوامل الزمان والمكان، وكذلك إلى الأثر الفعال الذي يلعبه العامل الأيديولوجي في مجال العلوم الاجتماعية عامة، وعلم الاجتماع خاصة، فكلمة

«ثورة» Revolution تعني شيئاً في المفهوم الاشتراكي، وتعني شيئاً آخر في المفهوم البرجوازي وتأخذ هذه المسألة طابعاً فاضحاً عندما يتعلق الأمر بنقل هذه المفاهيم من لغة إلى لغة. فكلمة Culture الانكليزية تترجم إلى العربية مرة «ثقافة» ومرة «حضارة» كما أن كلمة Civilization تترجم بدورها مرة «مدنية» ومرة «حضارة» . . . إلخ.

3 ـ تَشرُّبُها بمعان «عامية» ودارجة، كثيراً ما تختلط في معانيها العلمية وتشوه ضورتها المعرفية، وبالتالي وضوح البناء المعرفي والنظري الذي سيشاد بالاستناد إليها (كلمة مادية على سبيل المثال).

4 ـ الميل إلى «التشبيه» واستعارة المفاهيم (هجرة المفاهيم) بين مختلف العلوم، ولا سيما العلوم التي اكتسبت مفاهيمها اعترافاً واسعاً سواء على المستوى الأكاديمي أو الجماهيري. وبالنسبة للسوسيولوجيا بالذات، وباعتبارها الأخ الأصغر في عائلة «العلوم» فقد وجد نفسه يستعير تعابيرها ومصطلحاتها، حتى ولو كانت لا تلائمه، مثله في ذلك مثل الطفل الأصغر في العائلة، والذي يرتدي ملابس إخوته الأكبر والتي غالباً ما تكون فضفاضة وغير ملائمة له بشكل كامل.

5 ـ وبسبب هذا الوضع الخاص للمفاهيم الاجتماعية والسوسيولوجية، فقد تنوعت استخدامات المفهوم الواحد من جهة، وتداخلت المعاني بين المفاهيم المختلفة، ولا سيما المفاهيم الشقيقة، كذلك التداخل بين مفهومي Institution/System ومفهومي Sociologie/Science social.

- 23 -

ولقد انعكس كل هذا الوضع المعقّد للمفاهيم الاجتماعية، على عملية تحديد معاني هذه المفاهيم بواسطة «التعريف» Definition فقد أحصى بعضهم على سبيل المثال حوالي 160 تعريفاً لمفهوم «الثقافة» وحده (انظر: 141/81 وما بعدها وكذلك: 40/102)، كما أن عالم الاجتماع الأمريكي E. Eubank قام بجمع 146 مفهوماً من المفاهيم السوسيولوجية الهامة التي جرى استخدامها من قبل عشرة من أكبر علماء الاجتماع الأمريكيين في ثمان من الكتب التعليمية واسعة الانتشار، وقد تبين له: أولاً أنه لم يجر استخدام أي من هذه المفاهيم الـ 146 من قبل هؤلاء العلماء العشرة جميعاً. وثانياً، أن 55 % من هذه المفاهيم الهامة لم تستخدم سوى من قبل مبتكرها فقط، أي أنها كانت مفاهيم محض شخصيّة (162/131).

ومهما يكن من أمر، فإن أزمة المفاهيم والمقولات هي جزء لا يتجزأ من أزمة علم

الاجتماع ككل، وهي ـ أي المفاهيم والمقولات ـ لا يمكن أن تتعالى على حقائق الواقع، لأنها بالأصل تعبير عنها، وكما قال سيمياند Simiand بحق «لا بدَّ للنظرية من أن تتبع تركيب الحقيقة» (144/73). إذن فإن أزمة المفاهيم والمقولات في علم الاجتماع سوف تظل قائمة بدورها ما دامت الأزمة العامة لعلم الاجتماع قائمة. إن خير ما ندلل به على صحة هذا الاستنتاج هو تلك الدراسة الأحصائية القيمة التي قام بها عالم الاجتماع الأمريكي P. Furfy والتي أوردها J. Kuczynski في دراسته الموسومة بـ: «هل يوجد علم اجتماع حقاً؟» ? Gibt es eine soziologie وذلك اقتباساً عن I. S. Kon. لقد جمع P. Furfy 81 تعريفاً لعلم الاجتماع لعلماء مشهورين، ومن قواميس سوسيولوجية اختصاصية، وتغطي الفترة الزمنية منذ 1900 حتى المرحلة الحاضرة، وتغطي من الناحية المكانية عدداً من الأقطار الأوروبية والأمريكية، وقام بتصنيف هذه التعريفات بالاستناد إلى معيارين: الأول يتعلق بالمضمون، أي ما هي الموضوعات التي تمثل مضمون وموضوع علم الاجتماع. والثاني يتعلق بالشكل، أي ما هي السمات المنطقية والميثودولوجية التي تميز علم الاجتماع عن غيره من العلوم الاجتماعية. وقد كانت نتائج هذه الدراسة كما يلي:

أولاً: فيما يتعلق بالمضمون:

ـ 23 كاتباً يمكن تلخيص وجهة نظرهم في التعريف الذي أورده اثنان منهم وهما W. Christof و L. Robinson لعلم الاجتماع وهو أن «علم الاجتماع هو العلم الذي يدرس الجماعات والعمليات الاجتماعية لهذه الجماعات، والإنسان بوصفه عضواً في جماعة، وذلك بهدف تحسين أحوال الجماعات».

ـ 17 عالماً اجتماعياً، يعطون الأهمية الأساسية للآثار المتبادلة بين عناصر الجماعة، ولسلوكهم في وضع مشترك محدد، وليس لدراسة الجماعة بحد ذاتها... ويمثل هذه المجموعة التحديد الذي قدمه Bernards لموضوع علم الاجتماع، وهو «السعي إلى تجميع كافة المعارف الموجودة عن السلوك البشري في المواقف الاجتماعية، وإحالته إلى مبدأ عام».

ـ 12 عالماً اعتبروا أن موضوع علم الاجتماع هو «العلاقات الاجتماعية» و«الرابطات الاجتماعية» (جمع رابطة، وهي ترجمة للكلمة اللاتينية Assoziation).

ـ 11 كاتباً عرفوا علم الاجتماع ببساطة بأنه علم «الظواهر الاجتماعية».

ـ 4 يشاطرون دوركهايم الرأي بأن علم الاجتماع هو علم «الوقائع الاجتماعية» Sozialen Fakten.

ـ 7 تعاريف كانت غير محددة.

ـ 9 كتاب لم يتعرضوا أصلاً لموضوع علم الاجتماع. فقد عرف Neurath على سبيل المثال علم الاجتماع بأنه «علم رجال الدولة والمنظمين، أي التكنو اجتماعيين».

ثانياً: فيما يتعلق بالشكل:

لقد تبين للباحث ما يلي:

ـ 47 عالماً من الـ (81) قد تجاهلوا هذه المسألة نهائياً، واكتفوا بالإشارة إلى أن «علم الاجتماع هو علم عن المجتمع» Soziologie ist die wissenschaft von der gesellschaft (على قاعدة وفسر الماء بالماء).

ـ 34 كاتباً رأوا أن خاصة علم الاجتماع إنما تكمن في أنه خلافاً للعلوم القطاعية الأخرى (العلوم الاجتماعية)، يدرس خواص وقوانين النشاط البشري عامة. وكما كتب بيتريم سوروكين فإن ما يميّز علم الاجتماع هو أنه «علم السمات العامة الموجودة في كافة صنوف الظواهر الاجتماعية، والترابطات القائمة بين فئات هذه الظواهر» (162/131 - 163).

ـ ومن جهته فقد حاول Furfy استخلاص تعريف محدد من هذا الخليط العجيب من التعاريف هو أن علم الاجتماع «هو العلم الذي يسعى إلى أكبر قدر ممكن من التعميم، فيما يخص الجوانب الوظيفية والبنيوية للمجتمع» (162/131).

ويمكننا أن نضيف إلى هذه القائمة الطويلة عدداً آخر من الشواهد التي تُلقي مزيداً من الضوء على «أزمة المفاهيم» في علم الاجتماع، ولا سيما تحديد مفهوم الـ Soziologie نفسها أي تعريفها، وهذا يعني أمرين متلازمين: تحديد موضوع، ومهام ومناهج علم الاجتماع وثانياً تحديد علاقة علم الاجتماع بالعلوم الاجتماعية الأخرى، بما في ذلك، الفلسفة الاجتماعية:

ـ في الفصل الموسوم بـ «علم الاجتماع» في الموسوعة التي أصدرتها منظمة اليونيسكو عام 1970 بعنوان الاتجاهات الرئيسة للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية ـ العلوم الاجتماعية، المجلد، الأول، أورد عالم الاجتماع الأمريكي Lazarsfeld آراء كل من عالم الاجتماع الانكليزي Hobhouse، والألماني Schelsky، والأمريكي Nezbit فيما يتعلق بتحديد موضوع علم الاجتماع، ثم علق على آرائهم قائلاً: «ومهما تكن اللوحة التي رسمها هؤلاء المؤلفون المختلفون، فإنهم جميعاً يقبلون أن علم الاجتمع لم يَنْمُ بدءاً من علم معيّن، ولكنه كان نتيجة لفعالية متبقية ، كل دورها هو

أن تملأ المجالات الفارغة في الخريطة العقلية» (160/75).

ويتابع بول لازار سفيلد في الصفحة التالية: «ولكن شيئاً ما يبرز من هذه الولادة الغامضة ومن هذا التنوع، وهو أن هناك طريقة تفكير اجتماعية، أو صورة طرح للقضايا وتعليل للحوادث تكوّن فيها نظام بحث، أو علم متميز بـأساليب جـديدة في البحث، وبمحاولة غنية بالوعود، للحصول على بعض الانسجام العقلي».

وفي الفصل المسمى بـ «علم الاجتماع الشكلي» Formale Soziologie أورد ارمان كـوفلييـه A. Cuvillier في كتـابـه «مـدخـل إلى علم الاجتمـاع» Introduction a la sociologie حول مفهوم علم الاجتماع العلائقي عند ليوبولد فيزه L. Von Wiese إن هذا الأخير يعتبر «علم الاجتماع العام» أو «علم الاجتماع الصرف» مستقلاً عن علم الاجتماع الاقتصادي، والشرعي، والديني، والجمالي. . . الخ، وتتفق وجهة نظره من هذه الناحية مع وجهة نظر G. Simmel ذلك لأن «الاجتماعي أو التأثير البشري المتبادل» يقوم أساساً على «شبكة معقدة من علائق تربط بين البشر». وأن الموضوع الخاص بعلم الاجتماع هو وضع تصنيف مذهبي لهذه العلائق التي يتبادلها البشر، وبعبارة أخرى توجد منطقة جسدية بشرية، وهي موضوع علم الحياة، وتوجـد منطقة روحية بشرية وهي موضوع السيكولوجيا، بيد أن هذين العنصرين: الجسدي والروحي، اللذين يعود إليهما كـل شيء في النهايـة، يعملان بصورة تختلف بحسب قرب أو بعـد البشر عن بعضهم البعض، فـالتـطورات التي تنشيء هـذه العـلائق تكـون إذن، في الأسـاس «مسـافيـة» (76 - 75/73).

في كتـابة تـاريخ علم الاجتمـاع يقول Gaston Bouthoul: «أمـا أولئك الـذين أرادوا. . . بناء سوسيولوجيا مستقلة تمام الاستقلال، فقد انتهوا إما إلى نظام هو علاقات جبرية بحتة، أو إلى نظريات صريحة الغش أمثال نظرية Wiese. وسـواء اعترفنـا أم لم نعترف، فإن السوسيولوجيا العامة ستظل ـ مهما اتسعت ـ فلسفة للعلوم الاجتماعية تبعاً لرأي René Worms لأنها ستظل مدخلاً للعلوم الاجتمـاعية ونتيجـة عامـة لها في وقت واحد. ولو حكّمنا العقل كما يقول C. Bougle لرأينا السوسيولوجيا لا تستطيع أن تكون أكثر من علم واحد، كل عملها هو تركيب بعض النظريات أو القوانين العامة، وتفسيرها واستخلاص ما تقدر على استخلاصه محمولة على علوم أخرى. فالسوسيولوجيا لا يمكن إذن أن تكون علماً صريحاً قائماً بنفسه، لأن دورها هو مباشرة التصنيف العام، وتوضيح معـطيـات الأحـداث المـاديّـة. لكن لا يمكن أن تُحمـل هـذه كلها عليهـا (عـلى السوسيولوجيا ـ م. ز) إلاّ بواسطة العلوم الاجتماعية الخاصة.

وإن أي تعريف آخر للسوسيولوجيا سينتهي حتماً إلى مجموعة رموز وإشارات أو إلى نوع من التفكير في الفراغ، أي إلى علم نظري محض» (130/18) ويتابع غاستون بوتول في الصفحة 137 من نفس الكتاب فيقول: وخلاصة القول: يمكن أن نعتقد اليوم، بأن الاتفاق قد تم على تعريف السوسيولوجيا بأنها:

1 ـ دراسة التركيب الاجتماعي، أي تركيب المواد الرئيسة التي تتألف منها الهيئة الاجتماعية ـ ومدى فعاليتها.

2 ـ دراسة الظروف التي تطورت فيها المؤسسات الاجتماعية.

3 ـ مقابلة النتائج التي توصلت إليها العلوم الاجتماعية الخاصة، أي فسح المجال لفلسفة العلوم الاجتماعية الخاصة.

4 ـ دراسة العلاقات التي تربط ما بين بناء المجتمعات العقلي للناس الذين يؤلفونها، ويشكلونها، أي بيان دور البسيكولوجيا الاجتماعية.

5 ـ دراسة العوامل التي تسهم في تبدلات التركيب الاجتماعي. .

ـ في كتابه «المجتمع الصناعي» يقرر R. Aron «أن علماء الاجتماع مُتَّفِقُون من أن هذه الظاهرات، كالعائلة، والطبقة الاجتماعية والعلاقات بين أقسام الواقع السياسي والاقتصادي مثلاً، لم يبرزها حتى الآن أي منهج. هذه الظاهرات التي لا تزال حتى الآن ضحية الإهمال، تشكل الموضوع الخاص لعلم الاجتماع» (13/2)، ويورد آرون في الصفحة الثالثة من نفس الكتاب، ما يعتبره يمثل موضوع علم الاجتماع بنظر دوركهايم Durkheim فيقول: «وهكذا فإن الأهداف الثلاثة التي يعرضها علم الاجتماع هي: أولاً، تحديد الاجتماع بحد ذاته، ومن ثم تعيين المميزات الخاصة لكل نظم أو النظم الاجتماعية كلها، وأخيراً، تصنيف النظم الاجتماعية المختلفة في سير التاريخ» ويتابع الكاتب في نفس الصفحة قائلاً: «ووفقاً للتحديد الذي نعطيه للاجتماع، يكون علم الاجتماع امبريالياً قليلاً أو كثيراً».

ـ يورد Alex Inkeles في كتابه «مقدمة في علم الاجتماع» ما يعتبره يمثل اتفاقاً بين مؤسسي علم الاجتماع الأربعة: Comte و Spencer و Weber و Durkheim فيقول: «إلّا أن هناك اتفاقاً أساسياً فيما بينهم على الموضوع الحقيقي لعلم الاجتماع. وأول نقط الاتفاق فيما بينهم أنهم جميعاً يسمحون ـ بل ويحثون أحياناً ـ علماء الاجتماع على دراسة طائفة كبيرة من النظم الاجتماعية، ابتداء من الأسرة، حتى الدولة. وهم يتفقون على أنه ينبغي تحليل هذه النظم من منظور خاص، وهو منظور علم الاجتماع. ثانياً، يتفق

أصحاب التراث الكلاسيكي في علم الاجتماع على أن العلاقات المتبادلة بين النظم المختلفة تمثل موضوعاً متميزاً للدراسة في علم الاجتماع. ثالثاً، يتفق هؤلاء الرواد على القول بأن المجتمع ككل يمكن أن يُتخذ كوحدة متميزة للتحليل السوسيولوجي، على أن يسند إلى علم الاجتماع مهمة تفسير أوجه الشبه والاختلاف بين المجتمعات. ورابعاً وأخيراً، يجب أن نلاحظ أن الكتاب الكلاسيكيين في علم الاجتماع يميلون إلى أن يركز علم الاجتماع على «الأفعال الاجتماعية» أو «العلاقات الاجتماعية» بغض النظر عن إطار النظام الذي توجد فيه هذه الأفعال أو العلاقات» (51/7) ولا يخرج و نفسه عن هذا الإطار، عندما يورد مفهومه الخاص لموضوع علم الاجتماع حين يقول: «ولذلك نستطيع أن نقول: إن علم الاجتماع هو دراسة أنساق الفعل الاجتماعي، والعلاقات المتبادلة بينها، وأبرز هذه الأنساق ـ مرتبة تنازلياً تبعاً للحجم ودرجة التعقيد ـ ما يلي: الأفعال الاجتماعية المستقلة، العلاقات الاجتماعية، التنظيمات والنظم، المجتمعات المحلية، والمجتمعات» (ص 71) وباختصار يمكننا القول «إن علم الاجتماع هو علم دراسة النظام الاجتماعي، أي دراسة انتظام السلوك الاجتماعي الإنساني. أما مفهوم النظام فيضم كلاً من المحاولات التي تدعمه ـ وتلك التي تضعفه..» (ص 93).

ـ في كتابه «النظرية الاجتماعية: طبيعتها وتطورها» يذكر N.S. Timasheff «ويبدو أننا نكاد ندور في حلقة مفرغة حيث يعرف علم الاجتماع بأنه علم المجتمع، بينما ينبغي تعريف المجتمع بواسطة علم الاجتماع... إلاّ أنه يمكن حل هذا الإشكال بتعريف موضوع الدراسة تعريفاً أجرائياً... ونستطيع ـ من هذه الزاوية ـ أن نعرف المجتمع بطريقة مبدئية بأنه «بنو الإنسان في وجودهم الذي يقوم على الاعتماد المتبادل». وبالتالي يمكن أن نأخذ هذا التعريف موضوعاً لدراسة علم الاجتماع» (4/23)، ويتابع تيماشيف القول في نفس الصفحة «ومن هذا المنطلق يمكن ترسّم الحد الذي يفصل علم الاجتماع عن العلوم الأخرى التي تدرس بني الإنسان بوصفهم أفرداً أو تجمعات من أفراد دون أن تأخذ في الاعتبار تساندهم أو اعتمادهم المتبادل. فالتشريح الإنساني والفسيولوجيا يدرسان بناء الكائنات الإنسانية ووظائفها. وهي مسائل متكررة عند كل إنسان... إن علم الاجتماع لا يهتم ببناء الجسد الإنساني أو بوظائفه الأعضائية أو بالعمليات العقلية في حد ذاتها، بل هو يهتم بما يحدث عندما يقابل إنسان إنساناً أو عندما يشكل الناس جموعاً، أو جماعات، أو عندما يتعاونون ويقتتلون أو يتحكم بعضهم في بعض، أو يحاكي بعضهم البعض الآخر، أو يطوّرون الثقافة أو يقرضونها. إن وحدة الدراسة السوسيولوجية ليست على الإطلاق فرداً واحداً، ولكنها تتمثل على الأقل ـ في فردين يكوّنان ـ معاً ـ علاقة بشكل ما» (ص 4 و 5).

ـ وفي الصفحة (9 و 10) من نفس الكتاب يتساءل ن. تيماشيف عن دور علم الاجتماع وعمله بالنسبة إلى العلوم الاجتماعية الأخرى؟ ويقول بأن «هناك أربع إجابات أساسية على هذا التساؤل قدمها علماء الاجتماع في عصور مختلفة من تاريخ هذا العلم فقد اعتقد كومت أنه ينبغي على علم الاجتماع أن يضطلع بكل المادة التي درستها هذه العلوم المحدودة، وأن يستوعبها بحيث يجردها من سبب وجودها. ثم تصور هربرت سبنسر علم الاجتماع أنه علم فوقي Super Science لا يلاحظ بنفسه الظواهر الاجتماعية، لكنه يُوجِّد الملاحظات والتعميمات التي انتهت إليها العلوم الاجتماعية المحدودة. أما جورج زيمل G. Simmel . . . . فقد أصرّ على أن موضوع دراسة العلوم الاجتماعية المحدودة يتمثل في مضمونه الأفعال الإنسانية التي تستهدف غايات معينة، فعلم الاقتصاد يهتم بالأفعال التي تستهدف حل مشكلات مادية كالإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك، ويعالج العلم السياسي الأفعال التي تستهدف تحقيق السلطة السياسية وممارستها. لكنّ زيمل كان يعتقد أن أياً من هذه العلوم لا يدرس صورة الأفعال الانسانية في المجتمع، وهي الصورة المشتركة بين كل نماذج الجهود والمحاولات كتكوين الجماعات الانسانية وانحلالها والمنافسة والصراع، وقد خصص زيمل هذا الميدان «الاجتماع الصوري» الذي لم يشغله بعد أي علم اجتماعي محدد لعلم جديد هو علم الاجتماع.

ـ وقد وضع سوروكين. . . . حدوداً للتمييز بين علم الاجتماع وغيره من العلوم الاجتماعية. . . وقد استقى سوروكين تعريفه لعلم الاجتماع وغيره من عبارة لعالم روسي ـ بولندي يدعى Leo - Petrazhitsky الذي يرى أنه إذا كانت هناك من خلال طائفة من الظواهر، طوائف فرعية (ن) فإنه يجب أن يكون هناك (ن + 1) من فروع المعرفة لدراستها، و(ن) هنا العلم الذي يدرس كل طائفة من الطوائف الفرعية، هناك بالإضافة إلى ذلك علم آخر لدراسة ما هو مشترك وعام بين الجميع، ودراسة الارتباط بين هذه الطوائف الفرعية. . . لأن علماً اجتماعياً خاصاً لا يستطيع بمفرده أن يؤدي هذين العلمية معاً أداءً مرضياً» (عن: 9/23 - 10) (انظر تحديد سوروكين لموضوع السوسيولوجيا في 270/137).

ـ في كتابه «تمهيد في علم الاجتماع». يكتب T. B. Bottomore» وقد نشأت المعارضة لعلم الاجتماع في مراحله الأولى ـ إلى حد كبير ـ عن الإحساس بأنه يستهدف امتصاص العلوم الاجتماعية الأخرى جميعاً، وليس مجرد التنسيق بينها. وقد تخلى بعض علماء الاجتماع في مؤلفاتهم بعد تلك المرحلة صراحة عن مثل هذه المطامح فنجد مثلاً

هـوبهـوس Hobhause يفهم علم الاجتمـاع عـلى أنـه «علم يتخـذ ميـدانـاً لـه الحيـاة الاجتماعية للإنسان بأكملها». وليس كفرع تخصص جديد، ولكنه يرى أن العلاقة التي تربطه بالعلوم الاجتماعية الأخرى هي علاقة تبادل وتأثير مشترك فيقول: «. . ليس علم الاجتماع العام علماً مستقلاً مكتفياً بذاته قبل أن يبدأ التخصص، ولا هو مجرد تـركيب من العلوم الاجتماعية يقوم على التجاوز الآلي لنتائج هذه العلوم، وإنمـا هو في حقيقـة الأمر مبدأ يبعث الحيـاة يتخلل كل أنـواع البحوث الاجتمـاعية، يغـذيها ويتغـذى منها بدوره، يحفز إلى الدراسة والبحث، ويربط بين النتائج المتباينة، يعرض حياة الكـل في الأجزاء المكونة له، وينتقل من دراسة الأجزاء إلى إدراك الكل إدراكاً أكمل وأشمل».

كذلك فعل دوركهايم، فعلى الرغم من أنه كان مهتماً بصفة خاصة بالتأكيـد على استقلال علم الاجتماع وبتعيـين مجال الـظواهر التي ينبغي أن يتنـاولها علم الاجتمـاع بالدراسة. . . ولم يفكر إلاّ في مرحلة لاحقة في إمكان قيام علم اجتمـاع عام. . . وقـد أوضح دوركهايم. . . «أن جهودنا سوف تتجه أساساً إلى العناية بالدراسات التي تتناول موضوعات محددة أشد التحديد، تندرج تحت فروع خاصة لعلم الاجتماع. إذ طالما أن علم الاجتماع لا يمكن أن يكون تركيباً من هذه العلوم الخاصة، وطالما أنه لا يمكن أن يتضمن سوى مقارنة بين نتائجها ذات الطبيعة الشديدة العمومية فإنه لا يمكن قيام علم اجتماع عام إلاّ بالقدر الذي تنمو فيه هذه الفـروع المكونـة له» (35/19 - 26). ويتـابع بـوتومـور القـول في مكـان آخـر من الكتـاب: «لقـد كـان علم الاجتمـاع (وكـذلـك الأنثروبولوجيا الاجتماعية) أول علم يهتم بدراسة الحيـاة الاجتماعيـة ككل، والمفهـوم الأساسي، أو الفكر الموجهة في علم الاجتماع هي البناء الاجتماعي. فمن هذا المفهوم صدر اهتمام عالم الاجتماع بجوانب الحياة الاجتماعية المختلفـة التي لم تكن تدرس من قبل إلاّ بطريقة غير منهجية وهي: الأسرة والـدين، والأخلاق، والتـدرج الاجتماعي، والحياة الحضرية. . . أما الإسهام الذي ينبغي أن يقدمه علم الاجتماع في ميادين العلوم المستقرة، كعلم الاقتصاد وعلم السياسة والقانون. . . الخ فهو إظهار الصلة بين النظم موضوع الدراسة والبناء الاجتماعي ككل، والتأكيـد على أهميـة الدراسـة المقارنـة. إن التخصص أمر حتمي لا محيد عنه في دراسة المجتمع الانساني، ولكن عالم الاجتماع يرى أنـه يجب أن يتم هـذا التخصص داخـل إطـار تصـور عـام للبنـاء الاجتمـاعي، وأن يرتبط ـ بوعي ـ بتنوع النظم الاجتماعية والبناء الاجتماعي القائم على الدراسة المقـارنة الواسعة» (ص 39 - 40).

ـ في كتابه «مبادىء علم الاجتماع» يقـول Henri Mendras «إن إعطاء تعـريف لعلم ما في بدء تكوينه هو دون معنى: هل كان باستطاعة فيزيائي القرن التاسع عشر

«تعريف» مشاكل الفيزياء النووية التي تشغل علماء القرن العشرين؟ مع ذلك، ومن أجل أن تخلق بكل سرعة ممكنة لغة عامة، يلزم تحديد معنى بعض الكلمات ولهذا نحن نفهم من تعبير علم الاجتماع، في ذات الوقت علم الاجتماع، علم النفس الاجتماعي وعلم الأجناس البشرية . . . لا يوجد هناك اختلاف أساسي ما بين الاشكالية والمنهجية بالنسبة لهذه «الفروع» الثلاثة» (9/94 - 10) ويتابع المؤلف في الصفحة الثالثة القول: «إن علم الاجتماع لا يدرس مشاكل تخصه هو نفسه، وحتى أنها لا تعتبر مشاكل جديدة. . . فإذا لم تكن المشاكل جديدة وإذا لم تكن تخضع إلى علوم أخرى، فكيف ترسم أصالة عالم الاجتماع بالنسبة إلى الأقدمين وبالنسبة إلى أقرانه؟ لنقل، من أجل البدء، إنه يطمح في إنشاء علم وضعي وجامع من الأفعال الاجتماعية».

ـ في كتابه «الإنسان في ضوء علم الاجتماع» Der Mensch im licht der Soziologie كتب Richard F. Behrendt ما يلي: «تعالج السوسيولوجيا كافة ظواهر الحياة الاجتماعية الأساسية التي تتواجد في معظم مجالات الحياة مثل: العلاقات التجاذبية والتنابذية، علاقات التسلط والخضوع، الفئات الاجتماعية، العلاقات بين الجنسين وبين الأجيال والطبقات، أشكال الاستيطان (العمران)، الرقابة الاجتماعية وهلم جراً».

إن المختصين السوسيولوجيين Spezialsoziologen إنما ينشغلون بالأشكال والعلاقات والعمليات الاجتماعية الخاصة التي تسهم في صنع الثقافة البشرية على مستوى المجالات الحياتية الملموسة، وكذلك بتأثير كل من هذه المجالات على تغيرات السلوكات الاجتماعية.

إن السوسيولوجيا ليست العلم الاجتماعي الوحيد، كما أنها ليست «تركيباً» Synthese كما هي الحال في الخلاصات المعرفيّة للعلوم الاجتماعية الأخرى كافة. وبينما تقوم السوسيولوجيا بمهام محددة في إطار العلوم الاجتماعية، ويكون مجال عملها هو: علاقات الآدميين بعضهم مع بعض، فإن العلوم الاجتماعية الأخرى تنشغل: بعلاقات الآدميين مع الحاجيات الماديّة (الاقتصاد الشعبي، وعلم اقتصاد المنشأة). وبعلاقاتهم مع البيئة الطبيعية (البيولوجيا الاجتماعية، والجغرافيا الحضارية)، وبالعلاقات بين العمليات الروحية سواء في إطار الأفراد أو البيئة لاجتماعية (علم النفس الاجتماعي)، وأخيراً بالعلاقات بين البيئة الاجتماعية والصحة البدنية والروحية للأفراد (علم الصحة) وغني عن القول أن كافة هذه العلوم لا بدّ وأن تكمل بعضها بعضاً (11/115 - 12).

ـ وحسب بول لازار سفيلد P. Lazarsfeld فإن السوسيولوجيا ـ خلافاً للعلوم

الاجتماعية ـ ليس لها موضوع دراسة محدد ودقيق، ومهمة السوسيولوجيا الرئيسة ـ حسب رأيه ـ هي وضع التكتيك والطرق والأساليب للأبحاث التجريبية التي يمكن استخدامها في أي علم اجتماعي: كالاقتصاد والحقوق وعلم السكان... الخ (22/21).

ـ يقول روبرت ماكيفر، وتشارلز بيج C. Page, R. M. Meclver في كتابهما «المجتمع Society»: «إن علم الاجتماع يعني بالعلاقات الاجتماعية، ونحن نطلق على هذه الشبكة من العلاقات الكلمة الاصطلاحية: المجتمع، ولا علم سوى علم الاجتماع يركز اهتمامه في هذا الموضوع. وتدرس الانثروبولوجيا الثقافية الإنسان (وعلى الأخص الإنسان البدائي) متناولة مجمل نشاطه وإنتاجه، وبقدر اهتمامها بفنونه ووسائله المادية وأساطيره وخرافاته تهتم كذلك بنظمه الاجتماعية، ويدرس علم الاقتصاد الإنسان كساع وراء جمع الثروة أو متصرف فيها بالإنفاق، كما يدرس العلاقة بين الثروة «مقيسة بالنقود» وبين الرفاهية، ويوجه علم التاريخ لدراسة سجل حياة الإنسان، مُرَتباً أحداثها الهامة ترتيباً زمنياً، ويدرس علم النفس الإنسان من حيث كونه فرداً ذا سلوك، ـ أو إذا أردنا أن نستخدم التعبير الذي يفضله البعض ـ يدرس العلاقة المتبادلة بين الكائن العضوي والهيئة التي يستجيب لمقتضياتها، وعلى ذلك فعلم النفس الاجتماعي يعتبر فرعاً من علم النفس يختص بكيفيات انفعال الفرد إزاء أحوال المجتمع الذي يعيش فيه، «وعلم الاجتماع وحده هو الذي يدرس العلاقات الاجتماعية ذاتها، أو المجتمع نفسه، وليس بين هذه العلوم التي ذكرناها علم واحد يتحد مع علم الاجتماع في غايته...» (5 - 4/84).

ـ في كتابه «علم الاجتماع» يحدد الدكتور عبد الواحد وافي وظيفة علم الاجتماع كما يلي «يدرس علم الاجتماع ما يسمى «الظاهرات الاجتماعية» أو «أحوال الاجتماع الإنساني» والظاهرات الاجتماعية في تعريفها المجمل هي النظم والقواعد والاتجاهات العامة التي يشترك في اتباعها أفراد مجتمع ما ويتخذونها أساساً لتنظيم حياتهم العامة وتنسيق العلاقات التي تربطهم بعضهم ببعض وتربطهم بغيرهم. كالنظم التي يسير عليها المجتمع في شؤونه السياسية والاقتصادية والخلقية والعائلية والقضائية.. وما إلى ذلك» (5/106).

ويرمي علم الاجتماع حسب المؤلف من وراء دراسته لهذه الظواهر إلى الأغراض التالية:

1 ـ الكشف عن حقيقة كل ظاهرة اجتماعية وعن مقوماتها وعناصرها وما يتعلق بها من أفكار ومعتقدات.

2 ـ الكشف عن نشأة كل ظاهرة اجتماعية وعن وجوه تطورها.

3 ـ الكشف عن الأسباب التي أدت إلى كل وجه من وجوه هذا التطور وهذا الاختلاف.

4 ـ الكشف عن العلاقات التي تربط كل ظاهرة اجتماعية بالظواهر الاجتماعية الأخرى وبالظواهر غير الاجتماعية.

5 ـ الكشف عن الوظائف التي تؤديها كل ظاهرة من الظواهر الاجتماعية.

6 ـ الكشف عن القوانين التي تخضع لها الظواهر الاجتماعية في مختلف شؤونها وأوضاعها وإلى هذا الغرض الأخير، وهو الكشف عن القوانين التي تحكم الظاهرات الاجتماعية، ترجع في الحقيقة جميع الأغراض الأخرى السابقة، فعلم الاجتماع لا يتجه إلى هذه الأغراض الأخرى إلا ليكشف في ضوئها عن القوانين التي تخضع لها ظواهره.

ومن ثم يمكن القول بأن الكشف عن القوانين التي تخضع لها الظواهر الاجتماعية هو الغرض الوحيد لعلم الاجتماع» (24/106).

ـ وفي كتابه «النظريات السوسيولوجية في القرنين 19 و 20» يحدد بيتريم سوروكين موضوع علم الاجتماع كما يلي:

« لقد أوضح التطور المستمر للسوسيولوجيا موضوع هذه السوسيولوجيا، على أنه أولاً، بحث العلاقات والروابط بين مختلف أنواع الظواهر الاجتماعية (العلاقات بين: الاقتصاد والدين، العائلة والأخلاق، الحق والاقتصاد، الحراك والظواهر السياسية): وثانياً، بحث العلاقات والروابط بين الظواهر الاجتماعية Sozialen Erscheinungen ، والظواهر غير الاجتماعية Nichtsozialen Erscheinungen (الجغرافية، البيولوجية. . . . وهلمجرا)، وأخيراً دراسة السمات العامة التي تميز كافة أصناف الظواهر الاجتماعية. إن علم الاجتماع كان وما يزال هو علم هذه السمات العامة لكافة الظواهر الاجتماعية بما في ذلك ترابطاتها وعلاقاتها المتبادلة، وهو بهذا فقط يمكن أن يستحق صفة علم المستقبل» (270/137).

يتبين من هذه الشواهد التي توخينا أن تكون متنوعة، متعددة، ومطوّلة نوعاً ما،

أنه لم يمكن حتى الآن الوصول في إطار علم الاجتماع البرجوازي إلى تعريف علمي محدَّد وواضح لعلم الاجتماع، يرقى إلى درجة القبول العام، لدى معظم إن لم يكن كل علماء الاجتماع. إن الأسباب الكامنة وراء هذا القصور، أو هذه الأزمة، لا تعود برأينا إلى الطابع غير العلمي العام لعلم الاجتماع البرجوازي وحسب. ـ ذلك أن علم الاجتماع الماركسي يعاني بدوره من نفس الإشكالية، ولكن بصورة مختلفة نوعياً كما سنرى في فقرة لاحقة من هذا الفصل ـ وإنما أيضاً لأسباب موضوعية تتعلق بطبيعة علم الاجتماع نفسها، وبالذات إلى تلك العلاقة الغامضة، بين ما هو «اجتماعي» وما هو «سوسيولوجي»* الأمر الذي يجد انعكاسه في علاقة غامضة بدورها بين السوسيولوجيا من جهة، وكل من العلوم الاجتماعية الخاصة Gesellschaftswissenschaften، والفلسفة الاجتماعية من جهة ثانية، الأمر الذي أدى على حد تعبير يورغن كوتسنسكي «إلى وجود تعسف غليه الرغبات والميول والأمزجة، حيث تأسست المدارس السوسيولوجية وفق المثل الذي يقول «إن علم الاجتماع هو ذلك الذي يفعله علماء الاجتماع» (176/131) Soziologie ist was die Soziologen machen. ويؤكد روبرت ميرتون R. Merton نفس الصورة عندما يقول «يوجد في الولايات المتحدة خمسة آلاف عالم اجتماع، وإن لكل منهم «علم الاجتماع الخاص به» (64/9). وفي نفس الاتجاه يكتب يوري بوبوف في كتابه «نقد علم الاجتماع البرجوازي المعاصر»: «فعلم الاجتماع البرجوازي المعاصر، هو مزيج لعدد كبير من الاتجاهات والمدارس والنظريات المختلفة، التي لا تشبه أنهاراً تصب في شاطىء معين، ولا يمكن رسمها بدقة على خارطة، بل هي أشبه بشلة من الخيوط المتشابكة. . .» (17/21). إن «التعريف» الصحيح لا بدَّ وأن يكون تعريفاً «جامعاً، مانعاً». وهذا يعني بالنسبة للسوسيولوجيا:

ـ أن يحدد التعريف بما يمكن من الدقة مضمون العلم نفسه، أي موضوعه، مهامه، مناهجه.

ـ أن يتضمن هذا التعريف رسم الحدود الضرورية بين هذا العلم، والعلوم الأخرى، ولا سيما العلوم الاجتماعية الشقيقة منها.

ـ هذا مع العلم أن محاولة تعريف السوسيولوجيا، لا بدَّ وأن تنطلق من بعض

(*) يتعلق الأمر هنا واقع الحال بالتداخل بين مفهومي «مجتمعي» نسبة إلى المجتمع Gesellschaft و «اجتماعي» نسبة إلى الجوهر الاجتماعي Sozial الذي يمثل سبباً ونتيجة لوجود المجتمع. وربما كان الأصح القول هنا «سوسيالي» بدل «سوسيولوجي» ولكننا سوف نستخدم تعبير «سوسيولوجي» كمرادف لـ «سوسيالي» أسوة بالأدبيات العربية.

الاعتبارات المنهجية، والتي أبرزها:

1 ـ «إن تعيين حدود علم من العلوم، يعتبر أمراً لازماً كل اللزوم كأساس لبدء الاشتغال بهذا العلم، حتى ولو كان هذا التحديد مؤقتاً، وحتى لو اتضح أنه ليس سوى موجه عام على المدى الطويل» (27/7).

2 ـ إن محاولة تحويل هذه الحدود إلى سدود تفصل علم الاجتماع عن بقيّة العلوم، ولا سيما الشقيقة منها هي محاولة عقيمة، لا بدَّ وأن تصطدم بصخرة الواقع الذي تفصح ظواهره عن تلك الوحدة الجدلية القائمة بين مجالاته المختلفة الطبيعية منها، والاجتماعية، وتلك المتعلقة بظاهرة الوعي، وبالتالي الوحدة الجدلية بين العلوم المختلفة التي تعالج هذه المجالات المختلفة. كما أن مثل تلك المحاولة لا بدَّ وأن تصطدم بصخرة «العام والخاص والوحيد» الجدلية وبقانون «وحدة وصراع المتضادات» وقانون «نفي النفي» التي تعكس كلها، وتنعكس عن، تلك الوحدة الجدلية الحية بين ظواهر الواقع، ولا سيما الظواهر الاجتماعية منها.

3 ـ إن ما ذكر أعلاه يشير إلى أن العلوم المختلفة، ليست فقط منفتحة على بعضها بعضاً، وإنما فوق ذلك ـ ولأنها منفتحة ـ فهي تتبادل التأثر والتأثير وكما تقول ل. م دروبشيفا فإن التأثير المتبادل بين العلوم هو «أحد مزايا عصرنا».

4 ـ إن تاريخ أي علم هو جزء عضوي من هذا العلم. وهذا يعني أن العلم كظاهرة اجتماعية لا ينشأ مرة واحدة وإلى الأبد. إن العلم هو انعكاس للواقع، وبما أن هذا الواقع خاضع للتطور والتبدل والتنوع، فإن العلم بالتالي لا بدَّ وأن يكون خاضعاً للتطور والتبدل والتنوع، وإذن فإنه من غير المنطقي أن نتصور أنه بالنسبة لعلم ناشىء كعلم الاجتماع لا يزيد عمره عن القرن إلا قليلاً، يمكن وضع «تعريف» نهائي يقبله الجميع، إننا نتفق مع غليزرمن في أن «تعدد العلوم الاجتماعية هو أمر مهم، وهو ما سيزداد مستقبلاً، حيث نشهد ولادة علوم جديدة أكثر تخصصاً في نواحي الحياة الاجتماعية» (26/52).

5 ـ تشير غالبية تعريفات علم الاجتماع ـ وهذا ينطبق أيضاً على علم الاجتماع الماركسي كما سنرى لاحقاً ـ إلى أن السوسيولوجيا تقع على الحد الفاصل بين العلوم الاجتماعية والفلسفة الاجتماعية (المادية التاريخية)، وبالتالي، فإنها، وبسبب هذا الوضع المتميز والخاص تحمل طابعاً مزدوجاً، فمن جهة أنها واحدة من العلوم الاجتماعية ومن جهة أخرى فإنها علم مشبع بالفلسفة، إنها «علم فلسفي» وهذا ينطبق خاصة على المستوى النظري من السوسيولوجيا، أي على «علم الاجتماع العام»، إنها تضع أحد

قدميها عند العلوم الاجتماعية بينما تضع القدم الأخرى عند المادية التاريخية (الفلسفة الاجتماعية). وإذن فلا بدَّ عند محاولة وضع تعريف خاص بالسوسيولوجيا من أن تؤخذ هذه الوضعية الخاصة للسوسيولوجيا بعين الاعتبار.

6 ـ وفي إطار السوسيولوجيا نفسها، لا بدَّ من التمييز بين مستويين سوسيولوجيين. الأول يغلب عليه الطابع النظري، وتمثله السوسيولوجيا العامة Allgemeine Soziologie والعلوم السوسيولوجية القطاعية (Soziologische wissenschaften) (علم الاجتماع الاقتصادي، علم الاجتماع القانوني، علم الاجتماع التاريخي... إلخ)، والثاني تطبيقي، يقع في جوهره عملية البحث السوسيولوجي الملموس Konkret Soziologische Forschungsprozess وهو ما تجسده السوسيولوجيات الفرعية Zweigsoziologien هذا مع العلم أن هذين المستويين، إن هما إلّا وجهان لحقيقة واحدة هي «السوسيولوجيا».

7 ـ إن التداخل الوظيفي والمنطقي بين كل من علم الاجتماع والفلسفة الاجتماعية (المادية التاريخية بالنسبة لعلم الاجتماع الماركسي) هو أمر يساير منطق وطبيعة الواقع نفسه ولذلك فإنه من العبث أن نكسر رؤوسنا في محاولة فك الارتباط بينهما، إن الفلسفة ككل، والفلسفة الاجتماعية خاصة باتت تكتسب أكثر فأكثر طابعاً علمياً وتبتعد بالتالي أكثر فأكثر عن صيغتها الميتافيزيقية الكلاسيكية التقليدية، وبدوره فإن العلم عامة، والعلم الاجتماعي خاصة، بدأ يكتسب طابعاً شمولياً في نظرته ومعالجته للظواهر المختلفة، بعد أن انهارت الحواجز المصطنعة بين النظرية والتجربة. ومن استعراض جملة التعاريف السابقة، يتبين بصورة أساسية ما يلي:

أولاً:

يلاحظ في معظم هذه التعاريف الخلط بين ما هو «سوسيولوجي» وما هو «اجتماعي»* إذ إن هذين المفهومين غالباً ما جرى استخدامهما كمفهومين مترادفين، أو متداخلين تداخلاً غير جدلي، الأمر الذي جعل من بعض هذه «التعاريف» إما من النوع «غير الجامع» أو من النوع «غير المانع»، وجعل بعضها كذلك لا جامع ولا مانع.

. إن مفهوم «اجتماعي» هو أوسع وأشمل من مفهوم «سوسيولوجي» والعلاقة بينهما هي من نوع العلاقة بين العام والخاص. إن الظواهر الاجتماعية جوانب متعددة تغطيها العلوم الاجتماعية القطاعية المتعددة، ومن بين هذه الجوانب الجانب السوسيولوجي، الذي يغطيه علم خاص هو علم الاجتماع بجوانبه الثلاثة: علم الاجتماع العام،

(*) انظر الملاحظة السابقة في الحاشية (ص 66).

السوسيولوجيات الفرعية، والسوسيولوجيات الخاصة.

إن تعريف علم الاجتماع بأنه «علم المجتمع»، «علم العلاقات الاجتماعية»، «علم الوقائع الاجتماعية»، «علم النظم الاجتماعيّة»، «علم الظواهر الاجتماعية»، «علم المؤسسات الاجتماعية»... إلخ، لا يقدم شيئاً مهماً في مجال تحديد موضوع ومهام علم الاجتماع، فمن جهة فإن مثل هذه التعاريف هي تعاريف عامة وواسعة وغير محددة، وهي بالتالي يمكن أن تنطبق ـ إلى حد ما ـ على كافة العلوم الاجتماعية Sciences Sociales ومن جهة ثانية فإن المفاهيم التي جرت إضافتها إلى كلمة «علم»، سوف لا تعني شيئاً سوسيولوجياً إذا ما جرى شحنها بالأفكار المثالية، وجعلها معلقة في الفراغ بعيدة عن أسسها وجذورها «المادية».

يقول G. Osipov في تعليق له على عدد من التعاريف لعدد من علماء الاجتماع البرجوازيين، والتي تشير بصورة أساسية إلى «العلاقات المتبادلة بين الناس» بوصفها موضوع علم الاجتماع: «إن نقائص هذه التعريفات هو أنها شديدة الاتساع، فثمة عدد لا نهائي من العلاقات المتبادلة بين الناس، وهي أشد ما تكون اختلافاً في شكلها ومحتواها، كالعلاقات بين الأطفال والوالدين، والتلاميذ والمدرسين، والمتفرجين والممثلين، والباعة والعملاء، والجنود والضباط.. الخ» (90/9). ولكيما يصبح من الممكن وضع تعريف يغلب عليه اللون والطابع السوسيولوجي، فلا بدَّ من القيام بعملية مزدوجة: فأولاً، يجب تمييز ما هو سوسيولوجي، عما هو اجتماعي، وثانياً، وضع هذا الجانب السوسيولوجي (الخاص) في إطاره الاجتماعي (العام)، حيث تمثل الظواهر الاجتماعية ظواهر كلية، يتفاعل في إطارها ـ وهي أيضاً محصلة لـ ـ مختلف الجوانب التي تمثل موضوع دراسة العلوم الاجتماعية المختلفة (الاقتصاد، التاريخ، علم النفس... إلخ).

ومن جهة أخرى، فإنه ضمن السوسيولوجيا نفسها، لا بدَّ من التفريق بين الجوانب الأساسية الثلاثة لهذا العلم وهي:

- علم الاجتماع العام.
- العلوم السوسيولوجية الخاصة.
- السوسيولوجيات الفرعية.

وتحديد علاقاتها ببعضها، وبالعلوم الاجتماعية القطاعية، وبالفلسفة الاجتماعية إننا ندرك أن التعريف يجب أن يشتمل على الجوانب الجوهرية والأساسية، وليس كل التفاصيل والجزئيات، ولكن التعريف «الجامع المانع» لا بدَّ وأن ينطوي ضمنياً على

الإجابات الصحيحة والواضحة لكافة الأسئلة التي يمكن أن تواجه هذا العلم.

ثانياً:

يلاحظ في معظم هذه التعاريف، الخلط بين ما هو سوسيولوجي واجتماعي من جهة، وما هو بسيكولوجي من جهة أخرى، الأمر الذي غالباً ما أدى إلى طغيان علم النفس، على علم الاجتماع وكان واحداً بالتالي من أبرز الأسباب التي خلقت هذه الأزمة المستعصية في علم الاجتماع البرجوازي. إن «العلاقات الاجتماعية» التي ألحت العديد من التعاريف السابقة على أنها تمثل الموضوع الحقيقي لعلم الاجتماع، لا بدَّ وأن تنحدر إلى مستوى «العلاقات الفردية» عندما لا يجري ربطها بالأساس المادي الموضوعي لها، وهو «علاقات الإنتاج» وبالتالي فإن كلمة «اجتماعية» المضافة إلى كلمة علاقات، تصبح خالية من أي مضمون سوسيولوجي، وحتى اجَتماعي، إن المجتمع ـ وهذا حسب ماركس وكومت ودوركهايم وغيرهم ـ ليس حاصل الجمع الحسابي لمجموع أفراده، وأذن فإن العلاقة الاجتماعية بدورها ليست الحصيلة الميكانيكية لمجموع العلاقات الفردية، التي لا بدَّ وأن تعني في نهاية المطاف، العلاقات الوجدانية والنفسانية بين الأفراد بوصفهم ذرات اجتماعية.

إن ن. تيماشيف على سبيل المثال عندما يصرح بأن «وحدة الدراسة السوسيولوجية ليست على الإطلاق فرداً واحداً، ولكنها تمثل على الأقل ـ فردين يكونان معاً ـ علاقة بشكل ما». لا يكون قد فعل شيئاً سوى أنه كرر الفرد الأول مرتين وبالتالى فإنه لم ينتقل واقع الأمر من دائرة علم النفس إلى دائرة علم الاجتماع.

إن الظواهر الاجتماعية تكتسي طابعاً موضوعياً، بعيداً عن العشوائية والإرادية وإذن عن الذاتية. إن ما رفع علم الاجتماع، ولأول مرة، إلى مصاف العلوم، هو حسب لينين:

أولاً: الاستنتاج الذي جاءت به «المادية» والذي يقول «إن مجرى الأفكار رهن بمجرى الأمور الواقعية»، وهو ما يطابق البسيكولوجيا العلمية.

ثانياً: المقياس الموضوعي الذي قدمته «المادية» لعلماء الاجتماع لكي يميزوا في الشبكة المعقدة من الظواهر الاجتماعية ـ بين الظواهر الهامة وغير الهامة. وهذا المقياس هو فرزها لعلاقات الإنتاج بوصفها أساس للمجتمع، وكذلك توفيرها إمكانية تطبيق المقياس العلمي العام، مقياس التكرار على هذه العلاقات.

ثالثاً: إنه بإعادة العلاقات الاجتماعية إلى علاقات الإنتاج، وهذه الأخيرة إلى مستوى القوى المنتجة، أعطي أساس متين لاعتبار تطور التشكيلات الاجتماعية مجرى

طبيعياً تاريخياً. وغني عن البيان أنه، دون مثل وجهة النظر هذه، لا يمكن أن يكون ثمة علم اجتماعي (انظر: 46/79 - 47).

إن ابتعاد كافة التعاريف البرجوازية لعلم الاجتماع عن تلك الفكرة الأساسية التي تنظر إلى تطور التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية بوصفه «مجرى طبيعياً تاريخياً» على حد قول كارل ماركس (41/79). إنما يهبط بها ـ رغم جوانبها الصحيحة ـ إلى مستوى «الوعظ الصبياني الذي يطمح إلى لقب علم الاجتماع» على حد قول لينين (43/79).

يقول «جوليان فروند» G. Freund في كتابه «ماكس فيبر وعلم الاجتماع» إن ماكس فيبر مقارنة مع دوركهايم «كان بحق الأول الذي أقام عملياً السوسيولوجيا على أسس علمية صارمة في احترامه لماهية العلم عامة». ولنر هذه «الأسس العلمية الصارمة» من وجهة نظر عالم اجتماع برجوازي آخر، هو نيقولا تيماشيف. يقول تيماشيف: «فمن ناحية، بدأ فيبر آخر مؤلفاته بتعريف علم الاجتماع بأنه «ذلك العلم الذي يحاول الوصول إلى فهم تفسيري للفعل الاجتماعي، لكي يتمكن من تقديم تفسير سببي لمجراه ونتائجه» ويضيف فيبر إلى ذلك أن المهمة المتخصصة لعلم الاجتماع هي تفسير السلوك في ضوء المعنى الذاتي، وأن موضوع دراسة هذا العلم هي الظواهر التي يمكن فهمها فهماً ذاتياً» ويعلق تيماشيف على كلام فيبر هذا قائلاً: «وإذا ما سلمنا بأن المهمة الأولى ـ التي أشرنا إليها في الفقرة السابقة ـ تنطوي على قدر ملحوظ من الاتساق، فإن علم الاجتماع سيكون حينئذٍ فرعاً من علم النفس» (272/23).

إن الاتجاه أو التيار السيكولوجي في علم الاجتماع البرجوازي، يحاول المزاوجة بين الفرد والمجتمع، ولكن ـ وهذا عيبهم ـ انطلاقاً من تفسير المجتمع بالفرد، وليس العكس. «ففي نطاق الأفراد فقط ـ وليس في نطاق أي شيء آخر ـ نستطيع أن نعثر على النظم» على حد تعبير كولي Charles H. Cooley (212/23). إن المنطق العام الذي يجمع بين هذه التصورات هو أن وعي الناس هو الذي يحدد وجودهم وليس العكس، كما هي الحال بالنسبة لعلم الاجتماع الماركسي.

إن نظريات «الفعل الاجتماعي»، وبالتالي تلك التي تُعرف علم الاجتماع بأنه العلم الذي يدرس هذا الفعل الاجتماعي، والتي تضم تحت جناحيها عدداً من أبرز علماء الاجتماع (فيبر، باريتو، توماس، بارسونز) وكذلك الاتجاهين السلوكي (السلوكية الاجتماعية)Behaviorisme social والفينومينولوجي، Phénomenalisme تشترك في كونها ترى أن الظواهر الاجتماعية لا يمكن فهمها، في كليتها، وإنما فقط عبر تجزئتها إلى مكوناتها التي هي «الأفراد» وبالتالي «أفعال» هؤلاء الأفراد حيث:

ـ الفرد هو الكائن الوحيد الذي لديه سلوك «ذو معنى».

ـ وأن سلوكه هذا هو سلوك «هادف».

ـ وأن كلاً من المعنى والهدف ملحوظ بـ «الموقف» الاجتماعي، أي أنهما:

● متجهان أساساً نحو الآخرين (أنا ← أنت، هو).

● موجهان بهؤلاء الآخرين (توقع الفاعل لرد فعل الآخرين).

ـ وإذن فإن العلاقة الموصوفة بأنها «اجتماعية» لا تعدو أن تكون المحصلة الحسابية للأفعال الفردية، والتي أساسها العلاقة بين شخصين (الأنا ـ الآخر). إن أحداً لا يستطيع أن ينكر أن أفعال الأفراد تتأثر ببعضها بعضاً، فما دام «الإنسان يأتي إلى العالم بلا مرآة في يده، ولا كفيلسوف فختي تكيفه عبارة «إنني أنا» فإنه يرى ويتعرف على نفسه أولاً في غيره من الناس. فبيتر يكوّن فكرته عن نفسه كإنسان بمقارنة نفسه أولاً ببول بوصفه من نوع مشابه له. وبهذا يصبح بول، في شخصيته، هو جنس الإنسان» كما يقول كارل ماركس (46/9). ولكن الذي لا يمكن قبوله في علم الاجتماع البرجوازي عامة، والاتجاه السيكولوجي خاصة هو سجن قوانين التطور والتغير الاجتماعي في قفص تحليل السلوك الفردي، أو «السلوك الاجتماعي» للأفراد، لأن ذلك يرفع الحدود نهائياً بين علم الاجتماع وعلم النفس. كما أن «تحول البحث من سلوك الأفراد إلى سلوك المجموعات لا يغير من حيث المبدأ شيئاً. إن علماء الاجتماع البرجوازيين في دراستهم للمجموعات يهتمون بالاتجاهات الثانوية دون أية صلة بملكية وسائل الإنتاج، وبالدور الذي يلعبه الفرد أو المجموعة في الإنتاج المادي» (94/9) «إن علم الاجتماع ليس علم العوامل الاجتماعية النفسية، لكنه علم العوامل والظروف المختلفة التي تكونت تاريخياً، والتي تحدد طابع ومحتوى هذه العوامل الاجتماعية النفسية، والتي تكوّن بدورها أشكالاً لتعبير عن قوانين موضوعية، نوعية، وعامّة للنمو الاجتماعي» (96/9).

لقد حاول الاتجاه «الوظيفي» Functionalism تمويه نفسه خلف مفهوم النسق الاجتماعي، ولكنه عندما ربط مفهوم النسق بالعلاقة الوظيفية بن الجزء والكل، يكون قد عاد إلى السيكولوجية من النافذة بعد أن خرج من الباب. فمن جهة فإن «الجزء» هو أساس «الكل»، وأيضاً فإن هذا الجزء إنما يأخذ قيمته ومعناه من خلال «المركز» أ «الدور» المحدد له في هذا البناء. ومن جهة أخرى فإن «البناء» نفسه إنما تحدده مجموعة الوظائف والأدوار والمراكز التي تشغلها أجزاؤه (الأفراد) المختلفة وهكذا يدور الاتجاه السيكولوجي في علم الاجتماع في حلقة مفرغة مآلها أن «وعي الإنسان يحدده وعيه» على حد تعبير ي. بوبوف (59/21).

ثالثاً:

هناك عدد من العلماء حاولوا عبر تعريفاتهم لعلم الاجتماع، أي عبر تحديدهم لطبيعة وموضوع ومهام علم الاجتماع، تدارك النقص الموجود لدى الاتجاهين السابقين، ولكن ليس بمحاولة تلافي أخطائهما، وإنما بواسطة الجمع بينهما جمعاً توفيقياً أو تلفيقياً. إن التعريفات المحسوبة على هذا الاتجاه قد ظلت تدور واقع الحال في الحلقة المفرغة لعلم الاجتماع البرجوازي، ذلك أنها تجاهلت جوهر العملية الاجتماعية، وجوهر علم الاجتماع بالذات، أعني بذلك المفهوم المادي للتاريخ، هذا المفهوم الذي ـ على حد تعبير انجلز ـ قد أحدث «كشفاً ثورياً لا بالنسبة للاقتصاد فحسب ولكن بالنسبة لكل العلوم التاريخية (وكل العلوم التي ليست علوماً طبيعية هي علوم تاريخية)، وهذا الكشف هو أن «أسلوب الحياة المادية يحدد عملية الحياة الاجتماعية والسياسية والعقليّة بوجه عام، وأن العلاقات الاجتماعية والسياسية وكل النظم الدينية والقانونية وكل النظرات الفلسفية التي تظهر في التاريخ، يمكن تفهمها فقط حين تفهم الظروف المادية للحياة في الفترات التي ظهرت فيها، والأول مشتق من هذه الظروف المادية» (262/9).

من هذه التعريفات، تعريف سوروكين لعلم الاجتماع، الذي أورده Kuczynski والذي يعترف ن. تيماشيف أنه بات يحظى بموافقة واسعة في إطار علم الاجتماع حتى من قبل أولئك الذين يعارضون مضمون أرائه السوسيولوجية، والذي ينص على أن علم الاجتماع هو: «علم السمات العامة الموجودة في كافة صنوف الظواهر الاجتماعية، والترابطات القائمة بين فئات هذه الظواهر». إن مثل هذا التعريف لا يبين واقع الحال فيما إذا كان علم الاجتماع هو نوع من «العلم الامبريالي»، أو أنه نوع من «علم الفضلة» كما وصفه البعض. كما أنه لا يحل الإشكالية القائمة بين علم الاجتماع العام والفلسفة الاجتماعية، ولا بين علم الاجتماع العام والسوسيولوجيات الفرعية وإن كان يقدم تفسيراً مقبولاً للعلاقة بين علم الاجتماع العام، والعلوم الاجتماعية القطاعية الأخرى من وجهة نظرنا. إن تعريف سوروكين لعلم الاجتماع والمستند على تعريف ليو بتراتسينسكي يمثل حالة وسطى أو تركيباً من تعريف كومت وسبنسر وزيمل وبالتالي فهو يحمل عيوب ومزايا هذه التعاريف الثلاثة (انظر الفقرة 24).

لا شك أن ما نطلق عليه اصطلاحاً اسم «علم الاجتماع النظري» Systematic Sociology قد حاول تجاوز ضيق الأفق الامبيريقي، الميكروسوسيولوجي، ذلك أن رواده (سوروكين، بارسونز، ماكيفر، هومانز وغيرهم) قد فهموا المجتمع على أنه نسق كبير مكون من أنساقٍ فرعية أصغر، ولكنهم عادوا إلى مواقع السيكولوجية حين اعتبروا «أن المكونات الدنيا (النهائية) للأنساق الاجتماعية هم الفاعلون...» (399/3) وأن على علم

الاجتماع أن يتوجه أساساً إلى تحليل وتفسير وتحديد الحياة الاجتماعية بواسطة «أفعال» هؤلاء الفاعلين. إن النظرة الصحيحة إلى العلاقة بين الفرد والمجتمع، هي العلاقة «الديالكتيكية» التي من جهة تنظر إلى طرفي العلاقة نظرة كلية شمولية، ومن جهة أخرى تنظر إليهما بوصفهما مقولتان «ماديتان» و «تاريخيتان» أساساً. وبدون ذلك لا يمكن البقاء في إطار «علم الاجتماع» مهما كانت الحيل اللفظية منّسقة ومحبوكة.

رابعاً:

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين علم الاجتماع، والعلوم الاجتماعية الأخرى، وبالتالي الدور المميز والخاص لعلم الاجتماع عن وبين هذه العلوم، فإن العودة إلى التعريفات السابقة لعلم الاجتماع، ولتحديد دوره وموضوعه، تبيّن بدورها عدم وجود اتفاق بين صفوف علماء الاجتماع البرجوازيين على هذه المسألة. إن العلوم الاجتماعية المختلفة، تنشغل كما هو واضح من أسمائها بالجوانب المختلفة للظواهر الاجتماعية، تلك الجوانب التي من أبرز خواصها أنها جوانب متداخلة ومتشابكة ومعقدة، الأمر الذي ترك بصماته على العلاقة بين هذه العلوم وعلى الأخص بين علم الاجتماع وبعضاً من هذه العلوم، التي تبدو وكأنها تقتسم معه، أو تتشارك معه في نفس المهام، الأمر الذي أدى إلى قيام فئتين من العلوم للتعبير عن هذه الظاهرة:

- العلوم التي أضافت إلى اسمها الأساسي صفة «اجتماعي» مثل: علم النفس (الاجتماعي) الانثروبولوجيا (الاجتماعية)... الخ.

- العلوم التي أضيفت إلى اسم علم الاجتماع، لبيان الجانب السوسيولوجي الملازم لها مثل: علم الاجتماع الاقتصادي، علم الاجتماع السياسي، علم الاجتماع اللغوي، علم الاجتماع التاريخي... الخ.

- وبصورة عامة، فإنه يمكن تمييز الاتجاهات الأساسية التالية فيما يتعلق بالعلاقة بين السوسيولوجيا والعلوم الاجتماعية القطاعية والفلسفة الاجتماعية:

1 - يرى البعض أن السوسيولوجيا هي علم «خاص» متميز Einzelwissenschaft له مجاله الخاص الذي لا ينازعه فيه أي من العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى. ولكن هذا البعض الذي يبدو أنه متفقاً حول هذه النقطة، يتحول مرة أخرى إلى مجموعة متناثرة من الآراء والاتجاهات والمدارس والنظريات، عندما ينتقل أتباعه إلى محاولة تحديد المجال الخاص، والموضوع الخاص لعلم الاجتماع.

لقد حاول عالم الاجتماع الأمريكي إنكلز أن يضع منهجاً محدداً، للخروج من هذا المأزق هو عبارة عن «ثلاثة طرق رئيسة لتحديد موضوع علم الاجتماع» (38/7) وهي:

أ ـ الطريق التاريخي: حيث تسأل باختصار، «ما هو رأي الآباء المؤسسين لعلم الاجتماع؟».

ب ـ الطريق الأمبيريقي: حيث تسأل هنا، «ماذا يفعل علماء الاجتماع المعاصرون؟».

جـ ـ الطريق التحليلي النظري: حيث تتساءل هنا، «ما هو حكم العقل؟».

واقع الحال فإن مثل هذا المخطط المنهجي ـ على أهميته ـ لا يحل الإشكالية المطروحة على علم الاجتماع، ذلك أنه ـ أي المخطط ـ يصطدم منذ الخطوة الأولى بالمدارس والاتجاهات المتصارعة. لقد حدد الكاتب الآباء المؤسسين بـ: كومت، سبنسر، دوركهايم، فيبر، أي أنه من وجهة نظر علم الاجتماع الماركسي ـ وهو ما نراه نحن أيضاً ـ وقد أغفل المؤسسَيْن الحقيقيين لعلم الاجتماع العلمي وهما: كارل ماركس وفريدريك انجلز، هذا إذا لم نرد أن نذهب بعيداً لنصل إلى العلامة ابن خلدون، الذي يرى فيه الكثيرون المؤسس الأول والأجدر بهذا الاسم. لقد سبق أن أوردنا ما اعتبره انكلز اتفاقاً بين هؤلاء الأربعة الذين اعتمدهم، ولكننا لا نتفق معه حتى في هذه النقطة، ذلك أن القضايا التي يزعم الكاتب أن هؤلاء الآباء المؤسسين قد اتفقوا عليها، إنما تستند إلى عدد من المقولات والمفاهيم السوسيولوجية التي ما تزال موضع خلاف حتى هذه اللحظة، سواء بين علماء الاجتماع البرجوازيين أنفسهم أو بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الماركسي، مثل مفاهيم: المجتمع، النظام الاجتماعي، الفعل الاجتماعي، العلاقات الاجتماعية... إلخ. وبدوره فإن الطريق الأمبيريقي لا يحل هذه الإشكالية. إننا نوافق ونقبل أن هناك عدداً من الموضوعات التي يمكن للمرء أن يجدها في كافة كتب علم الاجتماع، ولا سيما الكتب الأكاديمية والجامعية منها*، والتي يمكن أن نشبهها بالهيكل العظمي لعلم الاجتماع، ولكن الصعوبات والإشكالات تبدأ عندما نحاول أن نكسو هذا الهيكل العظمي باللحم والدم والأعصاب، أي حين نريد أن نحدد المضامين الفعلية لتلك «العناوين» إننا لا ننكر بطبيعة الحال أهمية الاتفاق على نوع الموضوعات التابعة لعلم من العلوم (الهيكل العظمي) ولكننا لا نستطيع أن ننكر أيضاً أهمية عدم الاتفاق على مضامين هذه الموضوعات الأمر الذي ينعكس في تلك الكثرة الكاثرة من المدارس والتصنيفات التي تنطوي عليها الكتب التي تبحث في النظرية الاجتماعية، حتى أن عدم الاتفاق هذا يصل إلى الخلاف حول تصنيف عالم بارز مثل دوركهايم في هذه المدرسة أو تلك من المدارس السوسيولوجية.

(*) انظر الصفحات 75 - 77 التالية.

إن عـالم الاجتماع البريطاني T. B. Bottomore يؤكـد بدوره أن هنـاك مفاهيم مثل: «البناء الاجتمـاعي، النظام الاجتمـاعي، الدور، الـوظيفة، القـرابة، الجمـاعة الأولية، الطبقة الاجتماعية، المكانة، الحراك، البيروقراطيـة، الأيديـولوجيـة، المجتمع المحلي والرابـطة، يستخدمهـا باستمـرار وبصفة منـظمة علماء الاجتمـاع (وغيرهم من المتخصصين في العلوم الاجتماعيـة)، وهي تشكل أحـد الأدوات التي يستخدمـونها في تنظيم تفكيرهم، وإجراء البحوث، وتحقيق التواصل بين نتائجها، كما أن جانباً كبيراً من تدريس علم الاجتماع يعني بتلقين الطلاب كيفية استخدام هذه المصطلحات استخداماً ملائماً». غير أن الكاتب نفسه يعترف حين يتابع القول مباشرة «ومع ذلك، فالحقيقة أن مفاهيم علم الاجتماع لا تزال غير مرضية...» (19 - 54).

أولاً: لائحة بالمواضيع المشتـركة بـين 85 % من الكتب التدريسيـة في الولايـات المتحدة الأمريكية في الفترة ما بين 1952 - 1958*(53/7).

1 ـ المنهج العلمي في علم الاجتماع.
2 ـ الشخصية في المجتمع.
3 ـ الثقافة.
4 ـ الجماعات الإنسانية.
5 ـ السكان.
6 ـ الطبقة المغلقة والطبقة الاجتماعية.
7 ـ السلالة.
8 ـ التغير الاجتماعي.
9 ـ النظم الاقتصادية.
10 ـ الأسرة.
11 ـ التربية.
12 ـ الدين.

ثـانياً: أقسـام العلم السوسيـولوجي وعـدد الجامعـات الأمريكيـة التي يعلم بهـا (210 - 209/128).

(*) لقد بلغ عدد الكتب الدراسية Lehrbücher في علم الاجتماع التي نشرت في الـولايات المتحـدة في الفترة من عام 1952 حتى 1958 أربعة وعشرين كتاباً. وقد توصل البروفسور Hornell Hart مديـر مشروع بحث «التحليل المقارن لكتب المدخل الحديثة في علم الاجتماع» بكلية فلوريدا الجنوبية بعد تحليل مضمون هذه الكتب الدراسية إلى تحديد 12 موضوعاً رئيسياً تناولها 20 كتاباً على الأقـل من الكتب الدراسية المذكورة، وهي تمثل 85 % من هذه الكتب (53/7).

المادة	عدد الجامعات
نظرية علم الاجتماع	163
علم النفس الاجتماعي	134
منهجية البحوث	131
علم اجتماع المدنية	115
السلوك الانحرافي	113
الجريمة وانتهاكات الحق	102
العلاقات العرقية والعنصرية وعلاقات الأقليات	099
علم السكان	098
المنظمات الصوريّة والمعقدة	095
الأسرة والزواج	095
التراتب والحراك الاجتماعي	090
التغير الاجتماعي	078
المجتمعات المحلية	077
علم الاجتماع السياسي	073
تاريخ السوسيولوجيا والعلوم الاجتماعية	068
الشغل والمهن	062
الدين	061
التطور والتحديث	58
التكوين	056
علم اجتماع الطب	054
سلوك الجماعات والحركة الاجتماعية	049
علم الاجتماع المقارن	048
التنشئة الاجتماعية	48
علم اجتماع الجنس	47
الجماعات الصغيرة	41
علم العقاب والإصلاح	38
علم اجتماع المعرفة	37
الأيكولوجيا البشرية	36
القانون (الحق) والمجتمع	32

المادة	عدد الجامعات
علم الاجتماع الصناعي	31
علم مناهج الأجناس	30
الرقابة الاجتماعية	29
علم اجتماع العمل	29
علم الاجتماع الرياضي	28
علم اجتماع الكبار	26
علم الاجتماع التطبيقي	25
وسائل الاتصال الجماهيري والرأي العام	25
علم اجتماع القرية	24
علم اجتماع العلم	23
علم الاجتماع الثقافي	16
أوقات الفراغ، الرياضة، الترويح	15
علم اجتماع الفن والأدب	08
علم اجتماع الصراع الدولي	08
علم الاجتماع العسكري	05

أما ما يتعلق بالطريق الثالث، والذي هو طريق التحليل النظري، والذي يستند كما يقول انكلز إلى حكم العقل، فإنه من الواضح أن مثل هذا الطريق لن يوصل علم الاجتماع إلاّ إلى ما وصل إليه الآن بصورة فعلية، أي إلى هذه الأزمة المزمنة. إن نقطة الضعف الأساسية والكبرى في كل العلم الاجتماعي البرجوازي، هو انطلاق هذا العلم من أن «وعي الناس هو الذي يحدد وجودهم»، وباعتبار أن العلم هو شكل من أشكال الإدراك الاجتماعي فلا بدَّ أن نكون بالضرورة وجهاً لوجه أمام «علم اجتماع ذاتي»، ينطبق عليه التعريف الذي يقرر: أن علم الاجتماع هو ما يفعله علماء الاجتماع Soziologie ist was die soziologen machen. يقول بليخانوف في تشخيصه وتفنيده للطابع الذاتي لعلم الاجتماع البرجوازي: «لقد لاحظ مفكرو القرن الثامن عشر أن ثمة توافقاً مع القانون في تطور المعرفة. وقد تمسك كومت بحزم بمثل هذا التوافق ودفع إلى المقدمة بقانون المراحل الثلاث السيء السمعة: اللاهوتية والميتافيزيقية والوضعية. ولكن لماذا يمر تطور المعرفة بهذه المراحل الثلاث بالتحديد؟ يجيب كومت إن هذه هي طبيعة العقل الإنساني «فالعقل الإنساني يمر بطبيعته Parsa Nature أينما وجد عبر حالات نظرية

ثلاث». وهذا أمرٌ رائع، ولكننا لكي ندرس هذه «الطبيعة» يجب أن نستعين بفسيولوجيا الأفراد، وفسيولوجيا الأفراد لا تعطينا تفسيراً كافياً، وسيكون علينا ثانية أن نشير إلى «الأجيال» السابقة، و «الأجيال» بدورها تحيلنا ثانية إلى «الطبيعة» إنهم يسمون هذا علماً، وما من أثر للعلم فيه: إن كل ما فيه مجرد حركة دائبة داخل حلقة مفرغة.

ويشترك علماء الاجتماع «الذاتيون» ـ بأصالتهم ـ المزعومة ـ كليةً في وجهة النظر هذه مع الطوبوي الفرنسي في العقد الثالث (70/16).

2 ـ يرى البعض الآخر أن علم الاجتماع هو نوع من العلم «العام»، حيث تأخذ هذه العمومية أحد شكلين: الأول: هو الطابع «الامبريالي» لهذا العلم بمعنى أن علم الاجتماع يمثل «المركز» الذي تدور حوله العلوم الأخرى بوصفها «توابع»، أو بوصفها علوم خاضعة لعلم الاجتماع، والثاني: هو الطابع «التبعي»، حيث يتجسد الطابع العام للسوسيولوجيا هنا في أنها علم «فضلة» أو علم نفاية، بمعنى أنها تختص بدراسة الفوائض والنفايات التي تفيض عن مجال اختصاص العلوم القطاعية المختلفة، أو أنها تمثل القاسم المشترك بين مختلف هذه العلوم الاجتماعية، والذي ـ أي هذا القاسم المشترك ـ نظراً لعموميته لا يقع تحت المجال المتخصص لأي من هذه العلوم. وينبغي الإشارة هنا إلى أن هذين الشكلين من «العمومية» ينبغي ألاّ يختلطا مع شكلين شبيهين في علم الاجتماع الماركسي، أولهما العلاقة بين «العام والخاص»، حيث لا تمثل هذه العلاقة وفق المنطق الجدلي أي نوع من أنواع السيادة أو التبعية. فقولنا أن هناك علاقة جدلية بين A و B، لا يعني أن هذه العلاقة تسير في اتجاه واحد من جهة، ولا يعني أفضلية أو سيادة A على B أو B على A من جهة أخرى. أما الشكل الثاني فهو تلك المسألة التي أوردها «ب. أ. راتشكوف» وهي أنه «لكل علم اجتماعي جزءه السوسيولوجي» (54/69). فالجزء السوسيولوجي هنا لا يشير إلى أنه نوع من «الفضلة». إنه جزء أصيل من أجزاء الظاهرة الاجتماعية إلى جانب الأجزاء الأخرى (الاقتصاد، السياسة، القانون، النفسي.. إلخ)، بل إنه الجزء الجوهري والأساسي من وجهة نظرنا.

3 ـ ينكر البعض وجود علم اجتماع عام أصلاً، ويعترف فقط بوجود الفروع السوسيولوجية Zweigsoziologien، حيث ـ وفق هذا المنظور ـ «لا يوجد علم اجتماع بالجملة، فهو إما سياسي أو طبي أو حقوقي أو عائلي، أو مدني... إلخ» (161/22).

4 ـ ولعل علم الاجتماع الشكلي Formal Soziologie عند تيونس F. Tönnes و G. Simmel و L. V. Wiese وغيرهم يحتل مكانة خاصة في هذا التصنيف إذ أن أصحاب هذا الاتجاه، من جهة يقولون بخصوصية علم الاجتماع وتميز موضوعه، ومن

جهة ثانية يجعلون هذا الموضوع «الخاص» هو تلك الأشكال «العامة» أو الصور الموجودة في مختلف الظواهر والمجالات الاجتماعية التي تعبر عنها وتعكس عامة العلوم القطاعية الخاصة. فعلى حد تعبير جورج زيمل: «يمكننا أن نلاحظ حدثاً حسياً، كتأليف الأحزاب، يمكنه أن يحدث في العالم الفني، كما في الأوساط السياسية، وفي الصناعة كما في الدين» (74/73). لقد رفض زيمل «القضية» التي تبناها كثير من معاصريه، والتي مؤداها أن علم الاجتماع يجب أن يتصدر بقية العلوم» (149/23) واعتبر أن مهمة علم الاجتماع تحليل الصور أو الأشكال تحليلاً مجرداً، وهكذا تكون دراسة علم الاجتماع للظواهر الاجتماعية «تشبه التحليل الهندسي لظواهر العلوم الطبيعية، وذلك أن الأشكال الهندسية يمكن أن تكون متنوعة المضمون مثل الصور الاجتماعية» (149/23).

5 ـ لقد ميز البعض في علم الاجتماع بين علم الاجتماع العام، والسوسيولوجيات، وهو الأمر الذي بات مسلماً به اليوم نظرياً وعملياً سواء في إطار علم الاجتماع البرجوازي أو الماركسي، مع استمرار الخلاف بطبيعة الحال حول موضوع ومهام علم الاجتماع البرجوازي أو الماركسي، مع استمرار الخلاف بطبيعة الحال حول موضوع ومهام علم الاجتماع العام، والنظرية السوسيولوجية العامة، وكذلك حول الحدود التي ينبغي أن تتوقف عندها عملية تفتيت علم الاجتماع إلى عدد كبير من السوسيولوجيات الصغيرة، الأمر الذي يمكن أن يصل بنا إلى إنشاء «علم للمظلات» في ظل النزعة التجريبية التي تسيطر على علم الاجتماع البرجوازي المعاصر، ولا سيما الامريكي منه وهذا على حد التعبير الساخر للفيلسوف الأمريكي J. Somervile في مقالته «Umbrellalogy» (98/9).

ويمكن أن ندرج تحت هذا الاتجاه، أي التمييز بين علم الاجتماع العام والسوسيولوجيات كلاً من هوبهوس، ودوركهايم (انظر الفقرة 24). فقد حدد دوركهايم لعلم الاجتماع ثلاثة مجالات هي:

ـ علم الأشكال الاجتماعية Morphologie ويبحث في القضايا الديموغرافية والأيكولوجية لحياة الشعوب.

ـ التحليل الوظائفي للمجتمع Physiologie وهو ينبغي أن يقسم إلى عدة فروع: كعلم الاجتماع الديني، والأخلاقي، والتشريعي، والاقتصادي، واللغوي.

ـ علم الاجتماع (العام: م.ز) Sociologie ، ومهمته كشف الطابع العام للظواهر الاجتماعية بما هي ظواهر اجتماعية، أي الجانب السوسيولوجي، ولقد رأى

دوركهايم أن الجزء الأخير هو الجزء الفلسفي من علم الاجتماع (25/38 - 26) وتلخص المخططات التالية مجمل التصورات المختلفة عن دور ومكان علم الاجتماع في إطار العلوم الاجتماعية والفلسفية عامة. (انظر الصفحة التالية).

- 25 -

والخلاصة التي يمكن الوصول إليها من هذا العرض (الفقرتان 23 و 24)، هو أن علم الاجتماع البرجوازي، كان وما يزال عاجزاً عن تحديد هويته الخاصة كعلم متميز وخاص، بما في ذلك العجز عن وضع «تعريف» Definition مقنع ومتفق عليه لمفهوم السوسيولوجيا نفسه. وبرأينا فإن هذا العلم، وبحكم طابعه الأيديولوجي غير العلمي، لن يخرج من هذه الحلقة المفرغة التي ما برح يدور فيها منذ تأسيسه في منتصف القرن التاسع عشر وحتى هذه اللحظة. لقد اعتبر لينين أن العيب الرئيسي في النظريات السوسيولوجية قبل ماركس هو أنها «كانت تبحث، فقط، في البواعث الفكرية لنشاط الأفراد التاريخي، دون أن تدرس مسببات هذه البواعث، ودون أن تدرك القوانين الموضوعية لتطور نظام العلاقات الاجتماعية، ودون الاعتبار بأن جذور هذه العلاقات تكمن في درجة تطور الإنتاج المادي». (152/21)، وبرأينا فإن هذا التقييم ما يزال صالحاً وساري المفعول بالنسبة لعلم الاجتماع البرجوازي حتى الآن. وفي فضحه لهذا الطابع الذاتي والمثالي لعلم الاجتماع البرجوازي يقول لينين: «لو أن أحداً في حقل العلوم الطبيعية، قال بأن قوانين ظواهر العالم الطبيعي، ليست إلّا شبحاً لأدخلوه مستشفى المجانين، أو لسخروا منه. أما في حقل العلوم الاقتصادية فيعيّنوا الإنسان المتغندر، المتأنق بجرأة... والفارغ من أية معلومات، أستاذاً جامعياً بكل طيبة خاطر..» (154/21). يقول بليخانوف «إن «المنهج الذاتي» في علم الاجتماع سخافة كبرى، لكن لكل سخافة سببها الكافي» (206/16) فما هو هذا السبب الكافي لمثالية وذاتية علم الاجتماع البرجوازي؟ يقول بليخانوف أيضاً بما يمكن اعتباره جواباً على هذا السؤال:

هنا تبدو السوسيولوجيا

↓

الفلسفة	الفلسفة العامة									علم فوقي (امبريالي)
	الفلسفة الاجتماعية									
العلوم الاجتماعية	*1									
	2	3	4	5	6	7	8	9	—	

الفلسفة	الفلسفة العامة									علم فضلة
	الفلسفة الاجتماعية									
العلوم الاجتماعية	2	3	4	5	6	7	8	9	88	
	1									

الفلسفة	الفلسفة العامة									علم مساوي للعلوم الاجتماعية الأخرى
	الفلسفة الاجتماعية									
العلوم الاجتماعية	1	2	3	4	5	6	7	8	9	

الفلسفة	الفلسفة العامة									علم مطابق للفلسفة الاجتماعية
العلوم الاجتماعية	علم الاجتماع العام									
	2	3	4	5	6	7	8	9	10	

(*) تمثل الأرقام من 1 - 9 العلوم الاجتماعية: 1 ـ علم الاجتماع، 2 - 9 علم الاقتصاد، علم السكان، علم اللغة، علم السياسة، علم القانون، علم النفس، علم التاريخ، علم الإنسان، (انثروبولوجيا)، ويمثل الرقم 10 السوسيولوجيات الفرعية Zweigsoziologien مثل: علم اجتماع العائلة، علم الاجتماع الريفي، علم الاجتماع الصناعي ـ الخ.

«ويجب أن نقر بأن العلم الاجتماعي قبل ماركس لم يكن وما كان في استطاعته أن يكون علماً دقيقاً فطالما ظل العلماء يلجأون إلى الطبيعة الإنسانية كمرجع أعلى، كان عليهم بالضرورة أن يفسروا العلاقات الاجتماعية للناس بآرائهم، بنشاطهم الواعي، لكن النشاط الواعي للانسان يجب أن يبدو له بالضرورة نشاطاً حراً، والنشاط الحر يستبعد مفهوم الضرورة أي التوافق مع القانون، والتوافق مع القانون هو الأساس الضروري لأي تفسير علمي للظواهر، لقد حجبت فكرة الحرية مفهوم الضرورة ومن هنا عاقت تطور العلم» (ص 164) هذا مع العلم أننا نعتبر علم الاجتماع البرجوازي المعاصر هو أيضاً علم ما قبل ماركس، فالمسألة ليست مسألة عقارب الساعة وإنما المضمون التقدمي أو الرجعي، العلمي أو ما قبل العلمي للفكر وللنظريات موضوع الدراسة. إن الضلال الأيديولوجي والطبقي والعمى الذاتي وحده وراء موقف بعض علماء الاجتماع البرجوازيين من علم الاجتماع الماركسي، بل إن بعضهم ينكر حتى وجود مثل هذا العلم، فهذا على سبيل المثال واحد مثل ن تيماشيف في كتابه عن «النظرية الاجتماعية، طبيعتها وميادينها» يورد النظرية الماركسية في علم الاجتماع في إطار «الحتمية الاقتصادية» ويعرض هذه النظرية في 46 سطراً، ثم ينتقدها في 46 سطراً (انظر: 66/23 - 70) وفي كتابه «المجتمع الصناعي» يلخص ريمون آرون المادية التاريخية في 15 سطراً (42/2 - 43) ويكرس في الواقع كل كتابه المذكور لدحضها والرد عليها. إن هذا لا يعني بطبيعة الحال أننا نضع كافة علماء الاجتماع البرجوازيين في سلة واحدة، ولا كذلك كافة المدارس والاتجاهات في علم الاجتماع البرجوازي، ولكن ما أردناه ينطبق على الخط العام والعريض لهذا «العلم».

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: ترى هل استطاع علم الاجتماع الماركسي إخراج علم الاجتماع من الحلقة المفرغة، وهل هناك في إطار هذا العلم تعريف متفق عليه بين معظم إن لم يكن كل علماء الاجتماع الماركسيين؟ هذا ما سنجيب عليه في الفقرات التالية.

- 26 -

وعلى نفس الطريقة السابقة، والتي درجنا عليها بالنسبة لعلم الاجتماع البرجوازي، سوف نعمد هنا إلى إيراد عدد من الشواهد لعدد من علماء الاجتماع والمختصين السوسيولوجيين بمن فيهم كلاسيكيي الماركسية حول تحديد موضوع ومهام وخاصية السوسيولوجيا وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية الأخرى، وبالماديتين الجدلية والتاريخية

ـ كتب لينين في «مَنْ هم أصدقاء الشعب»:

«فكما أنّ داروين وضع حداً للمفهوم القائل أن أنواع الحيوانات والنباتات ليست أبداً على صلة فيما بينها وأنها كانت عرضية ثابتة لا تتغير، وكان أول من أعطى البيولوجيا أساساً علمياً تماماً بإثباته تغير الأنواع وتعاقبها، كذلك وضع ماركس حداً نهائياً للمفهوم القائل أن المجتمع مجموعة ميكانيكية من الأفراد تطرأ عليها شتّى التغيرات وفقاً لمشيئة السلطات (أو، والأمران سيان، وفقاً لمشيئة المجتمع والحكومة) وتولد وتتحول بفعل الصدفة، وكان أول من أعطى علم الاجتماع أساساً علمياً بإبداعه مفهوم التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية بوصفها مجموعة من علاقات إنتاج معينة، وبإثباته أن تطور هذه التشكيلات إنما هو عملية طبيعية تاريخية. واليوم منذ صدور «رأس المال» لم يبق المفهوم المادي عن التاريخ فرضية بل غدا مذهباً ثابتاً من الناحية العلمية. ولذا حتى ظهور محاولة أخرى في مقدورها ـ شأنها شأن المادية ـ أن ترتب وتنظم «الوقائع المناسبة» وترسم لوحة حيَّة عن تشكيلة ما، وتعطي عنها تفسيراً علمياً دقيقاً سيظل المفهوم المادي عن التاريخ مرادفاً لعلم الاجتماع» (49/79 - 50) (التشديد مني : م.ز).

ـ وفي كتابه قوانين التطور الاجتماعي، يقول غليزرمن:

«إن المادية التاريخية فلسفة، ولكنها تمثل في ذات الوقت علم الاجتماع الماركسي، وإلى جانبها توجد علوم اجتماعية متخصصة ـ كالاقتصاد والقانون... الخ. ولهذه العلوم خاصتها النظرية أيضاً. غير أن علم الاجتماع العام ينطبق على المادية التاريخية التي هي علم المجتمع وعلم القوانين الخاصة بتطوره» (37/52).

ـ في كتابهما «الوعي الاجتماعي والعلوم الاجتماعية» يقول كوفالزون وماكيشين:

«يتميز الحقل السوسيولوجي في العلوم الاجتماعية بالخصائص الثلاث التالية، التي تحدّد في الحقيقة إمكانية فرزه في حقل خاص:

الخاصة الأولى: وتتمثل في الاتجاه التطبيقي الملموس في الأبحاث، وهو ما يشكل أحد السمات اللازمة والأهم في البحث السوسيولوجي. تهتم السوسيولوجيا بدراسة القضايا الآنية الملحة وبالدرجة الأولى بتلك القضايا منها التي تتطلب حلاً ملحاً عاجلاً، وفي هذا تتقوم خاصة السوسيولوجيا.

الخاصة الثانية: وتتمثل في الطابع المركب للبحث في السوسيولوجيا، فالبحث السوسيولوجي هو قبل كل شيء دراسة شاملة وكاملة لهذه القضية الاجتماعية أو تلك،

والقضايا التي تعالجها السوسيولوجيا لا تدخل في اختصاص أي علم آخر عداها، وإن كانت في أغلب الأحيان تنشأ عند نقاط التقاء السوسيولوجيا مع العلوم الاجتماعية الأخرى.

ويقول أوغرينوفيتش بأن السوسيولوجيا «تدرس الظاهرات والعمليات الاجتماعية كعناصر في البيئة الاجتماعية وفي علاقتها الفعلية بالكل الاجتماعي، في حين أن العلوم الاجتماعية الأخرى تدرس بشكل أساسي القوانين الداخلية الخاصة بتطور وعمل ظاهرات اجتماعية منفردة» وأخيراً،

الخاصة الثالثة: وهي مرتبطة عضوياً بسابقتيها، وتتمثل بوجود منهج وتكتيك معد خصيصاً لجمع المعلومات ومعالجتها.

إن الخصائص الثلاث التي جرى تعدادها، موجودة في الأدبيات وتتمتع بأهمية معروفة في فرز الفرع السوسيولوجي من المعرفة في اتجاه خاص في تطور العلوم الاجتماعية»، (51/69 - 25).

ـ في الفصل الأول الذي يحمل عنوان: «هل هناك علم اجتماع عام..؟» أورد ي. كونسنسكي على لسان أوسيبوف قوله: «إن المجتمع الإنساني هو عبارة عن عضوية اجتماعية معقدة، تتجلى في عدد كبير من البنيات والأشكال والمستويات، وهي ترتبط بالأساس الاقتصادي ولكنها بنفس الوقت تمتلك قواماً مستقلاً ومحدداً. هذه العضوية المعقدة تبحث من قبل مجموعة كاملة من العلوم الاجتماعية، ترتكز جميعها على مبادىء المادية التاريخية التي تشكل القوانين الأكثر عمومية للتطور الاجتماعي بشكل عام، وبنفس الوقت فإن لكل علم اجتماعي موضوعه المعرفي الخاص، الذي يضم هذا الجانب أو ذاك من المجال الاجتماعي. وهكذا تبحث على سبيل المثال العلوم الاقتصادية البنية الاقتصادية للمجتمع، وتبحث العلوم السياسية البنية السياسية، وهكذا. ويبحث علم الاجتماع نسق العلاقات الاجتماعية للناس (العلاقات الطبقية، العلاقات بين المجموعات، العلاقات العائلية، العلاقات الأممية.. إلخ) وأشكال متنوعة من المجتمع التي تضمن تطوير واستمرارية «هذه العلاقات».

ويعلق كوتسنسكي على وجهة نظر أوسيبوف هذه كالتالي:

«إنني أشاطر أوسيبوف الرأي في أن علم الاجتماع هو واحد من العلوم الاجتماعية المتعددة، له موضوع خاص، تماماً كما هي الحال في علم الاقتصاد» (171/131 - 172).

ـ وفي كتابه «قضايا علم الاجتماع ـ دراسة سوفيتية نقدية لعلم الاجتماع

الرأسمالي» يقع المرء عند أوسيبوف على الأفكار الأساسية التالية حول هذه المسألة:

«تنشأ الحياة الاجتماعية في مجالات النشاط البشري المختلفة: الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والروحية. وتتناول المادية التاريخية (أي فلسفة التاريخ)، على عكس العلوم الاجتماعية النوعية ـ كالاقتصاد، أو علم الاجتماع، أو السياسة ـ الخواص المشتركة التي تربط جميع هذه المجالات من النشاط الاجتماعي البشري في عملية تاريخية واحدة.

وبينما يقتصر موضوع علم الاجتماع على مجال واحد من مجالات النشاط الاجتماعي البشري ـ المجال المدني ـ فإن موضوع المادية التاريخية هو المجتمع في كليته، والاعتماد المتبادل بين جوانبه المتباينة في تطوره التاريخي. . . ولا يمكن بالإضافة إلى هذا أن نطابق بين الفلسفة الاجتماعية وعلم الاجتماع، فمجالها ليس هو مجال علم الاجتماع، وإنما ديالكتيك التطور الاجتماعي. . . ومن المهم أن نشير إلى إن إدماج القوانين العامة للنمو الاجتماعي في القوانين الفلسفية، يلحق الضرر بكل من الفلسفة وعلم الاجتماع. إنه يؤدي بالفلسفة إلى إهمال دراستها للمشاكل الفلسفية الخالصة، وبعلم الاجتماع إلى تناول المباحث العامة الخاصة بهذه القوانين.

«إن إنكار حق الوجود المستقل على علم الاجتماع، ومطابقته بفلسفة التاريخ هو ببساطة إبعاد له عن الحياة» (9/9 - 15).

وفي مكان آخر من نفس الكتاب، يقول أوسيبوف، فيما يُعتبر تمييزاً لعلم الاجتماع الماركسي عن علم الاجتماع البرجوازي:

«وقد قضى الاتجاه المادي للتاريخ، والتطبيق المستمر للمادية على الظواهر الاجتماعية، على أوجه النقص الأساسية في علم الاجتماع ما قبل الماركسي:

فأولاً: تحول علماء الاجتماع الماركسيون عن بحث الدوافع الأيديولوجية للتاريخ إلى تحليل أسبابها الاجتماعية، أي القوانين الموضوعية للعلاقات الاجتماعية الكامنة في النمو الاقتصادي. وخاصة القوى الإنتاجية المادية.

وثانياً: تحولوا عن دراسة الدوافع الأيديولوجية لأفعال الأفراد الى بحث الأفعال النفسية الاجتماعية للناس، كاشفين عن أصول هذه الأفعال في ظروف حياتهم المادية.

وثالثاً: تحولوا عن دراسة الحقائق المفردة إلى الدراسة الكلية الشاملة للمجتمع كوحدة اجتماعية متكاملة.

رابعاً: تحولوا عن مناقشة المجتمع بوجه عام، إلى دراسة فعلية عيانيّة لمجتمع

بعينه بتكوين اقتصادي ـ اجتماعي محدد بوصفه حلقة في النمو التاريخي للمجتمع الإنساني» (174/9 - 175).

ـ في كتابها «علم الاجتماع والتاريخ» تقول دروبتشيفا L. M. Drobshewa :

«وفي مجرى النقاشات حول موضوع وبنية السوسيولوجيا الماركسية، تبلورت ثلاث وجهات نظر:

أولاً: السوسيولوجيا متطابقة مع المادية التاريخية. فالبحث السوسيولوجي العياني للظواهر الاجتماعية يقدم مادة التجربة للنظرية.

ثانياً: المادية التاريخية هي السوسيولوجيا النظرية. إنها علم المنهج للأبحاث السوسيولوجية العيانية والتي تشكل بدورها علماً مستقلاً.

ثالثاً: السوسيولوجيا علم مستقل متضمن في المادية التاريخية كنظرية سوسيولوجية شاملة. أما نظريات السوسيولوجيات الخاصة والتي تحلل مكانة عناصر البيئة الاجتماعية التفصيلية (المدينة، القرية، العائلة.. الخ) ومهام هذه العناصر الـ سة، فتلعب دوراً منهجياً مباشراً في الأبحاث السوسيولوجية الاجتماعية العيانية.

ـ لقد بين النقاش وحدة الرأي حول: أولاً، أنه لا يمكن فصل الأبحاث السوسيولوجية الماركسية عن المادية التاريخية، وثانياً، أن السوسيولوجيا العيانية die konkrete soziologie لن تكون علماً مستقلاً على أساس تجريبي فقط، أي بدون نظرية».

وحول تحديد موضوع السوسيولوجيا، فقد استشهدت الكاتبة بـ روميانتسف A.M. Rumjanzew وأوسيبوف G. W. Osipow اللذين يحددان موضوع السوسيولوجيا كالتالي:

«تدرس السوسيولوجيا المجتمع كنظام مغلق ومنظم من العلاقات والمؤسسات والمجموعات الاجتماعية التي تتبادل التأثير والتأثر ببعضها بعضاً، أي البنى الاجتماعية للمجتمع. وإن خاصة السوسيولوجيا التي تميزها عن غيرها من العلوم الاجتماعية، هو أنها تبحث الظواهر والنظم الاجتماعية من منطلق تأثيرها على العلاقات الاجتماعية، وعلى تطور الإنسان وتطور وعيه، وتطور سلوكه» (8/118 - 10).

ويميزان ضمن السوسيولوجيا بين أربعة مستويات:

1 ـ النظرية السوسيولوجية العامة، أي المادية التاريخية، والتي تبحث القوانين الأكثر عمومية لنشوء وتطور وانحلال التشكيلات الاجتماعية ـ الاقتصادية، وبتعبير

آخر، أعم قوانين التطور الاجتماعي.

2 ـ نظرية البنية الاجتماعية للمجتمع. في هذا المستوى تبحث قوانين آلة عمل والتأثير المتبادل، لمختلف الأنساق والهيئات الاجتماعية في إطار بنية اجتماعية محددة.

3 ـ نظرية الأنساق الاجتماعية المختلفة، والتي تهتم بالقنوات الخاصة لأسلوب عمل جوانب وظواهر معينة من الحياة الاجتماعية (على سبيل المثال: علم اجتماع العائلة، علم اجتماع العمل، أو علم اجتماع المدينة والقرية).

4 ـ وعلى المستوى الأمبيريقي، يجري بحث الوقائع الاجتماعية الملموسة وتنسيقها علمياً» (8/118 - 10).

في كتابه «علم اجتماع العمل» يقول بروفسور رودهارد شتلبرغ:

«إن علم الاجتماع الماركسي ـ اللينيني هو العلم الذي يبحث تطور وبنية المجتمع الانساني، بوصفه نسقاً من العلاقات الاجتماعية، وتطور وبنية التشكيلات الاجتماعية وأقسامها، وكذلك دوافع النشاط الاجتماعي للطبقات والمجموعات والأفراد في المجتمع. إن السوسيولوجيا الماركسية ـ اللينينية تدرس الظواهر والعمليات الاجتماعية حسب درجة أهميتها ومسبباتها واتجاهات تطورها، ملاحظة بذلك على وجه الخصوص تداخلها، واشتراطاتها المتبادلة.

إن الجزء الرئيسي والأساسي الميثودولوجي للسوسيولوجيا الماركسية ـ اللينينية هو المادية التاريخية، التي تشكل النظرية السوسيولوجية العامة. إن المادية التاريخية تبحث القوانين والقوى الدافعة لحركة وتطور المجتمع والحياة الاجتماعية في كليتها، الترابطات الداخلية والتناقضات في مختلف جوانبها وعلاقاتها. إن المادية التاريخية لا تبحث تلك القوانين الخاصة التي تحدد وجود وتطور العمليات الاقتصادية والسياسية والروحية وإنما القوانين العامة للمجتمع، قوانين نشوء ووجود التشكيلات الاقتصادية والقوى الدافعة لتطورها» (19/138). ويذهب R. Stollberg في كتاب آخر إلى حد القول:

«وبوصفها النظرية السوسيولوجية العامة، فإن المادية التاريخية لا يمكن أن تقف «خارج» السوسيولوجيا. إن معارفها هي جزء لا يتجزأ من البناء العام للسوسيولوجيا الماركسية ـ اللينينية» (عن: 15/111).

وحول العلاقة بين علم الاجتماع العام والمادية التاريخية. يقول كوتسنسكي:

«نعم إنني أيضاً أرتأي أنه يوجد علم اجتماع عام، لكنه بالنسبة لي لا يتطابق مع

المادية التاريخية. إن السوسيولوجيا تستخدم ـ مثلها في ذلك مثل أي علم يدرس جوانب أو عمليات محددة من الحياة الاجتماعية ـ منهج المادية التاريخية، ولكنه لا يتطابق معها» (172/131). «إنني لم أفكر إطلاقاً بأن السوسيولوجيا ينبغي اعتبارها علماً «موازياً» للمادية التاريخية، إن ما رغبت فيه هو تأسيسها بوصفها علماً خاضعاً للمادية التاريخية، وبنفس الوقت علماً مستقلاً، كما هي الحال بالنسبة لعلم الاقتصاد أو علم الفن» (186/131).

ـ في كتابه «نقد علم الاجتماع البرجوازي المعاصر» يقول س. ي. بوبوف S. I. Popov ما يلي:

«وحتى الآن لم يجمع الماركسيون المعاصرون، على رأي واحد حول مادة علم الاجتماع الماركسي: فيعتقد القسم الأكبر من الفلاسفة السوفييت أن السوسيولوجيا الماركسية هي نفسها المادية التاريخية. وتتحول المادية التاريخية بدونها إلى نظام جامد من المقولات المنفصلة عن الحياة. في حين يرى بعض الماركسيين من السوفييات وغير السوفييت أن المادية التاريخية ليست سوى أساس نظري للسوسيولوجيا الماركسية التي هي علم مستقل مختلف عن المادية التاريخية. ورأينا نحن، أن وجهة النظر الأخيرة ضعيفة الأساس، فهي شئنا أم أبينا تتطابق وتتوافق مع مطامح المنظرين الغربيين البرجوازيين في فصل السوسيولوجيا عن الفلسفة، وفي تحويل السوسيولوجيا إلى علم خاص كلياً، أقرب إلى العلوم التقنية يدرس «الهندسة الاجتماعية» (42/21 - 43).

في مقال له بعنوان «البنية النظرية للسوسيولوجيا الماركسية ـ اللينينية، والعلاقة بين النظرية السوسيولوجية، والسوسيولوجيات الفرعية، يقول برفسور فولف:

«لقد تحولت السوسيولوجيات الماركسية ـ اللينينية، سواء في جمهورية ألمانيا الديمقراطية أو بقية دول الأسرة الاشتراكية، إلى مقياس مستقل ضمن منظومة العلوم الاجتماعية الماركسية ـ اللينينية، وتمثل الموضوعات التالية منطلقاتنا الأساسية:

ـ تمثل المادية التاريخية النظرية السوسيولوجية العامة الماركلينينية، دون أن يعني ذلك أن السوسيولوجيا الماركسية ـ اللينينية ككل هي جزء من الفلسفة.

ـ تشكل النظرية السوسيولوجية الشمولية، ذات المستويات المختلفة من التعميم أساس البحوث السوسيولوجية الملموسة. إن البحث السوسيولوجي ينطوي على البحث الأساسي النظري وكذلك على البحوث السوسيولوجية التطبيقية (الملموسة، المحددة).

ـ لقد تكونت السوسيولوجيات القطاعية كجوانب للبحث التطبيقي، إلّا أن هناك

مجرى متصلاً بين البحوث السوسيولوجية التطبيقية، والبحوث التطبيقية للعلوم الاجتماعية الأخرى، والتحقيقات العيانية للسوسيولوجيات القطاعية، حيث لا يمكن فهم البحث السوسيولوجي التطبيقي كعلم مستقل بذاته، وإنما فقط بوصفه أحد وظائف المعرفة النظرية.

ـ إن تطور وتمايز السوسيولوجيا الماركلينينية لا يمكن أن تحددها مبدئياً المناقشات الأكاديمية، وإنما الحاجات العملية التي تفرزها» (209/142).

ويتابع فولف في أمكنة أخرى من نفس المقال، قائلاً:

«إن عملية الفصل بين الفلسفة وعلم الاجتماع، وإن تأسيس دوائر سوسيولوجية مستقلة لمادة علم الاجتماع، إن هو إلّا دليل على أن علم الاجتماع الماركسي ـ اللينيني العام قد انفصل عن المادية التاريخية ليتحول إلى مقياس علمي مستقل. ولقد تطلب هذا أيضاً، التغلب على الرأي الذي يطابق بين المادية التاريخية وعلم الاجتماع العام.

لقد تطور علم الاجتماع الماركسي ـ اللينيني انطلاقاً من المادية التاريخية وإن صلته معها هي أقوى مما هي عليه الحال بالنسبة للمقاييس الاجتماعية الأخرى، وهو ـ أي علم الاجتماع ـ يعتبرها بمثابة النظرية السوسيولوجية العامة لبنائه النظري» (210/142).

في كتابه المسمى «المادية التاريخية بوصفها السوسيولوجيا الماركسية ـ اللينينية» يقول تشيسنوكوف D. I. Tshesnokov.

«وكما أبان ماركس وانجلز، فإنه يمكن لعلم الاجتماع أن يتطور فقط في ظل شرط هو أنه لا يخدم فقط كطريقة للعلوم الأخرى، وإنما يستند بدوره أيضاً على نتائجها، ويأخذ بعين الاعتبار الوقائع Daten واستنتاجات العلوم الأخرى. إن علم الاجتماع وبالارتباط الوثيق مع بقية العلوم يدرس المجتمع بشكل مباشر، يقدّم تحليلاً سوسيولوجياً للظواهر الاجتماعية، ويُغني النظرية العامة للتطور الاجتماعي على أساس دراسة خبرات الحركات الشعبية والظواهر الفردية المعنية للحياة الاجتماعية» (77/141 - 78).

في الكتاب الموسوم بـ «السوسيولوجيا في ظل الاشتراكية» يقرأ المرء ما يلي:

«بحسب ما تقدمه الخبرة الراهنة، فإن المميزات الأربع التالية تُبرز بصورة عامة، طابع وخصوصية علم الاجتماع الماركلينيني:

أولاً: إن المادية التاريخية هي النظرية الفلسفية العلمية عن المجتمع، وبنفس الوقت هي النظرية العامة للسوسيولوجيا الماركلينينية...

ثانياً: يتخذ البحث السوسيولوجي موضوعاً له الترابطات، والتماثلات: والانتظامات والسُّنن المتكررة والثابتة، والتي تنجم عن التعقيد الاجتماعي للموضوع المعني، وتسبب تغيره وتطوره سواء ككل أو في جوانبه الفردية.

ثالثاً: في إطار عملية البحث السوسيولوجي، وكنتيجة وشرط للدراسات السوسيولوجية تتطور نظريات Aussagen خاصة حول الاعتمادات، والترابطات والمفاهيم والتعميمات والنظريات الخاصة. وبحسب الخبرات المحصلة حتى الآن، فإن هذه المعارف النظرية، تتطور بشكل رئيسي في ثلاثة اتجاهات:

ـ الجوانب السوسيولوجية للمجالات الخاصة، والأنساق (الأنظمة) الفرعية للحياة الاجتماعية (الصناعة، المعمل، العلم، التربية، وما إلى ذلك).

ـ الظواهر الملموسة وكذلك العمليات الخاصة بالتطور الاجتماعي (الجوانب السوسيولوجية لبحث مشاكل الشباب والنساء، العمل الجماعي الاشتراكي، التسرب، المهنة، التأهيل، وغيرها).

ـ إنجاز الشروط الميثودولوجية والعامة والخاصة، ومشاكل البحث السوسيولوجي (الجوانب السوسيولوجية للعلاقات بين: المجتمع، الجماعة، الفرد).

رابعاً: إلى جانب ما ذكر عن المميزات الخاصة للبحث السوسيولوجي، يمكن أن يضاف المنهج العلمي، وأيضاً أشكال الاستنتاج Ergebnisformen (39/140 - 46).

ـ في مقالة حول «تطور البحث السوسيولوجي في الاتحاد السوفياتي، يقول بروفسور T. Rjabuskin.

«لقد قدمت المناقشات العلمية إيضاحات إضافية فيا يتعلق بمسألة موضوع علم الاجتماع الماركسي ـ اللينيني بما هو علم. ويجري التغلب اليوم بصورة أساسية على تلك المحاولات الخاطئة سواء التي تهبط بالسوسيولوجيا إلى مستوى العلم الأمبيريقي، زاعمة أن وظيفة السوسيولوجيا إنما تنحصر في تزويد العلوم الاجتماعية الأخرى بالمعطيات الملموسة material Fakten أو المحاولات ذات الأفق الضيّق والتي بموجبها يمكن المطابقة الكاملة بين مضمون علم الاجتماع والمادية التاريخية.

«إن المادية التاريخية هي الأساس النظري لعلم الاجتماع الماركسي ـ اللينيني وتنطوي الدراسة السوسيولوجية للظواهر الاجتماعية ولعمليات التطور الاجتماعي للمجتمع الاشتراكي بالضرورة على الدراسة الدقيقة للمشاكل الاجتماعية الملموسة، الأمر الذي يعني أن المادية التاريخية، بوصفها النظرية السوسيولوجية العامة،

والسوسيولوجيا التطبيقية مرتبطان مع بعضها عضوياً، ويمثلان وجهان لحقيقية واحدة، هي: العلم السوسيولوجي الماركسي ـ اللينيني» (53/127).

ويقول ريابوشكين في مكان آخر:

«إن خاصة علم الاجتماع الماركسي ـ اللينيني كعلم تكمن في الأمر التالي: وهو أنه، أولاً يدرس المجتمع وظاهرته الفردية، دراسة شمولية أي كوحدة من العوامل الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية، والثقافية، ثانياً، أنه يربط البحوث الأمبيريقية عضوياً مع النظرية» (54/127).

ويقول انطونيو غرامشي في كتابه «قضايا المادية التاريخية»:

«أما علم الاجتماع فكان محاولة في صياغة نهج لعلم التاريخ وعلم السياسة يرتكز إلى نظام فلسفي قائم أصلاً هو الوضعية التطورية وبالرغم من أن علم الاجتماع ما لبث أن أثر بدوره على هذه الفلسفة فقد ظل تأثيره جزئياً ومحدوداً. هكذا أضحى علم الاجتماع تياراً فكرياً قائماً بذاته، أضحى «فلسفة الذين لا يمتهنون الفلسفة»، ومحاولة في وصف وتصنيف الوقائع التاريخية والسياسية على نحو منهجي اعتماداً على مقاييس تستلهم مقاييس العلوم الطبيعية. فعلم الاجتماع إذن محاولة في اكتشاف قوانين تطور المجتمع البشري على نحو «اختباري» بحيث يمكن «التكهن» بالمستقبل باليقين ذاته الذي «نتكهن» فيه أن شجرة السنديان ستنمو من جوزة السنديان.

إن تقليص الماركسية إلى مجرد علم اجتماع هو تتويج لاتجاهات متقهقرة سبق لانجلز أن انتقدها (في رسائله «إلى طالبين») يحول رؤية شاملة للعالم والحياة إلى صيغة ميكانيكية توحي بأننا «وضعنا التاريخ كله في جيبه» (108/51 - 109).

ويقول كارل Korch في كتابه التصور المادي للنظرية الماركسية:

«... فالنظرية الماركسية لا علاقة لها في شيء مع سوسيولوجيا القرنين 19 و 20 التي أسسها كومت ونشرها مل وسبنسر.. فإن السوسيولوجيا (من يومها) كانت ردة فعل ضد نظرية الاشتراكية الحديثة وبالتالي ضد ممارستها أيضاً. ولقد ظل السوسيولوجيون حتى الوقت الحاضر يسعون إلى تقديم طريقة أخرى في الإجابة على المسائل المعقدة التي طرحتها الحركة البروليتارية الناهضة... إن نظرية ماركس الاشتراكية والبروليتارية الجديدة التي طورت وأغنت في وضعية تاريخية متغيرة.. النظرية الثورية لمؤسسي مذهب المجتمع الكلاسيكيين تمثل العلم الاجتماعي الأصيل لعصرنا» (20/68 - 25).

يتبين من هذه الشواهد التي أوردناها، وبطبيعة الحال من شواهد أخرى كثيرة لم نوردها، أن موقف السوسيولوجيين الماركسيين من مسألة تحديد موضوع ومكانة السوسيولوجيا الماركلينينية، يمكن تحديده كالتالي:

أولاً: بروز الطابع الجماعي للآراء المطروحة. ويجد هذا الطابع الجماعي تفسيره في طبيعة المجتمع الاشتراكي، ودور الأفراد فيه، وكذلك الأشكال المتميزة التي يتم بها تطوير المعارف والعلوم، إن السوسيولوجيا هي علم أيديولوجي، وهي هنا في المجتمع الاشتراكي تنبثق وتعبر عن الأيديولوجية البروليتارية، والتي هي بالضرورة المنطقية والعملية أيديولوجية «علمية» تلتقي على صعيدها مصلحة الفرد مع مصلحة الجماعة ومصلحة المجتمع ككل. الأمر الذي يعني أن السوسيولوجيا الماركسية تمتلك كل الشروط والمؤهلات التي تجعلها جديرة باسم «العلم». إن كافة العلوم الاجتماعية واقع الحال هي هنا جزء لا يتجزأ من البناء المعرفي الكبير للنظرية الماركسية ـ اللينينية، الأمر الذي يجعلها في منأى عن العيبين الرئيسين اللذين طبعا السوسيولوجيا «ما قبل الماركسية» على حد رأي لينين، واللذين يطبعان أيضاً علم الاجتماع البرجوازي المعاصر، باعتباره الوريث الشرعي لتلك السوسيولوجيا ما قبل الماركسية، وهذان العيبان هما: الذاتية، وتغييب دور الجماهير (انظر: 152/21 - 155). إن هذا يعني من الناحية المنهجية تسليم كافة السوسيولوجيين الماركسيين بالمبادىء الأساسية للنظرية الماركسية ولا سيما تلك التي أصبحت بمثابة حقائق علمية راسخة ومعترف بها وما عادت مجرد فرضيات تفتقر إلى البرهان. ويأتي على رأس هذه المبادىء «المفهوم المادي والجدلي عن التاريخ» باعتباره القاعدة النظرية والمنهجية العامة لكافة العلوم الاجتماعية، وعلى رأسها السوسيولوجيا، ومن جهة أخرى فإن هذا الطابع الجماعي للرأي في المجتمعات الاشتراكية، إنما يتجسد على المستوى التطبيقي عبر:

ـ الطابع الديموقراطي الجماعي لتطوير المعارف والعلوم، سواء على مستوى القطر الاشتراكي الواحد، أو على مستوى الأسرة الاشتراكية.

ـ الالتزام بقرارات الحزب.

ـ النشاط الجماعي للمؤسسات والهيئات العلمية المختصة المرتبطة سواء بالجامعات أو الهيئات الحزبية، ولا سيما اللجان المركزية.

ـ التعاون العلمي في إطار المحافل والمؤتمرات الدولية. يقول بروفسور: ت.

ريابوشكين مدير معهد البحث السوسيولوجي في أكاديمية العلوم في الاتحاد اسوفياتي حول هذه النقطة:

«وفي المحافل الدولية يتعاون علماء الاجتماع السوفييت مع علماء اجتماع الدول الاشتراكية الشقيقة، وكذلك مع ماركسي الدول الرأسمالية والدول الوطنية الحديثة، ومن الجدير بالذكر على وجه الخصوص البحوث التي يجريها معهد البحث السوسيولوجي ISF بالتعاون مع المعاهد النظيرة في الدول الاشتراكية، سواء بشكل ثنائي، أو زُمَري وذلك في إطار لجنة «تطور بنية المجتمع الاشتراكي، التخطيط الاجتماعي والتنبؤ» المشكلة من أكاديميات العلوم في الدول الاشتراكية» (58/127).

والخلاصة فإنه في إطار علم الاجتماع الماركسي تغيب تلك التعددية غير المشروطة الموجودة في علم الاجتماع البرجوازي، والتي دفعت بمرتون R. Merton الى الاعتراف أن في الولايات المتحدة الأمريكية سوسيولوجيات بقدر ما فيها من سوسيولوجيين.

ففي الاتحاد السوفياتي، وهذا باعتراف ريابوشكين:

«إنه من غير المسموح به أن تأخذ أبحاث علماء الاجتماع السوفييت منحىً ذاتياً. إن عليها أن تساهم في حل المشاكل الناجمة عن التطور المتلاحق لأسلوب الحياة الاشتراكي، وفي إثراء البنية الاجتماعية للمجتمع السوفياتي، ومنظمته السياسية والاجتماعية» (127 - 59).

ثانياً: إن ما ذكر أعلاه عن الطابع الجماعي لعلم الاجتماع الماركسي واستناده إلى المفهوم المادي للتاريخ، لا يعني بحال، ولا يجب أن يعني عدم وجود اجتهادات وخلافات في الرأي حول هذه المسألة أو تلك. إن ذلك الاتفاق المطلق لو حصل لكان بداية النهاية للسوسيولوجيا ولكل العلم الاجتماعي الماركسي. إن المفهوم المادي للتاريخ هو قبل كل شيء ـ وهذا حسب انجلز ـ «مرشداً للدراسة وليس رافعة للبناء على الغرار الهيغلي..» (263/9).

ونحن نتفق في هذا المجال مع الآراء القيمة التي أوردها ي. كوتسنسكي في حديثه «حول مسألة البحث» Über Forschung (انظر: 124/131 - 133). والتي يؤكد فيها:

«إن الماركسي التفكير هو من يطرح اللامعروف، أي يخلق مشكلات، وبالتالي مهام جديدة» (ص 125). «إن ديالكتيك الحقيقة الموضوعية يعني ديالكتيك الحقيقة الاشتراكية في وحدتها وفي تضادها» (ص 128).، لا بدَّ لكي يقف المرء على الحقيقة من أن يدع «العلاقات الجدلية الموجودة في هذه الحقائق تتكلم عن نفسها»، أي لا بدَّ أن

تسير المعرفة واللامعرفة جنباً إلى جنب.

لا شك أن علم الاجتماع الماركسي بعيد كل البعد عن تلك العيوب الكبرى المستوطنة في علم الاجتماع البرجوازي، ولكن هذا لا يعني أنه ـ أي علم الاجتماع الماركسي ـ لا يعاني من الأزمة العامة للسوسيولوجيا. وهذا عائد بشكل أساسي إلى أن السوسيولوجيا الماركسية هي علم حديث النشأة، بحيث لا يزيد عمرها عن الربع قرن، وبالتالي فإنه من غير الممكن أن يستطيع جيل واحد حل كافة المشكلات المعقدة المتعلقة بعلم معقد كالسوسيولوجيا والتي يحتاج حلها إلى عدة أجيال.

إن تفحص الشواهد التي أوردناها في الفقرة السابقة، يشير بصورة واضحة إلى:

ـ وجود أمور متفق عليها بين الغالبية العظمى لعلماء الاجتماع الماركسيين ونعني بالأمور المتفق عليها هنا، تلك المتفق على قبولها أو رفضها.

ـ وجود أمور هي موضع خلاف بين علماء الاجتماع الماركسيين سواء ضمن القطر الواحد، أو بين بعض الأقطار.

ـ وجود أمور ما تزال موضع التباس وغموض رغم وجود اتفاق عام حولها. هذا مع العلم أن هناك اتفاقاً ظاهراً أو مضمراً بين الجميع، أولاً على أن «النقاش حول موضوع علم الاجتماع الماركسي ـ اللينيني لم ينته بعد» (12/111). وثانياً أن «تطوير وتمايز السوسيولوجيا الماركسية ـ اللينينية لا يمكن أن تحدده المناقشات الأكاديمية وإنما الحاجات العملية التي تفرزها» (200/142) وهو ما يؤكده كفالزون وماكيشين بقولهما:

«إنه كما يبدو لنا ما يزال الوقت مبكراً للتحدث عن سوسيولوجيا موحدة كعلم خاص مكتمل. والأصح التحدث عن حقل أبحاث سوسيولوجية» (57/69).

ثالثاً: أن أبرز الأمور التي تعتبر موضع اتفاق السوسيولوجيين الماركسيين، والتي تعطي السوسيولوجيا الماركسية طابعها الخاص وملامحها المميزة، سواء بالقياس إلى العلوم الاجتماعية والفلسفية الأخرى، أو بالمقارنة مع علم الاجتماع البرجوازي، هي التالية:

ـ لم تعد السوسيولوجيا علماً كومتياً ملعوناً، وإنما تم الاعتراف بها كعلم اجتماعي خاص ومستقل، سواء في إطار الأدبيات الخاصة بالعلوم الاجتماعية، أو في الإطار الأكاديمي والجامعي.

ـ إن السوسيولوجيا هي علم أيديولوجي أساساً، وهي تعكس/ وتنعكس عن المصالح الحيوية للفئات الكادحة، ولا سيما الطبقة العاملة منها، الأمر الذي يعني أن

السوسيولوجيا الماركسية هي وحدها التي تستحق اسم «العلم»، وأن علم الاجتماع البرجوازي، ولأنه يعبر عن وعي الفئات المستغِلة ولا سيما الطبقة البرجوازية منها، لا بدَّ وأن يظل «علماً» مشوهاً وعاجزاً:

«أنه من حيث الأساس لا يوجد علم برجوازي، يوجد فقط علم على درجات متفاوتة من الانجاز استناداً إلى المحددات الأيديولوجية أو الحاجات الاجتماعية» (183/131).

ـ اعتبار المادية التاريخية هي الأساس النظري والميثودولوجي لكافة العلوم الاجتماعية ومنها السوسيولوجيا وبالتالي:

ـ اعتبار ماركس وانجلز هما المؤسسان الفعليان للسوسيولوجيا العلمية:

«إن ماركس وانجلز بإدخالهما المادية إلى المنظور التاريخي قد أسسا سوسيولوجيا علميَّة بصورة عامة» (12/111) وهو ما يؤكده لينين بقوله: «بوضع ماركس حداً لتلك التصورات التي رأت في المجتمع تجمعاً ميكانيكياً من الأفراد، فقد وضع لأول مرة علم الاجتماع على أسس علمية، حيث أنه أكد على التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية كبنية كلية للعلاقات الاجتماعية المعنية، وبالتالي فإن تطور التشكيلات غدا عملية تاريخية طبيعية» (12/111).

وبدوره فإن بليخانوف يؤكد نفس الصورة بشكل آخر حين يقول:

«يصبح علم الاجتماع علماً فقط بالقدر الذي ينجح فيه في فهم أصل أهداف الإنسان الاجتماعية، على أنها الأثر الضروري للعملية الاجتماعية التي تحدد في النهاية بمجرى النمو الاقتصادي» (24/9).

ـ التلازم بين الجانبين النظري والتطبيقي في علم الاجتماع، الأمر الذي يجد تجسيده العلمي في التلازم بين النظرية والتجربة، وبين النظرية والممارسة، وكذلك بين علم الاجتماع العام والسوسيولوجيات الفرعية، وبين علم الاجتماع والبحث السوسيولوجي.

ـ إنه بالنسبة للسوسيولوجيين الماركسيين، فإن ملاحظة الظواهر والعمليات الاجتماعية إنما يتم من منطلق تعقدها **Ihrer Komplexität** وهذا يعني أن عالم الاجتماع الماركسي لا يحصر اهتمامه بهذا الجانب أو ذاك من جوانب الظواهر الاجتماعية (الاقتصاد والسياسة والأيديولوجيا والثقافة والسيكولوجيا... إلخ) فهذه مهمة العلوم الاجتماعية القطاعية الخاصة (علم الاقتصاد وعلم السياسة.. الخ) وإنما يلتفت إلى محدداتها

الاجتماعية ككل، بما في ذلك الأثر المتبادل للجوانب الاقتصادية والسياسة. . الخ التي تدخل في تركيب هذه الظواهر والعمليات.

ـ اعتبار المنهج الجدلي هو المنهج العلمي العام لكافة العلوم الاجتماعية بما فيها السوسيولوجيا، ولا بدَّ أن تصدر عنه المناهج والطرائق المنهجية الخاصة بهذا العلم أو ذاك، إن مثلث: المادية والجدلية والتاريخية هو الأساس المنهجي لكافة العلوم.

ـ إن تعقد وتشابك الظواهر الاجتماعية، يجعل من الضروري أن تطل العلوم على بعضها بعضاً، بما في ذلك العلوم الطبيعية والسيبرنتيك وأن تستفيد من بعضها بعضاً، الأمر الذي يجعل البحث المتعدد الفروع في مجال السوسيولوجيا هو أمر لا مفر منه.

ـ على علم الاجتماع الماركسي أن يتصدى لدحض الأطروحات النظرية لعلم الاجتماع البرجوازي، ولا سيما تلك التي تلعب دوراً بارزاً على مسرح الفكر العالمي.

ـ إن مفهوم السوسيولوجيا يتضمن علم الاجتماع العام، والسوسيولوجيات الفرعية ولكن تكوّن هذه السوسيولوجيات لا يتم هنا وفق الرغبات كما هي الحال في علم الاجتماع البرجوازي، حيث بلغ عددها ما يزيد عن المائة سوسيولوجية، وإنما وفق الحاجات المنطقية والعملية.

ـ القبول بوجود مستويات مختلفة في إطار السوسيولوجيا، وهذه المستويات تشمل: النظرية السوسيولوجية، والقوانين السوسيولوجية، وأشكال التعميم.

ـ رفض الأشكال المختلفة من التطرف، ولا سيما:

التطرف الذي يهبط بالماركسية كلها إلى مجرد علم اجتماع.

التطرف الذي إما أن يهبط بعلم الاجتماع إلى المستوى الأمبيريقي أو يطابق مطابقة كاملة بين المادية التاريخية والسوسيولوجيا.

التطرف الذي إما أنه يذيب علم الاجتماع في العلوم الاجتماعية الأخرى، أو أنه يعزله عنها عزلاً كاملاً.

ـ رفض أطروحات التحريفيين المعاصرين حول «المجتمع الصناعي الموحد» و «اللا أدلجة» و «نظرية الألتقاء» Konvergenz theorie ونظريات «التكنوقراط» وغيرها، باعتبارها أطروحات تصب في طاحونة علم الاجتماع البرجوازي، رغم الطابع النقدي الذي ترتديه وتزين نفسها به، ورغم بعض جوانبها الصحيحة.

ـ التأكيد على ضرورة وجود منهج وتكتيك سوسيولوجي، معدّ خصيصاً لتحديد

المعلومات اللازمة لعملية البحث السوسيولوجي، وطرق جمع هذه المعلومات وتبويبها، وبالتالي معالجتها... وهو ما يمكن أن نطلق عليه: وجود استراتيجية وتكتيك خاصين بالبحث السوسيولوجي، فالبحث السوسيولوجي «يغدو بدون معنى عندما يريد أن يحلل الظواهر والعمليات الاجتماعية بنفس طريقة العلوم الأخرى» (35/111).

رابعاً: أما الأمور التي هي موضع خلاف فإنها بصورة أساسية: العلاقة بين علم الاجتماع العام والمادية التاريخية، والعلاقة بين النظرية السوسيولوجية العامة والنظريات السوسيولوجية الخاصة من حيث تحديد وفرز هذين النوعين في المجال التطبيقي. ومن العودة إلى الأدبيات الماركسية يتبين بصورة أساسية ما يلي:

1 - يطابق (أو يوازي) بعض علماء الاجتماع الماركسيين بين السوسيولوجية العامة والمادية التاريخية. ومن الناحية العملية فإن مثل هذا التصور إنما يقسم الميدان السوسيولوجي إلى قسمين، نظري تمثله المادية التاريخية بوصفها علم الاجتماع الماركسي، وتطبيقي وتجسده السوسيولوجيات القطاعية وتنحصر العلاقة بين هذين الطرفين في أن السوسيولوجيات الفرعية، وباعتبارها علوماً تطبيقية أساساً، إنما تزود المادية التاريخية (أي السوسيولوجيا العامة) بالمادة التجريبية حفاظاً على حيوتها. إن مثل هذا الرأي ينطوي من وجهة نظرنا - حتى دون أن يشعر أو يعترف أصحابه - على ميتافيزيقية فصل وشطر السوسيولوجيا إلى علمين متمايزين، وبإدماجه علم الاجتماع العام بالمادية التاريخية، يكون قد حصر مفهوم السوسيولوجيا بالجانب التطبيقي حصراً تاماً أو بصورة أساسية، بما ينطوي عليه مثل هذا التصور من تغليب العام على الخاص، ومن الفصل بين العام والخاص، وبالتالي الهبوط بعلم الاجتماع إلى مجرد علم اجتماع أمبيريقي.

2 - يجري الخلط عند البعض الآخر بين تصورين:

الأول: اعتبار المادية التاريخية هي «الأساس النظري - المنهجي» للسوسيولوجيا الماركسية.

الثاني: اعتبار المادية التاريخية هي «النظرية السوسيولوجية العامة» لعلم الاجتماع، إن الفارق بين هذين التصورين، هو وجهة نظرنا فارق «نوعي» وجوهري، إذ بينما يلتقي الاتجاه الثاني عملياً مع الرأي المتطرف أعلاه الذي يطابق بين المادية التاريخية وعلم الاجتماع، (ولا يهم أن يكون ذلك بإذابة علم الاجتماع في المادية التاريخية، أو إذابة المادية التاريخية في علم الاجتماع، فالأمران واحد) فإن الاتجاه الأول يعتبر اتجاهاً صائباً، ويضع المسألة في إطارها العلمي الصحيح أعني إطار العلاقة الجدلية بين العام والخاص.

إن قولنا أن المادية التاريخية هي «النظرية السوسيولوجية العامة» إنما يعني أيضاً الخلط بين المستويين العلمي والفلسفي في عملية المعرفة، الأمر الذي يتعذر معه تحديد موقع السوسيولوجيا في البناء النظري العام الماركسي ـ اللينيني، وهو أمر ضار بكل من الفلسفة والسوسيولوجيا.

3 ـ يتفق غالبية السوسيولوجيين الماركسيين على تقسيم المجال السوسيولوجي إلى عدد من المستويات، تبدأ بالمستوى الأمبيريقي، وتنتهي بالمستوى الأكثر تجريداً، ولكننا نجد التباساً في أمرين: الأول، هو اعتبار أن المستوى الأعلى والأكثر تجريداً (سواء على مستوى النظرية السوسيولوجية، أو القوانين السوسيولوجية، أو التعميمات السوسيولوجية) هو مستوى المادية التاريخية، الأمر الذي يعود بنا فعلياً إلى المطابقة بين السوسيولوجيا العامة والمادية التاريخية.

والثاني، هو غياب التمثيل، أي إيراد الأمثلة الملموسة على هذه المستويات.

٤ ـ ويترتب على الالتباس الأول التباس آخر، وهو: كيف ترتبط نظريات السوسيولوجيات الخاصة التاريخية، هل دون وساطة النظرية السوسيولوجية العامة، أم عبر هذه النظرية. وفي هذه الحال ما هي بالضبط العلاقة بين النظرية السوسيولوجية العامة، والمادية التاريخية بوصفها الأساس الفلسفي النظري لكافة العلوم الاجتماعية؟

يقع المرء على محاولة جادة عند كوتسنسكي في مقاله الموسوم بـ «القوانين السوسيولوجية» «Soziologische Gesetze»، ولكنه حين يعتبر أن الموضوعة الماركسية الشهيرة «ليس وعي الناس هو الذي يحدد وجودهم، ولكن وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم»، قانوناً سوسيولوجياً، يكون قد طابق بين القانون السوسيولوجي العام، وقوانين المادية التاريخية، ذلك أن هذه الموضوعة إنما تمثل الأساس الذي يقوم عليه المفهوم المادي للتاريخ، وبالتالي المادية التاريخية بوصفها فلسفة اجتماعية (225/131). وعلى غرار كوتسنسكي، فإن أوسكار لانجه O. Lange يسمي «العلاقة بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج» بالقانون السوسيولوجي الأول، و «العلاقة بين البناء التحتي والبناء الفوقي» بالقانون السوسيولوجي الثاني (انظر: 70/78, 98 - 99)، والسؤال المطروح هنا هو: أليست هذه القوانين هي القوانين الأساسية للمادية التاريخية؟ وإذن ألا يعني ذلك مطابقة السوسيولوجيا العامة مع المادية التاريخية وهو ما يرفضه كوتسنسكي؟.

5 ـ لا يقع المرء على تحديد واضح للعلاقة بين العلوم الاجتماعية الأساسية (علم الاقتصاد، علم السياسة، علم اللغة... إلخ) وبين العلوم السوسيولوجية التي تحمل

اسم هذه العلوم (علم الاجتماع الاقتصادي، سوسيولوجيا السياسة، علم الاجتماع اللغوي. . . إلخ) وينسحب مثل هذا الالتباس على العلاقة بين العلوم السوسيولوجية Soziologische Wissenschaften والسوسيولوجيات الفرعية Zweigsoziologien.

6 ـ حاول البعض الخروج من المأزق، بواسطة محاولة «التوفيق» بين بعض الآراء المتضاربة. فمثلاً يقول بروفسور H. Wolf «تمثل المادية التاريخية النظرية السوسيولوجية العامة الماركس ـ لينينية، دون أن يعني ذلك أن علم الاجتماع الماركس ـ لينيني هو جزء من الفلسفة». إن الاستدراك الأخير لفولف إما أنه يلغي التصور الأول ـ أو أنه يكون هو نفسه عديم الفائدة.

خامساً: إن كثيراً من النواقص والالتباسات التي أتينا عليها، إنما تعودُ بصورة جوهرية إلى أن علم الاجتماع الماركسي، ما زال لم يميز بشكل واضح ومحدد، ما هو «سوسيولوجي» عما هو «اجتماعي»* وهو في هذا يتساوى مع علم الاجتماع البرجوازي، ونحن نوافق س. ي. بوبوف قوله حول هذه النقطة «ولا يفرقون دائماً، عندنا، بين الأبحاث الاجتماعية الملموسة، والأبحاث السوسيولوجية الملموسة» (43/21) والمسألة ليست فقط على مستوى «البحث» وإنما على المستوى النظري أيضاً.

وإذا كان المجتمع الذي انبثق عن التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الرأسمالية قد أفرز «طريقة تفكير اجتماعية» على حد تعبير «بول لازار سفيلد» فالسؤال هنا: هل تتعادل هذه الطريقة الاجتماعية في التفكير مع «الطريقة السوسيولوجية في التفكير» أم أنها درجتان، أو حتى نوعان متمايزان من التفكير؟ لقد حاول أوسيبوف حل هذه المعضلة عبر مفهوم «المجتمع المدني» الذي قال به ماركس، والذي استعاره من هيغل، غير أن هذا المفهوم لم يستطع واقع الحال حل الإشكال القائم بين ما هو اجتماعي وما هو سوسيولوجي (انظر: 19/9 - 21). حتى أن اسم علم الاجتماع نفسه Wissenschaft von der Gesellschaft إنما يحمل في صميمه هذا الالتباس. (حول إشكالية مفهوم «المجتمع المدني» انظر أيضاً: (135/51) و (25/68).

- 28 -

يمكن تلخيص ما ورد في الفقرات السابقة المتعلقة بمسألة تحديد الهوية الخاصة بعلم الاجتماع بالأفكار الأساسية التالية:

(*) راجع الحاشية ص 65.

1 ـ أن أزمة تحديد الهويّة الخاصة بعلم الاجتماع هي أزمة عامة، أعني أنها موجودة في إطار كل من الاتجاهين الأيديولوجيين الأساسيين في العالم المعاصر: الاتجاه البرجوازي والاتجاه الماركسي.

2 ـ ولكـن هذه الأزمة، بالنسبة لعلم الاجتماع البرجوازي، تعتبر جزءاً عضوياً من الأزمة العامة التي تعاني منها العلوم الاجتماعية البرجوازية، وتنبـع هذه الأزمـة عن الطابع المثالي والذاتي (والـذاتي المقلوب) لهذه العلوم المتمثـل بصورة أسـاسية في رفض الموضوعة المادية الجدلية التاريخيـة التي ترى أن مجـرى الأفكار مـرتبط بمجرى الأشيـاء، وبالتالي فإن الوجود الاجتماعي هو الذي يحدد الوعي الاجتماعي، والتي بدونها لا يمكن الخروج من دائرة «التـأمل» والـدخول في دائـرة «العلم». أما بـالنسبة للسـوسيولـوجيا الماركسية، فإن مشكلتها تعود بصورة جوهرية إلى حداثة الاعتراف بالسوسيولوجيا كعلم مستقـل (انظر: 174/131 - 189 وإلى التـداخـل المـوضـوعي بـين مـوضـوعي كـل من السوسيولوجيا العامة والمادية التاريخية، التي كانت إلى عهد قريب تعتبر المعادل الماركسي لعلم الاجتماع الكومتي.

3 ـ ولا بدَّ من الإقرار كذلك أن لأزمة السوسيولوجيا أسبابها الموضوعية والتي يأتي على رأسها الطابع العام والشمولي لعلم الاجتمـاع وللبحث السوسيـولوجي، ذلـك أنه يحمل في ملامحه العامة كافة صفات العلوم الاجتماعية القـطاعية، بمـا في ذلك اسمـه، الذي يبدو وكأنه «الاسـم المفرد» لحاصل «جمع هذه العلوم»، وهو بالتالي يقع على الحد الفاصل بين هذه العلوم والفلسفة الاجتماعية الأمر الذي يعطيه ملامح الطرفين: العلم والفلسفة الاجتماعية.

4 ـ إن الاختلاط بين مفهوم «اجتماعي» ومفهـوم «سوسيـولوجي» يمثـل السبب الجوهري وراء أزمة تحديد الهوية الخاصة بالسوسيولوجيا وإن تحديد المحتوى الخاص بكل من هذين المفهومين يعتبر الخطوة الحاسمة في حل أزمة السـوسيولوجيا. وبرأينا فإن حل هذه الإشكالية لن يأتي عن طريق المناقشات الأكاديمية ـ على هميتها ـ ، وإنما عـن طريق الحياة نفسها، فكل علم على حد تعبير خاتشيك مومجيان:

«يتشكـل في غضون قـرون متخطيـاً بالتـدريج الأخـطاء والفرضيـات المغلوطة، ومتنقلاً من حقائق إلى أخرى أكثر عمقاً وأصالة، ويشهد على ذلك تاريخ أي علم، وفي هذا تتجلى التاريخية في العلم... فالأفكار العلمية الجديـدة تظهـر حين يكـون التطور السابق للفكر العلمي قد أعدها إلى هذه الدرجة أو تلك» (23/97).

5 ـ ورغم هذه الأزمة الطافية على سطح السوسيولوجيا، فإن السـوسيولوجيا الآن

قد رسخت أقدامها، واحتلت مكانها بقوة بين شقيقاتها العلوم الاجتماعية الأخرى كعلم متميز له موضوعه المتميز. ويشهد على ذلك الأعداد المتزايدة من المعاهد والأقسام ومراكز البحوث، والجمعيات في كافة أنحاء العالم، والتي تحمل اسم «السوسيولوجيا»، والتي تقوم بتخريج، وتأهيل، واحتضان آلاف المتخصصين في هذا العلم (انظر: 250/7 - 270).

6 ـ إن واحدة من الخواص المميزة للسوسيولوجيا، هو الأهمية الكبيرة التي تعطيها للبحث الأمبيريقي، وابتكارها بالتالي لطرائق وتقنيات نوعية، كيفية وكمية للوقوف على حقائق الواقع الاجتماعي.

وإذا كان مفهوم العلم مرتبط أساساً بالملاحظة والتجريب فإن هذه المسألة تحتل مكاناً مميزاً في السوسيولوجيا، نظراً لأن الظواهر الاجتماعية البالغة التعقيد، التي أفرزتها التشكيلة الرأسمالية والثورة العلمية ـ التقنية تقف وراء ظهور السوسيولوجيا ومن الطبيعي، ومن جهة أن يكون «البحث السوسيولوجي» جزءاً أصيلاً من تكوين هذا العلم، وأن تكون له تقنيات دقيقة ورفيعة المستوى تتناسب وتعقيد الظواهر الاجتماعية المطلوب دراستها، وحلحلة إشكالاتها، والكشف عن قوانينها الداخلية.

7 ـ إن العلوم الاجتماعية كلها تحمل ـ وبدرجات متفاوتة ـ طابعاً أيديولوجياً ويعتبر علم الاجتماع، وبالنظر لطابعه الخاص، الذي يتجلى بدراسة الظواهر الاجتماعية دراسة شمولية، فإنه يعتبر أكثر العلوم لاجتماعية التصاقاً بالأيديولوجيا وبالتالي فإن طابعه الطبقي على درجة كبيرة من الوضوح، وهذا ما يجعل الصراع بين السوسيولوجيا البرجوازية والسوسيولوجيا الماركسية (البروليتارية). تكتسب طابعاً حاداً.

وبينما تعبر (تعكس، وتنعكس عن) السوسيولوجيا الماركسية عن وعي الطبقة العاملة التي تتلاقى وتتطابق مصالحها الذاتية مع المصالح العليا للمجتمع، وبالتالي فإن مصلحتها هي بالضبط في أن ترى الواقع كما هو، فإن السوسيولوجيا البرجوازية تعبر عن وعي الطبقة البرجوازية المستغلة، والتي تتنافى مصالحها مع أن ترى الحقائق كما هي موجودة موضوعياً في الواقع الملموس. وإذن فإن حقيقة الصراع بين السوسيولوجيا البرجوازية والسوسيولوجيا الماركسية هو صراع بين العلم واللاعلم.

فقد رأت الماركسية القوى المحركة للتاريخ ليس في الروح الغيبية، سواء أكانت موضوعية أو ذاتية، بل في العلاقات المادية الاجتماعية الواقعة التي يشكل انعكاسها ـ الانعكاس النشيط الفعال ـ مملكة الأفكار، لقد أبعدت الماركسية عن علم الاجتماع الميتافيزيقا والسكون المطلق والوهن وطرحت المبدأ الجدلي للحركة الأبدية

والتحول النوعي بفعل التناقضات المرتبطة ببعضها البعض والمتصارعة مع بعضها البعض، الواقعة في أساس أية ظاهرة، وأي حدث تاريخي» (27/97).

8 ـ تمتلك السوسيولوجيا المعاصرة عدداً من المقولات والمفاهيم التي أصبحت جزءاً أصيلاً من التراث السوسيولوجي، وكذلك عدداً من الموضوعات التي لا يماري أحد في أنها موضوعات سوسيولوجية صرفة والتي باتت تعتبر موضوعات أكاديمية تدخل في إطار المواد التي يجري تدريسها للطلبة المتخصصين بعلم الاجتماع.

9 ـ يشتمل مفهوم السوسيولوجيا المعاصرة على المجالات الأربعة التالية:

أ ـ علم الاجتماع العام Allgemeine Soziologie.
ب ـ العلوم الاجتماعية القطاعية (علم الاجتماع الاقتصادي، علم الاجتماع السياسي، علم الاجتماع التاريخي، علم الاجتماع اللغوي، علم الاجتماع القانوني.. الخ).
جـ ـ السوسيولوجيات الفرعية Zweigsoziologien.
د ـ البحث السوسيولوجي Soziologische Forschung.

10 ـ في الوقت الذي ينظر فيه علم الاجتماع الماركسي إلى العلاقة بين النظرية والتجربة، نظرة جدلية، أي أنه يرى فيها وجهين لحقيقة واحدة، فإن علم الاجتماع البرجوازي، وبالاستناد إلى التراث «الوضعي» غالباً ما يتنكر لدور النظرية، أو أنه يقلل من شأن هذا الدور، ويرى أن العلم، والحقائق العلمية هي فقط ما تقدمه التجربة ولكن بالنظر لتهافت مثل هذه النظرة وقصورها، فقد شرعت تتعرض لانتقادات واسعة حتى من قبل علماء الاجتماع البرجوازيين أنفسهم، وبالتالي فإن مسألة المزاوجة بين النظرية والتجربة، بدأت تتحول إلى اتجاه سوسيولوجي عام معترف به، ويقول كيللي وكوفالزون في هذا الاتجاه:

«وعليه أخذ يتبدى في السوسيولوجيا البرجوازية مطلب واضح تماماً، قوامه الجمع بين «البحث الاجتماعي» و«العلم الاجتماعي»... وهذا المطلب صاغه بجلاء السوسيولوجي الأمريكي R. Merton في مؤلفة «النظرية الاجتماعية والبنية الاجتماعية» (1949) حيث كتب يقول: «إن نموذج النظري الاجتماعي الذي يحلّق عالياً في سماوات الأفكار الخالصة، التي لا تشوبها أية وقائع، يشيخ بنفس السرعة التي يشيخ بها نموذج السوسيولوجي البحاثة المسلح بقلم وورقة تحقيق، ويجدّ، دالقاً لسانه، وراء معطيات إحصائية منعزلة ولا معنى لها» (18/70 - 19).

11 ـ يلاحظ أن كلاً من علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الماركسي قد أولى اهتماماً خاصاً بالعالم الثالث. وهكذا نشأ في إطار الاتجاه الأول ما يسمى بـ «علم

اجتماع التنمية»، بينما نشأ في إطار الاتجاه الثاني «علم اجتماع البلدان النامية». (سنأتي على هذا الموضوع لاحقاً).

- 29 -

وبعد، فأين يكمن موطن الخلل؟ وهل هناك أمل في إصلاحه؟ وكيف؟ هـذا ما سنحاول الإجابة عليه في هـذه الفقرة الختامية من الفصـل المتعلق بتحديد موضـوع السوسيولوجيا كعلم مستقل.

إن لكل كائن بشري انتماء «اجتماعي» ما، وغـالباً مـا يرتبط هـذا الانتماء بلغـة مشتركة، يتكلم ويتفاهم بها الجميع بصورة اعتيادية. وفيما عدا المختصين بعلم اللغة، فقليلون هم الذين يعرفون أن هذه اللغة التي يتكلمون بها بمثل هذه البساطة والسهولة هي غاية من التعقيدات والإشكالات والقواعد النحوية والصرفية.. الخ. ولعل مثلنـا مع علم الاجتماع هو تماماً كمثلنا مع علم اللغة، فكل منا ينتمي ويعيش ضمن جماعة معينة، أولية أو ثانوية، دائمة أو مؤقتة، ويمـارس ضمن هذه الجماعـة حياتـه اليوميـة الاعتيادية: يتفاهم ويتخاصم، يأكل ويشـرب، يبيع ويشتـري، يقبل ويـرفض، يأمـر ويطيع، ينتـج ويستهلك... إلخ، وذلـك دون أن يخطر ببـاله، أن هـذه الممارسـات الاعتيادية اليومية، التي تبدو عفوية وبسيطة وحتى لا شعورية في كثير من الحالات، إنما تتم وفق قواعد وقوانين محددة، وإنها غاية من التعقيدات والاشكالات التي تتضافر علوم وفلسفات عديدة على حل ألغازها. والوقوف على قوانين حركتها.. ويبين الاستعراض التـاريخي لمحاولات الكـائن البشري الـوقوف عـلى كنه المسـألة الاجتمـاعيـة، بصـورة أساسية، ما يلي:

1 ـ ظهـر ويظهـر العلم على أسـاس الحاجـات العملية للنـاس، باعتبـاره وسيلة لتحسين وتطوير نشاطهم العملي والنظري، وبما أن هذه الحاجات مـوجودة في الـطبيعة أصلاً، فقد كانت المواجهة الأساسية لتلبية هذه الحاجات هي بين الإنسـان والطبيعـة. وعلى هذا الأساس فقد ظهرت «العلوم الطبيعية» كانعكاس لهذه العلاقة في مجال الإدراك والوعي الاجتماعي.

2 ـ إن محدودية الوعي الفردي والاجتماعي في المراحل المبكرة من التاريخ البشري والمستوى المتدني للتكنولوجيـا، قد أبقى الإنسـان طافيـاً على سـطح الظواهـر الطبيعيـة والاجتماعية، وعاجزاً عن اختراقها ومعرفة قوانينها الجوهرية الداخلية الدافعة والمحركة، الأمر الذي تـرتب عليه أن تـأخذ نـظرته إلى هـذه الظواهـر بنوعيهـا طابعـاً «فلسفياً». ميتافيزيقياً ومثالياً، حيث خيل للإنسان ـ وهـذا لأسباب عـرفانيـة وتاريخيـة وطبقية ـ أن

صفة «الوعي» هي صفة مفارقة للمادة، وأن الوعي يحدد ويدرك نفسه وغيره (موضوعه)، وكانت النتيجة العامة لمثل هذا التصور الفصل بين الوعي والواقع، وبالتالي بين الوعي الاجتماعي والواقع الاجتماعي، والاعتقاد بأن «الوعي الإنساني» أو «الوعي فوق الإنساني» هو الذي يحكم العالم ويتحكم فيه. إن هذا لا يعني أن مثل هذه النظرة لم تؤد إلى فرز نقيضها الجدلي «المادية» ولكن الظرف التاريخي كان ما يزال إلى جانب «المثالية» بصورة عامة.

3 ـ إن هذا التصور المثالي للعلاقة بين الوعي والواقع، قد انسحب على العلوم الاجتماعية، التي أخذت في مراحل معينة من تطورها الذاتي ـ وهذا على غرار العلوم الطبيعية ـ تخرج من رحم الفلسفة على شكل علوم نوعية متمايزة ومتخصصة، ومن الطبيعي المنطقي أن تحمل هذه العلوم في دمها جرثومة المثالية كعنصر موروث من أمها «الفلسفة» ما قبل العلمية.

ومن جهة أخرى، فإن العلوم الاجتماعية قد نشأت بصورة أساسية في مرحلة صعود الطبقة البرجوازية، وهيمنتها الأيديولوجية الأمر الذي جعل هذه العلوم ترى النور بوصفها علوماً «أيديولوجية»، وهذا يعني، أنها كانت تحمل اسم «العلم» دون أن تكون علوماً بالمعنى الحقيقي لهذا المفهوم.

فالأيديولوجيا ـ أية أيديولوجيا ـ إنما تنطوي بدرجة أو بأخرى بشكل أو بآخر على جانب موضوعي، ذاتي، لا مفر من أن يكون على حساب الموضوعية التي ينبغي أن يتصف بها أي علم. ونحن نرى أن مثل هذه الموضوعية «المطلقة» لا يمكن أن تتحقق إلاّ في مجتمع خال من الطبقات، وبالتالي من الأيديولوجيا.

4 ـ ومع عملية التطور الاجتماعي اللاحق، والتي كانت انعكاساً موضوعياً للعلاقة الجدلية بين الوعي الاجتماعي والواقع الاجتماعي، وكذلك مع التقدم النوعي الذي أحرزته العلوم الطبيعية في مختلف المجالات، والذي تجلّى بصورة أساسية في الاكتشافات الثلاثة التي «تقدمت بخطوات العمالقة بمعرفتنا لترابط العمليات التطورية الطبيعية:

أولاً: اكتشاف الخلية بصفتها الوحدة التي تنمو فيها العضوية النباتية والحيوانية كلها بطريق التكاثر والتمايز... ثانياً، اكتشاف تحول الطاقة... وأخيراً البرهان الشامل الذي كان داروين أول من جاء به، والذي ينص على أن جملة ما يحيط بنا في الوقت الحاضر، من منتجات الطبيعة، بما في ذلك البشر، إن هي إلاّ نتاج عملية طويلة من التطور (83/8 - 84). فقد ترسخ مفهومان علميان جوهريان كان وما يزال يدور

حولها الجدل، هما مفهوم «المادية» و «الديالكتيك».

وهكذا فإن «الفكرة الكبرى الأساسية التي تقول بوجوب اعتبار العالم لا بمثابة مجموعة معقدة من أشياء تامة الصنع، بل بمثابة مجموعة معقدة من العمليات، يطرأ فيها على الأشياء التي تبدو في الظاهر ثابتة، وكذلك على انعكاساتها الذهبية في دماغنا ـ أي الأفكار ـ تغير مستمر من الصيرورة والفناء. إن هذه الفكرة الكبرى الأساسية قد نفذت على نحو عميق منذ هيغل في الإدراك العام، حتى أنها لم تعد تجد أية معاكسة تقريباً في شكلها العام هذا» (81/8).

5 ـ ولأسباب معرفية، وتاريخية، وأيدو طبقية، عجزت المثالية عن التلاؤم مع حقائق الواقع الجديدة، ولكنها بذات الوقت عجزت عن الاستمرار في مواقعها التقليدية القديمة، وهكذا إما أنها وقعت في «الثنائية» التلفيقية (غير الجدلية)، حيث وضعت «الاقتصاد هنا والسيكولوجية هناك، الروح في جيب والجسد في الجيب الآخر» على حد تعبير بليخانوف (174/16)، أو أنها وقعت في مثالية مقلوبة، هي «الوضعية» Positivismus التي وجدت تعبيرها عند أوغست كومت A. Comte الذي يقول:

«لدينا الآن فيزياء سماوية، وفيزياء أرضية ميكانيكية أو كيماوية وفيزياء نباتية، وفيزياء حيوانية، وما زلنا بحاجة إلى نوع آخر وأخير من الفيزياء هي الفيزياء الاجتماعية، حتى يكتمل نسقنا المعرفي عن الطبيعة. وأعني بالفيزياء الاجتماعية، ذلك العلم الذي يتخذ من الظواهر الاجتماعية موضوعاً لدراسته، باعتبار هذه الظواهر من نفس روح الظواهر الفلكية والطبيعية والكيماوية والفسيولوجية من حيث كونها موضوعاً للقوانين الطبيعية الثابتة» (28/23).

6 ـ إن كلاً من هذين الجناحين للمثالية الحديثة، بابتعادهما عن الجدل المادي التاريخي، كعلم وكمنهج بحث، قد وضعا العلم الاجتماعي كله ـ عن علم أو عن غير علم ـ في خدمة الطبقة البرجوازية السائدة وطبعاه بطابعها الأيديولوجي، أي أبقياه علماً فوقياً وذاتياً سواء بما هو علم، أو بما هو منهج علمي، ذلك أنه ـ وهذا حسب انجلز وفقاً للمنهج الأيديولوجي:

« تدرك خصائص أي شيء ليس عن طريق كشفها في الشيء نفسه، بل عن طريق استنتاجها المنطقي من مفهوم الشيء. في البداية يصنعون لأنفسهم من الشيء مفهوم الشيء من ثم يقلبون كل شيء رأساً على عقب، ويحولون انعكاس الشيء، مفهوم الشيء إلى مقياس للشيء نفسه، والآن ليس المفهوم هو الذي يجب أن يتلاءم مع الشيء، بل الشيء يجب أن يتلاءم مع المفهوم... وبالتالي... استنتاج الواقع ليس من الواقع

نفسه، بل من التصور» (28/69).

7 ـ وإذا كانت البرجوازية، بوصفها الطبقة السائدة أوروبياً وعالمياً، قد طبعت العلم الاجتماعي الناشيء بطابعها الأيديولوجي الخاص، فإن الطبقة العاملة ـ الأوروبية خاصة ـ ، والتي تمثل النقيض الجدلي لهذه البرجوازية قد عملت على تخليص هذا العلم من عيوبه القديمة والجديدة والتي لخّصها لينين بـ : «المثالية» و «تغييب دور الجماهير» يقول خاتشيك مومجيان«وهكذا فإن المهمات الأساسية للانتقال من مرحلة ما قبل تاريخ البشرية، إلى تاريخها الفعلي، كانت بحاجة إلى علم عن المجتمع وعن التطور الاجتماعي تلبية لمتطلبات سير التاريخ الموضوعي هذه» (26/97).

8 ـ «إن تركيب الفكر يتبع تركيب الحقيقة»، وإذن فإن تركيب الفكر الاجتماعي ينبغي أن يتبع تركيب الحقيقة الاجتماعية، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا:ممّ تتكون هذه «الحقيقة الاجتماعية، أو بتعبير آخر «المجتمع» البشري؟ . . إن المجتمع البشري من وجهة نظرنا:

● يقوم على ثلاثة ركائز: البيئة (الطبيعية والاجتماعية) والناس والوعي.

● يتجلى في ثلاثة مظاهر: النظم الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية . .

● ينطوي على عنصري: الثبات والتغير (الاستاتيكا والديناميكا).

● يخضع في ثباته وحركته لقوانينه الداخلية العامة والخاصة.

9 ـ ولكي يستطيع الفكر الاجتماعي الإحاطة بمختلف هذه الجوانب، والوقوف بالتالي على القوانين العامة والخاصة للحركة الاجتماعية، فلا بدَّ أن يكون هناك، مستويين أساسيين من التحليل الاجتماعي:

● المستوى العام، حيث يُنظر إلى المجتمع بوصفه «بنية» كليّة.

● المستوى الخاص، حيث يتم التوقف عند الظواهر الاجتماعية العيانيّة، وكذلك عند مستوياتها وعناصرها المحددة. فلكي نعرف الشيء ينبغي «الإحاطة بجميع جوانبه وجميع الصلات والوسائط ودراستها» فالمنطق الجدلي ينص على أنه: «ليس هناك حقيقة مجردة، فالحقيقة دائماً حسيّة» (324/87).

وهكذا كانت الفلسفة الاجتماعية تعبيراً عن المستوى الأول، بينما كانت العلوم الاجتماعية القطاعية Sciences Sociales تعبيراً عن المستوى الثاني.

10 ـ وبطبيعة الحال، فإن العلوم الاجتماعية لم تنشأ دفعة واحدة، ولا مرة واحدة، لكل علم منها تاريخه الخاص، وقد استغرق انفصالها عن الفلسفة، وعن هيمنة العلوم الطبيعة مرحلة تاريخية كاملة، استغرقت القرن الثامن عشر، وحتى منتصف القرن التاسع عشر (انظر: 39/15 - 27).

11 ـ ويحتل تاريخ السوسيولوجيا، مكانة متميزة في تاريخ العلم الاجتماعي ذلك أنه العلم الوحيد الذي يكنى بـ «الاجتماعي» (فالترجمة الحرفية لمصطلح السوسيولوجي هي «علم المجتمع»)، وهذا يعني أنه ينتمي إلى المستويين: العام والخاص اللذين يتكون منهما المجتمع في وقت واحد.

ومن هنا تبدأ «خاصة» علم الاجتماع، بل تبدأ «أزمته» الخاصة، التي يبدو معها وكما لو أنه علم معلق، علم حائر بين العام والخاص، إنه هنا وهناك، ولنفس السبب إنه ليس هنا وليس هناك... فأين هو إذن؟ إنه السؤال الذي بدأ به هذا الفصل، والذي ما زلنا بصدد الإجابة عليه.

12 ـ إن علماً لا ينشأ، إلاّ إذا اقتضته حاجات المجتمع، وهذا يعني أن له قطاعاً اجتماعياً خاصاً به، وأن لهذا القطاع قوانينه النوعية الخاصة به، والتي على هذا العلم المعين تحديدها واكتشافها.

وبالنسبة للسوسيولوجيا فإن غالبية علماء الاجتماع متفقة على أنها ظهرت تلبية للحاجات النظرية والعملية التي أفرزتها الثورة العلمية ـ التقنية، الصناعية التي أحلت التشكيلة الرأسمالية (في أوروبا خاصة) محل التشكيلة الاقطاعية، أو التشكيلات السابقة على التشكيلة الرأسمالية، والتي ـ أي الحاجات النظرية والعملية ـ لم تستطع العلوم الاجتماعية الموجودة تغطيتها، إما بسبب طابعها النوعي الذي يجعل منها مجالاً متميزاً له لونه وطعمه الخاص، وإما بسبب طابعها العام الذي يجعلها لا تندرج في الإطار الخاص لهذا العلم أو ذاك.

ـ يقول الأمريكي Nezbt ـ وهذا بالاستناد إلى بول لازار سفيلد:

«لقد هدمت الثورة الصناعية النظام القديم، ولم يكن في وسع المفهوم العقلاني «للعلوم والمعارف» وخاصة في الصورة التي أشاعتها الثورة الفرنسية، أن يساعد على إنشاء نظام جديد ينبغي أن يخلق حس اجتماعي، وأن توضح صور جديدة للأوضاع الطبقية، والانتهاء من حالة الضياع التي كانت ترزح تحتها جماهير العمال وهكذا رأى كبار علماء الاجتماع في القرن التاسع عشر أن مهمتهم هي تقديم حل للمشاكل الناشئة عن انحلال البنية السابقة للرأسمالية (60/22) وحسب كيلي وكوفالزون فإن:

«تطور الرأسمالية لم يكشف إمكانات جديدة للمعرفة الاجتماعية وحسب، بل خلق أيضاً الحاجة الاجتماعية إلى بناء علم عن المجتمع، إلى بناء السوسيولوجيا.. ويقدر ما تبرز عند المجتمع الحاجة الملحة إلى تذليل التناقضات الاجتماعية، بقدر ما تتبدى الضرورة إلى علم يعطي معرفة هذه التناقضات، وسبل تذليلها... وهكذا جعل تطور المجتمع الرأسمالي وتأزم تناقضاته من الممكن والضروري نشوء فهم علمي للتاريخ» (82/70 - 83).

ويقول ريمون آرون «هناك حدثان استأثرا منذ قرون بتأمل المفكرين أحدهما الثورة الفرنسية، والثاني هو نشوء المصانع الأولى، فجميع علماء الاجتماع في النصف الأول من القرن التاسع عشر، حاولوا من جهة تفسير انهيار الملكية في فرنسا، ونظام الطبقات الاجتماعية، وتفسير النمو العجيب لوسائل الإنتاج من جهة أخرى» (26/2).

13 ـ إن ربطنا بين حالة التعقيدات الاجتماعية التي ظهرت إلى الوجود مع التشكيلة الاقتصادية الرأسمالية، لا يعني أننا نهبط بعلم الاجتماع إلى مجرد نوع من الباثالوجيا الاجتماعية، أو أن موضوع السوسيولوجيا هو موضوع جديد كلياً. إن تاريخ السوسيولوجيا يبدأ مع تاريخ العلوم الاجتماعية عامة، والذي تخلف هو فقط تعيين الحدود الواضحة لموضوع هذا العلم بوصفه علماً مستقلاً ومتميزاً.

14 ـ إن محاولتنا الخاصة لتحديد موضوع السوسيولوجيا، سوف تنطلق أولاً من تشخيص السبب الجوهري الكامن وراء فشل علماء الاجتماع، البرجوازيين منهم والماركسيين في تحديد الهوية الخاصة بعلم الاجتماع، وبالتالي الاتفاق على وضع «تعريف» محدد ومتفق عليه لهذا العلم، ومن ثم محاولة تجاوز هذا النقص باقتراح فرضية بديلة، تمثل من وجهة نظرنا الحل الصحيح للاشكالية المطروحة.

ولا بد أن أشير هنا إلى ملاحظتين منهجيتين:

ـ الأولى: وهو أنني سوف ألجأ إلى التشبيه والمقارنة بين المجالين الطبيعي والاجتماعي، وهو برأينا أمر مشروع يجد تبريره المنطقي في أن كلاً من الطبيعة والمجتمع إنما يمثلان نوعاً من «وحدة المتضادات»، وأن حركتهما تندرج في إطار القوانين العامة للجدل المادي.

ـ الثانية: أنه عند تقييمنا لفكرة ما لا بد من التفريق بين «الشكل» و«المضمون». فنحن نجد على سبيل المثال أن التعريف الذي جاء به سوروكين للسوسيولوجيا، والذي ينص على أن السوسيولوجيا هي «علم السمات العامة الموجودة في كافة صنوف الظواهر

الاجتماعية، والترابطات القائمة بين فئات هذه الظواهر» وهو تعريف صحيح إلى حد بعيد من حيث الشكل، أما حين تنقل إلى المضمون، أي ماذا يقصد سوروكين بالسمات العامة والترابطات بين صنوف الظواهر الاجتماعية، بل ماذا يقصد بالظواهر الاجتماعية، فإننا نجد أنفسنا وجهاً لوجه أمام إشكالية جديدة، أعمق، وأعقد من إشكالية «التعريف». وبالمقابل، فإن إجماع علماء الاجتماع الماركسيين على المقولة اللينينية التي ترى أن المفهوم المادي للتاريخ، هو لب علم الاجتماع، بل مرادف له، لم يساعد علماء الاجتماع الماركسيين على وضع حد لتلك الأزمة المتعلقة باستقلالية علم الاجتماع الماركسي.

15 ـ إن السبب الجوهري الكامن وراء فشل علماء الاجتماع، في محاولاتهم تحديد موضوع علم الاجتماع كعلم مستقل ومتخصص هو ـ من وجهة نظرنا ـ ذلك التداخل والتشابك وبالتالي، الالتباس، الموجود بين مفهومي «اجتماعي» و«سوسيولوجي». إن وضع حد لأزمة علم الاجتماع يعني ويساوي إزالة الالتباس القائم بين هذين المفهومين، والذي يبدأ من اسم «علم الاجتماع» نفسه ذلك أن الترجمة الحرفية لمصطلح Sociologie الذي صكّه أوغست كومت من الجذرين Societas اللاتيني و Logos اليوناني. إنما هي «علم الاجتماع» Gesellschaftswissenschaft وهو مفرد، جمعه «العلوم الاجتماعية» Gesellschaftswissenschaften وإذن فإن علم الاقتصاد هو أيضاً علم اجتماع، وعلم السياسة هو أيضاً علم اجتماع. . . إلخ ويعاني علماء الاجتماع العرب من هذا الالتباس، أكثر من غيرهم، ذلك أن عبارة «علم اجتماع» تستخدم مرة لتعني السوسيولوجيا، ومرة أخرى لتعني المفرد الذي جمعه «العلوم :الاجتماعية». ومن الآن فإننا نقترح تعميم استخدام مصطلح «السوسيولوجيا» كاسم رسمي لهذا العلم الذي هو واحد من العلوم لاجتماعية، مثله مثل علم الاقتصاد وعلم السياسة، وعلم اللغة. . . الخ. كخطوة أولى على طريق تحديد الموضوع الخاص بهذا العلم، وإنني اعتباراً من الآن، سوف التزم باستخدام هذه التسمية، كما لو أنها كلمة عربية. إن هذا لا يضير اللغة العربية، مثلها في ذلك مثل اللغات الأخرى ومنها الفرنسية والانكليزية والألمانية التي تستخدم الآن هذا اللفظ بصورة اعتيادية، كما لو أنه لفظ فرنسي أو انجليزي أو ألماني أصيل.

16 ـ إن الالتباس الحاصل بين مفهومي «اجتماعي» و«سوسيولوجي» يعود ـ بتقديرنا ـ إلى ذلك التداخل والتشابك الموجود أساساً بين مقولتي «المجرد ـ الملموس» و«العام ـ الخاص» الجدليتين وبالتالي بين المفاهيم الأربعة المكونة لهاتين المقولتين، وهو تداخل موضوعي، لأنه موجود في طبيعة الأشياء والظواهر الطبيعية

والاجتماعية ذاتها، وهو ما يجعل من العلاقة بين ما هو «اجتماعي» وما هو «سوسيولوجي» علاقة مركبة ومعقدة تشبه من بعض الزوايا تلك العلاقة المركبة بين «الطب العام» و «الطب الاختصاصي»، حيث تشير النظرة السريعة إلى هذه العلاقة، الى أن «الطبيب العام» هو طبيب غير اختصاصي وبالتالي فإنه لا ينشغل بموضوع «محدد» ملموس كبقية الأطباء المتخصصين بالأجزاء والمكونات المختلفة للجسم البشري. وواقع الأمر، فإن الطبيب «العام» هو طبيب اختصاصي، وأنه ينشغل بموضوع.. «ملموس» ومحدد رغم أنه عام، هذا الموضوع المحدد هو الجسم البشري ككل أي بما هو أكثر من مجموع مكوناته الجزئية (الخلايا والنسيج والأجهزة والأعضاء)، بما هو «جوهر بيولوجي» عام قبل أن يكون هذا العضو أو ذاك، هذا الجهاز أو ذاك وهذا الجوهر البيولوجي، هو بمعنى ما «مجرد» وبمعنى ما آخر «ملموس» محدد، أي أنه «عام ـ محدد» ومن هنا يأتي الالتباس، وبالتالي النظر إلى المسألة نظرة جدلية خلاقة هو وحده الكفيل بإزالة هذا الالتباس.

وإذا ما نقلنا المسألة إلى المجال الاجتماعي، فإننا نجد أن مجموعة الظواهر والعمليات الاجتماعية تشكل مفهوم «المجتمع» وهو مفهوم «عام ـ مجرد» ، يجد تجسيده الملموس في هذه الظاهرة أو تلك هذه العملية أو تلك، أي في المستوى «الخاص ـ المحدد» لمفهوم المجتمع.

والإشكالية المطروحة هنا، هي أن صفة «الاجتماعية» الموصوفة بها «الظواهر والعمليات» تحمل طابعاً مزدوجاً: فهي من جهة تشير إلى كافة الظواهر والعمليات، الاقتصادية والسياسية، واللغوية، والعائلية، والثقافية.. الخ، ومن جهة ثانية تشير إلى جوهر «عام ـ محدد» تستند إليه تلك الظواهر والعمليات المتعددة والمختلفة هو «الجوهر الاجتماعي»، الجسم الاجتماعي، إنه بالضبط ذلك الجوهر الذي يشير إليه كارل ماركس عندما يقول: «إن الإنسان هو بالمعنى الحرفي حيوان اجتماعي Zoon Politikon وليس فقط حيواناً اجتماعياً، بل هو أيضاً، حيوان لا يستطيع الانعزال إلا ضمن المجتمع. إن وجود أفراد منعزلين خارج المجتمع هو شيء مستحيل استحالة وجود اللغة خارجاً عن أفراد يحيون ويتكلمون معاً» (94/73).

وإذا ما عدنا إلى المفهوم المادي للتاريخ، لنقرأه قراءة «سوسيولوجية» بالمعنى المحدد للسوسيولوجيا، فيجب ألا يغيب عن البال أن ماركس في تحديده لهذا المفهوم قد بدأ من القول: «إن الناس Die Menschen ـ لا الأفراد Individuen» ـ وهذا يعني أن هؤلاء «الناس»، والذين هم «الجوهر الاجتماعي» هم الشرط القبلي A. Priori لكل

العـلاقات الاجتمـاعية، بمـا فيها عـلاقات الإنتـاج التي هي أسـاس هـذه العـلاقـات الاجتماعية. وهذا الجوهر الاجتماعي هو الذي يميز جوهرياً «المجتمع» البشري، عن «المجتمعات» الحيوانية الغريزية. فما هو هذا الجوهـر الاجتماعي الـذي يمثل المـوضوع الخاص بالسوسيولوجيا؟ وكيف يمكن تمييزه عن «أعراضه» الاقتصاديـة، والسياسيـة. . الخ والتي هي بدورها ظواهر «اجتماعية» لكونها منبثقة (أعراض لـ) عن هـذا الجوهـر الاجتماعي؟

17 ـ لقد حاول دوركهايم Durkheim القيام بهذه المهمة من منطلق سوسيولوجي صرف، ولكن ما تبينه كتابات دوركهايم، ولا سيما كتابه المخصص لهذا الموضوع «قواعد المنهج في السوسيولوجيا» Regeln der soziologischen methode أنه لم يستطع الخروج من الحلقة المفرغة للعلاقة ما بين مفهوم اجتماعي ومفهوم سوسيولوجي، رغم أنه أشار بـوضـوح إلى أن:

«الناس يستخدمون هذا اللفظ عادة للدلالة تقريباً على جميع الظواهر التي توجد في المجتمع لا لسبب إلاّ لأنها تنطوي بصفة عامة، على بعض الفوائد الاجتمـاعية، ولكن يمكننا القول بناء على ذلك، بأنه ما من حادثة إنسـانية إلاّ ويمكن أن نـطلق عليها اسم «الظاهرة الاجتماعية». فإن كل منا يشرب وينام ويأكل ويفكر. . . ومن ثم فلو كـانت هذه الأشياء ظواهر اجتماعية لما وجد موضوع خاص بعلم الاجتماع» (50/33).

وكـما هو واضح، فإن التمييز الـذي يقيمـه دوركهـايم هنـا هـو بـين الـظواهـر «الاجتماعية» الموجودة خارج شعور الأفراد، والظواهر «الفردية» المرتبطة بشعور الأفراد، ومن ثم فقد اعتبر أن النوع الأول من الظواهر هو موضوع السوسيولوجيا. أو على حد تعبير لاحق له «منـطقة نفـوذ خاصـة بعلم الاجتماع». لقـد اعتبر دوركهـايم أن معيار «الاجتماعي» إنما يتمثل بأمرين: شيئية الظواهر الاجتماعية، وقـوة القهر التي تمتلكهـا هذه الظواهر، وبغض النظر عن رأينا في سلامـة وكفايـة هذا المعيـار، فإن هـذا المعيار ينطبق على الظواهر الاجتماعية بالمعنى الواسع أي بوصفها تمثل الموضوع الخاص بكافة العلوم الاجتماعية وليس فقط السوسيولوجيا. ويقول دوركهايم رابطاً بين تحديد مفهوم الظاهرة الاجتماعية، وموضوع السوسيولوجيا: «ويمكن التعبير، إلى حد كبير من الدقة، عن هـذا النوع الجديد من الظواهر، بلفظ أشـار إليه بعض علماء الاجتمـاع، وهو لفظ «نظام». ولكـن لا بدَّ لنا من التوسع في مفهوم هذا اللفظ وحقيقة يستطيع المرء إطلاق هذا المصطلح، دون أن يشوّه معناه على جميع المعتقدات وعلى جميع ضروب السلوك التي تفرضها الحياة الاجتماعية. ويمكن تعريف علم الاجتماع في هذه الحال، بأنه علم النظم الذي يبحث في طريقة نشأتها وفي وظائفها» (43/33 - 44)، إن دوركهايم هنـا، يساوي

تماماً بين مفهوم «علم الاجتماع» بوصفه اللفظ المفرد ـ من الناحية القواعدية ـ لمجموع «العلوم الاجتماعية» Sciences sociales وبين مفهوم Soziologie الذي هو علم نوعي خاص، وأحد هذه العلوم المشمولة تحت مصطلح العلوم الاجتماعية.

وبدوره فقد حاول بتريم سوروكين إضاءة هذا الالتباس بين مفهومي سوسيولوجي واجتماعي، ولكنه كان أكثر دقة واقتراباً من الموضوع من دوركهايم. لقد عرف سوروكين السوسيولوجيا بأنها علم «السمات العامة والترابطات الكائنة... الخ» ونقطة الضعف الأساسية في هذا التعريف ـ كما نراها ـ هو أن سوروكين قد وضع العربة قبل الحصان، عندما لم يقل كيف ومن أينَ جاءت هذه السمات؟ لقد عبر دوركهايم نفسه عن هذه الإشكالية عندما تساءل وهو بصدد مضمون الظواهر الاجتماعية: «هل المجتمع سبب في وجود ظاهرة بعينها أم لا؟ وهل تؤدي هذه الظاهرة نفسها إلى بعض النتائج الاجتماعية؟» (41/33).

وفي محاولة من نوع مختلف، حاول ج. أوسيبوف حل هذا الإشكال عندما حدد المسألة على النحو التالي:

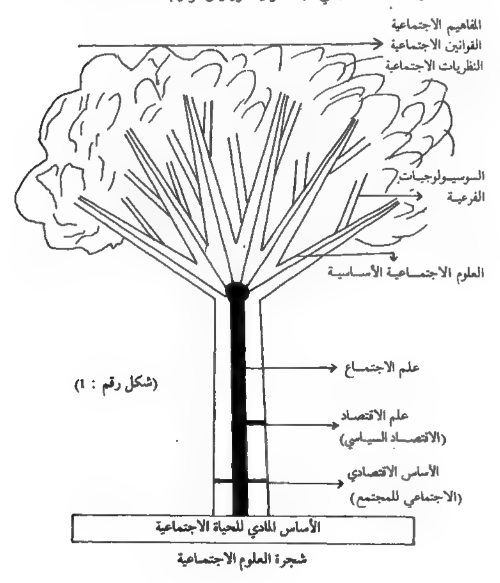
إن المجتمع الإنساني عبارة عن عضوية اجتماعية معقدة هذه العضوية تبحث من قبل مجموعة كاملة من العلوم الاجتماعية ترتكز جميعها على مبادىء المادية التاريخية... وبنفس الوقت فإن لكل علم اجتماعي موضوعه المعرفي الخاص... ويبحث علم الاجتماع نسق العلاقات الاجتماعية للناس (الطبقات، المجموعات، الأسر، العلاقات الأممية، وغيرها) وعدد من الأشكال الاجتماعية التي تضمن تطوير واستمرارية عمل هذه العلاقات» (171/131).

وبرأينا فإن أوسيبوف هنا، لم يتقدم كثيراً على سوروكين وعلى دوركهايم في محاولة تحديد الموضوع الخاص بالسوسيولوجيا ذلك أن «نسق العلاقات الاجتماعية للناس»، ورغم التحديدات التي وردت له، يمكن أن يكون موضوع كافة العلوم الاجتماعية الأخرى، كل من زاويته الخاصة.

18 ـ وفي محاولتنا الخاصة لإضاءة هذا الالتباس، والتقدم به خطوة نحو الأمام، سوف نعمد ثانية إلى التشبيه. حيث يمكن أن نشبه «الظاهرة الاجتماعية» بـ «الشجرة» التي يمثل جذرها الأساس الطبيعي للمجتمع وجذعها الأساس الاقتصادي ـ الاجتماعي الذي تنبثق منه وتستند إليه كافة العلوم الاجتماعية الأخرى التي تمثلها هنا الفروع الأساسية للشجرة أما «نسغها». فيعتبر بمثابة الجوهر الاجتماعي العام، وإذا كان الجوهر الطبيعي للمجتمع هو موضوع الفلسفة الاجتماعية، فإن الأساس

الاقتصادي - الاجتماعي هو موضوع الاقتصاد السياسي والسوسيولوجيا، أما الفروع فتجسد كلاً من العلوم الاجتماعية القطاعية وسوسيولوجيا هذه العلوم وفي حالة الشجرة يتبين بصورة أساسية ما يلي: (انظر الشكل - 1).

1 - لا يمكن تصور الشجرة إلاّ بارتباطها مع البيئة الطبيعية (التربة خاصة).
2 - إن المواد التي تتكون منها الشجرة هي من طينة المواد التي تتكون منها التربة.
3 - تتغذى الشجرة وتنمو بواسطة «النسغ» الذي يعم الشجرة من ألفها إلى يائها.
4 - رغم أن مواد الشجرة هي نفس مواد التربة، إلاّ أنها تملك «كيفاً» مختلفاً عن «كيف» التربة... وهذا يعني أنها تنمو وتتطور وفق قوانينها الخاصة.



(شكل رقم: 1)

شجرة العلوم الاجتماعية

5 ـ تمثل الشجرة كلية معقدة بنيوياً ووظيفياً.

6 ـ من بين كافة العناصر المحددة التي تتكون منها الشجرة (الجذر، الساق، الأغصان، الأوراق، البراعم، الثمار..) يحتل «النسغ» وضعاً متميزاً على المستويين البنيوي والوظيفي حيث يبدو مرة في صورة «العام» والكلي، ومرة أخرى في صورة «الخاص» والجزئي.. أي أنه واقع الحال مركب معقد من «العام ـ الخاص، المحدد ـ المجرد».

7 ـ تملك كل شجرة انتمائين اثنين: الأول، هو الانتماء إلى فصيلة نوعية، (تفاح، برتقال.. الخ) والثاني، هو الانتماء إلى فصيلة كمية (غابة، بستان، تجمع شجري...).

وبنقل هذا التشبيه إلى المجال الاجتماعي، ومقاطعة ذلك في المجال المعرفي، تتحدد العلاقة بين الواقع الاجتماعي والعلوم الاجتماعية، بما فيها السوسيولوجيا، كما هو مبين في الرسم):

في حال الشجرة	في حال المجتمع	في حال المعرفة
الشجرة بوصفها معهوماً عاماً	المجتمع بوصفه مفهوماً عاماً	الفلسفة العامة
الشجرة بوصفها شيئاً محدداً	المجتمع بوصفه شيئاً محدداً	العلوم الاجتماعية
● الجذر	الأساس الطبيعي ملمجتمع	الفلسفة الاجتماعية
● الجذع	الأساس الاقتصادي	الاقتصاد السياسي
● النسغ	الأساس الاجتماعي	السوسيولوجيا
● الفروع	الأنظمة الاجتماعية المختلفة	ـ العلوم الاجتماعية القطاعية (عدا علمي الاقتصاد والاجتماع) ـ سوسيولوجيا العلوم الاجتماعية القطاعية ـ السوسيولوجيات الفرعية

يشير هذا التصور بصورة أساسية إلى:

1 ـ العلاقة الجدلية بين العلم والفلسفة، وإذن، البعد الفلسفي للعلوم

الاجتماعية من حيث كونها تمثل المحصلة العامة للعلاقة بين أطراف العملية التاريخية الثلاثة: الطبيعة، المجتمع، الوعي، حيث تمثل البيئة الطبيعية الأساسَ الذي تنبثق منه وترتكز إليه شجرة المجتمع التي تمد فروعها نحو السماء (الوعي) وهي مترعة بأطيب الثمرات الإنسانية (الفلسفة، العلوم، المناهج).

2 ـ تمثل الفلسفة الاجتماعية الجذع العام الذي يجد تجسيده الملموس في:

«الجوهر الاجتماعي» الذي تدرسه السوسيولوجيا.
«الجوهر الاقتصادي» الذي يدرسه الاقتصاد السياسي.

3 ـ ويتجلى الجوهر الاجتماعي بدوره في مستويين: الأول هو المستوى «العام» أي بوصفه يمثل «لحمة» كافة الظواهر والعمليات الاجتماعية، وهو يسري في كافة عروقها ومسامها ويعطيها طابعها النوعي بما هي ظواهر اجتماعية Gesellschathiche Erscheinungen بشرياً.

والثاني، هو المستوى المحدد المعبر عنه بقولنا إن «لكل ظاهرة اجتماعية جزؤها السوسيولوجي» وباعتبار أن هذا المستوى الأخير ينقسم بدوره إلى مستويين فرعيين: مستوى الأنساق الكبرى ومستوى الأنساق الثانوية، فإن السوسيولوجيا أيضاً لابدَّ وأن تأخذ ذات التقسيم.. وهكذا يمكن تحديد مفهوم السوسيولوجيا بوصفه ينطوي على العناصر الأساسية الثلاثة التالية:

1 ـ علم الاجتماع العام.

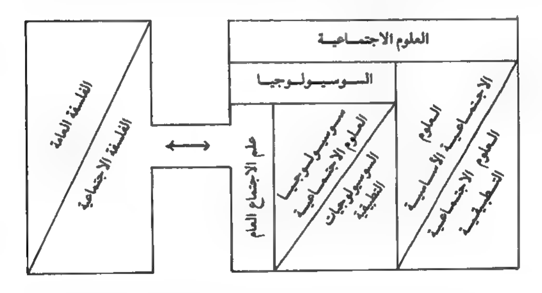
2 ـ علم اجتماع العلوم الاجتماعية الأساسية (علم الاجتماع الاقتصادي، علم الاجتماع التاريخي... إلخ).

3 ـ العلوم الاجتماعية التطبيقية (علم الاجتماع الصناعي، علم اجتماع العمل.. الخ).

4 ـ باعتبار أن الأنساق الأساسية (الفروع) تعبر عن العلاقات الاجتماعية الأساسية بين الناس، وباعتبار أنّ هذه العلاقات تأخذ أشكالاً وصُوراً ومستويات محددة تمليها ضرورة إنتاج الحياة الاجتماعية ذاتها بشقّيها المادي والروحي، فإن العلوم التي تدرسها تتمايز بتمايز هذه العلاقات رغم التداخل والتشابك الموجود بين هذه الأنساق، وانبثاقها عن جذع واحد، ورغم أن النسغ (الجوهر) الاجتماعي يسري فيها جميعاً، وهو الأمر الذي يبرر من جهة انضواء كافة هذه العلوم تحت راية «الاجتماعية»،

ومن جهة أخر انطواء كل علم اجتماعي على جرثومة السوسيولوجيا، وهو يفسّر بنفس الوقت الطابع المزدوج لعلم الاجتماع بوصفه علماً عاماً (يكاد يتطابق مع الفلسفة الاجتماعية)، وبوصفه علماً خاصاً متميزاً (يكاد يتعادل مع العلوم الاجتماعية الأخرى).

5 ـ بما أن علم الاجتماع العام يدرس الظاهرة الاجتماعية كبنية كليّة، ومن مختلف جوانبها وترابطاتها الاجتماعية (بالمعنى الواسع) فإن السوسيولوجيا من هذه الزاوية هي أقرب العلوم الاجتماعية إلى المادية التاريخية، وإنه من العبث محاولة الدمج بين السوسيولوجيا العامة والمادية التاريخية أو الفصل بينهما فالمسألة تتعلق بمستوى التعميم والتجريد والتحديد في كل منهما. ولعل الفرق بينهما شبيه بالفرق بين «علم الطب» و «علم الطب البشري»، من حيث أن الثاني يتعلق بجانب واحد من علم الطب ذي الجانبين (الطب البشري، والطب البيطري) ولكن المشكلة، بل الإشكالية هي أن الطب الحيواني هو «حيواني» كموضوع، وليس كذات، في حين أن الطب البشري، هو بشري ذاتاً وموضوعاً، ويوضح الرسم التالي العلاقة بين العلوم الاجتماعية والمادية التاريخية حسب تصورنا لهذه العلاقة:



6 ـ لقد وضع هذا الطابع، وهذا الموقع المتميز للسوسيولوجيا، وضع على عاتقها مهمة خاصة فيما يتعلق بعملية البحث «السوسيولوجي» والتي هي واقع الحال تكاد تكون معادلة لعملية «البحث الاجتماعي». إن دراسة ظاهرة ما سوسيولوجياً يعني دراسة كافة جوانب وصلات ودوافع هذه الظاهرة، وكذلك قوانين حركتها وتطورها، الأمر الذي يعني ضرورة تضافر كافة العلوم الاجتماعية بل والطبيعية أيضاً في دراسة الظواهر

الاجتماعية، ولكن تحت قيادة «السوسيولوجيا» وهذا هو المعنى بفكرة سبق أن أوردناها في غير هذا المكان، وهو أن البحث المتعدد الفروع، هو ضرورة سوسيولوجية بقدر ما هـو ضرورة اجتماعية عامة.

- 30 -

وتلخيصاً لكل ما ذكر حول تحديد موضوع السوسيولوجيا (الفقرات : 23 - 29) وبالتالي وضع التعريف المناسب لها. فإننا نقترح التعريف التالي والذي هـو تعريف إجرائي من جهة، ويمثل تركيباً Synthese لأفضل تعريفين وقفنا عليهما وهما تعريف بيتريم سوروكين، وتعريف ج. أوسيبوف:

«يمثل المجتمع الانساني عضوية اجتماعية دينامية معقدة، تتجلّى في عدد كبير ومتنوع من العلاقات والبنيات والنظم والمؤسسات الاجتماعية الأساسية والثانوية، المرتبطة بالجوهر الاجتماعي للناس بوصفهم كائنات اجتماعية تسعى من خلال الظروف الطبيعية والاجتماعية المعطاة إلى إنتاج وإعادة إنتاج وتحسين شروط حياتها، هذه العضوية الاجتماعية تبحث من قبل مجموعة متكاملة من العلوم الاجتماعية التي لكل منها موضوعه المتميز (نسبياً). وتبحث السوسيولوجيا بوصفها واحداً من هذه العلوم:

1 ـ الجوهر الاجتماعي الذي تنبثق عنه وتستند إليه مختلف صنوف ومستويات الظواهر والعمليات الاجتماعية.

2 ـ السمات العامة والمشتركة بين مختلف صنوف ومستويات الظواهر والعمليات الاجتماعية بوصفها جزءاً من العضوية الاجتماعية.

3 ـ العلاقات المتبادلة بين مختلف صنوف ومستويات الظواهر والعمليات الاجتماعية.

4 ـ الظواهر والعمليات الاجتماعية التي لا تدخل في إطار أي من العلوم الاجتماعية الأساسية (العائلة، الطبقة، الجماعات. . إلخ).

5 ـ القوانين العامة والخاصة للحركة الاجتماعية (العلاقات الاجتماعية، التغير الاجتماعي) بما في ذلك: نشأتها، صلاتها مع بعضها ومع غيرها، تطورها الماضي، اتجاه تطورها.

6 ـ المنهج العلمي الكفيل بتحقيق الأهداف السابقة، بما في ذلك ضبط العلاقة بين الوعي الاجتماعي والواقع الاجتماعي» .

وكما هو واضح فإن هذا التعريف الإجرائي الموسّع يحل كافة الإشكالات المتعلقة سواء بالتداخل بين علم الاجتماع والفلسفة الاجتماعية (المادية التاريخية)، أو بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى، كما أنه يجعل مفهوماً انقسام السوسيولوجيا إلى مجموعة من «العلوم الفرعية، البحث السوسيولوجي». إن هذا التعريف يقبل التصور الذي يقول: إن مجموعة من الظواهر الاجتماعية «ن» إنما تحتاج إلى «ن +1» من العلوم لدراستها، شريطة أن يدخل هذا الـ «+1» في تعداد الـ «ن» نفسها، وهو شرط جدلي لا ينطوي على أي خُلف.

الفصل الرابع

إشكالية المنهج العلمي في البحث السوسيولوجي

- 31 -

أشرنا في مكان سابق من هذا العمل... إلى مسألة التلازم بين «مثلث» موضوع ومنهج، ومهام أي علم من العلوم. إن العلم Wissenschaft إن هو إلاّ خلاصة محاولة الذات (الإنسان، المجتمع) للوقوف على حقيقة الموضوع (البيئتان الطبيعية والاجتماعية، طبيعة العملية المعرفية نفسها)، من حيث الوقوف على العلاقات السببية بين مختلف المتغيرات وعلى الاتجاهات الأساسية لحركة التطور الاجتماعي، وكذلك القوى الدافعة لهذا التطور، أي الوقوف الى قوانين حركة الواقع (الانتظامات، التكرارات..) وصوغها في صورة نظريات أو فرضيات Hypothesen محددة، وذلك بهدف تفهم جوهر هذه الحركة (وعي ضرورتها)، وبالتالي توجيهها لما فيه مصلحة النوع عموماً (الإنسانية) والجيل الحاضر خصوصاً (أمه، شعب، طبقة...) إن الأمر يعلق إذن، وكما هو واضح، بكل من: موضوع ومنهج ومهام العلم المعني في آن واحد.. ذلك أنّ الذات في سعيها لتفهُّم حركة الواقع، إنما تتحرك واقعياً بدافع الحاجات الحياتية (المصالح المادية والروحية) المرتبطة أولاً بضرورة البقاء، وثانياً بضرورة تحسين هذا البقاء إلى الحد الأقصى (توفير أكبر كميّة من السعادة، لأكبر عدد من الناس، بأقل درجة من الخسائر المادية والروحية) . الأمر الذي يعني أن الذات في سعيها المعرفي هذا، لا بدَّ وأن تنشد أهدافاً محددة، وبالتالي أن تحدد الطريق الأسلم والأقصر والأقل تكلفة والأكثر ضماناً للوصول إلى هذه الأهداف (أي: تلبية الحاجات).

بتعبير آخر لا بدَّ وأن تحدّد لنفسها منهجاً Methode هو عبارة ـ وهذا على حد تعبير René Descartes ـ «قواعد مؤكدة وبسيطة، إذا راعاها المرء مراعاة دقيقة، كان في مأمن من أن يحسب صواباً ما هو خطأ» (110 (أ) مادة منهج) أن التلازم بين موضوع العلم ومنهج العلم يجد تبريره في أن الوظيفة العامة والأساسية لكافة العلوم ومن بينها العلوم الاجتماعية هو كونها أدوات تحقيق بالدرجة الأولى* ولا يخرج علم الاجتماع عن هذه القاعدة بل إن ما يميزه عن غيره من العلوم الاجتماعية الشقيقة، هو هذا التلازم الوطيد بين علم الاجتماع والبحث السوسيولوجي.

«إن ما يميز السوسيولوجيا عن غيرها من العلوم الاجتماعية الأخرى، هو غالباً الأهمية الأكبر التي تعطى للبحث السوسيولوجي» (38/111 - 39).

بل إن أوسيبوف يذهب إلى أن علم الاجتماع إنما نشأ كعلم «نتيجة طبيعة لدراسات محددة ومنظمة للواقع» (262/9) إن هذا الترابط بين الحاجات، المعارف (العلوم)، المناهج يأخذ الشكل التالي:

الوجود ← الحاجات ← المعارف ← العلوم ← المناهج.

- 32 -

وبما أن الطبيعة هي موئل الحاجة فقد كانت المواجهة العملية الأولى والأساسية هي بين الإنسان والطبيعة، من حيث انصراف الجهد المعرفي نحو الظواهر الطبيعية، الأمر الذي ترتب عليه أن ظهور العلوم الطبيعية جاء سابقاً على العلوم الاجتماعية. ومن جهة أخرى فإن الطابع الاستنتاجي لعملية المعرفة في هذه المرحلة، كان غالباً من الناحية الأبستمولوجية على الطابع التجريبي**.

(*) إن هذا التلازم بين منهج العلم وموضوع العلم، دفع بعالم مثل K. Pearson إلى حد القول: «تسند وحدة كل علم إلى المنهج لا إلى الموضوع... فليست الوقائع في ذاتها هي التي تخلق وتصنع العلم، ولكنه المنهج الذي بواسطته تعالج تلك الوقائع» (30/61)، وبطبيعة الحال فإننا لا نتفق مع هذا الفصل الميتافيزيقي التعسفي بين موضوع العلم (الوقائع) ومنهج العلم ذلك أن العلم ـ أي علم ـ إنما يتحدد جدلياً بهما معاً.

(**) يجد تأخّر التجريب عن الاستنتاج تبريره عند جان بياجه J. Piaget في الأسباب الثلاثة التالية: «أول هذه الأسباب هو أن الميل الطبيعي للفكر هو حدس الواقع، والاستنتاج لا التجريب... والسبب الثاني الذي يكمل السبب الأول ويفسره بالمقابل، هو أن العمليات الأكثر اتساماً بالسمة الأولية أو البدائية في المجال الاستنتاجي هي في الوقت نفسه العمليات الأكثر بساطة: كالجمع، أو=

وقد نجم عن هذه الأسبقية بشقيها (أسبقية العلوم الطبيعية على الاجتماعية، وأسبقية الاستنتاج على التجريب) نتائج هامة فيما يتعلق بعلم المناهج Methodologie تمثلت في محاولة كثير من علماء الاجتماع - وهذا في إطار علم الاجتماع البرجوازي خاصة - إسقاط وسحب مناهج العلوم الطبيعية بصورة آلية - على دراسة الظواهر الاجتماعية مسقطين بذلك الفروق النوعية بين هذين النوعين من الظواهر، أو في محاولة البعض الآخر تضخيم هذه الفروق لدرجة القطيعة المعرفية بين مناهج العلوم الطبيعية ومناهج العلوم الاجتماعية، وهما تطرفان مضادان لحقائق العلم، وللمنهج العلمي، حيث ينبغي النظر إلى الظواهر الاجتماعية والطبيعية في وحدتها وفي تضادها، في خصوصيتها وفي عموميتها، بعيداً عن النظرة الوحيدة الجانب.

إنه مما لا شك فيه «أن الشعور بوجود سنن طبيعية هو العامل الموجب للفكر العلمي» (19/73) سواء ما يتعلق بالظواهر الطبيعية أو الاجتماعية الأمر الذي يعني ضرورة أن يسلم الباحث الاجتماعي - كما يقول إرمان كوفلييه. بأن «الحوادث الحسية الاجتماعية تؤلف نظاماً طبيعياً، وأنه توجد طبيعة اجتماعية خاضعة لسنن» (24/73) وهذا يعني عملياً التسليم بمفهوم الحتمية Determinismus، بما يعنيه ذلك من:

أ - الانطلاق من مفهوم «الحدث» أو الواقعة الحسية الملموسة.

ب - السعي وراء «النموذج» الذي يتجاوز الجزئي والراهن إلى الكلي والذي يصلح لفهم المستقبل.

جـ - التسليم بمبدأ «السببية» التي تشير إلى الروابط الضرورية بين الظواهر التي تحتم الواحدة منها الأخرى، بحيث تكون الأولى سبباً والثانية أثراً.

د - القبول بفكرة «القانون» الذي هو عبارة عن علاقة داخلية جوهرية بين الظواهر تحتم تطورها الضروري. وحسب روبرت ماكيفر فإنه:

«إذا انعدمت القوانين تلاشى الوجود الفعلي، وانعدمت الدنيا، وإذا ما انعدمت المعرفة بالقوانين تلاشت التجربة، وتلاشى فهم العالم. إن العالم خلو من الفوضى لأن

= الفصل، والربط بين علاقات لا تماثلية (الترتيب)، أو تنسيق التناظرات، أو المطابقة.. الخ... والسبب الثالث الذي يفسر تأخر التجريب عن الاستنتاج، يفوق في أهميته السببين السابقين... (وهو أنه) محال بلوغ الواقعة التجريبية بدون إطار منطقي رياضي، ومن الطبيعي إذن وجوب امتلاك عدد من الأطر الاستنتاجية قبل التمكن من التجريب» (87/22 - 88)، ويتفق Horst Berger مع هذا التصور إذ يقول: إن النظرية تسبق التجربة، وذلك بمعنى أنه لا يمكن إجراء بحث سوسيولوجي للأحداث والظاهرات الاجتماعية غير مشروط نظرياً» (60/111).

أشكال القانون تتغلغل في كل مكان» (30/85).

- 33 -

عند بحثنا للإشكالية المتعلقة بموضوع علم الاجتماع، تبين لنا وجود علم اجتماع علمي وعلم اجتماع غير علمي. إن هذا الحكم ينطبق أيضاً على مناهج البحث السوسيولوجي، حيث توصف هذه المناهج بالعلمية، أو باللاعلمية. إن المنهج هو في التحديد الأخير عبارة عن استراتيجية وتكتيك الذات للوصول إلى جوهر الموضوع. وهذا يعني أن العملية المعرفية إنما تتم بين طرفين اثنين هما: الذات والموضوع، وواقع الحال فإن هذه الثنائية الجدلية، تطرح من الناحية الميثودولوجية جملة من المسائل الأبستمولوجية أبرزها.

- مسألة العلاقة بين الوعي والواقع.
- مسألة الانعكاس الصحيح والانعكاس المشوه للواقع في الدماغ.
- المسألة الأيديولوجية بكل أبعادها.
- مسألة العلاقة بين: العام الخاص، والشكل-المضمون، الجوهر-العرض والمطلق-النسبي... الخ.
- العلاقة بين النظرية والتجربة، النظرية والممارسة.

هذا مع العلم أن علمية أو لا علمية منهج ما، إنما تحددها شكل ونوعية الإجابة على هذه المسائل المعقدة والشائكة والفلسفية.

* * * * * *

إن الفكر البشري، وبالاستناد إلى عوامل معرفية وتاريخية واجتماعية (طبقية خاصة)، قد انقسم على نفسه بصدد الإجابة على هذه المسائل أعلاه، إلى تيارين فلسفيين رئيسيين هما: التيار المثالي، والتيار المادي، وبينما يُلحق الأول المادة بالوعي، ويرى في الفكر، وليس الواقع، علة الحركة الاجتماعية، بل وعلة وجود الواقع نفسه، يرى التيار الثاني المسألة بصورة معكوسة تماماً، وهو يعترف بوجود حتمية سببية داخلية تحدد بنية ومجرى هذا الواقع الطبيعي والاجتماعي. إن الذات وفق هذا التيار، المادي هي جزء لا يتجزأ من الموضوع، جزء متميز، وهي تواجه موضوعها مواجهة داخلية، وليس مواجهة اغترابية، ذلك أن العملية المعرفية تنطلق كلها من الإحساس،

والإحساس مسروج إلى الحواس.

يقول لينين بهذا الصدد «إن كافة المعارف تشتق من التجارب ومن الأحاسيس ومن الملاحظات» (60/111).

إن الفكر هو إحدى فعاليات الدماغ البشري، وإذن فإنه من غير الممكن تصوره شيئاً متعالياً على الكائن، وبالتالي على الواقع.

إن هذا الانقسام الفلسفي، قد وجد انعكاسه في العلوم الاجتماعية بما فيها علم المناهج Methodologie، حيث يمكن التمييز هنا أيضاً بين منهج مثالي ميتافيزيقي غير جدلي، ومنهج مادي جدلي تاريخي، وبينما ينظر الأول إلى الظواهر وكأنها تامة الصنع وجدت مرة واحدة وإلى الأبد، وإذن فإن الجهد المعرفي يجب أن ينصب على كشف ترابطاتها الثابتة والساكنة، أو أنه يفسر حركة هذه الظواهر تفسيراً اغترابياً، بإعادتها إلى إرادة خارجية أو غيبية، وفي أحسن الحالات إرادة إنسانية، ينظر المنهج الجدلي إلى هذه الظواهر والعمليات في حركتها الجدلية، صيرورتها، نموها، وبالتالي صيرورة الإنسان ونموه معها وبها. إن كشف حقيقة هذه الظواهر والعمليات الاجتماعية، وفق المنهج الجدلي، لا يحتاج إلّا أن نترك تلك الظواهر والعمليات تتكلم عن نفسها، ودور الباحث هنا لا يعدو أن يكون هو دور القابلة التي تساعد هذه العلاقات على الخروج إلى النور.

إن المنهج الجدلي هو المنهج العلمي الأكيد، سواء في مجال العلوم الطبيعية أم الاجتماعية وهو بنفس الوقت يُعتبر منهجاً عاماً في دراسة الظواهر. وهو عام بمعنيين: الأول، هو أنه صالح في مجالات الوجود الثلاثة (الطبيعة، المجتمع، الفرد) التي لكل منها بالإضافة إلى ذلك مناهجه الخاصة، والثاني هو كونه يتعلق أساساً بالجانب العام والجوهري في الظواهر موضوع الدراسة ودون أن يفهم بطبيعة الحال وجود أية قطيعة معرفية أو ميثودولوجية بين المنهج الجدلي يجب أن ترافق عملية البحث السوسيولوجي من ألفها إلى يائها، كما أن تفكير الباحث نفسه ونظرته إلى الأمور، ومنطقه في المحاكمة لا بدَّ وأن تكون كلها جدلية، لكي يكون باحثاً علمياً حقيقياً.

إن المنهج الجدلي يستند إلى (يعكس وينعكس عن) ركائز موضوعية ثلاث هي المادية والجدلية والتاريخية. وبإجراء عملية تركيبية لهذه العناصر الثلاثة يتبين أن المنهج العلمي في مستواه الميثودولوجي العام، إنما يعني بصورة أساسية المنطلقات المنهجية الكبرى التالية:

ـ تمثل الطبيعة والمجتمع والفرد (الوعي) وحدة جدلية مترابطة.

ـ الظواهر الطبيعية والاجتماعية موجودة موضوعياً (خارج الوعي وبغض النظر عنه).

ـ الحركة شكل وجود المادة وتعبير عن جوهرها الداخلي وهي حركة جدلية ولا نهائية.

ـ وتأخذ هذه الحركة، سواء في الطبيعة أو المجتمع أو الفكر شكلاً قانونياً يتمثل في القوانين الجدلية الأساسية الثلاثة المعروفة: (قانون وحدة وصراع المتضادات، قانون نفي النفي، قانون الانتقال من الكم إلى الكيف بالطفرة) وفي المقولات الجدلية المستندة إلى هذه القوانين والتي أبرزها مقولات: (العام والخاص والوحيد، الجوهر والعرض، الشكل والمضمون، الحركة والسكون، المطلق والنسبي، الضرورة والمصادفة، الحتمية والحرية، المجرد والمحسوس، الزمان والمكان، الذات والموضوع، السبب والنتيجة).

ـ التغير الاجتماعي هو أحد أشكال حركة المادة (الحركة الاجتماعية) ولكنه يتم وفق قوانينه الخاصة، استناداً إلى قانون الوحدة والتمايز بين الظواهر الطبيعية والاجتماعية.

ـ الوعي هو انعكاس الواقع الموضوعي في دماغ الإنسان.

ـ وبما أن الكائن البشري (حامل الدماغ) هو نفسه نتاج الطبيعة فمن البديهي ألا تتنافى منتجات هذا الدماغ (الفرع) مع الانتماء الطبيعي للكائن (الأصل)، وبالتالي مع باقي ترابطات الطبيعة.

ـ بما ن الوعي هو انعكاس للواقع، وبما أن هذا الواقع هو متحرك جدلياً، فهذا يعني أن الوعي أيضاً متحرك جدلياً، أي أنه في حالة نمو مستمر (على المستويين الفردي والاجتماعي)... إنه مقولة تاريخية، سواء على مستوى التاريخ الشخصي أو التاريخ الاجتماعي.

ـ ويترتب على ذلك أن الذات (الوعي) لا يمكنها أن تقع على الموضوع (الحقيقة) دفعة واحدة، وإنما عبر عملية لانهائية من التواصل بين ما هو نسبي وما هو مطلق (جدلية المطلق والنسبي).

ـ لا تتم عملية الانعكاس بشكل آلي، وإنما بشكل خلاق، وهكذا فإن معرفة الظواهر لا تقف عند حدود «الملموس» بل تتعداه إلى أعماق «التجريد».

ـ ومن هنا فإن الوعي بقدر ما أنه انعكاس أمين للواقع، هو بذات الوقت والقدر عنصر فاعل ومؤثر ومغير في حركة هذا الواقع.

ـ إن الإنسان كائن بيولوجي قبل أي شيء، ولا بدَّ له قبل أن ينشغل بالسياسة والعلم والأدب والدين. . . الخ أن يأكل ويشرب ويجد المأوى والملبس ولهذا فإن إنتاج مقومات الحياة المباشرة (بالعمل) وبالتالي التقدم الاقتصادي الذي يحققه مجتمع ما. هو الأساس Basis الذي تقوم فوقه وتستند إليه أشكال الوعي والإدراك الاجتماعي ومن الناحية المنهجية، فإنه لا يمكن دراسة الإشكالات المتعلقة بالوعي، خارج إطار الإشكالات المتعلقة بالعملية الاقتصادية بالذات.

ـ إن معرفة الظواهر الاجتماعية تعني معرفة قوانينها الداخلية، انتظاماتها، طابعها التكراري، وهذا يعني على حد تعبير ارمان كوفييله، التسليم بأن الحوادث الحسية الاجتماعية إنما تؤلف نظاماً طبيعياً، وإنه «توجد طبيعية اجتماعية خاضعة لسنن» ذلك أنه ـ وهنا حسب تعبير ماكيفر ـ «إذا انعدمت القوانين تلاشت التجربة، وتلاشى فهم العالم، إن العالم خلو من الفوضى لأن أشكال القانون تتغلغل في كل مكان».

ـ «من التأمل الحي إلى الفكر المجرد ومنه إلى الممارسة هذا هو الطريق الديالكتيكي لإدراك الحقيقة، لإدراك الواقع الموضوعي» (31/65).

ـ إن هذا الطريق الديالكتيكي يقتضي من الناحية التطبيقية أن ندرس كل مسألة «1 ـ تاريخياً، 2 ـ في علاقاتها بالمسائل الأخرى. 3 ـ على ضوء التجربة التاريخية العيانية» (335/87).

- 34 -

إن كتب علم الاجتماع تزخر بتصنيفات متباينة ومختلفة لمناهج البحث السوسيولوجي ويتبين من استعراض هذه التصنيفات، أن كثيراً منها تنقصه المنهجية العلمية حتى في تحديد وتصنيف هذه المناهج.

إن تصنيف المناهج السوسيولوجية في البحث لا بدَّ وأن ينطلق من جملة من الاعتبارات المنهجية، أبرزها:

1 ـ ضرورة التفريق بين المستويين الأساسيين في البحث السوسيولوجي وهما: المستوى الميثودولوجي* والمستوى الميثودي**. الأمر الذي يعني عملياً ضرورة التفريق

(*) الميثودولوجيا هي: «نظرية عن طرائق المعرفة العلمية والسلوك البشري (145/ مادة Methodologie).
وبالتالي فهي تشمل جانبين: «1 ـ مجموعة طرق البحث في علم معين، 2 ـ نظرية في مناهج المعرفة العلمية وحول العالم (88/ مادة Methodologie).

(**) الميثودي: هو نسق من الضوابط من أجل توجيه الفعاليات النظرية والعملية للوصول إلى نتائج مضبوطة للأهداف المطروحة (145/ مادة Methode).

بين المنهج بوصفه منطلقات نظرية اجتماعية أو سوسيولوجية عامة (المفهوم المادي للتاريخ، قوانين ومقولات المنهج الجدلي) والمنهج بوصفه جملة من الطرائق والعمليات الإجرائية والتقنيات التي ترشد الباحث وتقود خطاه في الاتجاه الصحيح. إن المنهج ـ وكما سبق أن ذكرنا ـ هو عبارة عن استراتيجية وتكتيك الذات للوصول إلى جوهر الموضوع، وهكذا فإن المستوى الميثودولوجي يمثل الجانب الاستراتيجي، في حين يمثل المستوى الميثودي الجانب التكتيكي من عملية البحث السوسيولوجي.

2 ـ إن مسألة التفريق بين المستويين الميثودولوجيين أعلاه تقودنا عملياً ومنطقياً إلى ضرورة أن يجتمع في عملية أي بحث سوسيولوجي منهجان فرعيان متداخلان ومتكاملان جدلياً، هما: المنهج الاستدلالي، والمنهج الاستقرائي، الأمر الذي يعني بدوره ضرورة الجمع في إطار عملية البحث السوسيولوجي بين النظرية والتجربة وهو ما تستلزمه الطبيعة الخاصة بالظواهر الاجتماعية نفسها، والتي يتداخل فيها الجانبان الملموس وغير الملموس، الظاهر والجوهر، ما يمكن إخضاعه للتجريب والاختبار وما لا يمكن، ما يمكن ملاحظته بالحواس، وما لا يمكن.

3 ـ إن المناهج الأساسية المعتمدة في دراسة الظواهر الاجتماعية هي: الملاحظة، السؤال، تحليل المضمون، التجريب، عمليات التحليل والتركيب والتصنيف والجدولة والنمذجة.. الخ، علماً أن لكل من هذه الطرائق Methoden تقنياتها الخاصة، التي لا بدَّ من مراعاتها مراعاة دقيقة وصولاً إلى الحقيقة الموضوعية.

4 ـ إن دراسة ظاهرة اجتماعية ما، يمكن أن يتم عبر طريقين: الأول، هو إخضاع كافة عناصر الظاهرة (أفقياً وعمودياً) للدراسة والاختبار، بصورة كلية وشاملة والثاني هو الاكتفاء بدراسة جزء محدد من هذه الظاهرة، سواء في حد ذاته، أو بوصفه عينة تمثله لظاهرة أكبر، علماً أن هذا الجزء يمكن أن يتم اختباره على المستوى الأفقي أو العمودي، أو الاثنين معاً، وباستخدامنا للمفاهيم المتداولة في مجال البحث السوسيولوجي، فإن دراسة ظاهرة ما يمكن أن تتم بإحدى الطرائق التالية أو بالتداخل بين أكثر من واحدة منها وهي: أسلوب الحصر الشامل، وأسلوب العينة، والمسح، ودراسة الحالة.

5 ـ أياً كان نوع الدراسة وأهدافها، فإن اللجوء إلى القياس والتكميم يعتبر أمراً لا غنى عنه للبحث السوسيولوجي، وقوام القياس هو تطبيق العدد على المعطيات المنفصلة أو المتصلة موضوع الدراسة. وحسب Theodore Caplow فإن «تسع دراسات سوسيولوجية تقريباً من أصل عشرة تستخدم معطيات كمية» (11/66). إن الكم والكيف واقع الحال يمثلان وحدة جدلية مترابطة، حيث لا توجد الكمية بدون الكيفية ولا

العكس ولـذلك فـإنه لا معنى لمعارضة الـواحدة بـالأخرى، فحين نـواجـه النـوعيـة والكمية ـ يقول غرامشي ـ «فإننا نقابـل بالفعـل بين نـوعيّة وأخـرى بين كميـة وأخرى» (58/51 - 59). إن استخـدام القياس وتـطبيق العـدد يفتـرضـان بـدون شـك تكـوين «وحدات» نموذجية، وهذا يعني إهمال الصفات الفارقة بين عناصر هذه الوحـدات وهو إحدى صعوبات تطبيق المنهج الكمي (التكميم) في إطار العلوم الاجتماعية (بـاستثناء الديموغرافيا) فقولنا أنه يوجد في هذه القاعة عشرة كراسي، يختلف عن قولنا أنه يوجد فيها عشرة طلاب، فالكراسي يمكن إسقاط الصفات الفارقة بينها، دون أن يؤثر ذلك بصورة جوهرية على نتائج الدراسة (من حيث بنية ووظيفة الكرسي)، أما الصفات الفارقة بين الـطلبـة فيمكن أن يتـرتب عليهـا نتـائج في غـاية الخـطورة، ولكن منـاهـج البحث السوسيولوجي تمتلك العديد من الوسائل والتقنيات التي تقلل من هذه المخاطر إلى الحد الأدنى.

6 ـ إن الظواهر الاجتماعية ظواهر معقدة بطبيعتها، ولهذا فإن منهجاً ما بعينه من بين جملة المناهج التي يجري ذكرها في إطار تحديد أو تصنيف المناهج السوسيـولوجيـة لا يمكن أن يغطي أية دراسة سوسيولوجيـة مهما كـانت سهلة أو محددة الأهـداف، ولا بدَّ بالتالي من أن يكون البحث السوسيولوجي بدوره بحثاً مركباً Komplex سواء من حيث اللجوء إلى أكثر من منهج ـ وهذا على المستوى الميثودولوجي (اللجوء إلى المنطق الصوري في بعض الحالات إلى جانب المنهج الجدلي)، أو المستوى الميثودي، أو من حيث اللجوء إلى البحث المتعدد الفروع Interdisziplinäre Forschung هذا مع العلم أنه ينبغي أن يميز الباحث في كل دراسة سوسيولوجية بين منهج (أو أكثر) رئيسي، وبين مناهج ثانويـة يعتمدها الباحث بدرجات متفاوتة، وهذا يتـوقف بطبيعة الحـال على نـوعية الـدراسة وأهداف البحث، وفي بعض الحالات على الإمكانات المتاحة أمام الباحث.

7 ـ إن التـاريخ هـو مخبر علم الاجتمـاع، ولهذا فـإن المنهـج العلمي في البحث السوسيولوجي يفترض أن يعطي الجانب التاريخي للظواهر الاجتماعية المدروسة (كيف نشأت هذه الظاهرة، كيف تبلورت وتصيّرت) أهمية خـاصة، وإذن فـإن المام البـاحث السوسيولوجي بمبادىء وتقنيـات المنهج التـاريخي وكذلـك منهج تحليل المضمون يعتبـر ضرورة سوسيولوجية لازمة. إن العودة إلى الماضي لا تكون كاملة وصحيحة إلاَّ إذا تمت الافادة منها في فهم الحاضر، الأمر الذي يستلزم اللجوء إلى المنهج المقارن، سـواء على مستوى الماضي نفسه، أو بين الماضي والحاضر (بين المجتمعات البـدائية والمجتمعـات الحضـارية على سبيل المثال)، أو على مستوى الحاضر.

- 35 -

يقع في أساس التمييز بين الظواهر الطبيعية والظواهر الاجتماعية كون «فعل الناس» الذين لهم موهبة الوعي، والذين يعملون بتفكير وبعاطفة، وينشدون أهدافاً معينة هو ما يميز الظواهر الاجتماعية عن الطبيعة. وإذا كان الإنسان بسلوكه اليومي العادي يضع أهدافاً محددة ويسعى إليها، فإن وضع وتحديد هذه الأهداف يصبح بحد ذاته في إطار علم المناهج «هدفاً» منشوداً ينبغي السعي إليه بفاعلية وبراعة، ولا سيما أن تحديد هذا الهدف هو الخطوة الأساسية الأولى التي في ضوئها فقط يمكن تحديد نوع الدراسة ونوع المناهج، وطبيعة المعلومات اللازمة، وطرق التعامل مع هذه المعلومات إن هدف البحث ونوع الدراسة يتحدد كل منهما بواسطة الآخر. ومن الناحيتين العملية والمنطقية، فإن هدف أي دراسة سوسيولوجية، وبالتالي نوع هذه الدراسة لا يعدو أن يكون أحد الأربعة التالية:

1 ـ تحديد صفات ومواصفات الظاهرة الاجتماعية المعنية.

2 ـ الكشف عن العوامل (الأسباب) المسؤولة عن حدوث هذه الظاهرة، الأمر الذي يعني أحد أمرين:

ـ كشف العلاقة بين المتغيرات ذلك أن ظاهرة ما يمكن أن تكون نتيجة (أثراً)، ويمكن أن تكون سبباً لظواهر غيرها ويمكن أن تكون الأمرين معاً (سبباً ونتيجة)، وهذا ما ينسجم مع المنهج الجدلي.

ـ اختبار الفروض السببية، ذلك أن الباحث وهو يبحث عن العلاقة بين المتغيرات، إنما يضع فروضاً معينة، ويوجه بالتالي بحثه لاختبار مصداقية هذه الفروض، ويدخل ضمن هذا النوع من الدراسة الكشف عن الأسباب الفاعلة والموجهة للظواهر الاجتماعية.

3 ـ الكشف عن الأساليب التي يستطيع الناس بواسطتها التأثير على حركة واتجاه الظواهر والعمليات الاجتماعية، بل والقوانين الاجتماعية.

4 ـ الكشف عن آراء ودوافع ومواقف الناس حيال مسائل اجتماعية محددة.

- 36 -

ومن جهة أخرى فإنه لا بدَّ من التمييز بين مفهومي: «البحث الاجتماعي» و«البحث السوسيولوجي» إذ أن البحث السوسيولوجي، يغدو بدون معنى ـ كما يقول

R. Stollberg - عندما يريد علم الاجتماع أن يحلل الظواهر والعمليات الاجتماعية بنفس طريقة العلوم الأخرى، ولذلك فإنه «من الصحيح تماماً أن يلاحظ علم الاجتماع الظواهر والعمليات من جوانب خاصة» (35/111). إن التمييز بين البحث الاجتماعي والبحث السوسيولوجي يجابه في إطار علم المناهج Methodologie وفي مجال البحث السوسيولوجي صعوبات وتعقيدات أكثر من تلك التي صادفناها عند محاولتنا التمييز بين موضوع السوسيولوجيا ومواضيع العلوم الاجتماعية الأخرى. سواء عند علم الاجتماع البرجوازي أو علم الاجتماع الماركسي. يقول يوري بوبوف حول هذه النقطة: «ولا يفرقون دائماً عندنا بين الأبحاث الاجتماعية الملموسة، والأبحاث السوسيولوجية الملموسة» ويحدد بوبوف هذين المفهومين كالتالي: «إن المفهوم الأول (الأبحاث الاجتماعية المحددة م.ز) أوسع حجماً من الثاني ويشمله كنوع، أو لون من أنواعه وألوانه. وبتعبير آخر، كل دراسة سوسيولوجية هي دراسة اجتماعية وليس العكس» (43/21). ويتفق شتلبرغ إلى حدٍ ما مع هذا التصور، حيث يتساءل عن العلاقة بين «البحث الاجتماعي الأمبيريقي» و«البحث السوسيولوجي الأمبيريقي»، ويجيب قائلاً: «ومن الحق أن المفهومين غير متطابقين، ذلك أنه للعلوم الاجتماعية الأخرى بحوثها الملموسة... إن البحث السوسيولوجي هو جزء من البحث الاجتماعي الذي يعني بحوث كافة العلوم الاجتماعية القطاعية» (40/111). ومن جهتنا فإننا نرى المسألة كما يلي:

1 ـ باعتبار أن مفهوم «اجتماعي» هو أوسع وأشمل من مفهوم «سوسيولوجي» ـ وهذا ما أتينا عليه سابقاً ـ فلا بدَّ أن يكون إذن مفهوم البحث الاجتماعي أوسع من مفهوم البحث السوسيولوجي، ونحن نتفق بهذا تماماً مع بوبوف وشتلبرغ.

2 ـ إن مفهوم البحث الاجتماعي يشمل إذن كافة المناهج الخاصة بكافة العلوم الاجتماعية بما فيها مناهج البحث السوسيولوجي، والعلاقة بين مفهوم البحث الاجتماعي ومفهوم البحث السوسيولوجي هي من نوع علاقة العام بالخاص، حيث العام هو «الاجتماعي» والخاص هو (الاقتصادي، اللغوي، السياسي، السوسيولوجي... الخ).

3 ـ انطلاقاً من تعريفنا لعلم الاجتماع (انظر: الفقرة 30) أي تحديدنا لموضوعه والذي يشير على وجه الخصوص إلى أن السوسيولوجيا تبحث الأساس الاجتماعي الذي تنبثق منه وتستند إليه مختلف الظواهر والعمليات الاجتماعية، وكذلك السمات العامة

والترابطات الكائنة بين مختلف صنوف الظواهر الاجتماعية، فإن موضوع البحث السوسيولوجي لا بدَّ أن يسير في نفس الاتجاه، ويكتسي ذات الطابع المميز، وذلك بسعيه إلى «استيعاب شبكة التأثيرات الذاتية والموضوعية من خلال بحث الظواهر والبنيات الاجتماعية، والعمليات الاجتماعية، وذلك من زاويتين: أ) في تأثيرها على تطور الإنسان، وعلاقاته الاجتماعية وأسلوب وجوده الاجتماعي، أشكال حياته، وعيه... الخ. ب) بوصفها نتيجة تاريخية للنشاط الفعال والخلاق للإنسان كعضو في إحدى الطبقات والفئات الاجتماعية أو المنظمات... الخ الموجودة ضمن تشكيلة اجتماعية اقتصادية محددة» (55/111). وهذا يعني أن البحث السوسيولوجي يتناول الظواهر الاجتماعية تناولاً تاريخياً وملموساً في آن واحد من جهة، وينظر إلى المجتمع بوصفه كلاً كإطار للبحث من جهة أخرى.

4 ـ وهذا يعني أن البحث السوسيولوجي لا بدَّ وأن ينطوي على جانبين متكاملين: جانب نظري (النظرية)، وجانب امبيريقي (التجربة) «وهما درجتان معرفيتان مختلفتان نوعياً (من ناحية الشمول والعمق من جهة، ومن ناحية أسلوب العمل من جهة أخرى)» (56/111 - 57) ولكنهما متكاملتان جدلياً.

5 ـ إن مهام البحث السوسيولوجي مرتبطة بالعمل المشترك مع العلوم الاجتماعية المختلفة، بواسطة البحث المتعدد الفروع بل المتداخل الفروع. إن الظاهرة الاجتماعية هي ظاهرة كلية، ولا يمكن بالتالي لعلم واحد أن يدَّعي القدرة على الإحاطة بكل جوانبها، وبالنسبة لعلم الاجتماع فإن انطواء مناهجه على مناهج العلوم الاجتماعية الأخرى، هي في آن واحد ضرورة ميثودولوجية وسوسيولوجية.

6 ـ إن الخصائص الأساسية للبحوث السوسيولوجية تكمن في كونها:

(أ) تجري بشكل شامل، أي أن المشكلة موضوع الدراسة تبحث بحثاً كاملاً في كل ارتباطاتها وعلاقاتها.

(ب) تجري في ظروف فعلية كمشروع صناعي أو مزرعة جماعية... الخ وتعتمد على حقائق ومادة جُمعت ونُظمت بطريقة علمية.

(جـ) ينتج عنها استقراءات نظرية جديدة ومقترحات عملية (انظر: 271/9).

- 37 -

لقد سبق أن ذكرنا أن الارتفاع من مستوى المعرفة العفوية إلى مستوى المعرفة

العلمية المنظّمة، قد ارتبط بنشوء جملة من المبادىء والأسس الميثودولوجية والميثودية. وإذا كان لعلماء وفلاسفة كبار مثل: فرانسيس بيكون (+ 2626)* رينيه ديكارت (+ 1650)، أما نويل كنت (+ 1804) جون ستيوارت مل (+ 1873)، كارل ماركس (+ 1883)، ف إنجلز (+ 1895)، أوغست كومت (+ 1857)، أميل دوركهايم (+ 1917)، ف. إ. لينين (+ 1924)، الفضل في إرساء المبادىء والأسس العامة لعلم المناهج (المستوى الميثودولوجي) Methodologie، فإن لعلماء اجتماع آخرين من الأجيال اللاحقة، وبسبب بروز الطابع التطبيقي لعلم الاجتماع، وبالتالي انشغال العديد من علماء الاجتماع بالبحوث الميدانية الملموسة، الفضل في إرساء الأسس التقنية لهذا العلم (المستوى الميثودي)، والتي زودت السوسيولوجيا بجملة من المناهج الفرعية والتقنيات الميدانية التي تضمن للبحث السوسيولوجي ولنتائجه الحد الأقصى من الصدق والثبات، والتي ساعدت وتساعد الآن على تميّز السوسيولوجيا عن بقية العلوم الاجتماعية الشقيقة وإعطائها طابعاً تطبيقياً واضحاً. وهذا بغض النظر عن سلبيات «المنهج التجريبي»، التي حاولت خلق أسوار مصطنعة بين كل من النظرية والتجربة، وزعمت أنه يمكن الاكتفاء بدراسة الشجرة عن دراسة الغابة.

إن الطباع الخاص لدراستنا هذه لا يسمح لنا أن ندخل في تفاصيل عملية البحث السوسيولوجي وتقنياتها والتي هي عملية معقدة وواسعة**.

ولذلك فلسوف نكتفي هنا بإيراد ما نعتبره يمثل المنطلقات الأساسية لهذه العملية، وهي منطلقات تنتمي إلى المستويين الميثودولوجي والميثودي (الاستراتيجي والتكتيكي). أبرز هذه المنطلقات هي:

ـ الحذر من الانزلاق في خدمة النظام القائم، ومن محاولة الطبقات الحاكمة المستغلة (بالكسر) استجرار علم الاجتماع، لإيجاد تبريرات نظرية و«علمية» للوضع الاستغلالي القائم (انظر: الفقرة رقم 39).

ـ أن يتم اختيار البحوث وفقاً لمعايير موضوعية، بحيث يكون لهذه البحوث أهداف نظرية وعملية واضحة تمس مصالح الجماهير الشعبية، ولا سيا الكادحة منها، وتساعدها على تحسين ظروفها المادية والروحية.

(*) نرمز بالإشارة + إلى تاريخ وفاة الشخص.

(**) انظر مقالنا: المنهج العلمي في البحث السوسيولوجي، في مجلة دراسات عربية، العدد 3، يناير 1983.

ـ الانطلاق من قوانين ومقولات المنهج الجدلي في الفهم والتحليل والتفسير والتعميم الأمر الذي يعني بصورة أساسية:

● ضرورة المزاوجة الخلاقة الجدلية بين: النظرية والتجربة، والمناهج الكمية والمناهج الكيفية، والنظرية والممارسة، والتحليل البنيوي ـ الوظيفي، والتحليل التاريخي الديناميكي، والعام والخاص اللذين تنتمي إليهما الظاهرة الاجتماعية المبحوثة، والذاتي والموضوعي سواء بوصفهما أداة للتحليل أو بوصفهما موضعاً للتحليل، حل المشكل القائم (فرضيَّة البحث) واستثارة مشاكل جديدة (فرضيات جديدة)، تحتاج إلى بحوث جديدة.

الالتزام بعدد من المعايير التي تضمن للبحث السوسيولوجي أعلى درجة من العلمية والمصداقية،

● نخصُّ منها*:

1 ـ الموضوعية Objektivität، 2) الثبات Reliabilität، 3) الصحة Validität، 4) التمثيل Repräsentativität، 5) الاقتصادية Okonomie، 6) الحزبية Parteilichkeit، (انظر: الفقرة 40 لاحقاً).

ـ وبالمقابل ضرورة الحذر من الوقوع ـ بوعي أو بدون وعي ـ بعدد من الأخطاء التي تقلل من درجة الطابع العلمي للبحث مثل:

النزعة الآحادية والجمود المذهبي، والنزعة التوفيقية أو التلفيقية، والنزعة التبريرية، والنزعة الإسقاطية (إسقاط الحاضر على الماضي أم الأنا على الآخر)، والنزعة التجريبوية (الاستهانة بالنظرية والتجريد والنظرية الكلية)، والكسل العقلي والوجداني.

ـ استيعاب شبكة التأثيرات: الداخلية والخارجيّة، الظاهرة والمستترة، المباشرة وغير المباشرة، المادية والروحية... الخ التي تحيط بالظاهرة المعنيّة، وتؤثر عليها من قريب أو بعيد فعلى سبيل المثال يقدم جادوف المخطط التالي لبيان شبكة التأثيرات المختلفة لـ / بين العوامل الأساسية التي تحكم علاقة العمل بالعامل [انظر شكل رقم 2].

ـ استناداً إلى الطبيعة الجدلية لعملية المعرفة، وبالذات جدلية المطلق ـ النسبي فإن عملية المعرفة لا يمكن أن تكون مسروجة إلى الماضي والحاضر وحسب، بل وإلى المستقبل أيضاً، ومن هنا تنبع أهمية «فرض الفروض» وأهمية «الفروض العاملة» التي تجعل من

(*) حول هذه النقطة انظر (146/143 - 151).

الحقيقة شيئاً يجب البحث عنه على الدوام.

إن الحقيقة المطلقة هي دائماً في الإمام والمقبل وليس في الخلف والمنصرم.

ـ إن البحوث السوسيولوجية غالباً ما تهدف إلى حلول عملية، ولذلك فلا بدَّ أن يكون البحث السوسيولوجي:

- منطلقاً من الواقع العياني الملموس.
- مستنداً إلى الارث النظري السوسيولوجي السابق.
- مسترشداً بالممارسة باعتبارها غاية وهدفاً لأي عمل علمي.
- ملتزماً بالقضايا الاجتماعية الأساسية التي تحمل بعداً إشكالياً سواء على المستوى النظري أو العملي.

ـ على الرغم من أن عملية البحث السوسيولوجي يمكن أن تتم بأشكال وصور مختلفة فيما يتعلق بخطوات البحث، وطرق جمع وعرض المعلومات، وشكل وضع النتائج المحصلة (الرسالة، التقرير) إلا أنه ـ وفي حدود هذه المرونة ـ لا بدَّ وأن يلتزم الباحث بخطوات وعمليات أساسية لا غنىً عنها ولا يمكن تجاوزها أو تجاهلها. ونسوق المخطط ـ الموضح في شكل رقم 3 ـ كتجسيد لهذه الخطوات (176/114).

شكل رقم.2.

«مخطط الأثر والتأثير المتبادل للعوامل الأساسية التي تحكم علاقة العامل بالعمل» Jadow

المرجع: هـ. عملية البحث السوسيولوجي. برلين 1973. ص 52 - 53

شكل رقم 3 خطوات الدراسة السوسيولوجية



إنه على غاية من الأهمية، ولكي لا يظل البحث السوسيولوجي يدور حول نفسه في حلقة مفرغة، اللجوء إلى ما نرغب أن نطلق عليه «منهج الإحالة» حيث سيكون مطلوباً من الباحث: إحالة الأثر إلى السبب، وبالنسبة للسبب، إحالة السبب الظاهر إلى السبب الكامن والأقل أهمية إلى الأكثر أهمية، والجزئي إلى الكلي، والعارض إلى الدائم والقار، والمنقطع إلى المستمر. . . إلخ.

إن هذه العملية (المنهج العلمي) تسمح بالوقوف على الاتجاهات العامة والكبرى، وعلى الأسباب العميقة والجوهرية للظواهر والعمليات الاجتماعية، أي أنها تسمح بالوصول إلى القوانين «العامة» التي تدور في فلكها كل القوانين «الخاصة» بما في ذلك اكتشاف «النظريات» السوسيولوجية الأكثر عمومية، والتي تتصف بالشمول على مستوى الزمان والمكان والموضوع، والتي تستحق عن جدارة اسم «النظرية» السوسيولوجية، لما تتمتع به من حصانة نسبية أمام الواقع الكثير التلاوين، المتبدل على الدوام.

فلو أردنا ـ وهذا على سبيل المثال ـ أن ندرس ظاهرة عملية «التمايز الاجتماعي» في مجتمع ما، فإن المنهج العلمي يقتضي ـ كما سبق أن ذكرنا في مكان سابق ـ أن تكون هذه الدراسة تاريخية (دراسة منشأ التمايز الاجتماعي وصيرورته التاريخية)، وبنيوية (دراسة كافة أشكال ومستويات التمايز الاجتاعي من حيث وظيفتها الاجتماعية) وجدلية (دراسة التأثر والتأثير المتبادل في/بين العناصر المختلفة للظاهرة نفسها وللظواهر الاجتماعية المختلفة)، وملموسة (دراسة الحال الواقعية التي عليها الظاهرة عند فترة الدراسة). ومن الواضح هنا أن مفهومي «جدلية» و«بنيوية» إنما ينطويان على مبدأ (منهج) الإحالة. ذلك أن العناصر المختلفة المكونة لبنية ما لا يمكن أن تكون متساوية الأهمية والقيمة بالنسبة لدورها ووظيفتها في تكوين البنية والحفاظ على ديمومتها. ففي جسم الإنسان ـ بوصفه بنية بيولوجية ـ مثلاً تقوم كل من الأصبع والعين والقلب بوظائف محددة. ولكن هذه الوظائف ليست على درجة واحدة من الأهمية. بدليل أن غياب بعضها (الأصبع) يخل بالبنية خللاً محدوداً وغياب البعض الآخر (العين) يخل بالبنية خللاً كبيراً، أما غياب بعضها الثالث (القلب) فيعني نهاية البنية كلها. ومن جهة أخرى فإن وظيفة الأصبع متوقفة على وظيفة العين، ووظيفة العين متوقفة على وظيفة القلب. . الخ (بدرجة كبيرة أو صغيرة). وإذا ما نقلنا هذه الصورة البيولوجية إلى المجال الاجتماعي وبالذات إلى ظاهرة التمايز الاجتماعي بين الناس والجماعات، فإن الصورة تبدو كالتالي: (انظر المخطط، شكل رقم 4).

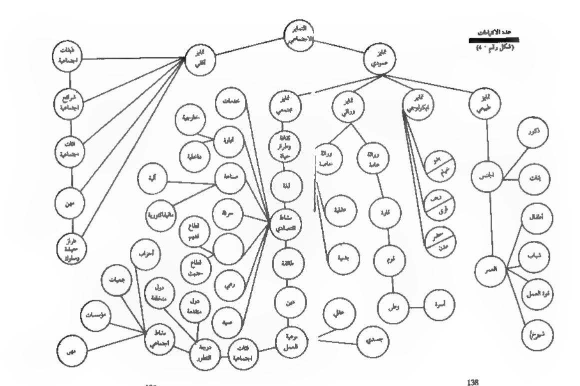
1 ـ يتمايز الناس بأشكال مختلفة بعضها «طبيعي» وبعضها «مجتمعي» بعضها «عمودي» وبعضها «أفقي»* الأمر الذي ترتب عليه أن للكائن البشري جملة من «الانتماءات» المختلفة التي تأخذ شكلاً تمايزياً بينَ الأفراد والجماعات، تصل ـ حسب تقديرنا ـ إلى عشرين انتماءً كما يبينها المخطط الموضح في شكل رقم 4.

2 ـ يلاحظ أن هذه الشبكة من التمايزات تنطوي على جانب مشروع (وظيفي) سواء تعلق الأمر بالتمايز الطبيعي (رجل ـ امرأة ـ صغير ـ كبير) أو التمايز المجتمعي (تقسيم العمل الاجتماعي السليم) لأنه بدون هذا التمايز ما كان يمكن أن يوجد النوع البشري وبالتالي المجتمع البشري أو يستمر. وجانب غير مشروع (لا وظيفي إذا استعرنا تعبير روبرت ميرتون، ولا اجتماعي إذا استعرنا تعبير برفسور كول) ناجم عن / مسبب لـ : الانحراف بالتمايز المشروع عن مساره الطبيعي، إلى مسار نوعي جديد قائم على التسلط الذي يأخذ شكل العلاقة الباثولوجية بين طرفي العلاقة مثل اضطهاد الرجل للمرأة، الكبير للصغير، القوي للضعيف، رأس المال للعمل، الفكر للبدن، المدينة للريف، الحاكم للمحكوم، الرئيس للمرؤوس، المسلح للأعزل، الأكثرية للأقلية، المواطن للغريب، الجميل للقبيح، الجيل الحاضر للأجيال القادمة، . . . إلخ.

3 ـ وبدون الدخول في متاهات فلسفية للبحث عن أسباب هذا الانحراف فإنه يمكن الحكم منطقياً وواقعياً (كل ما هو واقعي معقول، وكل ما هو معقول واقعي ـ هيغل) على أن «الاستحواذ» هو الذي يقف وراء مسألة «التسلط» للدرجة لا يمكن مشاهدة الواحد دون الآخر، ولذلك فهما يمثلان في حقيقة الأمر مقولة واحدة هي مقولة «الاستحواذ ـ التسلط». ونَعني بالاستحواذ محاولة البعض الاستحواذ على ثمرة جهد الآخرين، أي على ما أصبح معروفاً بـ «فائض القيمة». إن مقولة «الاستحواذ ـ التسلط» تشير إلى العلاقة الجدلية بين الاقتصاد والسياسة أو بتعبير أدبي بين «المصنع والمدفع» التي تقوم في أساس التمايز الاجتماعي (المجتمعي) غير المشروع.

إن التمايز الطبيعي لا يمكن أن يكون بحد ذاته سبباً لصراع غير طبيعي، فالرجل والمرأة لا يمكن أن يتصارعا لكي يحل أحدهما محل الآخر، ولكن كي يستغل (يستحوذ) أحدهما الآخر، سواء أكان هذا الصراع هجومياً أم دفاعياً، وينطبق هذا على التقسيم الاجتماعي السليم للعمل، فالتنشئة الاجتماعية أمر مشروع يضع على عاتق الكبار نقل

(*) نعني بالتمايز «العمودي» التمايز على أساس الدين، أو الطائفة، أو القومية أو العشيرة أو الإقليم الجهوي، أو اللغة وإلى حد ما الثقافة حيث ينضوي تحت كل منها عناصر وفئات وطبقات اجتماعية مختلفة المصالح ومتناقضة: أما التمايز «الأفقي» فنعني به التمايز الطبقي حصراً.



حدد الاثنيات
(شكل رقم 4)
التمايز الاجتماعي
تمايز تقني
تمايز عمودي
طبقات اجتماعية
شرائح اجتماعية
فئات اجتماعية
مهن
طراز معيشة وسلوك
خدمات
خارجية
تجارة
داخلية
آلية
صناعة
الكترونية
حرفة
قطاع عام
قطاع خاص
زراعي
صيد
أحزاب
جمعيات
دول متخلفة
دول متقدمة
نشاط اجتماعي
درجة التطور
فئات اجتماعية
تمايز جنسي
ثقافة وطراز حياة
لغة
نشاط اقتصادي
طائفة
دين
نوعية العمل
تمايز وراثي
وراثة خاصة
وراثة عامة
عقلية
بدنية
قبيلة
قوم
وطن
أسرة
عقلي
جسدي
تمايز ايكولوجي
تمايز طبيعي
الجنس
ذكور
إناث
العمر
أطفال
شباب
قوة العمل
شيوخ

تجربتهم إلى الصغار عبر القنوات الاجتماعية المختلفة (الأب، المعلم، الكتاب. . . الخ) ولكن حين تأخذ هذه العلاقة طابعاً أيديولوجياً تسلطياً تنتفي عنها صفة المشروعية وتنقل إلى الجادة الأخرى.

4 ـ إن لإنسان كائن «بيولوجي ـ اجتماعي ـ واع» وقد نجم عن ذلك أن الجانب البيولوجي (مسألة البناء بحد ذاتها) وهو منطلق وغاية الجانبين الآخرين، الأمر الذي ترتب عليه أن إنتاج وسائل الحفاظ على الحياة البشرية (الجانب البيولوجي) وإذن عملية توزيع هذه المنتجات هما أساس Basis البناء الاجتماعي بأسره، بما في ذلك مسألة التمايز الاجتماعي، وهو أمر يقود بدوره إلى استنتاج آخر هو أن علاقات الإنتاج تقع في أساس كافة العلاقات الاجتماعية وهذا يعني ـ من الناحية المنهجية ـ أن فحص أية ظاهرة/عملية اجتماعية يجب أن يبدأ بفحص علاقات الإنتاج السائدة في المجتمع المعني، أي الأساس الاقتصادي لذلك المجتمع.

5 ـ إن تطبيق منهج الإحالة في مثالنا بات يعني أنه يمكن، إن لم نقل يجب:

أ ـ إحالة التمايز العمودي إلى الأفقي.

ب ـ إحالة التمايز غير الاقتصادي إلى التمايز الاقتصادي (ملكية وسائل الإنتاج أساساً).

جـ ـ إحالة العلاقات الاجتماعية إلى علاقات الإنتاج.

على أن تكون هذه الإحالة ذات طبيعة جدلية، تضع في اعتبارها أن العلاقة القائمة بين طرفي أية علاقة اجتماعية لا تسير في اتجاه واحد (أ ← ب) وإنما في اتجاهين اثنين (أ ↔ ب) حيث يتحول السبب إلى نتيجة والنتيجة إلى سبب، وهذا يعني بالنسبة لمثالنا أننا لا نسقط دور العوامل النفسية، في عملية التمايز الاجتماعي، ولا نسقط دور الوعي سواء في المحافظة على هذا التمايز غير المشروع أو في مكافحته عبر الأشكال المختلفة للصراع الاجتماعي والطبقي.

- 39 -

إن عالم الاجتماع هو جزء لا يتجزأ من المجتمع الذي يعيش فيه، وهو بالضرورة منتم إلى إحدى طبقات هذا المجتمع، ومتأثر بمصالحها وأيديولوجيتها بشكل أو بآخر، بدرجة أو بأخرى، وتطرح هذه المسألة على النظرية السوسيولوجية مسألة العلاقة بين الحزبية Parteilichkeit والموضوعية Objektivität في عملية البحث السوسيولوجي، أي

هـل يمكن أن يكـون عـالم الاجتمـاع منحـازاً لإحـدى الـطبقـات الاجتمـاعيـة (أو الأيديولوجيات)، دون أن يؤثر ذلك على سلامة موقفه العلمي؟

إن مسألة «الحزبية» تعتبر من أبرز نقاط الخلاف بين السوسيـولوجيـا البرجـوازية والسوسيولوجيا الماركسية ـ اللينينيـة إذ بينما يلح الاتجـاه البرجـوازي على ضـرورة تحييد القيم Werfrei والنظر إلى الظواهر الاجتماعية نظرة «وضعية» Positivistisch ذلك أنـه «على الطبيب إيجاد أحسن الأدوية، أو أحسن معالجة.. وليس له أن يبدي رأياً في قيمة الحياة» (82/60)؛ فإن علم الاجتماع الماركلينيني يـرى أن هذه الـدعوة هي بحـد ذاتها دعوة أيديولوجية، وهي دعوة كاذبة من الناحيتين العملية والعلمية وتخفي وراءهـا أشد أشكال الانحياز ولكن إلى الطبقات الحاكمة المعادية لمصالح الكادحين ولا سيما الطبقـة العاملة. إن كثيراً من علماء الاجتماع البرجوازيين باتوا أنفسهم يـدركون هـذه الحقيقة ويعترفون بها يقول أحدهم على سبيل المثال:

«على الرغم من أن التطلع إلى علم اجتماع متحرر من القيمة أو محايد سياسياً كان هو الاتجاه السائد بين علماء الاجتماع المعاصرين، إلا أن عدداً منهم عارض هذا الموقف بشـدة» (241/7) مثـل روبـرت لينـد R. Lynd رايت ميلز W. Mills وغـونـار ميـردال G. Myrdal ويرجع الفضل إلى هؤلاء العلماء وأمثالهم ـ كما يقول أسيبوف ـ «في الكشف عن الصلة الوثيقة بين علم الاجتماع والمصالح السياسية للطبقات الحاكمـة في المجتمع الرأسمالي» وبالتالي «الرغبة في الحفاظ على الوضع القائم» (65/9).

إن السـوسيولـوجيا العلميـة تفـرّق بـين مسـألتي: الخـلاف في الـرأي وهـو أمـر مشروع ـ والانعكاس المشوه أو الصحيح للواقع في الوعي، المرتبط عادة بالموقف الطبقي بصورة أساسية. فهناك طبقات اجتماعية، تتعارض مصالحها الذاتية مع أن ترى الواقع الاجتماعي، (وفي بعض الحالات الطبيعي) على حقيقتـه، دون زيادة أو نقصـان، لأن ذلك سوف يعني فضح واقعها الاستغلالي، ووضع جرائمها البشعة بحق الجماهير تحت المجهر. إن هذه الطبقات المستغلة (بالكسر) تتمنى أن يصاب جميع الناس بعمى الألوان حتى لا يروا لون الدماء التي صبغت وتصبغ به هذه الطبقات سحنة التاريخ البشري منذ التشكيلة العبودية وحتى هذه اللحظة، وعلى العكس من ذلك فإن الطبقـات المسحوقـة والمستغَلة تنسجم مصلحتها تماماً مع رؤية الواقع الاجتماعي، كما هو، على حقيقته، وهو أمر ينسجم مع مقتضيات العلم والمنهج العلمي. ويعني أيضاً أن الحزبية ليست بحد ذاتها معادية للعلم، ولكن فقط حالما تكون انعكاساً وتعبيراً عن أيديولـوجية الأقليـة المستغِلة المعادية لمصالح الجماهير الشعبية الكادحة. إن تحيز الطبقات المضـطَهَدَة والمسحـوقة إلى

نفسها لا يتناقض مع العلم، بل يشكل شرط العلم، وشرط الموضوعية، وهو أحد المعايير الأساسية لضمان جدوى ومصداقية البحث السوسيولوجي، إن سلبيات المنهج التجريبي لا تقتصر ـ من وجهة نظرنا ـ على قصوره المعرفي (الفصل بين النظرية والتجربة، الاستغراق في «الكم» على حساب «الكيف» الخ)، وإنما تتعدى ذلك إلى طريقته في اختيار البحوث، التي غالباً ما لا تعكس هموم الطبقات الفقيرة والمضطهدة، ولكن، وبصورة أساسية، مشاكل وهموم ومصالح الشركات متعددة الجنسية، والطبقة البرجوازية «فعلى حين تنفجر الثورات، يدرس الأمريكيون شروط الاستقرار الاجتماعي، على حين أن الأسس الاجتماعية للسلطة تتحول حتى لتصبح غير واضحة، فإن الأمريكيين يتكلمون عن «عوامل حاسمة نفسية» وعن «مشاكل هوية شخصية» وعلى حين أن البعد الذي يفصل الشعوب الغنية عن الشعوب الفقيرة يزداد بلا انقطاع، فإن أصحابنا يناقشون بصورة خفية نتائج اللامساواة الدولية، هذا إن ناقشوا في ذلك يوماً ما» (227/75).

وليس أدل على صحة هذا الرأي «رأي أوسيبوف» من ذلك الوصف العلمي الموضوعي لعلم الاجتماع التقليدي الامريكي (التجريبوي) الذي قدمته «حركة تحرير علم الاجتماع في أمريكا» Sociology Liberation Movement «إن علم الاجتماع يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأجهزة الحاكمة ويعبر عن مصالح القوى المسيطرة في المجتمع الأمريكي، ويتضح ذلك من القيم والمعتقدات السائدة بين علماء الاجتماع ومن ولائهم لهذه الأجهزة، وعلى الرغم من ادعاء علماء الاجتاع لصفة الجهاد، إلا أنهم يقيمون بإجراء بحوث لصالح التنظيمات القوية في المجتمع ويمدونها بالمعرفة التي تحتاج إليها للسيطرة على مشكلاتها، وهم يضعون خبرتهم تحت تصرف النظام ويجعلون تطور علم الاجتماع يسير في الاتجاه الذي تحدده احتياجات الذين يمولونهم وتحت ستار الحياد فشل علم الاجتماع في أن يسهم بأي شكل في فهم مشكلات الفقراء والضعفاء وفي مساعدتهم على التغلب على سيطرة ذوي النفوذ والقوة عليهم.

إن علماء الاجتماع حاولوا أن يخلعوا على أنفسهم الصبغة العلمية عن طريق تطوير أساليب وطرق البحث العلمي، ولكن على حساب المضمون، كما قدموا نظريات علمية خالية من المعرفة الحقيقية للمجتمع الأمريكي، وكل من حاول ذلك واهتم بدراسة الواقع كان يواجه بالنبذ ونفي صفة العلمية عنه.

إن النظريات الاجتماعية الرجعية والليبرالية، تبالغ عن عمد في إظهار أن المجتمع تسوده حالة من الاتفاق والاجماع، وتدعو إلى المحافظة على ذلك وتهمل حقيقة وجود

الصراع بين مصالح المجموعات المختلفة منه، وتدعو إلى التفاهم والصبر والنية الحسنة لحل أي مشكلات فيه، وذلك لا يمت للعلم بصلة، إنه لا يزيد عن كونه ضراعة ولا يصور الواقع بل يعبر عن آمال الطبقة الاجتماعية التي يمثلها علماء الاجتماع.

«إن علم الاجتماع تحت تأثير وهم الابتعاد عن الصراعات الدائرة في المجتمع تخلّى عن مسؤوليته في أن يكشف حقيقة القوى الاستغلالية في المجتمع، وأصبحت الطبيعة الرجعية للحكومة الأمريكية خارج نطاق البحث الاجتماعي. ولكن السكوت على وضع ما يعني الرضى عنه، وعدم كشف هذا الوضع يعني تأييده» (نقلاً عن: 48/99 - 49). لقد وجهت منظمة اليونسكو في نهاية الستينات استقصاءً إلى (550) هيئة وطنية ودولية، حول الاتجاهات الرئيسة للبحث في العلوم الإنسانية، وقد جرى في هذا الاستقصاء تحديد البحوث كما يلي: (انظر: 108/110 - 114).

1 ـ البحث الأساسي الحر.
2 ـ البحث الموجه.
3 ـ البحث التطبيقي.

وقد بينت إجابات أكاديميات العلوم في الدول الاشتراكية ـ حسبما يقول المرجع المذكور ـ أن «ثمة سمة مشتركة بين أكثر المجتمعات الاشتراكية، هي أن جهد البحث يرتبط أساساً بالتخطيط القومي، ويبدو أن التمييز بين بحث أساسي حر وبحث موجه، مرفوض باسم القيم الاجتماعية الأساسية الخاصة بالالتزام بالجماعة ومصالحها. هنا يأخذ مفهوم البحث «الحر» معنىً جديداً» (112/110). إننا نجد توكيداً لهذه الصورة لدى بروفسور T. Rjabuškin مدير معهد البحث السوسيولوجي (I. S. F.) في أكاديمية العلوم السوفيتية بموسكو، حيث يقول «إنه من غير المسموح به أن تأخذ أبحاث علماء الاجتماع السوفييت اتجاهاً ذاتياً. إن عليها أن تساهم في حل مشكلات التطور المستمر لأسلوب الحياة الاشتراكي. .» (59/127)، وأيضاً لدى بروفسور شتلبرغ في قوله: «إن ارتباط عملية البحث في إطار علم الاجتماع الماركسي اللينيني مع حل مهام البناء الاشتراكي، جعل الطابع الطبقي لعلم الاجتماع واضحاً» (24/111). إننا نتفق مع ريابوشكين وشتلبرغ في ضرورة أن يكون البحث السوسيولوجي ملتزماً، وبالتالي موجهاً. إن البحث السوسيولوجي الجاد لا يمكن أن يقوم به إلا فريق عمل، سواء في إطار العلم الواحد أو في إطار البحث المتعدد الفروع Interdisziplinär وإذن فهو بحث مُكلف من الناحية الاقتصادية ويحتاج إلى إمكانيات ليست بمستطاع الأفراد، ولا بدّ من أن تتم في إطار مؤسسات اجتماعية وتبقى المسألة هنا: ما هي هذه المؤسسات الاجتماعية؟ وما هو

طابعها الطبقي؟ وما هي أهدافها البعيدة والقريبة من وراء إجراء هذا البحث؟ ومرة أخرى فإننا أمام الطابع «الحزبي» و«الأيديولوجي» لعلم الاجتماع والبحث السوسيولوجي.

الباب الثاني

علم اجتماع البلدان النامية:
ماذا؟ لماذا؟ إلى أين؟

الفصل الأول

فرضية التقسيم الثلاثي والمستويات الثلاثة

- 40 -

في مكان سابق من هذا العمل (الفقرة 31) قمنا بتحديد موضوع السوسيولوجيا في صورتها العامة أي قبل دخولها مرحلة التمايز سواء الأيديولوجي أو التطبيقي. ومن الطبيعي أن ينقلنا هذا التحديد العام لموضوع السوسيولوجيا إلى مستوى آخر، ألا وهو المستوى التطبيقي، أي ترجمة هذا التحديد العام إلى مهام Aufgaben بعينها يطرحها هذا العلم على نفسه، ويطرحها الواقع الملموس على هذا العلم. إن مسألة الترابط بين موضوع ومهام، ومناهج علم الاجتماع، وكذلك العلاقة الجدلية بين المستويين: المجرد والملموس، العام والخاص للظواهر والعمليات الاجتماعية، إنما تطرح على النظرية السوسيولوجية والفكر السوسيولوجي، مسألة التعددية السوسيولوجية سواء على مستوى التكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي على المستوى العالمي العام، حيث تطفو على السطح السوسيولوجي المعاصر ثلاثة علوم متمايزة هي: علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الماركسي وعلم اجتماع البلدان النامية، أو على مستوى الواقع الاجتماعي الملموس ضمن هذا التشكيل الاجتصادي* أو ذاك، حيث تنقسم السوسيولوجيا إلى عدد

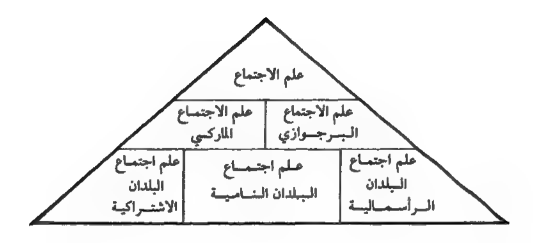
(*) لقد نحتنا هذا التعبير بوصفه دمجاً لتعبيري «اجتماعي» و «اقتصادي» كإشارة إلى عملية التكامل الجدلي بين هذين المفهومين، اللذين يمثلان وجه وظهر ميدالية «التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية» وبالتالي فإنهما من الناحية الواقعية إثنان في واحد.

غير محدد من الفروع السوسيولوجية التطبيقية (السوسيولوجيات Zweigsoziologien) في القطاعات المهنية، أو المؤسسات الاجتماعية، أو مجالات الإنتاج والنشاط الاقتصادي المختلفة، أو المشاكل الاجتماعية، أو القطاعات الديموغرافية، أو عملية التغير الاجتماعي . . . إلخ.

إن الإشكالية التي سنعالجها هنا هي فقط تلك المتعلقة بالتعددية السوسيولوجية على المستوى الأول، أي مسألة الانقسام الثلاثي الذي بات شائعاً، والمستند أساساً إلى مقولة ومبدأ «التشكيلة الاجتماعية ـ الاقتصادية»، ذلك أن المستوى الثاني (السوسيولوجيات القطاعية أو الفرعية) لا يمثل إشكالية بحد ذاته، وإنما بارتباطه وبتبعيته للمستوى الأول.

وكما هو واضح فإن صفتي برجوازي وماركسي إنما تعكسان بعداً أيديولوجياً وفلسفياً بالإضافة إلى بعدهما التطبيقي (الانبثاق عن / التعبير عن واقع اجتماعي اقتصادي محدد)، في حين لا تعكس صفة البلدان النامية سوى البعد الأخير (التطبيقي) الأمر الذي يطرح على النظرية السوسيولوجي إشكالية خاصة فيما يتعلق بعلم اجتماع البلدان النامية، سواء بما هو علم متميز أو بعلاقته علم الاجتماع العام، وبكل من علم الاجتماع البرجوازي، وعلم الاجتماع الماركسي.

إنه لكي يمكن التكلم عن «علم» ما، سواء أكان أصلياً أم فرعياً، لا بدَّ وأن يكون له موضوع متميز، وبالتالي مهام ومناهج وتقنيات خاصة ومتميزة نسبياً على الأقل. وإذا كانت السوسيولوجيا تنقسم إلى سوسيولوجيا نظرية، وسوسيولوجيا تطبيقية، فإن السؤال ـ الإشكالية الذي يطرحه هذا الواقع هو: أين هو موقع علم اجتماع البلدان النامية من هذين الفرعين (النظري والتطبيقي)؟ هل هو علم «أصلي» كبير يكافىء زميليه الآخرين، علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الماركسي، أم أنه علم «فرعي» تطبيقي استدعته الظروف الاجتماعية والاقتصادية الملموسة في البلدان النامية، أم أنه حالة خاصة تجمع بين المستويين العام والخاص، أي أنه نوع من «العلم ـ الفرع»، وفي هذه الحال ألسنا بحاجة إلى علم اجتماع تطبيقي خاص بالبلدان الاشتراكية، وآخر خاص بالبلدان الرأسمالية وذلك على غرار علم اجتماع البلدان النامية، الأمر الذي يفترض ضرورة التمييز بين مفهومي «علم الاجتماع البرجوازي» و«علم الاجتماع الماركسي» من جهة، و«علم اجتماع البلدان الرأسمالية» و«علم اجتماع البلدان الاشتراكية» من جهة أخرى وهو ما يجسده المخطط الموضح في الشكل رقم 5.



	المستوى	الحالة التعددية		
1	العلمي	علم الاجتماع		
2	الأيديولوجي	علم اجتماع البرجوازي	علم الاجتماع الماركسي	
3	التطبيقي	علم الاجتماع البلدان الرأسمالية	علم اجتماع البلدان النامية	علم اجتماع البلدان الاشتراكية

مخطط يبين موقع علم اجتماع البلدان النامية
في البناء النظري لعلم الاجتماع

وتستند فرضيتنا أعلاه إلى التصور التالي:

1 ـ إن الظواهر والعمليات الاجتماعية، إن هي إلاّ تجسيد مكثف لحركة الواقع الاجتماعي (الحركة الاجتماعية)، الناجمة عن التفاعل الجدلي الخلاق بين العناصر المختلفة لهذا الواقع، ولا سيما مثلث: الطبيعة، الناس، الوعي.

ومن جهة أخرى فإن هذه الظواهر والعمليات الاجتماعية تمتلك وجوداً موضوعياً يجعل حركتها وصيرورتها بمنأى عن كل من «العشوائية» و «الارادية» وهذا يعني خضوعها لمبدأ «الحتمية Determinismus» و «التكرارية» الأمر الذي يجد تجسيده المنطقي والواقعي في وجود «القوانين» العامة والخاصة التي تحكم هذه الصيرورة الاجتماعية. وفي الواقع فإن مهمة العلم الأولى والأساسية هي الكشف عن القوانين المختلفة المتعلقة بموضوعه

ومجاله الخاص، ذلك أن اختلاف الموضوع يستلزم اختلاف المهام، واختلاف المهام يستلزم تمايز المناهج، الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى تمايز العلوم. قول كوتسنسكي Kuczynski بحق: «إن العلم الذي لا يطرح على نفسه مهمة كشف القوانين الحقيقية، وإنما فقط هذه القوانين التي سبق لعلم آخر أن اكتشفها، ودراستها بصورة إفرادية، هو حسب زعمي، ليس علماً بالمعنى المحدد للعلم» (169/131).

إن مفهوم القوانين الحقيقية هنا يشير ضمنياً إلى وحدانية هذه الحقيقة على المستوى الأشد عمومية وعمقاً، وهو ما يساوي القول بوحدانية العلم المتعلق بجانب معيّن من جوانب الواقع الطبيعي أو الاجتماعي، والذي يدرس هذه الحقيقة كشيء داخل ضمن اختصاصه الذي هو مبرر وجوده. إن ما يمكن تقريره هنا أنه بالنسبة لهذا المستوى المعرفي العام والجوهري لا يمكن - بالنسبة للظواهر والعمليات الاجتماعية - أن يوجد سوى سوسيولوجيا علمية واحدة رغم أن هذه السوسيولوجيات قد لا توجد عملياً إلّا «على درجات متفاوتة من الانجاز، استناداً إلى المحددات الأيديولوجية أو الحاجات الاجتماعية» على حد تعبير كوتسنسكي أيضاً (183/131).

2 - يشهد عالمنا المعاصر تعايش وتواجد تشكيلتين اجتماعيتين متمايزتين ومتعارضتين هما: التشكيلة الرأسمالية، والتشكيلة الاشتراكية، وفي الواقع فإن كلًّا منهما تكتسب طابعاً عالمياً، بصورة يمكن معها التحدث - بشيء من التجاوز - عن بناء تحتي عالمي، وبناء فوقي عالمي، وباعتبار أن الأيديولوجيا هي جزء من البناء الفوقي للمجتمع، فإنها بدورها تكتسب طابعاً عالمياً.

ويتمثل هذا الطابع العالمي من جهة في أن نُفوذ كل من الأيديولوجية البرجوازية والأيديولوجية الاشتراكية (الماركسية خاصة) لا ينحصر في الحدود الاقليمية والجغرافية لتينك التشكيليتين، وإنما تتعداها إلى كافة أرجاء المعمورة بدرجات وصور مختلفة ومتفاوتة، وهذا يعني إلى البلدان النامية المتخلفة ومتعددة الانماط والتابعة)، من جهة ثانية فإن الصراع الدائر بين هاتين الأيديولوجيتين يتعدى بدوره حدودهما الجغرافية والسياسية ليشمل الساحة الفكرية والسياسية العالمية، فإن هذا يعني بالنسبة لموضوعنا أن السوسيولوجيا تنقسم بما هي علم أيديولوجي إلى علمين (اتجاهين) سوسيولوجيين كبيرين هما: علم الاجتماع البرجوازي، وعلم الاجتماع الماركسي، حيث يعبر الأول عن نظرة البرجوازية العامة إلى العالم Bürgerlische Weltanschauung بينما يعبر الآخر عن نظرة الطبقة العاملة (البروليتاريا) إلى العالم، إنه سواء بالنسبة إلى المستوى الفلسفي أو الأيديولوجي أو العملي لا مفرٌّ من أن ترى الطبقات الاجتماعية المختلفة، الحقائق

الاجتماعية المختلفة من زوايا ومنظورات مختلفة.

3 ـ إن الظواهر والعمليات الاجتماعية، التي تدرسها السوسيولوجيا، عادة ما تتكوّن وتتطور في ظل تشكيلة اجتماعية ـ اقتصادية محددة حيث «تشكل علاقات الإنتاج في كليتها ما يسمى بالعلاقات الاجتماعية، المجتمع، وبالتحديد مجتمعاً في مرحلة محددة من النمو التاريخي، مجتمعاً ذا طابع خاص مميز» (172/9). وحيث تتجلى وتتكشف القاعدة الاقتصادية الواحدة (علاقات الإنتاج خاصة) «عن أشكال وأنواع لا متناهية لا يمكن فهمها إلّا بمساعدة تحليل هذه الظروف المعينة الملموسة» (76/97) الأمر الذي يعني أن السوسيولوجيا على هذا المستوى التطبيقي (الثالث) إنما تتعلق أساساً (تنتج عن / تتجه إلى) مجتمعات تاريخية محددة، وأن هذا التحديد يقوم على أساس مفهوم «التشكيلة الاقتصادية»، أي أن مهامها ومناهجها العامة والخاصة بما في ذلك تقنياتها في البحث السوسيولوجي إنما يحددها الطابع العام لأسلوب الإنتاج السائد، وبما أن أساليب الإنتاج السائدة على المستوى العالمي هي:

1 ـ نمط الإنتاج الرأسمالي في البلدان الرأسمالية.
2 ـ نمط الإنتاج الاشتراكي في البلدان الاشتراكية.
3 ـ نمط الإنتاج التعددي المختلط في البلدان النامية.

فإنه لا بدّ وأن تنقسم السوسيولوجيا التطبيقية بدورها إلى:

1 ـ علم اجتماع البلدان الرأسمالية.
2 ـ علم اجتماع البلدان الاشتراكية.
3 ـ علم اجتماع البلدان النامية.

إن مفهوم التشكيلة الاجتصادية من أهم المفاهيم الاجتماعية التي يمكن لعلم الاجتماع أن يعتمدها في التحديد والتصنيف النوعي والعلمي للظواهر والعمليات والعمليات الاجتماعية، والذي يلتقي على صعيده كل من العام والخاص والوحيد، بحيث يمكن اعتباره نوع من «الخاص» Besonderes الذي يجسّد في داخله كلاً من «العام» Allgemeines والوحيد Einzelnes حيث يؤدي الارتفاع فوقه إلى الخروج من جادة العلم إلى جادة الفلسفة، بينما يؤدي الهبوط تحته إلى نوع من التجريبوية الفجة، سواء تعلق الأمر بموضوع علم الاجتماع، أو بالإطار الجغرافي لهذا العلم، ونعني هنا تلك التنظيرات التي تنادي بعلم اجتماع وطني أو قومي تحت حجة ضرورة الالتصاق بالواقع الملموس.

إن التمسك بمبدأ «التشكيلة الاجتماعية ـ الاقتصادية» لا يلغي ـ إن لم نقل يستلزم ـ المسائل التالية في إطار التعددية السوسيولوجية:

1 ـ انقسام السوسيولوجيا العامة إلى سوسيولوجيات فرعية متخصصة ولها حتى مستوياتها النظرية الخاصة (علم اجتماع ريفي، علم اجتماع صناعي، علم اجتماع عائلي، علم اجتماع ثقافي... الخ).

2 ـ ضرورة أن ينصرف العلم الاجتماعي، ممثلاً بمؤسساته ومختصيه إلى دراسة القضايا التي تقع في متناول يده، أي القضايا الاجتماعية على المستوى الوطني والقومي، وهكذا فإنه سيكون على علماء الاجتماع الفرنسيين مثلاً أن يعالجوا الظواهر الاجتماعية في المجتمع الفرنسي أولاً وبالدرجة الأولى، وينطبق هذا الأمر على زملائهم في الاتحاد السوفيتي وفي الولايات المتحدة الأمريكية وفي الوطن العربي... الخ، بل إنه سيكون من واجب علماء الاجتماع الجزائريين أو السوريين أو المصريين... الاهتمام بالقضايا النوعية لبلدانهم، إضافة ـ وربما قبل ـ اهتمامهم بالقضايا القومية، وبقضايا العالم الثالث. إن الأمر لا يتعلق إذن بـ «حذف الفروق الوطنية التي يمكن أن تساهم في تنمية علم الاجتماع كله» كما يتخوف بول لازار سفيلد (267/75) وإنما يتعلق الأمر بوضع الفروق والخواص الوطنية والقومية في مكانها الصحيح.

3 ـ التمايز في مضمون Inhalt الموضوعات المتشابهة والعامة المتواجدة في كافة التشكيلات. فظاهرة التصنيع مثلاً تعتبر ظاهرة عامة، استلزمت تأسيس الفرع السوسيولوجي المعروف بـ «علم الاجتماع الصناعي»، ولكن هذه الظاهرة تأخذ صوراً متمايزة في ظل المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية والنامية الأمر الذي يستلزم أن يحمل موضوع هذا «العلم» الفرعي التلاوين الخاصة التي تطبع كل مجتمع من هذه المجتمعات الثلاثة، بل إن هذا التمايز قد يصل في بعض الحالات إلى المستويات الوطنية والقومية بل والجهوية. وفي الواقع فإن:

4 ـ الظواهر والعمليات الاجتماعية إما أن تكون من النوع العام المشترك بين كافة التشكيلات وكافة المجتمعات (الأسرة، اللغة، تقسيم العمل... إلخ)، وإما من النوع المرتبط بتشكيلة اجتماعية بعينها (علاقات الإنتاج الرأسمالية، علاقات الإنتاج الاشتراكية، علاقات الإنتاج الإقطاعية...) أو من النوع الخاص بمجتمعات نوعية محددة (ظاهرة تعدد الزوجات الإسلامية، ظاهرة البداوة، ظاهرة المجتمعات النفطية... إلخ).

5 ـ إن التشكيلة الاجتماعية ـ الاقتصادية مفهوم تاريخي، بمعنى أنها نشأت في ظل

ظروف تاريخية محددة، وتطورت بتطور هذه الظروف وتبدلت بتبدلها، الأمر الذي يستتبع أن تتطور وتتغير العلوم الاجتماعية المرتبطة بها، وإذن فإن اختفاء تشكيلة ما قد يسقط الحاجة الاجتماعية لبعض العلوم التي نشأت فقط في ضوء الحاجات الاجتماعية المرتبطة بظهور هذه التشكيلة كما أن تطور الواقع الاجتماعي والاقتصادي سوف يؤدي بالتأكيد إلى تعديل مستمر في موضوعات ومهام ومناهج العلوم الاجتماعية (مثل الثورات العلمية ـ التقنية المختلفة).

ولا بدَّ من الاعتراف هنا، أن مثل هذا التصور لمسألة التعدد السوسيولوجي إذا كان قد قدم إجابة عن طبيعة عمومية على التساؤلات المتعلقة بمسألة «التعدد السوسيولوجي» فإنه قد فتح الباب أمام تساؤلات أخرى مشروعة تتعلق بنفس الموضوع، وتمثل بدورها إشكالية نظرية وابستمولوجية حادة لا بدَّ من التوقف عندها. هذه التساؤلات هي :

1 ـ ما هي الأسس النظرية والعملية التي تقوم في أساس اعتبار العالم الثالث أو البلدان النامية كتلة متميزة بالقياس إلى العالمين الأول (الرأسمالي) والثاني (الاشتراكي) اللذين يعبر كل منهما عن تكوين اقتصادي اجتماعي واضح ومحدد، أي ما هو نوع التكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي الذي يطبع ويهيمن على واقع البلدان النامية، والذي استدعى ظهور «علم اجتماع البلدان النامية».

2 ـ ما هي طبيعة ونوع العلاقة بين المستويات السوسيولوجية الثلاثة لعلم الاجتماع (الفلسفي ـ العلمي، الأيديولوجي، التطبيقي)، وبالتالي بين العلوم الاجتماعية الثلاثة المنتمية إلى المستوى الثالث (التطبيقي) والسوسيولوجيات الفرعية؟

3 ـ ما هي المهام المطروحة على علم اجتماع البلدان النامية؟

4 ـ ما هي الخواص التي تنطوي عليها عملية البحث السوسيولوجي في البلدان النامية؟

5 ـ ما هو العلم المؤهل لدراسة وفهم المجتمعات ذات الانتماء المزدوج (متخلفة ـ اشتراكية، متخلفة ـ رأسمالية)؟

6 ـ ما مدى قدرة «وعي اجتماعي» تكون في ظل تشكيلة اجتماعية اقتصادية معينة على استيعاب الظواهر والعمليات الاجتماعية في التشكيلات الأخرى؟

وإذا كنا في الفقرات التالية سوف نعمد إلى معالجة هذه التساؤلات فإن معالجتنا واقع الحال سوف لن تعدو إثارة مشكلات وتساؤلات جديدة عبر طرحنا لعدد من

الفرضيات التي سوف نحاول جهدنا أن نجعلها مؤسسة علمياً. إن إثارة مشكلة ما بشكل علمي سليم يمثل بنظرنا منتصف الطريق إلى حلها الناجز.

الفصل الثاني

إشكالية العلاقة بين علم اجتماع البلدان النامية وعلم الاجتماع العام

- 41 -

إن الطابع التطبيقي لعلم الاجتماع، وبالتالي تمايز الموضوعات والمهام وإلى درجة ما المناهج بين كل من علم اجتماع البلدان الرأسمالية، وعلم اجتماع البلدان الاشتراكية، وعلم اجتماع البلدان النامية لا يعني بحال الإفلات من قانون العلاقة الجدلية بين العام والخاص سواء على مستوى التشكيلات الاقتصادية السائدة عالمياً، والتي تقوم في أساس وجود وتمايز هذه العلوم السوسيولوجية الثلاثة، أو ضمن كل تشكيلة من هذه التشكيلات وبالتالي المجتمعات القومية المنتمية إليها. ويتجسد مفعول قانون «العام والخاص» هنا، في أن موضوعات ومهام ومناهج كل علم من هذه العلوم التطبيقية - ورغم صفة التطبيقية - إنما تنطوي على بعدين اجتماعيين اثنين متداخلين ومتمايزين هما: البعد الفلسفي الأيديولوجي العام النابع من كون الظواهر الاجتماعية هي ظواهر أناسية (بشرية) بصورة أساسية وقبل كل شيء»، وأنها نشأت وتطورت عبر عملية تفاعل خلاّق بين الطبيعة، والمجتمع، والوعي (أو بتعبير مالك بن نبي: الناس والزمن والأرض)، الحاجة وإرواء الحاجة، القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج، البناء التحتي والبناء الفوقي، وعبر الصفة الموحَّدة والموحِّدة للإنسان من حيث كونه كائن مثلث الأبعاد: بيولوجي، اجتماعي، مفكر عليه أن يعيش - وإذن أن ينتج وسائل العيش - قبل أن يتفلسف، الأمر الذي جعل هذه الظواهر الاجتماعية تحمل طابعاً

تماثلياً، عبر ـ زماني وعبر ـ مكاني* أما البعد الثاني فهو البعد الواقعي الميداني الذي يتمثل في أن الظواهر الاجتماعية العامة تكتسي إلى جانب هذا الطابع العام ألواناً وأشكال متمايزة بهذه الدرجة أو تلك، في هذا المجتمع أو ذاك... فعلاقات الإنتاج ـ مثلاً ـ تعتبر ظاهرة اجتماعية عامة، موجودة في كافة المجتمعات والتشكيلات، ولكن الواقع العياني يشير إلى تمايز هذه العلاقات بين المجتمعات الرأسمالية والمجتمعات الاشتراكية، ونفس الشيء بالنسبة للدولة، والأخلاق، والحقوق، وتقسيم العمل، والعلاقات العائلية... إلخ.

إن تطبيقنا مقولة «العام والخاص» على العلاقة بن علم اجتماع البلدان الرأسمالية وعلم اجتماع البلدان الاشتراكية، وعلم اجتماع البلدان النامية إنما يعني الأمور التالية بصورة أساسية:

1 ـ ليس هناك سور صيني بين هذه العلوم الثلاثة، وبالتالي بين موضوعاتها ومهامها ومناهجها، الأمر الذي يعطي كل منها الحق التام في أن يتدخل في الشؤون الداخلية لزميليه الآخرين، وبتعبير آخر، إذا كان على الباحث السوسيولوجي في مجتمع ما أن يحصر اهتمامه بالظواهر الاجتماعية الواقعة تحت يده (أن يضع يده حيث يضع قدمه)، فإن هذا لا يمنع عينه (فكره) من أن تنظر إلى ما وراء الحدود الجغرافية التي يقف عليها، وهو ما هو حاصل بالفعل بالنسبة للبلدان النامية، إذ أن ولادة «علم اجتماع

(*) ففي دراسة له بعنوان «المقام المشترك للثقافات» أورد ج. ب. مردوك (71) عنصراً اجتماعياً (ظاهرة اجتماعية) مشتركاً بين جميع الثقافات المعروفة في علم التاريخ أو علم الأعراق البشرية (الأثنولوجيا) وهي التالية:

التصنيف العمري والألعاب الرياضية والتبرج والتقاويم والتدرب على النظافة وتنظيم المجتمع المحلي والطبخ والعمل التعاوني وفلسفة الحشر والنشر وآداب المعاشرة والسلوك ونظام العائلة وأشعال النيران وتحريم أنواع معينة من الأطعمة والألعاب الداخلية ومنح الهدايا والتحيات والضيافة والرعاية الصحية والكونيات والغزل والرقص والفن الزخرفي والعرافة وتوزيع العمل وتفسير الأحلام والتربية والأخلاقيات وقوة الإيمان الإبرائية وإقامة الولائم والفنون الشعبية والشعائر الجنائزية والإيماءات وأساليب تصفيف الشعر والإسكان ومنع الزواج بالمحارم وقوانين الإرث وتكتلات الأقارب واللغة والخرافات الخاصة بالحظ والزواج والطب والحداد والإعداد والعقوبات الجزائية والسياسة السكانية والعادات الخاصة بالحمل واستعطاف القوى الخارقة والشعائر الدينية وقوانين الإقامة وتباين الأوضاع الاجتماعية وصنع الأدوات وتبادل الزيارات والاهتمام بالأحوال الجوية والمزاح والتسمية باسم العائلة والقانون والسحر ووجبات الطعام والاحتشام عند قضاء الحاجة الطبيعية والأساطير وفن القبالة والأسماء الأولى والعناية بالأم بعد الولادة وحقوق الملكية ومراسيم سن البلوغ والقيود الجنسية ومفهوم الروح والجراحة والتجارة والعظام (221/95).

التنمية» أو «علم اجتماع البلدان النامية» إنما جاءت بواسطة «وضع العين» وليس «وضع اليد»، وهكذا فإن هذين العلمين إنما هما في صورتها الراهنة عبارة عن امتداد أيديولوجي لكل من علم الاجتماع البرجوازي، وعلم الاجتماع الماركسي بما تحمله هذه الولادة غير الطبيعية (وضع العين دون وضع اليد) من مثالب ومن مزايا.

2 ـ بالنسبة للبلدان النامية التي حسمت خيارها الأيديوسياسي في هذا الاتجاه أو ذاك وبالتالي فهي تجمع بين صفة التخلف وبين كونها اشتراكية أو رأسمالية فإن دراسة وفهم واقعها الاجتماعي والاقتصادي، بما في ذلك عملية التغير الاجتماعي التي تجري فيها، لا بدَّ وأن تتم عبر التعاون الخلاق بين علم اجتماع البلدان النامية من جهة، وكل من العلمين الآخرين من جهة أخرى، على طريقة البحث المتعدد الفروع.

3 ـ إن علم اجتماع البلدان النامية، ليس علماً «ثالثاً» إلا من حيث أن موضوعه الخاص (موضع قدمه ويده) هو البلدان النامية، وهو لا يتوفر ـ كما هي الحال بالنسبة لعلم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الماركسي ـ على أيديولوجية شمولية وكونية Weltanschauung خاصة به وتميزه عن كل من الأيديولوجية البرجوازية والأيديولوجية الماركسية ـ وإذن فإنه من هذه الزاوية لا يقف على صف واحد مع زميليه الآخرين: البرجوازي والماركسي. إن البلدان النامية لا تمثل تشكيلة اجتصادية محددة ـ إنها بلدان «تابعة»، «متعددة الأنماط»، «انتقالية»، ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك على حالة الوعي الاجتماعي السائدة فيها، بما في ذلك علم الاجتماع، إن علم اجتماع البلدان النامية يقف مثل زميله على ترابه الخاص، وإذن فإن الظواهر التي يدرسها إنما تقع تحت يديه، ولكنه من الناحية الأيديولوجية، إنما يرى (يفسر، يحلل، يعلل، يفهم) بعيون إما علم الاجتماع البرجوازي، أو علم الاجتماع الماركسي، إنه امتداد أيديولوجي لهما.

إننا ونحن نجازف بتقديم هذه الفرضية نضع في اعتبارنا بعض التساؤلات المشروعة حول إمكانية أن يمثل علم اجتماع البلدان النامية تركيباً Synthese أيديولوجياً جديداً (ثالثاً)، سواء على غرار «الوسط الذهبي» الأرسطي أو على غرار «الواقعية» اللينينية (رفض التطرف اليساري واليميني)، أو على غرار «البرجوازية الصغيرة» التي يرى البعض ضرورة تحويلها من فئة بينية وسطوية وسطية عارضة إلى طبقة أصيلة، طالما أن وضعها الوسطوي هذا هو وضع ثابت ويملك مقوماته الواقعية على غرار الطبقتين الرئيستين العليا والدنيا اللتين تتوسطها هذه البرجوازية الصغيرة... إلخ. إن الفقرات التالية سوف تلقي الضوء على مثل هذه التصورات.

إن كون ظاهرة «البلدان النامية» والتي تقوم في أساس قيام «علم اجتماع البلدان النامية» ظاهرة تاريخية، إنما يُشير بصورة جوهرية إلى: أولاً، إنها ظاهرة حديثة ترتبط بصورة أساسية بمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث ظهرت كتلة «المستعمرات السابقة» كنتيجة لعملية تصفية الاستعمار وظهور حركة التحرر الوطني، وحيث ظهر «المعسكر الاشتراكي» وترسخت التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الاشتراكية كتشكيلة فاعلة ومؤثرة في عملية التطور الكوني إلى جانب التشكيلة الرأسمالية. وكما يُلاحظ فإن العلوم السوسيولوجية التطبيقية الثلاثة قد ظهرت على التتابع بحسب ظهور التشكيلة المعنية. فعلم الاجتماع البرجوازي هو أقدم هذه العلوم يليه علم الاجتماع الماركسي، وأخيراً علم اجتماع البلدان النامية، (أو علم اجتماع التنمية). أما الأمر الثاني الذي تنطوي عليه صفة التاريخية، فهو أن ظاهرة البلدان النامية هي ظاهرة مؤقتة، إنها مرتبطة بحالة «التخلف ـ التبعية» السائدة فيها، والتي لا بدَّ وأن تنتهي عاجلاً أو آجلاً على يد الجهد «التنموي» إلى حالة التقدم وانتهاء التبعية. ومن جهتها فإن ظاهرة التعايش بين أنماط إنتاجية متعددة، لا يمكن أن تكون إلا ظاهرة «انتقالية» سوف تنتهي بانتهاء حالة «التخلف» التي تمثل السبب والنتيجة معاً لهذه الحالة الانتقالية، سواء أكان ذلك على المنوال الياباني أو على المنوال الكوبي والفيتنامي.

إن كون ظاهرة البلدان النامية ظاهرة مؤقتة يستتبع بالضرورة المنطقية أن علم اجتماع البلدان النامية هو بدوره علم مؤقت لا بدَّ أن ينتهي بانتهاء مبرر وجوده أي بانتهاء حالة التخلف والمجتمع المتعدد الأنماط.

إن الفرضية أعلاه، ولنفس الأسباب التي استدعتها، إنما تنطبق أيضاً على التشكيلة الرأسمالية، التي لا بدَّ وأن تعتبر بدورها تشكيلة مؤقتة، سوف تنتهي حالما توصلها تناقضاتها الداخلية والخارجية إلى مصيرها المحتوم، مخليةً مكانها للتشكيلة الاشتراكية الصاعدة، وهو أمر يعني بدوره أن «علم اجتماع البلدان الرأسمالية» هو أيضاً علم مؤقت بالمنظور التاريخي الجدلي البعيد. إن انتهاء علاقات الإنتاج الرأسمالية الاستغلالية، سوف يعني بالضرورة انتهاء الأساس المادي للتشكيلة الرأسمالية، وإذن انتهاء التشكيلة نفسها، أي القاعدة الاجتماعية التي قام عليها وبها ومن أجلها علم اجتماع البلدان الرأسمالية، بل وعلم الاجتماع البرجوازي عامة، وإذن فإن هذا العلم سوف يفقد مبرر وجوده بالضرورة. إن اختفاء التشكيلة الرأسمالية، وسيادة التشكيلة الاشتراكية على المستوى الكوني، لا بدَّ وأن يعني ـ واقعياً ومنطقياً ـ اختفاء الطبقات

والصراع الطبقي، وإذن اختفاء الصراع الأيديولوجي، الأمر الذي سوف يترتب عليه بالنسبة لعلم اجتماع البلدان الاشتراكية، وعلم الاجتماع الماركسي:

1 ـ اختفاء الطابع الأيديولوجي لعلم الاجتماع.

2 ـ تزايد وتعقد المهام التطبيقية المطروحة على هذا العلم.

إن التشكيلة الاشتراكية ـ وهذا خلاف للتشكيلة الرأسمالية وللبنية السائدة في البلدان النامية ـ ليست تشكيلة انتقالية، ولكنها تطرح على الدوام معطيات متجددة ولا سيما في ظل الثورة العلمية ـ التقنية، وبناء الإنسان الاشتراكي الجديد، وسيكون على «علم الاجتماع» أن يلاحق باستمرار هذه المعطيات لكي يتفهمها ويحللها ويعالجها بصورة علمية، أي ليكتشف قوانينها الداخلية، والاتجاهات الأساسية لحركتها، كما يحاول التأثير عليها وتوجيهها (تدخل الذات في حركة الموضوع) لما فيه صالح المجتمع البشري. إن هذا يعني أن علم اجتماع البلدان الاشتراكية ـ وهذا خلافاً لعلم اجتماع البلدان الرأسمالية وعلم اجتماع البلدان النامية ـ ليس علماً مؤقتاً وإنما هو علم مستمر ومتطور.

ويجسد الرسم التالي خلاصة فرضيتنا فيما يتعلق بالعلاقة بين العلوم الاجتماعية الثلاثة المعنية (انظر شكل رقم 5) وهو يشير إلى العناصر الأساسية لفرضيتنا الراهنة فيما يتعلق بالإشكاليات المنبثقة عن فرضيتنا السابقة حول «التعددية السوسيولوجية» وهذه العناصر هي:

1 ـ إن كلاً من علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الماركسي وبسبب طابعهما الأيديولوجي العالمي إنما تطال نظرياتهما حول سير المجتمعات وتفسير الظواهر الاجتماعية كافة المجتمعات العالمية (العوالم الثلاث).

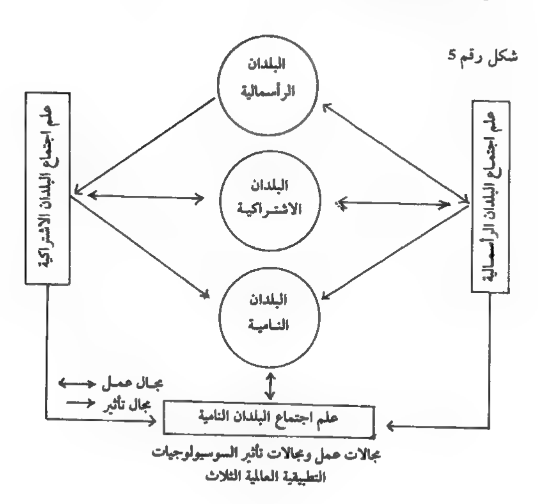
2 ـ عندما يتعلق الأمر بتفسير الظواهر الاجتماعية المتعلقة بالتشكيلة التي ينتمي إليها العلم المعني، فإن ذلك يشير أساساً إلى المستوى التطبيقي لهذا العلم.

3 ـ إن علم اجتماع البلدان النامية هو علم تطبيقي بصورة أساسية وعندما تتجاوز تحليلاته العالم الثالث فإن ذلك لا بدَّ أن يمر عبر أحد المنظورين الأيديولوجيين العالميين البرجوازي أو الماركسي.

4 ـ إن التسمية العلمية الصحيحة للسوسيولوجيا المتعلقة بالعالم الثالث هي «علم اجتماع البلدان النامية» وليس «علم اجتماع التنمية»، ذلك أن التنمية هي واحدة من مشاكل وهموم وخواص العالم الثالث، إنها جزء من كل، ولا يجوز إطلاق صفة جزئية على

الكل دون ضرورة. إن موضوع علم اجتماع البلدان النامية يطال كل المشاكل المتعلقة بالتنمية والتخلف، وبالعقابيل الاجتماعية لهما، وإن اسم «علم اجتماع البلدان النامية» يعكس هذه الحقيقة بصورة أفضل.

شكل رقم 5



مجالات عمل ومجالات تأثير السوسيولوجيات التطبيقية العالمية الثلاث

- 43 -

إن تمايز السوسيولوجيا على أساس تمايز الواقع الموضوعي، يطرح على الفكر السوسيولوجي وعلى النظرية السوسيولوجية إشكالية نظرية وابستمولوجية هي مسألة تمفصل (تمايز) الوعي على أساس تمفصل الواقع، وإذن مدى قدرة وجدارة وعي فردي أو اجتماعي تكوّن في ظل نظام اجتماعي محدد (رأسمالي مثلاً) على استيعاب وفهم وتحليل

الظواهر والعمليات الاجتماعية التي تنتمي إلى نظام اجتماعي مغاير (البلدان النامية مثلاً). إن هذه الإشكالية تطرح نفسها بإلحاح ـ واقع الحال ـ في إطار العلاقة بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الماركسي من جهة، وعلم اجتماع البلدان النامية من جهة أخرى، حيث يتصدى علماء اجتماع من الدول «المتقدمة»، الاشتراكية أو الرأسمالية، لمعالجة قضايا ومشاكل البلدان النامية ـ وهذا بحكم مسؤوليتهم كمتقدمين ـ بما في ذلك إرشاده إلى الطريق الواجب عليها سلوكها للقضاء على التخلف وتحقيق التنمية السريعة. وغني عن القول أن كلاً من «علم اجتماع التنمية» (التسمية البرجوازية) و «علم اجتماع البلدان النامية» (التسمية الاشتراكية) قد نشأ في إطار (كامتداد) لعلم الاجتماع البرجوازي، وعلم الاجتماع الماركسي، وأن مساهمة علماء اجتماع البلدان النامية أنفسهم ما زالت محدودة، أو مسروجة إلى تكويناتهم الثقافية البرجوازية أو الماركسية، ومهما يكن الأمر فإن التنظيرات الاقتصادية والاجتماعية والسوسيولوجية الغربية (البرجوازية) هي التي هيمنت على الفكر التنموي في البلدان النامية، خلال العقدين الماضيين، بما في ذلك المناخ الأكاديمي، وبما أن المحصلة العملية لهذه التنظيرات كانت سلبية بصورة عامة، بحيث تمت في ظل هذه التنظيرات ـ إن لم نقل على يدها ـ تنمية كل من التبعية والتخلف بدلاً من تصفيتها، الأمر الذي أدّى إلى وضع هذه التنظيرات «البرّانية» موضع النقد والتشكيك، لا من قبل علماء اجتماع العالم الثالث فقط، وإنما أيضاً من العديد من علماء اجتماع البلدان المتقدمة، برجوازيين وماركسيين، وسمح بالتالي بإعادة طرح الإشكالية السابقة في شكل تساؤل محدد: ترى هل يعود سبب هذا الفشل إلى «قصور ذاتي» أو «سوء نية» نابعين من الطابع الأيديولوجي لعلم اجتماع التنمية، أم أن المسألة تتعدى ذلك إلى «قصور موضوعي» يشمل كافة التنظيرات «البرّانية» برجوازية كانت أم اشتراكية؟ ولنستمع أولاً إلى رأي بعض علماء الاجتماع حول هذا الموضوع:

*يقول ايفانز بريتشارد أنه:

«لا يمكن تأويل النظم البدائية في حدود عقلية الرجل المتمدين الذي يقوم بدراستها، لأن عقليته هي ثمرة نوع مختلف من النظم والأوضاع والقول بعكس ذلك يؤدي إلى الوقوع فيما يسمى «بأغلوطة السيكولوجيين» التي رفضها دوركهايم وليفي بروهل، بل وغيرهما من علماء الاجتماع الفرنسيين» (54/14).

* ويقرر كل من مرجريت كولسون وديفيد ريدل في كتابهما «مقدمة نقدية في علم الاجتماع» أنه:

«ثمة تراث حافل حول علم اجتماع التنمية Sociology of Development الذي يهتم بدراسة التخلف الاجتماعي، والذي يحوي قدراً كبيراً من الكتابات الفقيرة الضحلة في علم الاجتماع، لا يوجد بجانبها جيد سوى النذر القليل، ويعد الموضوع المشترك بين هذه الكتابات صورة أو أخرى من صورة التحديث Modernization الذي يحاول من خلاله كاتب من مجتمع متقدم، عادة ما يكون الولايات المتحدة، تفسير سبب عدم تشابه ذلك المجتمع المتخلف مع مجتمعه، والبحث عن الكيفية التي يكون بها المجتمع الذي يدرسه على غرار مجتمعه (ومن الأمثلة على هؤلاء الكتاب ليرنر Lerner (1949). وهناك مداخل تحتوي خطأً سوسيولوجياً أساسياً يوسم بالتمركز العنصري Ethno - centrism ذلك لأنها تحكم على المجتمع أو الجماعة الأخرى في ضوء المعايير والممارسات المتداولة في مجتمعاتها، وغالباً ما يتجاهل أن للمجتمع المتخلف بناءه الدينامي التاريخي، الذي تأثر لقرون من الزمان بتفاعلات ذات طبيعة دولية . . . » (17/71 - 118).

* وحسب M. S. Jillani فإن:

«النظريات التي قال بها كومت، وسان سيمون ودوركهايم في فرنسة، أو تلك التي قال بها وسترمارك وهوبهوس في انجلترا قد لا تكون ممكنة التطبيق تماماً هنا [باكستان: م.ز]، وكذلك فإن التعميمات التي انتهى إليها توماس Thomas ليست ممكنة التطبيق، وقد لا ينبغي لها أن تطبق على الشروط القائمة في باكستان أو الهند، وحتى في بعض بلاد أوروبة الشرقية فكأن الأمر يتعلق، بمعنى ما، بتوجيه علم مما فوق أراض أجنبية، داخل ثقافات أجنبية . . . » (انظر: 279/75).

* ولقد أوضح غونار ميردال G. Myrdal من جهته التحيز الكامن في الدراسات الغربية حول البلدان النامية بقوله:

«إن المصدر الأساسي للتحيز الكامن في البحوث الاقتصادية التي تتناول الدول الفقيرة تتمثل في. . . السعي نحو معالجة مشكلاتها الداخلية من وجهة نظر المصالح السياسية والعسكرية الغربية التي تحول بين هذه الدول وإقامة صداقات مع دول المعسكر الاشتراكي. . . وغالباً ما نجد هذه البحوث تتسم بالطابع الاعتذاري عن تخلف هذه الدول، في الوقت الذي تعني فيه بالحبكة المنهجية» (انظر: 28/29).

* ويعلق الدكتور السيد محمد الحسيني على كلام ميردال السابق بالقول:

«ومع ما تتصف به تعليقات ميردال من صراحة، إلاّ أنها رقيقة للغاية، فكثير من الدراسات التي يجريها العلماء الغربيون في الدول النامية، تكون موجهة لخدمة أهداف

سياسية لا صلة لها بالبحث عن عوامل التخلف وإمكانية التنمية، بل إن كثيراً من هذه الدراسات قد أجري لكي يكون بمثابة سند للنشاطات الرجعية في هذه الدول» (نفس المرجع).

* ويذهب فرانك بإدانته للدراسات الغربية لقضايا البلدان النامية إلى الدرجة التي يصل فيها صراحة إلى شعار «ما حك جلدك مثل ظفرك» حيث يقول:

« ورغم أن العلم والحقيقة لا يعرفان حدوداً قومية إلاَّ أن الحاجة الملحة تدعو الأجيال الجديدة من علماء البلدان المتخلفة إلى تكريس جهودهم لهذه المشاكل ولتوضيح آلية التخلف والنمو، وهم بالطبع أقدر على ذلك من غيرهم. ففي التحليل الأخير لن يواجه مهمة تغيير هذه الآلية التي باتت مرفوضة ولن يضع حداً لهذا الواقع المزري إلا شعوبهم هم» (في: 118/42).

* ويرى مالك بن نبي في كتابه «المسلم في عالم الاقتصاد» أن الواقع الإنساني «لا يفسر على أساس معادلة واحدة بل حسب معادلتين:

1 ـ معادلة بيلوجية، تسوي بين الإنسان وأخيه الإنسان في كل مكان، بحيث يستطيع هذا كل ما يستطيعه الآخر، إلاَّ فيما فُضل فيه بعض الأفراد على الآخرين.

2 ـ ومعادلة اجتماعية تختلف من مجتمع إلى آخر، وفي مجتمع واحد تختلف من عصر إلى آخر حسب الاختلاف في درجة النمو أو التخلف».

ويستخدم مالك بن نبي وجهة النظر هذه، في تعليله للأسباب التي جعلت الخبير الألماني شاخت Schacht الذي يشار له بالبنان في مجال التخطيط الاقتصادي، على حد تعبير الكاتب ـ أن يفشل في النهوض باقتصاد اندونيسيا، وهو الذي نهض بالاقتصاد الألماني الغربي. يتساءل مالك بن نبي: ما هو الأمر الذي تعثر عليه مشروع شاخت حتى فشل؟ ويجيب على هذا التساؤل بقوله:

«إننا في الحقيقة، نراجع تكوين شاخت كعالم اقتصاد تكونت خبرته في نهوضه بالاقتصاد الألماني في الفترة ما بين 1933 - 1936... وقد نجح فعلاً... ولا شك أن شاخت وضع مخططه على الشروط التي يقدمها الشعب الألماني مباشرة وبطريقة آلية أثناء مرحلة التطبيق، ثم لا شك في أنه طبق هذه الشروط آلياً في التجربة الأندونيسية، أي أنه وضع مخططه على معادلته الشخصية كفرد من المجتمع الألماني، بينما ستجري التجربة الأندونيسية بطبيعة الحال على أساس معادلة الفرد الأندونيسي» (انظر: 109/17 - 117).

* وفي دراسة له تحمل عنوان «الأزمة الراهنة في الفكر التنموي» يحلل الدكتور

رمزي زكي فشل عقدي التنمية (1960 - 1970, 1970 - 1980) كالتالي:

«نقول، ليس من المصادفة أن تتزامن أزمة التنمية في الدول المتخلفة مع أزمة الفكر التنموي، نظراً لما بين الأزمتين من صلة شديدة. ذلك أن نمط التفكير الذي أفرزه الفكر الاقتصادي الغربي خلال الخمسينيات كانت له قوة السيطرة بشكل واضح على واضعي السياسة الاقتصادية ورجال التخطيط وكبار المسؤولين في هذه البلاد.

ومن هنا يجوز لنا بحق الادعاء، أن أزمة التنمية التي تعيشها الآن مجموعة الدول المتخلفة تعود إلى حد كبير، إلى طغيان نوع معين من الفكر التنموي الذي لم يكن يلائم أوضاع هذه البلاد، ولا يصلح لها للاسترشاد به في تفسير ظاهرة التخلف ومن ثم للاستعانة به في تسهيل عملية نقل هذه البلاد من حالة التخلف إلى حالة التقدم» (انظر: مجلة العلوم الاجتماعية الكويتية، يوليو 1980، ص 7).

من الواضح أن الشبهة تحوم في بعض هذه الاستشهادات فقط حول علماء الاجتماع البرجوازيين، ولكنها في بعضها الآخر تحوم حول كل من علماء الاجتماع البرجوازيين والماركسيين على حد سواء، أي أن الأمر وفق هذا التصور الأخير لا يتعلق «بسوء النيّة» الناجم عن الخلفية الأيديولوجية لهذا العالم أو ذاك، وإنما يتعلق «بعجز موضوعي» يشمل حتى أولئك الذين يتعاملون بشرف وبحسن نيّة مع أزمة البلدان النامية.

إن الإشكالية المطروحة هنا تدور واقعياً حول ثلاثة أبعاد:

ـ البعد الأول ويتعلق بالتأثر المتبادل بين الوعي والواقع، وبالذات بين الوعي الاجتماعي والواقع الاجتماعي.

ـ البعد الثاني ويتعلق بالعلاقة الجدلية بين العام والخاص على مستوى كل من الواقع والوعي والعلم الاجتماعي نفسه.

ـ البعد الثالث ويدور حول أثر كل من «العوارض الذاتية» (بالمفهوم الخلدوني*) و «العوارض البرانية» كل على الآخر، وأثر ذلك على كل من الوعي والواقع.

أما فرضيتنا الخاصة بحل هذه الإشكالية فتتلخص بالآتي:

1 ـ إن المنهج الجدلي في دراسة وفهم الظواهر الاجتماعية، يقتضي أن يسلك

(*) «العوارض الذاتية» بلغة ابن خلدون تعني الخصائص الداخلية الملازمة للشيء والتي يختص بها دون غيره (انظر: 464/25).

الباحث الطريق الذي يبدأ بالتأمل الحي للواقع الحي، وينتهي بالممارسة عبر عملية تجريد ذهني خلاقة تتجاوز الكم إلى الكيف، والنسبي إلى المطلق، والعرض إلى الجوهر، والبسيط إلى المركب، والحاضر إلى المستقبل، والخاص إلى العام، الأمر الذي يعني أن المحطات الأساسية لهذه الطريق هي:

أ ـ توفير المعطيات والمعلومات الماديّة الملموسة المتعلقة بالظاهرة المعنية.

ب ـ تصنيف وتحليل هذه المعطيات عبر ملاحقة السلاسل السببية، والربط بين المتغيرات، واعتماد منهج الإحالة.. وغيرها من الطرائق العلمية وذلك على المستويين الميثودولوجي والميثودي (الاستراتيجي والتكتيكي).

جـ ـ اعتبار النتائج المحصلة إن هي إلا نوع من الفرضية العلمية التي سيكون على «الممارسة» أن تقول فيها الكلمة الفصل.

2 ـ إنه من الواضح أن الخطوة الأولى في هذه المسيرة العلمية (توفير المعطيات والمعلومات) يمكن أن تكون ملكاً لأي باحث، أي أنه يمكن لعلماء اجتماع مختلفي المشارب الأيديولوجية والقومية أن يحصلوا على نفس المعطيات الكمية، المتعلقة بظاهرة ما سواء كان ذلك بأنفسهم، أو بواسطة غيراهم. ولكن الصعوبة تبدأ عندما يُطلب من هؤلاء العلماء قراءة هذه الوقائع، وتصنيفها، والوقوف على قوانينها الداخلية التي جعلتها على ما هي عليه، وتحديد الاتجاه العام لحركتها في المستقبل (التنبؤ بمآلها) إنه لمن المؤكد والمنطقي هنا أن كل عالم سوف يقرأ هذه المعطيات بلسانه الخاص (بلغته)، ويراها بعيونه، يحللها بمقتضى أدواته المفاهيمية النابعة من ثقافته الوطنية وموقفه الأيديولوجي، بل إن «علاقاته الشخصية وحتى المهن التي يشغلها سوف تتدخل في نوع التفكير الذي يُفكره» الأمر الذي يعني «أن رجل العلم ليس أبداً عالماً خالصاً ولكنه أيضاً دوماً مرتبط بموقف ما فلسفي أو أيديولوجي» (118/22). كما يقرر جان بياجه، وهكذا «فحيث ينطلق تارد من التقليد، يرى دوركهايم قسراً مكوناً، وباريتو تعبيراً عن غرائز موروثة، الخ... وحيث يرى المثالي تأثير «مذاهب» شائعة في الجماعة، يرى الماركسي نزاعات عميقة ليست المذاهب إلّا الانعكاس الرمزي لها، والتعويض الأيديولوجي عنها...» (نفس المرجع 98/). إن الإشكالية المنهجية التي يطرحها هذا الوضع المعقد تتكون ـ كما هو ظاهر ـ من شقين، شق فلسفي، وشق اجتماعي (يتعلق بالبيئة الاجتماعية)، وإذا كان الشق الأول يمثل إشكالية ابستمولوجية عامة تضرب جذورها في طبيعة الكائن البشري بما هو إنسان مفكر ومتمايز، فإن الشق الثاني إنما يتعلق بالتكوين الاجتماعي والثقافي السائد على سطح المعمورة، أو بتعبير مالك بن نبي بـ «المعادلة الاجتماعية» على

المستوى الكوني، حيث ينقسم الناس إلى شعوب وقبائل وأمم، ويعيشون في ظل ثقافات وطنية وقومية فيها من التمايز بقدر ما فيها من التشابه، وحيث تمثل العلوم الاجتماعية نفسها ـ ولأنها هكذا ـ «جزء من المشهد الاجتماعي الذي تعتبره موضوعاً لها. فهي تتبدل بتبدل هذا المشهد، لأنه يؤثر فيها، وهي حين تدرسه تحدث فيه تعديلاً...» (قارن: 96/22 - 99).

وإذا كان الأمر على النحو المعقد، فما هو السبيل إذن الذي يمكن لعلم الاجتماع بواسطته الوصول إلى الحقيقة؟.. وبتعبير أوضح ما هي الشروط العلمية التي تستطيع أن تؤمّن للبحث السوسيولوجي أعلى درجة من الموضوعية في ظل هذه التبعية المتبادلة بين الواقع الاجتماعي والوعي الاجتماعي، أو بين عالم الاجتماع وبيئته الاجتماعية؟... إن هذه الشروط بنظرنا هي الأربعة التالية:

1 ـ المنهج العلمي الصارم.
2 ـ الأيديولوجية العلمية (التقدمية).
3 ـ المحايثة الاجتماعية (أهل مكة أدرى بشعابها).
4 ـ اليقظة الوجدانية والالتزام الأخلاقي عند الباحث.

وإذا كنّا سنتوقف هنا بصورة أساسية عند الشرط الثالث (المحايثة الاجتماعية)، فلأنها الموضوع الأساسي لهذه الفقرة حيث تدور الأشكالية حول مدى جدارة وإمكانية عالم من دولة متقدمة (برجوازي أو ماركسي) يعيش معادلته الاجتماعية الخاصة أن يفهم ما يدور في البلدان «المتخلفة» ذات المعادلة الاجتماعية المغايرة. ولتوضيح هذه المسألة (شرط المحايثة) أريد أن أفترض جدلاً وجود ثلاثة علماء اجتماع ينتمون إلى العوالم الثلاثة، الرأسمالي، الاشتراكي، الثالث، وأنهم متساوون في كافة المواصفات والشروط اللازمة للبحث السوسيولوجي العلمي، وقد طلبنا منهم تفسير ظاهرة ما من ظواهر العالم الثالث، وقدمت لهم كافة ونفس المعطيات اللازمة للوصول إلى استنتاجات علمية دقيقة وصحيحة عن هذه الظاهرة. إنه من الطبيعي والمنطقي أن نتصور أنه سوف تُقدم لنا ثلاثة أنواع من التعليل مهما بدت هذه الأنواع الثلاثة متقاربة، والفوارق بينها محدودة، أي أن موقفهم من نفس المعطيات سوف يكون متمايزاً بشكل أو بآخر، بدرجة أو بأخرى، والسؤال الذي يفرض نفسه هنا: أولاً، ما هو سبب هذا التمايز طالما أن الشروط المتاحة أمام هؤلاء العلماء الثلاثة متكافئة؟، وثانياً، أيّ من هذه التعليلات الثلاثة هو التعليل الصحيح؟... واقع الحال إن الشروط بين هؤلاء العلماء الثلاثة ليست متكافئة فالظاهرة المدروسة هي ظاهرة عالم ثالثية، وإذن فإن واحداً من هؤلاء

العلماء الثلاثة وهو «ابن البلد» يمتلك شرطاً إضافياً لا يتوفر لزميليه، ألا وهو شرط «المحايثة الاجتماعية» كما أن تساوي الشروط الأخرى الذي افترضناه جدلاً، لا يمكن أن يكون إلّا أمراً نسبياً طالما أن المسألة تتعلق بكائنات بشرية لكل منها عالمه النفسي الداخلي الذي تتفاعل وتتشابك فيه آلاف القضايا الكبيرة والصغيرة العامة والشخصية... الخ والتي تتضافر كلها في صياغة موقفه الإنساني، وتؤثر بالتالي على موقفه العلمي من المعطيات الكمية والكيفية المطروحة أمامه على بساط البحث، بدءاً بالإحساس المادي بهذه المعطيات، وانتهاءً بالاستنتاجات النهائية، مروراً بعمليات التصنيف والتفسير والتأويل والتعليل والتحليل، الأمر الذي يجعل مسألة التمايز مسألة موضوعية ومشروعة. ولكن يبقى السؤال ما هو إذن الحل الصحيح بين هذه الحلول الثلاثة المقدمة. إن فرضيتنا هنا تقول أن تعليل «ابن البلد» أي عالم اجتماع العالم الثالث في مثالنا هو التعليل الأقرب إلى الصحة والموضوعية وبالتالي العلمية، ذلك أنه يمتلك شرط المحايثة الذي لا يتوفر لزميليه، وهو أمر يجعله أقدر منهما على اكتناه المعطيات الميدانيّة المقدمة، والغوص إلى ما وراء السطور ووراء الوقائع الطافية على السطح، وربط الظاهرة المعروضة للدراسة (بنيوياً ووظيفياً) بوقائع أخرى وظواهر أخرى قد لا تخطر نهائياً على بال زميليه الآخرين. إن قبولنا لهذه الفرضية العلمية ـ حسب زعمنا ـ يستلزم وضعها ضمن تصور نظري وعملي متكامل وشمولي يشير أساساً إلى:

أ ـ إن الحياة لا تنطوي عملياً على مثل هذه الصورة التجريدية، ذلك أنه من الصعوبة ـ كما أشرنا ـ أن يتساوى عالمان أو أكثر في كل شيء ما عدا عنصر الانتماء الاجتماعي. بل أن المعلومات المقدمة لهؤلاء العلماء هي ذاتها لا يمكن أن تكون محايدة، حتى ولو أنها قد جمعت أصلاً انطلاقاً من فرضية موحدة متفق عليها بين العلماء الثلاثة المعنيين. إن موضوعية البحث السوسيولوجي هي رهن بموضوعية كل أطراف عملية هذا البحث وهم: الآمر بالبحث والقائم بالبحث ومقدم المعطيات (المبحوث) وجامع المعطيات ومصنف المعطيات، ومحلل المعلومات ومقيم المعلومات... الخ، وباعتبار أن واحداً من هؤلاء ـ على الأقل ـ لا يمكن إلّا أن يكون خارجياً بالنسبة لعلماء الاجتماع الثلاثة (كباحثين)، ألا وهو «المبحوث» الأمر الذي معه يمكن أن نتصور أن هؤلاء الباحثين يمكن أن يعطوا لأنفسهم الحق في ترميم ورتق بعض ما يرونه يمثل ـ من وجهة نظرهم ـ ثغرات مخلّة في المعطيات المقدمة (جواب المبحوث مثلاً) حتى ولو كان ذلك بصورة غير شعورية. ونحن نعتقد أنه يصعب على علماء اجتماع الدول المتقدمة الافلات من مأزق مقارنة البلدان النامية ببلدانهم بوصفها تمثل «النموذج المثالي» للدول الأخرى.

ب ـ إن مبدأ «المعادلة الاجتماعية» يسري مفعوله أيضاً على تلك العناصر الثلاثة التي وضعناها كشروط لتأمين موضوعية وعلمية البحث السوسيولوجي إلى جانب عنصر «المعادلة الاجتماعية» نفسه (المنهج العلمي والأيديولوجية العلمية والنزاهة). فتطبيق المنهج العلمي قد يكون غير ممكن في مجتمع جاهل وأميّ ومكبوت وتغيب فيه الاحصائيات الدقيقة، والوثائق والمستندات المختلفة اللازمة للبحث العلمي. وبدورها فإن الأيديولوجية العلمية قد لا تستطيع التوفيق بين وجهتي نظر عالمين ينتميان إلى واقعين اجتماعيين مختلفين، فقد يتعارض ـ على سبيل المثال ـ موقف عالم اجتماع إيطالي أو فرنسي ماركسي مع موقف عالم اجتماع سوفيتي أيضاً ماركسي حول مسألة ما، (ولنقل تعدد الأحزاب مثلاً). أما مسألة النزاهة العلمية للباحث فإنها كذلك مسألة نسبية وممروجة إلى المعادلة الاجتماعية فالنزاهة ليست موقفاً إرادياً وقصدياً، وإنما تتعلق بنظرة الباحث إلى الأشياء، فقد تستلزم النزاهة العلمية الحصول على معلومات من نوع معين (مشاكل جنسية مثلاً)، فعالم الاجتماع الغربي لا يجد حرجاً في السعي للحصول على المعلومات التي يريدها أما عالم اجتماع في مجتمع متعصب ومحافظ فسوف لن تخطر له هذه المسألة على بال أصلاً، أما إذا خطرت فإنه مضطر أن يتجاوزها.

جـ ـ هناك علاقة جدلية بين تلك الشروط الأربعة التي ذكرناها فالأيديولوجيا التقدمية تستلزم نظرياً الالتزام بالمنهج العلمي والنزاهة الأخلاقية في البحث، كما أن المنهج العلمي ينطوي منطقياً وعملياً على مبدأ النزاهة العلمية والخلق العلمي، وحتى على مبدأ أهمية شرط المحايثة الاجتماعية في عملية البحث السوسيولوجي.

د ـ إن هذه العناصر الأربعة لا تمثل شروطاً متساوية ذلك أن العلاقة الجدلية التي نوهنا عنها أعلاه لا تعني بالضرورة تلازماً مطلقاً بينها، وإلاّ لاكتفينا بشرط «الأيديولوجية العلمية» على أساس أنها تقتضي بطبيعة الحال الالتزام بالمنهج العلمي وبالنزاهة الوجدانية إن عالماً اجتماعياً نزيهاً يطبق قواعد المنهج العلمي بحزم، ولكنه يفتقد عنصر «الأيديولوجية التقدمية» يمكن أن يصل إلى نتائج أسلم من النتائج التي قد يصل إليها زميل له «تقدمي» إلا أنه لا يتقيد، أو لا يعرف شروط المنهج العلمي كما ينبغي.

هـ ـ إن عنصر «المعادلة الاجتماعية» ويحكم منطقه نفسه هو سلاح ذو حدين، فهو من جهة يمكن أن يسلح الباحث بقدرة حقيقية على الفهم والتفسير والتعليل، ولكن بذات الوقت يمكن أن يمثل عنصراً سلبياً إذا ما تحول إلى نوع من «التمركز على الذات» أو الميل العزلوي الذي يمكن أن يؤدي إلى الجهل المطبق بطبيعة المعادلة الاجتماعية للآخر أو التيبّس وراء القيم السائدة التي يمكن أن تكون قد فقدت مصداقيتها مع عملية التطور

الاجتماعي . . . الخ، وإذن فإنه يُفقد البحث السوسيولوجي عنصراً من أهم عناصره وهو عنصر «المقارنة» بين الظواهر والعمليات الاجتماعية في التشكيلات والمجتمعات القومية المختلفة. إن القاعدة التي تقول: إذا أردت أن تعرف الآخرين فشاهد نفسك، وإذا أردت أن تعرف نفسك فشاهد الآخرين والتي تقع في أساس علم الاجتماع الفاهم Venstehende Soziologie عند ماكس فيبر من تضخيم دور عنصر «المحايثة» أمراً غير علمي. إن شعار «أهل مكة أدرى بشعابها» هو شعار صحيح نسبياً فقط وليس بصورة مطلقة، ذلك أن الممارسة قد أثبتت أنه إذا كان أهل مكة أدرى بشعابها، فإن أهل واشنطن وموسكو ولندن وباريس هم ـ الآن على الأقل ـ أعرف من أهل مكة بالتركيب الجيولوجي لشعاب مكة، بدليل أنهم هم وليس أهل مكة الذين اكتشفوا واستخرجوا وحولوا النفط الموجود داخل شعاب مكة بغض النظر عن الأهداف الكولونيالية المعروفة والهمجية لهذه العملية.

واستناداً إلى هذا التصور المتكامل لدور «المعادلة الاجتماعية» في عملية البحث السوسيولوجي، ، فقد عمدنا إلى إعطاء العناصر الأربعة التي قدمناها كشرط لعملية البحث السوسيولوجي أوزاناً اصطلاحية ترتيبية تشير إلى الأهمية التي يحتلها كل عنصر منها، وهي التالية:

- المنهج العلمي (4).
- الأيديولوجيا العلمية (3).
- الانتماء الاجتماعي (2).
- النزاهة العلمية (1).

وتمثل المصفوفة التالية فرضيتنا لحل الإشكالية المتمثلة بمدى صلاحية وجدارة عالم اجتماع من مجتمع ما أن يفهم ما يدور في مجتمع آخر.

الحالة	المنهج العلمي (4)	الأيديولوجيا العلمية (3)	الانتماء الاجتماعي (2)	النزاهة الشخصية (1)	الوزن العام (10)
1	+	+	+	+	10
2	+	+	+	−	9
3	+	+	−	+	8
4	+	+	−	−	7
5	+	−	+	+	6
6	+	−	+	−	6
7	−	+	+	+	6
8	+	−	−	+	5
9	−	+	+	−	5
10	+	−	−	−	4
11	−	+	−	+	4
12	−	+	−	−	3
13	−	−	+	+	3
14	−	−	+	−	2
15	−	−	−	+	1

الفصل الثالث

علم اجتماع البلدان النامية: الموضوع والمهام

- 44 -

يقول أوغست كومت «إن علم الاجتماع يهمه في الدرجة الأولى أن يسيطر على تجربة المستقبل، وأن يقدم المعلومات التي تفيد البشر في حياتهم داخل المجتمع». واقع الحال فإن السيطرة على تجربة المستقبل لا تتم إلا عبر السيطرة على تجربة الحاضر، لأن المستقبل إن هو إلا الحاضر مستمراً في الغد، والسيطرة على الحاضر لا تتم إلا إذا فهمناه. وفَهمُنا له لا يمكن أن يحصل إلا إذا نظرنا إلى هذا الحاضر نظرة «بنيوية ـ جدلية ـ تاريخية» لا تغني فيها رؤية الشجرة عن رؤية الغابة، أو العكس، ولا يحجب فيها العامّ الخاصّ، أو العكس، ولا ينوب فيها الماضي عن الحاضر، ولا الحاضر عن المستقبل، ولعل الضرورة الموضوعية لمثل هذه النظرة البنيوية ـ الجدلية ـ التاريخية هي التي اقتضت أن تنفصل السوسيولوجيا إلى مستويين كبيرين: نظري يتوجه أساساً إلى المجرد والعام (المجتمع البشري ككل، قوانين التطور الاجتماعي، الدوافع الحقيقية للحركة الاجتماعية... الخ) والمستوى التطبيقي الذي يتوقف عند الظواهر الاجتماعية العيانية المحددة تاريخياً. ولعل تقسيمنا السوسيولوجيا التطبيقية إلى تلك السوسيولوجيات الثلاث (علم اجتماع البلدان الرأسمالية، علم اجتماع البلدان الاشتراكية، علم اجتماع البلدان النامية) إنما يدخل في هذا الإطار، وهو تقسيم يجد تبريره ـ نظرياً وعملياً ـ من جهة في تمايز الواقع الاجتماعي العالمي إلى ثلاثة عوالم تمثل ثلاثة أنواع مختلفة من

التشكيلات الاجتماعية ـ الاقتصادية، ومن جهة أخرى، فإن الظواهر الاجتماعية المنضوية (العاكسة/المنعكسة) تحت هذه التشكيلات الثلاث إنما تتمايز بدورها، بدرجة أو بأخرى، بشكل أو بآخر، الأمر الذي يستلزم بدوره، أولاً تمايز «المهام» المطروحة على كل علم من هذه العلوم، سواء تعلق الأمر بالمهام الكبرى، أو المهام الأكثر تحديداً وملموسية، وثانياً، تمايز مناهج وتقنيات البحث التي سوف تتعامل مع هذه المهام المتمايزة (انظر الفقرات: 31 p 45). إن مسألة العلاقة الجدلية بين «العام والخاص»، تحتل في المنظور السوسيولوجي البنيوي ـ التاريخي أهمية ميثودولوجية جوهرية في دراسة واستيعاب الظواهر الاجتماعية، الأمر الذي يجنب البحث السوسيولوجي، والنظرية السوسيولوجية الكثير من المتاهات، وسوء الفهم، وضياع الوقت.

إن مقولة «العام ـ الخاص ـ الوحيد» فيما يتعلق بموضوع ومهام علم الاجتماع التطبيقي تشير بصورة أساسية إلى:

1 ـ وجود ظواهر اجتماعية «عامة» تمثل قاسماً مشتركاً بين التشكيلات الاجتماعية العالمية الثلاث (العالم الأول، الثاني، الثالث) بوصفها انعكاساً (سبب/نتيجة) لـ «المعادلة الأنسانية» التي تعتبر بدورها انعكاساً لتشابه ووحدة النوع الانساني بما هو نوع متميز عن كل ما عداه من الكائنات الحيّة بجمعه الخلّاق بين صفات «بيولوجي ـ اجتماعي ـ واع». إن ظاهرات مثل: تقسيم العمل والأسرة والتنشئة الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي والدين والقوى المنتجة وعلاقات الإنتاج... الخ هي ظاهرات عبر زمنية، عبر مكانية، يجدها المرء في كافة المجتمعات وفي كافة التشكيلات، على الرغم من أنها تتجلّى في صورتها الملموسة بألوان وصور وأشكال ومستويات متمايزة بهذه الدرجة أو تلك استناداً إلى عوامل الزمان والمكان*. فعلاقات العمل، ـ على سبيل المثال ـ هي ظاهرة عامة، ولكنها تتجلى في التشكيلة الرأسمالية (علاقات العمل الرأسمالية) في غير ما تتجلى به في التشكيلة الاشتراكية (علاقات العمل الاشتراكية) في غير ما تتجلى به في البلدان النامية حيث المجتمعات المزدوجة أو المتعددة التشكيلات.

(*) إن صفة القاسم المشترك التي نعنيها هنا، ليست هي تلك التي يعنيها أصحاب علم الاجتماع الشكلي (تونز، ل. ف. فيزه..). إن صفة القاسم المشترك التي نعنيها هنا تشمل الظاهرة المعينة ككل، أي باعتبارها بنية فرعية ضمن البنية الكلية للمجتمع، أما علم الاجتماع الشكلي، فإنه يفصل بين شكل ومضمون الظواهر الاجتماعية، ويحصر مهمة علم الاجتماع في دراسة القواسم المشتركة التي تخص «الشكل» فقط كالتنافس و «العمل المتبادل» بين الوجدانات الفردية، والميل إلى التحالف... الخ.

2 ـ وجود ظواهر اجتماعية «خاصة» تعكس بشكل أساسي «المعادلة الاجتماعية» (الإنسان بما هو كائن تاريخي، سليل بيئة اجتماعية ـ ثقافية محددة زماناً ومكاناً) السائدة على سطح الأرض في مرحلة تاريخية محددة، حيث تنقسم المجتمعات إلى تشكيلات اجتماعية ـ اقتصادية محدودة من جهة، ومن جهة ثانية إلى مجموعات قومية ووطنية ولغوية وإثنية مختلفة، ومن جهة ثالثة إلى تجمعات على أساس العمل والإنتاج ومختلف مجالات النشاط المادي والروحي المختلفة.

3 ـ إنه بالنسبة للنوع الأول العام، أو النوع الثاني الخاص، فإن ما يقع عليه المرء عادة هو فقط الأشكال الملموسة للظواهر الاجتماعية، أي «الوحيد» الذي يعتبر منطلق السوسيولوجيا حالما تشرع في تجسيد موضوعها الخاص في صورة «مهام» علمية محددة، أي حالما تتحول من حالة «وضع العين» إلى حالة «وضع اليد».

4 ـ إن الطابع الجدلي الذي عليه الظواهر والعمليات الاجتماعية، يعني أن كلاً من المستويات الثلاثة للواقع الاجتماعي (العام، الخاص، الوحيد) إنما هي مستويات مترابطة ومتداخلة ويمكن أن تتبادل مواقعها باستمرار أي أن ما هو وحيد وفق منظور ما، يمكن أن يكون خاصاً وفق منظور ثانٍ وعاماً وفق منظور ثالث. . . وهكذا. ويعني من جهة ثانية أن كل ظاهرة من الظواهر الاجتماعية تنطوي واقعياً على جانبين / مستويين مترابطين جدلياً، هما: المجرد والملموس. ولا بدَّ للوصول إلى حقيقة أي ظاهرة اجتماعية من رصد العلاقة الجدلية بين هذين المستويين بواسطة البدء بالواقع الحي الملموس والانتقال منه إلى المجرد ثم إلى الممارسة.

5 ـ إن كون الحياة الواقعية نفسها (الظواهر والعمليات الاجتماعية) تنطوي على أكثر من مستوى، فلا بدَّ أن ينحسب ذلك على النظرية السوسيولوجية التي هي أصلاً انعكاس لهذا الواقع، ولذلك فإنه من المشروع في نظرنا التكلم عن نظرية سوسيولوجية ذات مستويات متعددة، أو من مستويات نظرية سوسيولوجية متعددة.

وإذا ما نَقَلنا هذا التصور البنيوي ـ الجدلي ـ التاريخي إلى الواقع العملي فإن ذلك سوف يعني القيام بترجمة ما اعتبرناه يمثل الموضوع الخاص بعلم الاجتماع إلى «مهام» محددة يطرحها هذا العلم على نفسه على كافة الأصعدة والمستويات على النحو التالي:

1 ـ مهام علمية كبرى، تدخل في إطار دراسة الظواهر الاجتماعية المتعلقة بحاضر ومستقبل المجتمع البشري ككل، أي بما هو بنية إنسانية تاريخية نوعية متميزة. وكمثال على مثل هذا النوع من المهام يمكن أن نعدد ـ وهذا على سبيل المثال لا الحصر:

● القوانين العامة للتطور الاجتماعي.
● التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية ـ المفهوم والواقع.
● التأثر المتبادل Weckselwirkung بين اللغات والثقافات والعروق.
● التكنولوجيا ومستقبل الإنسان.
● قضايا الاضطهاد والجوع والفقر والتمييز العنصري.
● آليات وصور استغلال الإنسان للإنسان.
● ظاهرة «التقدم ـ التخلف» وبالتالي «الدول المتقدمة والدول المتخلفة»... إلخ.

وغني عن القول أن تنفيذ مثل هذه المهام الكبرى، لا يمكن أن يتم إلاّ في إطار بحوث كبرى، ، متعددة الفروع Interdisziplinäre من جهة ومتعددة القوميات (عبر ـ قومية) من جهة ثانية. ويأخذ عالم اجتماع مثل كينيث بولدينغ K. Boulding على العلوم الاجتماعية تقصيرها في هذا المجال، حيث لم تبدِ هذه العلوم «طموحات ولم تحاول أن تدرس المجتمع البشري ككل، بل اكتفت بنوع من التقدم المهني الناجم عن معالجة مختصة بمعلومات ذات مدى محدود، ولم تتوخ لنفسها دراسة المجتمع البشري في كليته» (انظر: 353/108).

2 ـ مهام يمكن أن نطلق عليها صفة «المتوسطة» من حيث كونها انعكاساً لهذا النظام أو ذاك (التشكيلة الاجتماعية) من الأنظمة العالمية السائدة، ومن حيث كونها إنما تدخل أساساً في مهام هذه السوسيولوجية أو تلك من السوسيولوجيات العالمية الثلاث بما هي سوسيولوجيات تطبيقية. فالإشكالات التي تعاني منها الرأسمالية، هي غير الإشكالات التي تعاني منها الاشتراكية، وهي غير الإشكالات التي تعاني منها الدول النامية على أن تؤخذ كلمة «غير» الواردة أعلاه في طابع جدلي يرفض أي شكل من أشكال القطيعة والأنعزال بين الظواهر الاجتماعية وبالتالي العلوم الاجتماعية المعنية بهذه الظواهر. أما الأمثلة التي يمكن إيرادها على هذا النوع من المهام فهي على سبيل المثال:

ـ دور الحزب الشيوعي في تطوير المجتمع الاشتراكي (بالنسبة لعلم اجتماع البلدان الاشتراكية).

ـ الديمقراطية وظاهرة تعدد الأحزاب (بالنسبة لعلم اجتماع البلدان الرأسمالية).

ـ المشاكل المتعلقة بالتبعية والتخلف والتنمية (بالنسبة لعلم اجتماع البلدان النامية).... إلخ.

3 ـ مهام ملموسة ومحددة ومباشرة، يطرحها الواقع على كل علم من العلوم

السوسيولوجية الثلاثة في حدود المجتمعات الوطنية والقومية، استناداً إلى ظروفها الجغرافية والتاريخية المميزة. وتدل الشواهد التالية التي نقتطفها من الفصل الذي كتبه بول لازار سفيلد بعنوان «علم الاجتماع» في الدراسة التي قامت بها اليونيسكو حول «الاتجاهات الرئيسة للبحث في العلوم الاجتماعية والانسانية»:

ـ «تهتم بلاد أفريقية كثيرة وكذلك اليابان بالتحولات التي تطرأ على نظم القرابة التقليدية بتأثير التصنيع. وفي إيران نجد كل انتباه علماء الاجتماع مركزاً على انعكاسات التحولات الاجتماعية».

ـ وفي أندونيسيا فإن علم الاجتماع والبحث الاجتماعي يساعدان الحكومة لكي تطبق بنجاح، جملة التدابير العملية التي تقررها... «ويدخل في هذه التدابير، مثلاً إعادة تأهيل المساجين، ودمج الرهوط الثقافية الهامشية التي تعيش في الغابات أو في المناطق الجبلية في المجتمع الأندونيسي، والجهود الرامية التي تمثل رهوط الأقلية ورهوط الأكثرية، وتسريح أفراد القوات المسلحة، وتنمية الفئات القروية...».

ـ ويعتبر الموضوع الأساسي للبحوث السوسيولوجية في إيطاليا «جملة مشاكل سياسية واجتماعية واقتصادية (تنشأ) عن... اللاتوازن بين الشمال والجنوب».

ـ وفي يوغسلافيا فإن «التسيير الذاتي يؤلف تقريباً ذلك الموضوع الوحيد الذي يشغل مجموعة من معاهد (علم الاجتماع)...».

ـ وبالنسبة لفنلندا فإن «الدراسات الاجتماعية على استهلاك الكحول، والسلوك تجاه المشروب بسبب السياسة العقلانية والمقررة لحصر مادة الكحول في الحكومة الفنلندية، قد أصبحت اختصاصاً هاماً في علم الاجتماع الفنلندي». (انظر: 266/75 - 275).

وبالنسبة للوطن العربي، فإن هناك بالإضافة إلى الموضوعات المشتركة مع كافة البلدان النامية (انظر لاحقاً)، مسائل من طبيعة قومية خاصة مثل: القضية الفلسطينية، النفط، البداوة، التجزئة القومية، المسافة اللغوية بين العامية والفصحى في الأقطار العربية المختلفة، الدور الاجتماعي للإسلام، مسألة الأقليات القومية والدينية والطائفية، التفاوت في التطور الاجتماعي بين الأقطار العربية المختلفة... وغيرها.

- 45 -

إن مسألة وضع قائمة تفصيلية بالمهام المطروحة على علم الاجتماع في مستواه

التطبيقي، أي في كل عالم من العوالم الثلاثة السائدة، هي مسألة شائكة ومعقدة بل وغير عملية. ذلك أن اختلاف المهام لا يقع في حدود الأطر الكبرى فقط (تشكيلات اجتماعية اقتصادية، أمم)، وإنما يصل عملياً إلى المجالات الجهوية والوظيفية الصغرى، فقد تختلف المهام السوسيولوجية في مجتمع ما، من مدينة إلى مدينة، ومن ولاية إلى ولاية، ومن منطقة جغرافية إلى أخرى. . . الخ، ولا يبقى أمام الباحث سوى اللجوء إلى «النمذجة» والتصنيف لتحديد الخطوط والمجالات العريضة، التي سيكون على «رجل الميدان» أن يحولها إلى مهمات محددة، وملموسة على مختلف أطرها: المكان، الزمان، الناس، المؤشرات النوعية.

ومن جهة أخرى، فإن البحوث السوسيولوجية، وبالتالي المهام السوسيولوجية يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع أو مستويات هي: البحث الأساسي الحر، البحث الموجه، البحث التطبيقي، ولكننا لا نجد اتفاقاً بين علماء الاجتماع على تحديد مضمون هذه الأشكال من البحوث، بل ولا حتى على الموقف منها (انظر: 97/108 - 116). فبينما يعبر «علماء الاجتماع الغربيون عن احتقارهم الكبير لعلم الاجتماع التطبيقي» فإن الرواد الأمريكيين قياساً على فيبر ودوركهايم وزيمل «كانوا كأبناء المحافظات إلى حد كبير» (188/75)، منشغلين أساساً بالمستوى التطبيقي في حدود مجتمعاتهم الضيّقة. أما في المجتمعات الاشتراكية، فإن ثمة سمة مشتركة بينها «هي أن جهد البحث يرتبط أساساً بالتخطيط القومي، ويبدو أن التمييز بين بحث أساسي حر وبحث موجه مرفوض باسم القيم الاجتماعية الأساسية الخاصة بالالتزام بالجماعة وبمصالحها. . .» (112/108).

ومهما يكن الأمر فإننا سوف نعمد هنا إلى إيراد بعض التصنيفات الخاصة بتحديد مهام علم الاجتماع في خطوطها العريضة والعامة سواء في المجتمعات الرأسمالية أو المجتمعات الاشتراكية، تاركين تحديد مهام علم اجتماع البلدان النامية إلى فقرة خاصة لاحقة.

* ففي دراسة له حول «البحث الموجه» يقول بيير دي بي P. de Bie «لا شك في أننا نفكر أولاً فيما يعتبر لدى المجتمعات المعاصرة مشكلة فورية لدى الرأي العام، وفي كل ما يمكن مكافحته، أو تغييره أو تحسينه بفضل البحث العلمي. . .» ويحاول الكاتب بالاستناد إلى ما أسماه «كتاب صدر حديثاً يحلل استعمالات علم الاجتماع» أن يصنف المهام التي يمكن أن تنطوي عليها هذه الاستعمالات كالتالي:

- استخدام علم الاجتماع في قطاعات مهنية، كالقطاع الحقوقي، والقطاع الطبي، وقطاع الخدمة الاجتماعية، والتنبؤ الاجتماعي.

ـ استخدام علم الاجتماع في المؤسسات: الجيش والإدارة العامة والخاصة، والأحزاب السياسية ومؤسسات التعليم والسياسة الخارجية. . . الخ.

ـ المشكلات الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي: الفقر والجنوح والبرمجة الاجتماعية والمدرسة والأسرة والبطالة واليد العاملة والتنمية الإقليمية والصحة العامة والأشخاص المسنّون.

ـ التغير الاجتماعي في أكثر أشكاله بروزاً، سوسيولوجيا المناطق النامية، والسوسيولوجيا الريفية (90/108 - 91).

* ويصنف كتاب السوسيولوجيا للطبيب Soziologie für Midiziner بإشراف Winter المجالات التطبيقية التي ينبغي أن تتوجه إليها المهام المختلفة لعلم الاجتماع كما يلي:

1 ـ المجالات المجتمعية: الصناعة والاقتصاد والتربية والتعليم والصحة والجيش والمدينة والريف،

2 ـ المؤسسات Institutionen (معامل ومسرح ووسائل الاتصالات ومراكز الخدمة الحكومية والمستشفيات والمستوصفات) والمنظمات Organisationen.

3 ـ المجموعات الديموغرافية: الشبيبة والنساء والشيوخ.

4 ـ المجموعات الاجتماعية: الأسرة وجماعات اللعب وجماعات العمل وجماعات أوقات الفراغ. . . الخ.

5 ـ العلاقة بين الفرد والمجتمع في (المجالات الاجتماعية والمؤسسات والمنظمات والمجموعات الاجتماعية).

6 ـ العمليات المؤثرة في المجالات المذكورة آنفاً مثل: الثقافات وأنظمة القيم والمثل العليا والمعايير والمواقف والأدوار ونماذج السلوك والتصرف (34/143).

* ويحدد الدكتور عاطف غيث المشاكل التي يواجهها عالم الاجتماع بـ:

1 ـ مشاكل علمية، تتصل بموضوع العلم نفسه، وموضوع المنهج العلمي،
2 ـ مشاكل اجتماعية، تظهر في وقت وزمان محددين وتحتاج إلى بحث.
3 ـ مشاكل مجتمعية، وهي التي تمتد عبر الأجيال، وتظهر في كافة المجتمعات مثل المسائل المتعلقة بالأسرة والزواج والضبط والقيم. . . الخ.

4 ـ مشاكل باثولوجية (علاجية) تتصل بانحراف معين في ناحية اجتماعية معينة تتطلب العلاج (انظر: 5/55).

ويبدو لنا أن تصنيف الدكتور غيث لا يخلو من بعض القسر من حيث تمييزه بين المشاكل العلاجية والمشاكل الاجتماعية، كما لو كانت المشاكل العلاجية ليست مشاكل اجتماعية.

* وفي الاتحاد السوفياتي فقد أكدت رئاسة أكاديمية العلوم عبر قرارها الصادر بتاريخ 1976/4/29 ضرورة أن يتوجه البحث السوسيولوجي نحو المجالات التالية:

ـ وضع تنبؤات عن التطور الاجتماعي بالاستناد إلى التقدم العلمي ـ التقني، والتطور المستقبلي للاقتصاد الوطني حتى عام 1990.

ـ إعداد توصيات منهجية جوهرية عن المشاكل الاجتماعية المرتبطة بالتخطيط الاجتماعي ـ الاقتصادي المركب في المصانع، والاتحادات (المركبات)، وفي مختلف فروع الاقتصاد الوطني.

ـ دراسة المسائل المتعلقة باستكمال البنية الاجتماعية للمجتمع الاشتراكي المتطور، وطرق التغلب على الفروق الاجتماعية بين المدينة والريف، وكذلك بين العمل البدني، والعمل العقلي.

ـ وضع وتطبيق المنهج السوسيولوجي في دراسة التبدلات في طابع ومضمون العمل، والوجهات المهنية للشبيبة، وعملية التغير في المجال الاجتماعي والديموغرافي.

ـ دراسة المشاكل الاجتماعية لتطور الإنسان الجديد وإثراء أسلوب الحياة الاشتراكي، وطرق تصعيد الحاجات الثقافية للفئات الشعبية المختلفة، ووضع أشكال ومناهج لمكافحة الظواهر السلبية في وعي الناس وفي سلوكهم.

ـ بحث آلية تكوّن الرأي العام في ظل النمو المضطرد لكمية المعلومات وللاستفادة من وسائل الاتصال الجماهيري.

ـ تحليل ونقد أحدث تصورات علماء الاجتماع، وعلماء المستقبل البرجوازيين في نظرتهم إلى صورة التطور الاجتماعي وكذلك نقد وتحليل النظريات السوسيولوجية التحريفية.

وانطلاقاً من توجيهات المؤتمر الخامس والعشرين للحزب، فإن على العلم السوسيولوجي أن يسجل تقدماً ملموساً في دراسة المسائل التالية:

ـ الترابط بين البرنامج الاجتماعي والبرنامج الاقتصادي.

ـ توكيد دور العوامل الاجتماعية في تحفيز العمل وفي زيادة الفاعلية الإنتاجية.

ـ وضع نظام موحد للأرقام والمؤشرات الاجتماعية التي تجسد أسلوب الحياة الاشتراكي، وتكامل البنية الاجتماعية للمجتمع السوفيتي وبناء الإنسان الجديد والتطوير الشامل لشخصيته.

ـ الصياغة العلمية (بالتعاون مع علماء الاقتصاد) للجوانب الاجتماعية للبرامج المركزية.

ـ الربط العضوي لخطط التطوير الاجتماعي لجماعات العمل مع خطط تطوير المدن والمناطق والجمهوريات.

وبدورها فإن لجنة «مشكلات تطور بنية المجتمع الاشتراكي...» المشكلة من أكاديميات العلوم في الدول الاشتراكية، وقد أكدت على المهام التالية بالنسبة لعلم الاجتماع الاشتراكي:

ـ تحليل القوانين العامة لتطور التركيب الاجتماعي والطبقي للمجتمع الاشتراكي، وخصوصية تأثيرها على كل بلد بمفرده.

ـ وضع مبادىء موحدة للتخطيط والتنبؤ الاجتماعي.

ـ دراسة عملية تطور أسلوب الحياة الاشتراكي.

ـ الاستفادة من الخبرات المحصلة من قبل علم الاجتماع الماركسي ـ اللينيني في بحثه للعمليات الاجتماعية.

ـ دراسة مقارنة حول تغير البنية الاجتماعية (انظر: 52/127 - 59).

* أما في ألمانيا الديمقراطية فقد حددت «خطة البحث المركزية للعلوم الاجتماعية من 1981 - 1985 المهام الملقاة على عاتق علم الاجتماع الماركسي اللينيني بالموضوعات الأساسية التالية والتي تمثل «العمليات الاجتماعية الأساسية التالية والتي تمثل «العمليات الاجتماعية الأساسية خلال متابعة تكوّن المجتمع الاشتراكي المتطور سواء على مستوى القوانين الموضوعية أو على مستوى المجرى الملموس لهذه العمليات في ظل الظروف الخاصة بجمهورية ألمانيا الديمقراطية:

ـ متابعة تحليل تطور البنية الاجتماعية للمجتمع الاشتراكي.

ـ تقارب الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة في ظل قيادة الحزب الاشتراكي الألماني الموحد (SED).

- تطور العلاقات الاجتماعية ضمن وبين الطبقات والفئات. بما في ذلك المساهمة الخاصة التي تقدمها كل طبقة وكل فئة لمتابعة بناء المجتمع الاشتراكي.

- عملية تكون وتشكل الشخصية الاشتراكية.

- دور الأسرة والفئات الاجتماعية الأخرى في تحقيق عملية التقدم الاجتماعي والاقتصادي والعلمي - التقني.

- تطور الجوانب الأساسية لأسلوب الحياة الاشتراكي بما في ذلك البنيات الاجتماعية في المدينة والريف، وكذلك العمل العقلي والعمل الجدي.

- وحدة السياسة الاقتصادية والاجتماعية.

- مسائل التخطيط والقيادة.

- مزايا الاشتراكية الحقة.

- تفنيد النظريات البرجوازية والتصورات الخاطئة عن المجتمع في السوسيولوجيا البرجوازية.

- بحوث لتطوير السوسيولوجيا الماركسية - اللينينية نفسها (انظر: مجلة الوحدة Einheit العدد 80/12 الصفحات 1209 - 1237).

* ومن جهتنا فإننا سنورد مخططاً تركيبياً، يمكن أن يغطي المهام الأساسية المطروحة على علم الاجتماع بما هو علم تطبيقي، سواء تعلق الأمر بالمجتمعات الرأسمالية أو المجتمعات الاشتراكية أو النامية، حيث يمكن أن تعتبر المهام المرتبطة حصراً بهذا المجتمع أو ذاك عناصر تضاف إلى المخطط الأصلي وتتمثل مهام علم الاجتماع وفق تصورنا بالمهام الأساسية التالية:

1 - إجراء مسح شامل على المستوى الوطني بالظواهر الاجتماعية التي تمثل «مشكلات» Problems حقيقية، وإذن فإنه ينبغي على علم الاجتماع أن يتصدى لدراستها، على أن يتم تحديد هذه المشاكل حسب المناطق والقطاعات الإنتاجية والمجالات الاجتماعية المختلفة وأن تصنف في صورة سلّم أولويات موضوعي، وتحدد الجهات الرسمية وغير الرسمية المفروض أن تكون مسؤولة عن دراستها بما في ذلك حجم الكوادر والنفقات الضرورية اللازمة. وإنه لمن الواضح أن مهمة من مثل هذا الحجم لا يستطيع أن يقوم بها أفراد محدودون أو حتى مؤسسات أكاديمية أو علمية صغيرة، ولا بدَّ أن تقع مسؤوليتها على المؤسسات العلمية المركزية (المراكز القومية للبحوث مثلاً).

2 - بحوث ودراسات كمية وكيفية عن المؤسسات العلمية المركزية والجهوية

(جامعات ومراكز بحوث ومعاهد ومجموعات عمل.. الخ) المسؤولة ـ أو المفروض أن تكون مسؤولة ـ عن الدراسات الاجتماعية والبحوث السوسيولوجية التي تطرحها خطة البحث المركزية.

3 ـ إجراء بحوث ودراسات تتعلق بمناهج وتقنيات البحث السوسيولوجي الملائمة واللازمة لتحقيق أعلى درجة من الموضوعية والعلمية في المجتمع المعني.

4 ـ المساهمة مع أطراف أخرى معنية (علماء الاقتصاد خاصة) في وضع الخطط الإنمائية لمنع الانزلاق في النظرة الاقتصادية الضيقة التي لا تعير بالاً إلى العائد الاجتماعي للتنمية الاقتصادية، أو في النظرة السوسيولوجية الضيقة التي بدورها لا تعير اهتماماً للعائد الاقتصادي للتنمية الاجتماعية، أو للتنمية عامة.

5 ـ المتابعة السوسيولوجية لعملية تنفيذ الخطة التنموية، من خلال البحوث الميدانية، والإحصاءات الكمية، وسبر الرأي العام،ووضع الجهات المسؤولة والجماهير الشعبية أمام الصورة الحقيقية للعلاقة وللمسافة بين ما يخطط وما ينفذ، مع تحديد الأسباب والعوامل سواء في حالة التقصير أو التنفيذ السليم.

6 ـ متابعة رصد السيكولوجية الشعبية، والاتجاهات العامة للرأي العام فيما يتعلق بالمسائل الداخلية والخارجية التي تؤثر سلباً أو إيجابياً على مواقف وفاعلية الأفراد والجماعات، وتنعكس بالتالي على مساهماتها في عملية التقدم الاجتماعي.

7 ـ متابعة العلاقة الجدلية بين مثلث: المدرسة ـ الأسرة ـ المصنع باعتبارها الجهات الأساسية المسؤولة عن عملية التنشئة الاجتماعية Socialisation وتكوين الشخصية، وبالتالي عن خلق مجتمع متوازن وديناميّ ومتماسك، الفرد فيه للجميع، والجميع للفرد.

8 ـ رصد العلاقة الجدلية بين مثلث: القوى المنتجة ـ علاقات الإنتاج ـ البناء الفوقي (الوعي والأيديولوجيا خاصة)، وتحديد الاختلالات والاختناقات البنيوية التي يمكن أن تؤدي إلى تشويه عملية التطور الاجتماعي.

9 ـ القيام بدراسات تنبؤية ومستقبلية، تتعدى ما هو كائن إلى ما يجب أن يكون، وما يمكن أن يكون، وذلك استناداً إلى الإرهاصات التي تنطوي عليها البحوث والدراسات المتعلقة بالحاضر والماضي. فالدراسات والبحوث العلمية الجادة لا تتعامل فقط مع الفرضيات الدارجة، وإنما تخلق خلال حلها لفرضياتها القائمة فرضيات

جديدة، سواء عن الحاضر أو عن الماضي أو عن المستقبل تكون أساساً لبحوث ودراسات جديدة.

10 ـ دراسة الآثار الاجتماعية للتصنيع والتطور التقني، بما في ذلك الثورة العلمية ـ التقنية، ومسألة التبعية التقنية وهجرة التقنية. . . الخ.

11 ـ دراسات حول أسلوب الحياة السائد والمرغوب في المجتمع المعني بما في ذلك المستوى المعيشي لمختلف الطبقات والفئات والمجموعات الاجتماعية.

12 ـ دراسات تتعلق بالعدالة الاجتماعية وتوزيع الدخل القومي.

13 ـ دراسات تتعلق بالعلاقات الديمقراطية بين الحاكمين والمحكومين.

14 ـ دراسات حول علاقات العمل المختلفة وفي المجالات المختلفة.

15 ـ دراسات تتعلق بتحديد اللوحة الطبقية للمجتمع المعني.

16 ـ دراسات تتعلق بالتركيب الاجتماعي للمجتمع المعني، بما في ذلك مسألة الأقليات القومية والدينية والطائفية وكذلك الانقسامين العمودي والأفقي.

17 ـ دراسة آلية التغير الاجتماعي، والاتجاهات الأساسية لعملية التطور الاجتماعي بما في ذلك مقارنة عملية التغير الاجتماعي الجارية في المجتمع المعني مع مثيلاتها في مجتمعات أخرى. مشابهة أو مخالفة.

18 ـ بحث ودراسة البعد الإنساني والأممي سواء على مستوى الوعي الفردي أو الوعي الاجتماعي.

19 ـ دراسة المسافة بين التقدم في المجال المادي، والتقدم في المجال غير المادي.

20 ـ دراسة العلاقات الاجتماعية بين الجماعات والمجموعات الاجتماعية المختلفة، بما في ذلك العلاقات بين الجنسين وبين الأجيال،

21 ـ دراسة عمليات التحضر، بما في ذلك تريف البدو، ونمو المدن والعلاقة بين القرية والمدينة. . . . الخ.

22 ـ دور الثقافة التقليدية، بما في ذلك الدين والتراث والقيم السائدة، في تحفيز وتجميد عملية التغير الاجتماعي.

23 ـ دراسة آليات وأشكال الاستغلال والاضطهاد السائدة وأساليب مقاومتها من قبل المعنيين.

24 ـ دراسات حول مسألة «الاغتراب» الإنساني.

25 ـ دراسات تتعلق بأوقات الفراغ ومشاكلها وطرق تنمية عائدها الاجتماعي والاقتصادي.

26 ـ دراسات حول الفن والأدب بوصفها انعكاساً للواقع الاجتماعي (البعد الاجتماعي).

27 ـ دراسة المسافة الاجتماعية الموجودة بين الأطراف المختلفة للمجتمع (المجموعات الاجتماعية) وحالة التفكك والتماسك الاجتماعي

28 ـ دراسات مقارنة بين الظواهر والعمليات الاجتماعية في مجتمعات متباينة زماناً أو مكاناً أو بها معاً.

- 46 -

يعتبر «علم اجتماع البلدان النامية» (أو علم اجتماع التنمية) علماً سوسيولوجياً ناشئاً كما سبق أن أسلفت، وقد ولد في رحم كل من علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الماركسي، ولذلك فقد جاء يحمل ملامحهما بصورة أساسية ذلك أن مساهمة علماء اجتماع العالم الثالث كانت وما تزال محدودة، سواء في تحديد الإطار النظري لهذا «العلم» ولا سيما علاقاته بكل من علم الاجتماع العام وبكل من علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الماركسي، أو في تحديد موضوعه ومهامه ومناهجه تحديداً علمياً دقيقاً. لقد لاحظت من خلال تجربتي الجامعية الشخصية مدى عمق الإشكالية التي تعاني منها الدوائر السوسيولوجية وطلبة الدراسات العليا حول الطابع «المحيّ» (بالكسر والفتح) لهذا «العلم» الذي يبدو كما أنه نوع خاص من «العلم ـ الفرع» كونه أقل من العلم الأساسي (علم الاجتماع العام)، وأكبر من السوسيولوجيات الفرعية التي يتحول إليها علم الاجتماع حالما يطأ أرض الواقع الملموس (علم الاجتماع العائلي، علم الاجتماع الريفي، علم اجتماع العمل، علم اجتماع اللغة... الخ).

ويتجسد هذا الوضع المميز بشكل عملي في مسألة منح اسم محدد لشهادات (دبلومات) علم الاجتماع في البلدان النامية، باعتباره علماً تطبيقياً بصورة أساسية، أي أن موضوعه الأساسي، الذي هو مبرر وجوده هو الحالة الخاصة بالبلدان النامية، وإذن فإن كافة السوسيولوجيات الفرعية إنما تكتسي هذا الطابع، أي أنها تعمل بوصفها فروع لـ «علم اجتماع البلدان النامية»، وليس لـ «علم الاجتماع» على وجه الإطلاق، وعليه

فهل نقول مثلاً: «ماجستير في علم الاجتماع/فرع علم اجتماع البلدان النامية» أم نقول: «ماجستير في علم اجتماع البلدان النامية/ فرع كذا وكذا».

ومن جهتنا فنحن نرى أن الطابع التطبيقي لعلم الاجتماع في البلدان النامية لا يعني أنه بالإمكان الفصل بين الجانبين النظري والعملي في الحياة وفي الظواهر والعمليات الاجتماعية، وإذن في العلم الذي يتعامل مع هذه الظواهر والعمليات الاجتماعية، إنه لا يمكن العبور أصلاً إلى الجانب التطبيقي للعلم إلاّ عبر جسر نظري، بل إن كلمة تطبيقي إنما تشير بحد ذاتها إلى تطبيق القواعد والقوانين النظرية على الواقع المشخّص المعاش الأمر الذي يعني أنه لا يمكن المطابقة بين مفهوم «علم الاجتماع» ومفهوم «علم اجتماع البلدان النامية» حيث تبقى العلاقة بين المفهومين من نوع علاقة العام بالخاص. ولكن لا يمكن بنفس الوقت اعتبار علم اجتماع البلدان النامية مساوياً للسوسيولوجيات الفرعية، من حيث أن موضوع هذا «العلم» هو بالضبط هذه السوسيولوجيات نفسها مطبّقة على حالة محددة هي حالة البلدان النامية.

ويبقى الأمر الصحيح فيما يتعلق بهذه المسألة المعقدة هو أن يترك باب النقاش مفتوحاً حولها ولا سيما أن علم الاجتماع بكليته ما برح يعاني من أزمة نظرية وطبيعي أن تنعكس أزمة «الأب» على «الأبناء»، وأن يساعد حل المسائل الكبرى على حلحلة المسائل الفرعية.

ومهما يكن الأمر، فإن «علم اجتماع البلدان النامية»، بات حقيقة علمية قائمة لا يمكن تجاوزها، ولا بدّ من أن تنصرف جهود علماء الاجتماع ولا سيما في البلدان النامية نفسها إلى تحديد موضوعات ومهام ومناهج هذا «العلم ـ الفرع» بما يضعه في خدمة عملية التغير الاجتماعي في البلدان النامية، وتوجيهها لما فيه القضاء على التبعية والتخلف وتحقيق التنمية الشاملة والسريعة. فعلم الاجتماع كعلم «لا بدّ وأن ينتهي به المطاف إلى العمل. عليه أن ينضم إلى انشغالات الشعوب التي يزعم أنه فهم آلياتها الأكثر عمقاً. «إن العلم الصحيح عملياً واجتماعياً هو علم اجتماع التقدم. فالعلم الاجتماعي الحقيقي هو علم الإنسان المتطوع في المعركة من أجل تحرير شعبه ومسيرته نحو حياة أفضل، وإلاّ سوف لن يتأخر علم الاجتماع عن الالتحاق بالعلوم المشوهة التي تعرقل التقدم البشري» على حد ما أوصى به الملتقى الدولي لعلم الاجتماع الذي عقد في الجزائر في الفترة ما بين 25 - 30 مارس 1974. أن تحديد موضوع/ مهام علم اجتماع البلدان النامية لا بدّ، حسب تصورنا من أن ينطلق من الاعتبارات المنهجية التالية:

1 ـ إن الطابع المميز لعلم اجتماع البلدان النامية، والذي يبدو معه وكأنه أصغر

من العام، وأكبر من الوحيد، يجعله نوعاً من «الخاص» الذي يدمج في ذاته in sich كلاً من العام والوحيد وإذن فإن «المهام» السوسيولوجية التي تدخل في إطاره، ورغم طابعها التطبيقي، فإنها تتعلق بمختلف المجالات والمستويات التي تدخل في إطار مهام عالم الاجتماع بصورة عامة، ملوّنة بلون البلدان النامية ومطبوعة بطابعها.

2 ـ إن البلدان النامية التي تمنح علم اجتماع البلدان النامية لونه وطابعه الخاص هي تلك البلدان التي سبق أن كانت مستعمرة أو شبه مستعمرة، والتي ناضلت وتناضل شعوبها (حركة التحرر الوطني خاصة) من أجل الاستقلال السياسي والاقتصادي والثقافي الحقيقي والناجز من جهة، وضد التخلف والفقر والجوع والبنيات الاجتماعية الشائخة من جهة أخرى، والمتمثلة في عصرنا الراهن بدول ومجتمعات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والتي يدخل معظمها تحت إطار ما يسمى بـ «العالم الثالث» بما هو تكوين اجتماعي «متعدد الأنماط» قياساً على العالم الأول الذي تسود فيه التشكيلة الرأسمالية، والعالم الثاني الذي تسود فيه التشكيلة الاشتراكية.

3 ـ إن ظاهرة «تعدد الأنماط» إنما تمثل السبب والنتيجة معاً لكل من ظاهرتي «التخلف» و «التبعية» اللتين تسمان مجتمعات العالم الثالث بميسمهما، وتحددان طابع واتجاه تطورها الاجتماعي، أي طابع واتجاه العملية «التنموية» التي تمثل النقيض الجدلي لظاهرة «التخلف ـ التبعية» والتي تعني «التحرر» الشامل من عائقي التخلف والتبعية على كافة الأصعدة والمستويات. إن مفهوم البلدان النامية إنما يتحدد وفق هذا التصور عبر المربّع الجدلي:

تبعيّة ـ تخلف.

تنمية ـ تحرر.

حيث تمثل هذه المفاهيم (الظواهر) الأربعة المحاور الأساسية التي تتمحور حولها مهام علم اجتماع البلدان لنامية.

4 ـ إن المحاور الأربعة المذكورة، لا يمكن فهمها ولا معالجتها خارج إطار العلاقة الجدلية التاريخية ـ البنيوية على المستوى العالمي وبالذات خارج الانقسم العالمي إلى معسكرين: رأسمالي يقف وراء وأمام ظاهرتي التخلف والتبعية، واشتراكي يقف إلى جانب ظاهرتي التنمية وحركة التحرر الوطني، وإضافة إلى علاقات دول العالم الثالث بعضها مع بعض.

5 ـ إن حالة التخلف والتبعية التي عليها البلدان النامية، إنما تشمل فيما تشمل

الجانب الثقافي والعلمي* الأمر الذي ترتب عليه أن «علم اجتماع التنمية Sociology of Development قد ولد وهو يحمل السمات الإيجابية والسلبية لأبيه علم الاجتماع البرجوازي، بما في ذلك التعامل مع قضايا العالم الثالث بنفس الأدوات النظرية والمفاهيمية، وبنفس المناهج والتقنيات التي يتعامل بها علم الاجتماع البرجوازي مع المجتمعات الرأسمالية. إن هذا يعني أن على «علم اجتماع البلدان النامية» أن يصحح هذا الوضع الخاطىء فيما يتعلق بكل من مهامه ومناهجه، وخاصة وأن الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في البلدان النامية في حالة تبدل سريع ومستمر، ولا بدّ أن ينعكس ذلك على مهام ومناهج العلوم التي تتعامل مع هذا الواقع، من حيث ضرورة أن يعاد النظر فيها باستمرار.

* * *

انطلاقاً من هذه المبادىء النظرية والميثودولوجية، فإن المهام الملقاة على عاتق علم اجتماع البلدان النامية، هي من وجهة نظرنا، وبصورة عامة، المهام الأساسية التالية:

أولاً: مهام نظرية وميثودولوجية عامة:

1 ـ دراسات نظرية وتطبيقية (ميدانية) لتحديد مضمون المفاهيم الأساسية المرتبطة بظاهرة البلدان النامية، والتي يتم تداولها في إطار علم اجتماع البلدان النامية: التسميات المختلفة للبلدان النامية، مفهوم التخلف، مفهوم التنمية الشاملة، الاعتماد الجماعي على الذات، المجتمع المتعدد الأنماط، الطريق اللارأسمالي، البطريركية، الأسرة الممتدة، التشوه الاقتصادي والاجتماعي، التبعية بين المركز والمحيط، التحديث، أسلوب الإنتاج الأسيوي، المجتمع التقليدي، الدور، الوظيفة، مستوى المعيشة، الانقسام العمودي، والانقسام الأفقي، مرحلة الانتقال، التكيف الاجتماعي... الخ.

2 ـ دراسات نقدية، نظرية وميدانية لأبرز النظريات والبحوث السوسيولوجية

(*) لكن ليس الفلسفي والأيديولوجي، ففي المجال الفلسفي، واستناداً للهامش الاستقلالي الذي يمتلكه الوعي الفردي والاجتماعي فيما يتعلق بالعلاقة الجدلية بين الواقع والوعي و«لذلك تستطيع بلدان متخلفة اقتصادياً أن تدير، بالرغم من هذا التخلف، دفة الفلسفة» كما يقرر إنجلز بحق (عن: 102/73). أما في المجال الأيديولوجي، فإن الصلة السببية القائمة بين التبعية (كسبب)، والتخلف (كنتيجة) قد استثار في البلدان النامية موقفاً أيديولوجياً متناقضاً ومضاداً لأيديولوجية المستعمر (الأيديولوجية ـ البرجوازية) بدرجات وأشكال متفاوتة.

المتعلقة بالبلدان النامية، سواء التي قام بها علماء اجتماع أجانب أو مواطنون، بما في ذلك الدراسات المتعلقة بـ «مرحلة الانتقال» بوجه عام.

3 ـ بحوث تتعلق بمناهج وتقنيات البحث السوسيولوجي الملائمة لحال البلدان النامية، والتي يمكن عن طريقها تحقيق أعلى درجة من المصداقية والموضوعية في عملية البحث السوسيولوجي.

4 ـ دراسات ميثودولوجية تهدف إلى تحديد الموضوعات الاجتماعية التي تمثل إشكالات نظرية أو عملية تحتاج إلى بحث علمي.

5 ـ دراسات تنموية مقارنة على الصعيد العالمي، وتلعب دوراً مهماً في هذا المجال تقديم دراسات مقارنة وهادفة لفترة الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية في أوروبة الغربية، ولفترة الانتقال من مرحلة ما قبل الرأسمالية إلى الاشتراكية في عدد من الدول الاشتراكية سواء في الاتحاد السوفياتي أو خارجه، علماً أن مثل هذه الدراسات يستحسن أن تكون دراسات «عبر ـ قومية» بمعنى أن تتعاون على تنفيذها مجموعات عمل تنتمي إلى مختلف المجتمعات المراد دراستها دراسة مقارنة.

6 ـ دراسات نظرية ـ ميثودولوجية، حول القوانين (العامة) للتطور الاجتماعي وتجلياتها الملموسة في الواقع الملموس (الخاص والوحيد). بما في ذلك مسألة «التطور اللامتكافىء» للمجتمعات البشرية استناداً إلى عوامل الزمان والمكان والشروط النوعية الخاصة بهذا المجتمع أو ذاك.

ثانياً: مهام سوسيولوجية محددة سواء على مستوى البلدان النامية أو البلد المعني:

1 ـ دراسات تتعلق بتحديد العلاقة السببية بين متغيرات: التبعية، التخلف، التنمية، التحرر القومي.

2 ـ الكشف عن آلية الاستغلال الداخلي والخارجي وإعادة إنتاج التخلف والتبعية.

3 ـ دراسة آلية تبلور وتمايز العلاقات الاجتماعية والطبقية في العالم الثالث في ضوء عملية التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي التي تتم في ظل التخلف والتبعية، وأيضاً التحرر والتنمية.

4 ـ بحث الدور الإيجابي والسلبي الذي يلعبه كل من الدين والقومية والتراث والتقاليد الموروثة في عملية التغير الاجتماعي.

5 ـ تحديد مظاهر التخلف بشكل دقيق وعلمي ومقارن.

6 ـ تحديد عوامل التخلف القريبة والبعيدة، بما في ذلك مسألة أسلوب الإنتاج الآسيوي كعامل سابق على الاستعمار حسب بعض النظريات.

7 ـ العوامل المؤثرة في بناء الشخصية وتكوين الوعي الفردي والاجتماعي.

8 ـ آلية عمل قانون العلاقة الجدلية بين: القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج والبناء الفوقي في البلدان النامية.

9 ـ أثر الصراع الطبقي والأيديولوجي على المستوى العالمي على عملية الصراع والتبلور الطبقي والأيديولوجي في البلدان النامية، بل وعلى عملية التطور الاجتماعي بصورة عامة.

10 ـ التداخل بين الانقسامين: العمودي (العشائري، الديني، الطائفي، الجهوي) والأفقي (الطبقي) وأثره على عملية التطور الاجتماعي في البلدان النامية.

11 ـ دراسات مقارنة تساهم في مساعدة القرار السياسي على اختيار الطريق الأسلم والأسرع والأقصر والأقل تكلفة للتنمية المطلوبة (الطريق الرأسمالي، الطريق اللارأسمالي، الطريق الاشتراكي، الطريق الثالث... الخ).

13 ـ دراسات تتعلق بتحديد مفهوم «المجتمع المتعدد التشكيلات» بما في ذلك مسألة الازدواجية، والفرق بين نمط الإنتاج، وأسلوب الإنتاج.

13 ـ دراسات تتعلق بدور الجماهير في الحياة السياسية، والعلاقة بين البنية السياسية والبنية الاجتماعية ـ الاقتصادية في البلد المعني، بما في ذلك دور القرار السياسي في صياغة الواقع الاجتماعي والاقتصادي.

14 ـ الخواص الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والأيديولوجية لمرحلة الانتقال في البلدان النامية.

15 ـ تحديد العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على عملية التماسك أو التفكك الاجتماعي بما في ذلك المسائل الخاصة بوضع ودور الأقليات القومية، والدينية والطائفية والجهوية.

16 ـ العوامل الاجتماعية التي تساهم في تسريع أو تعويق العملية التنموية، بما في ذلك قياس العائد الاجتماعي للتنمية الاقتصادية والعائد الاقتصادي للتنمية الاجتماعية.

17 ـ الدور الإيجابي والسلبي للصفوات (النخب) الحاكمة، ولا سيما المثقفون، الجيش، الزعامة الكارزمية.

18 ـ الآثار الاجتماعية للتصنيع واستيراد التقنية.

19 ـ ظاهرة البداوة والأسلوب الناجع لترييفها أو تحضيرها.

20 ـ الحراك الاجتماعي في البلدان النامية.

21 ـ ظاهرة البطرياركية ودور المرأة الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

22 ـ البطالة بمختلف أشكالها وصورها.

23 ـ الانفجار الديموغرافي ماله وما عليه.

24 ـ ظاهرة التمدين السريع، والهجرة المصاحبة، ونشوء مدن الصفيح.

25 ـ الآثار الإيجابية والسلبية لوسائل الإعلام في صياغة وعي الجماهير، وفي تعبئتها وتخديرها.

26 ـ التبعية الثقافية ومظاهرها المختلفة، بما في ذلك المناهج المدرسية والجامعية والكتب المدرسية... الخ.

وهذا مع العلم أن علم اجتماع البلدان النامية يشترك مع علم الاجتماع العام في المهام العامة التي أوردناها في الفقرة 45 السابقة.

نورد في نهاية هذا الفصل ملحقاً يمثل عناوين عدد من رسائل التخرج في بعض الجامعات العربية، وفي جامعة من ألمانيا الديمقراطية، وذلك على سبيل الاستزادة العلمية والمقارنة.

ملحق بالفصل الثالث

يتضمن هذا الملحق، الملاحق التالية:

ملحق رقم 1:

عناوين عدد من الرسائل الجامعية (ماجستير، دكتوراه) ومن البحوث النظرية والميدانية التي أنجزت أو كانت قيد الانجاز في الفترة من 1960 - 1971 في كل من جامعة الاسكندرية والمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة. (جمهورية مصر العربية).

ملحق رقم 2:

عناوين رسائل التخرج (ليسانس) في جامعة قسنطينة لعام 1976 ـ القسم المعرب (الجزائر) وعناوين رسائل التخرج (ليسانس) في جامعة وهران لعام 1980 القسم المعرب (الجزائر).

ملحق رقم 3:

عناوين رسائل الماجستير التي أنجزت أو كانت قيد الانجاز في جامعة وهران في المدة الواقعة بين (1980 - 1984) (الجزائر).

ملحق رقم 4:

عناوين منتقاة لرسائل تخرج (ليسانس) Depiomarbeiten في علم الاجتماع في جامعة كارل ماركس بلايبزغ DDR.

ـ هذا مع العلم أن مرجعنا بالنسبة للملحق رقم 1 كان الاستقصاء الذي أعدته

ونفذته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في إطار التحضيرات لندوة «حلقة النهوض بعلم الاجتماع في الوطن العربي» التي عقدت في الجزائر في الفترة من 19 - 26 آذار (مارس) 1973 والذي عرضه الدكتور محمد طلعت عيسى كبحث يحمل عنوان «اتجاهات البحث العلمي الاجتماعي في الوطن العربي».

ـ أما ما يتعلق بالملاحق 2 , 3. فقد زودتنا بها الجهات المختصة في معهد العلوم الاجتماعية في كل من قسنطينة ووهران بطلب منا.

ـ وأما الملحق رقم 4. فقد استخرجنا هذه العناوين بأنفسنا من مجموعة الوثائق العلمية التي وضعتها تحت تصرفنا إدارة قسم الفلسفة بجامعة كارل ماركس عام 1980، إن ما نقصده من إيراد هذه الملاحق، هو أن نضع للقارىء الكريم، ولا سيما الزملاء المختصين في صورة الاتجاهات الأساسية للدراسات والبحوث السوسيولوجية في نماذج مختارة من البلدان النامية، وأيضاً إتاحة الفرصة لمقارنة هذه الاتجاهات بتلك التي تسود في مجتمع اشتراكي متقدم مغاير الأمر الذي يعني مقارنة مهام علم اجتماع البلدان النامية مع مهام علم اجتماع البلدان الاشتراكية.

الملحق رقم (1)

أ ـ الرسائل الجامعية (ماجستير، دكتوراه)

1 ـ ممارسة طريقة تنظيم المجتمع في المصانع.

2 ـ دراسة أثر عمليات الاتصال على زيادة معدل اشتراك القيادات التطوعية في العمل السياسي.

3 ـ دراسة تقويمية لمراكز التكوين المهني للفتيات والفتيان.

4 ـ دراسة ميدانية لتحديد أولويات الحاجات الاجتماعية في بعض قرى الجيزة.

5 ـ دراسة تقويمية للجهود الذاتية في إحدى المشروعات المحليَّة.

6 ـ ظاهرة التثقيف في مراكز محو الأمية وتعليم الكبار.

7 ـ دور الخدمة الاجتماعية في علاجها خطة مقترحة لرعاية المبعوثين للدراسة في معاهد جهورية مصر العربية.

8 ـ العوامل التي تحد من إقبال الأخصائيين الاجتماعيين على العمل بالمنظمات الاجتماعية بالقطاع الشعبي.

9 ـ تخطيط احتياجات السكان في القاهرة وضواحيها لمياه الشرب.

10 ـ دراسة ميدانية لتحديد الاتجاهات الواجبة للتخطيط القومي لرعاية الطفولة في جمهورية مصر العربية.

11 ـ دور المدخرات الصغيرة في التنمية الشاملة.

12 ـ دراسة عن مبدأ الواقعية والشمول في وضع خطط ومشروعات وبرامج رعاية الشباب في جمهورية مصر العربية.

13 ـ أثر المناقشة الجماعية في زيادة تماسك وفاعلية الجماعات الصغيرة (دراسة سوسيولوجية).

14 ـ أثر خدمة الجماعة في تنمية القدرة على القيادة.

15 ـ العلاقة بين اشتراك العضو في نشاط الجماعة ومكانته الاجتماعية فيها.

16 ـ خدمة الجماعة ودورها في رعاية الموهوبين.

17 ـ دراسة استطلاعية للمشكلات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين بمصانع حلوان الصناعية في تطبيق خدمة الجماعة في المصنع.

18 ـ علاقة تكوين الجماعة على أساس مرسوم بفعاليتها.

19 ـ العلاقة بين توظيف القيادات الطبيعية ونمو العلاقات في الجماعات.

20 ـ القيادة والكفاية الإنتاجية في الصناعة ـ مع دراسة ميدانية.

21 ـ الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتصنيع في منطقة كفر الدوّار ـ مع دراسة ميدانية.

22 ـ التغير الاجتماعي في المجتمع الصحراوي ـ دراسة ميدانية.

23 ـ إسهام علم الاجتماع في دراسة الضبط الاجتماعي.

24 ـ النظرية السوسيولوجية في التنظيمات.

25 ـ الاتجاه السوسيولوجي في دراسة التدرج الطبقي.

26 ـ البناء الاجتماعي والشخصية.

27 ـ المنهج الكمي والكيفي في علم الاجتماع.

28 ـ دراسة اجتماعية لطائفة القراء ومحفظي القرآن.

ب ـ البحوث النظرية والميدانية التي تم إنجازها منذ 1960 حتى آخر عام 1971

29 ـ دراسة الشباب ببولاق.

30 ـ مسح اجتماعي ودراسة اجتماعية لحي الجمالية بمحافظة القاهرة.

31 ـ دراسة وبحوث عن الطفولة بصفط اللبن ـ الجيزة.
32 ـ دراسة اجتماعية لمنطقة المنيب بمحافظة الجيزة.
33 ـ دراسة اجتماعية لرجال الشرطة والخفراء بجمهورية مصر العربية.
34 ـ مسح اجتماعي بالقناطر الخيرية بمحافظة القليوبية.
35 ـ مسح اجتماعي لامبابة بمحافظة الجيزة.
36 ـ مشكلة البطالة في السودان.
37 ـ اتجاهات المثقفين في السودان نحو مشكلة العطالة.
38 ـ مجتمع الجامعة (جامعة الاسكندرية).
39 ـ مشاكل المجتمع (بحث نظري).
40 ـ التنمية الاجتماعية.
42 ـ المجتمع القروي.
42 ـ الموقف النظري في علم الاجتماع المعاصر (بحث نظري).
43 ـ علم الاجتماع الحضري (بحث نظري).
44 ـ علم الاجتماع التطبيقي (بحث نظري).

الملحق رقم (2)

1 ـ مدى تطبيق خطة الرعاية الاجتماعية في مجمع...
2 ـ الأجور والحوافز وأثرها على الإنتاج.
3 ـ التسيير الاشتراكي للمؤسسات في التطبيق.
4 ـ المشاكل الاجتماعية وأثرها على الإنتاج.
5 ـ ظاهرة الغياب والعوامل المؤثرة فيها.
6 ـ التكوين المهني وأثره على الإنتاجية.
7 ـ العوامل المؤثرة في الروح المعنوية للعامل.
8 ـ مشكلات التعريب في مركب الحجار.
9 ـ التنظيم الإداري وانعكاسه على الحالة الاجتماعية للعامل.
10 ـ الرعاية العمالية في المجال الصناعي.
11 ـ عمل المناوبة وآثاره النفسية والاجتماعية.
12 ـ النقابة والتمثيل النقابي.

13 ـ مدى توافر أنماط الرعاية الاجتماعية.
14 ـ تحليل العوامل المؤدية لحوادث العمل.
15 ـ الجهاز المدرسي وفنية التصفية في المرحلة المتوسطة.
16 ـ الجهاز المدرسي والتلقين الأيديولوجي.
17 ـ ظروف العمل في مزرعة رقم 20 المسيرة ذاتياً بولاية مستغانم.
18 ـ التربية والتكوين وعلاقتها بالتنمية.
19 ـ الواقع الاجتماعي الاقتصادي في الجزائر.
20 ـ المسألة الزراعية (محاولة الاحتراف).
21 ـ تطور التنظيم النقابي والتسيير الاشتراكي للمؤسسات.
22 ـ الأبعاد الاجتماعية للتنمية في الجزائر.
23 ـ اتجاهات تطور القطاع الخاص (السانيا).
24 ـ التكوين المهني في وهران.
25 ـ تأثير التصنيع في تغيير نمط حياة الأسرة الجزائرية.
27 ـ دراسة وتحليل تغيب العمال في وحدة. . .
28 ـ التكوين المهني للكبار ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.
29 ـ نقل التكنولوجيا إلى الجزائر.
30 ـ النظام الاقتصادي العالمي الجديد وعلاقته بتطور الدول النامية.
31 ـ التطور اللارأسمالي وتجربة اليمن الديمقراطية.
32 ـ اقترابات منهجية وسوسيولوجية من العقلية الإقطاعية في رواية الزلزال لطاهر وطار.
33 ـ تحليل العوامل المؤدية لحوادث العمل.
34 ـ المقاومة الخفية داخل العمل الإنتاجي.
35 ـ وظيفة علم الاجتماع في الحالة الخاصة بالمجتمع الجزائري.
36 ـ التطور الفلاحي وحصار الثورة الزراعية.
37 ـ جنوح الأحداث في مدينة وهران.
38 ـ المسألة الزراعية في الغرب الجزائري.
39 ـ دراسة سوسيولوجية لمشاكل المرأة العاملة وأثرها في الإنتاج.

الملحق رقم (3)

1 ـ التعليم الابتدائي في الجزائر بعد الاستقلال.

2 ـ التسيير الاشتراكي للمؤسسات ـ مثال الشركة الوطنية لصناعة النسيج.

3 ـ اقتراب منهجي ونظري من إشكالية الانتقال إلى الاشتراكية والتطور اللارأسمالي ـ مثال: التجربة الناصرية.

4 ـ ظاهرة تسرب القوى العاملة في الصناعة البتروكيماوية الجزائرية ـ دراسة لحالة أحد فروع سونتراك.

5 ـ المحيط البيروقراطي في القطاع الزراعي التعاوني ـ اقتراب من تدخل الدولة في التحولات الزراعية ـ حالة بلدية الغرب الوهراني.

6 ـ التلفزيون الجزائري ـ دراسة تحليلية سوسيولوجية لمضمون برامج التلفزيون الجزائري.

7 ـ التكوين المهني ـ محاولة للتمفصل بين النظام التربوي ونظام الإنتاج.

8 ـ الأيديولوجيا الوطنية والرواية الوطنية في الجزائر 1930 - 1969، دراسة سوسيولوجية لحالة: ثلاثية محمد ديب.

9 ـ المدرسون: منظور وممارسة.

10 ـ الخطاب: السلطة والنقابة ـ حول خطاب المؤتمر الرابع والخامس للاتحاد العام للعمال الجزائريين 73 - 78.

11 ـ أصول التخلف في الجزائر.

12 ـ شروط إعادة إنتاج قوى العمل في التسيير الفلاحي ـ حالة: ولاية تلمسان.

الملحق رقم (4)

1 ـ حول تربية الشباب كمواطنين واعين ـ حالة الذين يعملون في الإنتاج.

2 ـ دور العمل الجماعي الاشتراكي في تطوير الشخصية الاشتراكية.

3 ـ تكوين الشباب في ظل البناء الاشتراكي الشامل في المانيا الديموقراطية.

4 ـ حول أخلاق المهنة عند العمال المستجدين.

5 ـ حول أهمية المعايير النموذجية Standardisierung للوصول إلى الحقيقة في البحث السوسيولوجي.

6 ـ علم اجتماع الشباب في ألمانيا الغربية ـ حول العلاقة بين الشباب والمجتمع.

7 ـ حول تطور وعي الشخصية الاشتراكية لدى العمال المستجدين.

8 ـ نمو روح العمل الخلاق عند العمال الاختصاصيين في الصناعة الاشتراكية.

9 ـ إزالة الاغتراب وتطوير الفرد الخلاق في المجتمع الاشتراكي.

10 ـ دور المرأة في الثورة التقنية ـ العلمية في الاشتراكية.

11 ـ حول النظرة السوسيولوجية لطبيعة العمل وتغيراته تحت تأثير الثورة العلمية ـ التقنية.

12 ـ العلاقة بين العمل ووقت الفراغ في ظل الأتمتة الاشتراكية.

13 ـ دور الأعلام الاجتماعي في بناء الوعي الاشتراكي المستقبلي للكادحين في المعامل المؤتمتة.

14 ـ خواص مجموعات العمل الاشتراكية ـ مساهمة في النظرية الماركسية للمجموعات الاجتماعية.

15 ـ عملية التكامل بين المثقفين والطبقة العاملة في ظل الأتمتة الاشتراكية لعمليات الإنتاج في DDR.

16 ـ تمايز العلاقات الاجتماعية عند الشباب.

17 ـ التطور المنتظر للوعي مع تغيير طابع العمل من منظور سوسيولوجي.

18 ـ مساهمة المنافسة الاشتراكية في صنع وتثبيت مجموعات العمل الاشتراكية.

19 ـ حول البنية الاجتماعية الراهنة للطبقة العاملة في DDR.

20 ـ الصورة المثلى للقيادة في الصناعة الاشتراكية.

21 ـ نقد المبادىء المنهجية في سوسيولوجيا البرجوازية، في البحث السوسيولوجي لمجموعات العمل.

22 ـ حول تطور المثقفين في البيئة الاجتماعية في DDR.

23 ـ حول العلاقة بين التقدم العلمي ـ التقني وتطور الوعي السياسي للكادحين.

24 ـ الخلفيات التاريخية لتشكل موقف الحزب الاشتراكي الألماني الموحد SED من المشاكل الاجتماعية.

25 ـ الصورة النموذجية للعائلة الاشتراكية، وموقف الشباب من الزواج والعائلة في DDR.

26 ـ تأثير القادة الاشتراكيين على تطور المواقف الأيديولوجية والسياسية في الجماعات الإنتاجية.

27 ـ معنى وصورة وبنية مفهوم «أسلوب الحياة الاشتراكية» في السوسيولوجيا الماركسية ـ اللينينية والطرق المنهجية لاستيعابها.

28 ـ دور العمل في تكوين الشخصية في النظرية الماركسية.

29 ـ دوافع اختيار العمل عند الكادحين في المعامل عالية الأتمتة.

30 ـ حاجات السكن، والسلوك السكني للأسرة ذات الأطفال من 5 - 8.

31 ـ السلوك المنزلي والحاجات البيتية للعائلة بالنسبة للأطفال الكبار المفصولين عن ميزانية البيت.

32 ـ المواقف الأيديوسياسية للطلبة، دراسة مقارنة بين DDR و BRD (المانيا الاتحادية).

33 ـ حول الهجرة في محافظة لايبزغ.

34 ـ تأثير الإجراءات السياسية الاجتماعية منذ المؤتمر الثامن للحزب SED على تحسين ظروف الحياة في محافظة لايبزغ.

35 ـ المسألة الديموغرافية في DDR من 1964 وحتى الآن.

36 ـ أوجه التشابه والتمايز بين أسلوب الحياة في المدينة والريف في DDR.

37 ـ العلاقة بين مستوى الحياة وأسلوب الحياة.

الفصل الرابع

علم اجتماع البلدان النامية
عملية البحث السوسيولوجي

- 47 -

إن ما ذكر في الفقرة السابقة من أن موضوعات ومهام علم الاجتماع تتمايز بتمايز الواقع الاجتماعي، يقود إلى مسألة أخرى، ألا وهي تمايز مناهج البحث السوسيولوجي أيضاً بتمايز هذا الواقع. ولقد كانت الفكرة الأساسية التي رافقت تصوراتنا النظرية على مدى هذا العمل العلمي هي: أولاً، أن الواقع الاجتماعي ينطوي على خاصة الوحدة والتمايز، وثانياً، أن الوعي الاجتماعي يتبع نفس المجرى من حيث اشتماله على خاصية الوحدة والتمايز أيضاً، وهذا انطلاقاً من واستناداً إلى ما ذكرناه حول تشابه «المعادلة الإنسانية» وتمايز «المعادلات الاجتماعية». إن البحث السوسيولوجي إن هو إلاّ إنتاج الإنسان (الذات) للقانون الاجتماعي (الموضوع) بواسطة وسائل وأدوات منهجية (ميثودولوجية وميثودية) معينة. ولكن إنتاج الذات للموضوع ينطوي على إنتاج الموضوع للذات بنفس الوقت، فكما يقول كارل ماركس بحق «فالإنتاج لا ينتج موضوعاً للذات وحسب بل وذاتاً للموضوع أيضاً» (624/133)، الأمر الذي يعني، فيما يتعلق بعملية البحث السوسيولوجي، وجود علاقة جدلية ذات اتجاهين بين الباحث من جهة أخرى، سواء أكانت هذه العناصر بشراً (المبحوثين). أم أشياء (المعطيات المادية والاحصائية المختلفة)، والتي يصادفها الباحث في كافة مراحل بحثه، بدءاً من تحديد المشكل والإشكالية، وانتهاءً باختبار الفرضيات وحل المشكل وتعميم النتائج.

إن الوصول إلى الحقيقة الموضوعية، بواسطة البحث العلمي، هو رهن بجملة من الضوابط والمعايير أبرزها: (انظر الفقرة رقم 37).

- الموضوعية Objektivität.
- الصلاحية Reliabilität
- الصحة Validität
- التمثيل Repräsentativität

وإنه لمن المنطقي أن تطبيق هذه المعايير العلمية، بشكل دقيق وأمين وصارم في البحث السوسيولوجي سوف يؤدي إلى نتائج موضوعية ذات مصداقية عالية هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنه لو أعيد نفس البحث من قبل باحثين آخرين، وبنفس العناصر المنهجية، فإنه سيؤدي أيضاً إلى نفس النتائج تقريباً. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: ترى لو أعيد نفس البحث، بنفس العناصر، ومن قبل نفس الباحث ولكن في مجتمعين متمايزين (متقدم ومتخلف مثلاً)، فهل سنصل إلى نفس النتائج؟ إن الجواب الذي نقدمه افتراضاً على هذا السؤال، هو أنه لا يمكن الوصول إلى نفس النتائج بنفس الأدوات والمناهج في مجتمعين متمايزين نوعياً.

إن هناك علاقة جدلية بين «المعطيات» و«المناهج»، وإن تمايز أو تغير المعطيات لا بدّ وأن يعني ضرورة تمايز وتغير المناهج بدرجة أو بآخر، وذلك من أجل المحافظة على نفس الدرجة من الموضوعية والصلاحية والصحة والتمثيل، وبالتالي الحصول على نتائج علمية، تعكس الواقع الاجتماعي بطريقة أمينة وصادقة.

إن «خصائص المجتمع الثقافية يمكنها أن تُحدث تأثيراً في طرق البحث التي يستعملها علماء الاجتماع» كما يقرر بول لازار سفيلد بحق (280/75)، وبالنسبة للبلدان «المتخلفة» فإننا نفترض إضافة إلى الفرضية السابقة أنه قد يصعب إيجاد مناهج وأدوات بحث قادرة على تجاوز كافة الصعوبات التي تعترض عملية البحث السوسيولوجي في البلدان النامية، حيث يعتبر «التخلف» بحد ذاته عقبة كبرى أمام هذا البحث بصورة قد يصعب معها الوصول إلى نتائج علمية مرضية.

إن الصعوبات التي يصطدم بها الباحثون في بلد متخلف هي بالاستناد إلى تجربة بعض الباحثين في باكستان الشرقية (حبيب الله) إنما تنشأ عن:

1 ـ الأمية.
2 ـ الجهل بمضمون المفاهيم الأساسية التي تعتمد عليها الاستقصاءات.

3 ـ فقدان المحاسبة المالية بسبب ضعف الاقتصاد النقدي.
4 ـ عدم كفاية أداة المفاهيم المتعلقة بعلم الاجتماع في مجتمعات تتقدم سريعاً.
5 ـ الجهل باستخدام الرياضيات كأداة في البحث الاجتماعي.
6 ـ ضعف أو حتى غياب المعطيات الاحصائية.
7 ـ عدم قدرة المجتمع على الاعتراف بضرورة تطبيق نتائج هذا البحث في الحياة العملية (انظر: 280/75 - 289) ويمكن أن نضيف من جهتنا:

8 ـ التبعية الثقافية التي جعلت الباحثين السوسيولوجيين يعالجون ظواهر البلدان المتخلفة بنفس الأدوات المنهجية التي تعلموها في البلدان المتقدمة.

9 ـ الطابع غير العضوي للمثقفين في البلدان المتخلفة ـ ومن ضمنهم السوسيولوجيون الأمر الذي خلق «هوة اجتماعية» بينهم وبين مجتمعاتهم.

10 ـ بعض الأعراف والعادات والتقاليد المترسخة والمحافظة التي تحول دون حرية الباحث سواء في اختيار البحث، أو العينة، وحتى في الإعلان عن نتائج البحث فيما إذا كانت تمس أو تتعارض مع تلك الأعراف والتقاليد.

11 ـ الموقف السلبي للسلطات السياسية والإدارية من عملية البحث السوسيولوجي التي يمكن أن تمثل في نظرهم نوع من «الغارة الاجتماعية» التي يمكن أن تفضح ما يأفكون.

ويشير تتبع أثر هذه الصعوبات في مختلف مراحل وخطوات البحث السوسيولوجي، إلى الإشكالات الأساسية التالية:

أولاً ـ اختيار المشكل:

يواجه الباحث السوسيولوجي في البلدان النامية الطابع الخاص للمعوقات للبحث العلمي الناجمة عن «التخلف» بدءاً من الخطوة الأولى، ألا وهي خطوة اختيار المشكل الذي يمثل إشكالية Problematik جديرة بالبحث. إذ أن كثيراً من الظواهر الاجتماعية التي تلعب أدواراً مهمة في حياة الأفراد والجماعات، وبالتالي في عملية التغير الاجتماعي، والتي هي ـ لهذا السبب ـ جديرة بأن تكون موضوعاً للبحث السوسيولوجي سواء باعتبارها متغيرات مستقلة أو تابعة، تعتبر في البلدان النامية بصورة عامة، وبدرجات وصور مختلفة مناطق محرّمة على البحث السوسيولوجي. أبرز هذه المحرمات:

ـ الجنس (العلاقات الجنسية بين الشباب والشابات قبل الزواج مثلاً).
ـ الدين (قياس حجم الإلحاد في المجتمع مثلاً).

ـ السلطة (التركيب الطائفي أو العشيري أو الاثني أو الطبقي للفئة الحاكمة).
ـ بعض المسائل القومية (دور الأقليات في التعاون مع الاستعمار في بعض البلدان).

ـ بعض الخصوصيات الاجتماعية في بعض المجتمعات (الصراع اللغوي في الجزائر) ومن جهة أخرى فإن التكوين الثقافي الأجنبي لعلماء اجتماع البلدان النامية والباحثين السوسيولوجيين غالباً ما تتدخل في اختيارهم لموضوع البحث وذلك في اتجاهين: الأول، الجامعات الأجنبية التي درسوا فيها وإذن المراجع التي بين أيديهم، والثاني، هو أن علاقتهم غير العضوية مع جماهير شعبهم، ولا سيما الفئات والطبقات المسحوقة والفقيرة (المتخلفة) التي تمثل الغالبية الساحقة من هذه الجماهير، تجعلهم عاجزين عن الإحساس الحقيقي بالمشاكل الحقيقية التي تعاني منها مجتمعاتهم، الأمر الذي يجعلنا نقرر أن الخطوة الأولى في عملية البحث السوسيولوجي يمكن أن تنطوي على خطأ جوهري ينعكس على كافة الخطوات اللاحقة.

إننا لا نقول أن هذه الصعوبات هي قدر لا مفر منه، وأن البحث السوسيولوجي سيظل عاجزاً دون اختراقها، ولكننا فقط نؤكد على وجود هذه الإشكالية، وهي تضع على عاتق علم اجتماع البلدان النامية مسؤولية علمية كبيرة.

ثانياً ـ الفرضية:

الفرضية هي الجواب المقترح والقبلي على التساؤل أو التساؤلات التي تطرحها إشكالية البحث السوسيولوجي. والصعوبة التي يصادفها علم الاجتماع، والمنهج العلمي هنا، هي من طبيعة الصعوبة الأولى. وهي تنجم هنا أيضاً عن/ وتتعلق بالباحث نفسه عند محاولته وضع وصياغة فرضية أو أكثر لبحثه. إن وضع الفرضية المعنية إنما يستند إلى الخلفية السوسيولوجية والأيديولوجية للباحث الأمر الذي يعني أنه إذا لم يكن الباحث لصيقاً بقضايا مجتمعه، بصيراً بالميكانيزمات الاجتماعية التي تحرص وتتحكم وتوجه عملية التغير الاجتماعي في هذا المجتمع، فإنه سوف يكون معرضاً لنفس الخطأ الذي وقع به في مسألة «اختيار المشكل»، وإذن فإن فرضياته سوف تكون غير علمية، وسوف يترتب عليها قيادة البحث كله في طريق خاطئة، ذلك أن جمع المعطيات، وتحليلها وتفسيرها، إنما يكون عادة محكوماً بالفرضيات التي يضعها الباحث لبحثه.

ثالثاً ـ معايير البحث العلمي:

في مسألة معايير صحة الدراسة السوسيولوجية التي سبق أن ذكرناها (الموضوعية، الصحة، الصلاحية، التمثيل)، فإن هذه المعايير مرتبطة أساساً بالإنسان، سواء بوصفه

باحثاً أو مبحوثاً أو مقدماً للمعلومات أو جامعاً لها، أو محللاً، أو مسؤولاً عن التنفيذ. . . وإذا ما تجاوزنا فئة المثقفين والتي هي كما أشرت فئة قليلة. فإن مادة البحث الأساسية هم غالبية السكان الأميين والفقراء والمسحوقين وأيضاً «المتخلفين»* وإذن فإنه من غير المنتظر أن يحصل الباحث السوسيولوجي منهم على معلومات دقيقة وموضوعية وذلك بسبب:

- عدم إدراكهم لقيمة وأهمية العلم والبحث العلمي.

- عدم ثقتهم بأن مثل هذه البحوث يمكن أن تؤدي إلى تحسين ظروفهم وتخفيف شقائهم، فقد لا يعدو البحث بنظرهم أن يكون نوع من تسلية المثقفين بهم.

- المسافة النفسية والفكرية والطبقية بينهم وبين الباحث الذي غالباً ما ينتمي إلى فئة «الأفندية» - الأقلية**

- عدم الثقة بالسلطة التي كانت إلى عهد قريب أجنبية أو مرتبطة وكان المواطن في نظرها مجرد دافع ضرائب، عليه واجبات وليس له حقوق وإذن فإن المبحوث يخشى أن يقدم للباحث بعض المعلومات الخاصة التي يمكن أن يجري استغلالها من السلطة.

- الوجدانية المفرطة التي يمكن أن تؤدي إلى الإفراط أو التفريط في تقديم الحقائق والمعلومات.

- عدم الدقة في الإجابة، إما لسبب عدم المعرفة (الجهل) أو بسبب اللامبالاة.

- عدم الاعتقاد بضرورة البحث السوسيولوجي، طالما أن المشاكل التي تعاني منها المجتمعات المتخلفة واضحة وضوح الشمس وإذن فإنه لا لزوم لمن «يرى الزول» أن يستمر في «القص في الأثر».

- الشعور بالدونية نتيجة الاضطهاد التاريخي من السلطات الحاكمة المحلية

(*) حول درجة الفقر والانسحاق في البلدان النامية نورد المقطع التالي لسوزان جورج وهي تتحدث عن كتاب لها: «إذا كانت ست ساعات كافية لقراءة هذا الكتاب فإنه عند قلبك الصفحة الأخيرة، سيكون /2500/ شخص في هذه الآونة قد ماتوا جوعاً أو مرضاً، أو بسبب سوء التغذية في مكان ما من العالم» (عن: 20/10) هذا مع العلم أننا سوف نتعرض تفصيلاً لمظاهر وعوامل التخلف في الجزء الثاني من هذا الكتاب - الذي سيصدر منفصلاً - والذي يدور أساساً حول قضيتي التخلف والتنمية من منظور سوسيولوجي.

(**) حول أن المثقفين يمثلون أقلية محظوظة قياساً على الغالبية الساحقة من الأمة في البلدان النامية، يقول بول. ج. هوفمان في كتابه «عالم بلا فاقة» ما يلي: «أنت وأنا عضوان من أفراد الأقلية المتمتعة بالامتيازات، وكوننا نستطيع القراءة يجعلنا عضوين في هذه الأقلية، وحتى لو استطاع كل فرد في العالم - قادر على عمل ذلك - أن يقرأ هذا الكتاب. لظللنا جميعاً أقلية» (9/104).

والأجنبية، ولذلك فهو لا يصدق أن أحداً بحاجة إلى سماع صوته، أو أنه سيحترم إجابته.

ـ حاجز الأعراف والتقاليد والتحريم الديني التي قد لا تسمح حتى بالإجابة على بعض الأسئلة الافتراضية. كما يشير إلى ذلك حبيب الله بصورة محددة حول بحث في باكستان الشرقية، حيث يقول: «إننا كنا في دراستنا على تكون رأس المال في الزراعة، نريد قياس تفضيل الناس الريفيين للتوفير أو الإنفاق، وذلك بأن نعرض على الأشخاص المسؤولين الموقف المفترض التالي: لنفرض أنهم ربحوا (20,000/ روبيه بسحب اليانصيب الذي تصدره الحكومة الباكستانية فكيف يتصرفون بهذا المبلغ إذا كان لهم أن يختاروا بين عدة سبل: كشراء الأراضي، أو الماشية أو الذهب أو بناء البيوت، أو القيام بإنشاء أو توسيع مشروع تجاري، أو الإيداع في صندوق التوفير. . . الخ؟ وكان من الصعب جداً الحصول على جواب عن هذا السؤال، بل إن بعض الأشخاص المسؤولين رفضوا حتى مجرد التفكير بموقف مفترض كذلك الذي يقوم على كسب رأس المال بأوراق اليانصيب» (281/75) ولعل هذا ينطبق برأينا على سؤال يمكن أن يوجهه باحث لرجل مسلم حول تربيته لحيوان الخنزير أو آكل لحمه، أو لرجل هندوسي عن مقدار استهلاكه الشهري من لحم البقر. . . الخ.

ـ عدم الشعور بالمسؤولية الذي قد يتعدى العناصر العادية وغير المتعلمة إلى المثقفين، بل وأحياناً الهيئات العلمية المختصة. ففي بحثه الموسوم بـ «اتجاهات البحث العلمي في الوطن العربي» المعد استناداً إلى استقصاء عام قامت به المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم للوقوف على البحوث لنظرية والميدانية التي أجريت في علم الاجتماع بميادينه المختلفة منذ عام 1960 وحتى 1971 في الوطن العربي، يذكر الدكتور محمد طلعت عيسى ما يلي بخصوص جمهورية مصر العربية:

«ورد من المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية إجابة على استمارة الاستقصاء لا تتضمن سوى خط مائل من زاوية الصفحة اليمنى إلى قاعدتها اليسرى في الأسئلة الثلاثة ومن بينها السؤال الخاص بالبحوث النظرية والميدانية التي تم إنجازها منذ عام 1960 حتى آخر عام 1971، والذي يعنيه هذا الخط المائل هو أنه لم يقم المجلس بأي من الأشياء المستفسر عنها خلال الفترة المذكورة مع أن كاتب هذا التقرير ـ بوصفه عضواً في لجنة الفلسفة والاجتماع بالمجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ـ قد شارك منذ عام 1965 . . . . . في عدد من البحوث لنظرية حول مصطلحات علم الاجتماع وأعلام الفكر الاجتماعي» ويعلق الدكتور عيسى على هذه الإجابة السلبية قائلاً:

«ويشير ذلك إلى ظاهرة خطيرة وهي أن ملء البيانات قد يتولاه ـ في الغالب الأعم ـ أشخاص يعانون من ضغط العمل أو عدم الرغبة في تحمل المسؤولية، لدرجة أن الذي قام بملء البيانات لم يخاطر بالكتابة بقلمه بعدم وجود بحوث أو بوجودها وإنما اكتفى بالعلامة التي أشرنا إليها وهي تعني الإلغاء والحذف والسلبية في أوضح صورها. . .»*

رابعاً ـ المناهج وتقنيات البحث:

يحفل التراث السوسيولوجي العالمي، بجملة من المناهج والتقنيات المعدة خصيصاً لضمان الوصول إلى الحقيقة في عملية البحث السوسيولوجي. وإذا كانت الممارسة العلمية لعملية البحث السوسيولوجي على مدى أزود من قرن قد خلقت أطراً محددة وواضحة ومعترف بها من الجميع تقريباً، بما في ذلك معظم المصطلحات والمفاهيم الميثودولوجية، وبعض النظريات، فإن هذه الأطر كانت تُملأ بمضامين تختلف بين مجتمع وآخر. وإذا كان مفهوم التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية كان هو منطلقنا في تحديد مهام علم الاجتماع، فإن مفهوم المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة بل وحتى المجتمعات الوطنية والقومية هي التي سوف تلعب الدور الأساسي في مسألة تمايز مناهج البحث السوسيولوجي. إن المفاهيم والمناهج والتقنيات الأساسية المتعلقة بالبحث السوسيولوجي قد نشأت بصفة جوهرية في إطار علم الاجتماع البرجوازي، أي في إطار المجتمعات «المتقدمة» الأمر الذي يعني أنه لا بدَّ من إدخال تعديلات بعينها على هذه المفاهيم والمناهج والتقنيات كيما تصبح صالحة للاستخدام في مثل حال الدول «المتخلفة». وسوف أدلل على ذلك ببعض الأمثلة:

* الاستبيان:

إن الاستبيان Questonnaire (الاستمارة) هو أحد أشكال ما يعرف بـ «منهج السؤال»، يقوم على أساس أسئلة هادفة ومكتوبة إلى مجموعة محددة من الناس أو ممثلين لهم (عينة Sample)، الغرض منها ـ أي الأسئلة ـ والحصول على معلومات معينة حول مسألة أو مسائل معينة وذلك في ضوء الهدف المحدد للبحث، وكذلك إشكالاته وفرضياته، وعادة ما يتم سؤال المبحوثين عن:

1 ـ أوضاعهم الشخصية (العمر، المهنة، الوضع العائلي. . . الخ).
2 ـ نوع وطبيعة ومضمون عملهم ومهنتهم (أسئلة معرفية).
3 ـ آرائهم ومواقفهم حيال مسائل محددة (أسئلة رأي).

(*) انظر: حلقة النهوض بعلم الاجتماع في الوطن العربي ندوة انعقدت بالجزائر 19 - 26 مارس 1973.

4 ـ الدوافع الكامنة وراء بعض تصرفاتهم وسلوكاتهم ومواقفهم (أسئلة عن الدافع)، ومن الطبيعي أن تتصور الفشل الذريع الذي ينتظر مثل هذا الاستبيان في مجتمع متخلف تغلب عليه الأمية والجهالة وذلك:

● لأن كثيراً إن لم يكن معظم المفاهيم والمصطلحات ـ سوف تكون غريبة عنهم، وإذن فإن كثيراً من الأسئلة لن تصل إليهم.

● لأن معظم المبحوثين لن يستطيعوا قراءة الاستمارة بأنفسهم والإجابة على أسئلتها.

● لأن غالبيتهم قد تجهل حتى تاريخ ميلادها، فكيف حين يتعلق الأمر بالأسئلة المعرفية التي تحتاج إلى درجة ما من الثقافة.

ومن هنا، فإن الاتجاه العام في البحث السوسيولوجي في البلدان النامية، هو استبدال «المقابلة» بالاستبيان، أو ترجيحها عليه، حيث يستطيع الباحث طرح الأسئلة بصور وأشكال مختلفة وكذلك تبسيط المفاهيم والمصطلحات بما يضمن إيصال مضمون هذه الأسئلة إلى المبحوث، وبالتالي الحصول على جوابه الموضوعي.

* العيِّنة :

إنَّ العيِّنة المثلى هي تلك التي تتوفر على معيار «التمثيل» Repräsentativität بشكل سليم، بحيث يمكن تعميم نتائج البحث من الجزء على الكل دون محاذير، بيد أن التمثيل الجيد لا يمكن توفيره إلاّ عبر شرطين أساسين: الأول، توفر حد مقبول من التجانس في المجتمع المعني، والثاني، أن يكون هذا المجتمع محدداً تحديداً علمياً دقيقاً، بحيث يمكن تعريفه تعريفاً جامعاً مانعاً ما أمكن.

وعلى العكس من ذلك، فإنه كلما تميز المجتمع المدروس بالفسيفسائية وكان من النوع الذي لا يمكن تعريفه بدقة، كلما كانت درجة التمثيل أقل، وكلما كانت العينة بعيدة عن العلمية. وهذه هي حال البلدان المتخلفة على وجه العموم. فلو فرضنا أن بحثاً سوسيولوجياً يدور حول «الطبقة العاملة» في بلد ما متخلف، فإنه سوف يكون من الصعب، إن لم يكن من المتعذر على الباحث أولاً أن يحدد الطبقة العاملة بما هي بروليتاريا نوعية متميزة عن الطبقات الأخرى، وثانياً أن يفك الاشتباك بين الانقسام الأفقي والانقسام العمودي، الأمر الذي قد يستحيل معه تحديد من هو «البروليتير» بالضبط*. وإذن ما هي الطبقة العاملة، ومرة أخرى فإن علم المناهج لا يعدم وجود

Sehe: Thematische Information und Doukumentation 7/76, 60 - 89 (Alitowski).

التقنيات والطرق للتغلب على مثل هذه الصعوبات، ولكنها تظل مع ذلك قائمة بدرجات متفاوتة وعلى حساب مصداقية البحث العلمي في البلدان النامية.

• سبر الرأي العام:

تفيد عملية سبر الرأي العام في الوقوف على الاتجاهات والتفضيلات والمواقف الأساسية العامة للجماهير. ويعتبر الوعي الفردي والاجتماعي هنا عنصراً أساسياً وهاماً، لأن مصداقية وثبات نتائج أي سبر للرأي العام إنما يتوقف على ارتفاع درجة الوعي عند المواطنين، وبالتالي درجة المسؤولية عند تقديم الإجابة على السؤال أو الأسئلة المطروحة.

إن مسألة سبر الرأي العام في البلدان النامية تعاني بدورها من صعوبات وتعقيدات ناجمة أساساً عن حالة التخلف الذي عليه هذه البلدان. فالبلدان النامية تمر عملياً بمرحلة انتقالية (من تعدد الأنماط إلى النمط السائد، ومن التخلف إلى التقدم... إلخ) ومعروف مراحل الانتقال تتصف بالقلق والحراك الشديد، والتبدل المتواصل، سواء على مستوى الأفراد، أو الجماعات، أو التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، الأمر الذي يترتب عليه أن الرأي العام نفسه يخضع لنفس القانونية أي إلى الاتصاف بالقلق والاضطراب والحرباوية، كما أن رأي الأفراد الذين يتوجه إليهم السبر، باعتبارهم العناصر المكونة للرأي العام غالباً ما يكون بدوره قلقاً ومضطرباً، وتكون بالتالي نسبة الشعور بالمسؤولية ضعيفة، والمعلومات محدودة، والأنظار مشدودة إلى المستقبل أكثر مما هي مشدودة إلى الحاضر.. إلخ. كل هذا ربما يجعل بتقديرنا من مسألة سبر الرأي العام في البلدان المتخلفة أمراً عديم المعنى، أو على الأقل محدود الفائدة، ومن جهة ثانية ـ وكما سبق أن ذكرنا ـ فإن اتساع نسبة الأمية تحول دون اللجوء إلى هذه التقنية التي هي أمر لا غنى عنه في مسألة سبر الرأي العام بالذات، حتى ولو كان الأمر يتعلق بسؤال وحيد.

خامساً ـ تفسير وتحليل المعطيات:

إنه في كل مراحل البحث السوسيولوجي، يلعب التكوين السياسي والأيديولوجي والسوسيولوجي للباحث (وللمبحوث كذلك) دوراً بارزاً في الوصول أو عدم الوصول إلى الحقيقة الموضوعية وينطبق هذا الأمر بطبيعة الحال على كل من المجتمعات المتقدمة والمتخلفة ولكن مفعوله ـ على ما نعتقد ـ في البلدان المتخلفة هو أكبر من مفعوله في البلدان المتقدمة.

فنظراً لشدة التنوع الثقافي والقومي والديني والطبقي في البلدان النامية، فإن نفس

«الأسئلة» قد توضع من قبل باحثين سوسيولوجيين مختلفين، ولكنها عند التحليل والتفسير والتأويل لا تظل نفسها، وإنما سوف تكون قد وضعت بالاستناد إلى خلفيتين نظريتين متعارضتين. ففي بحث ميداني قمنا به في الجزائر، لفحص «أثر ازدواجية اللغة على وحدة الثقافة في الجزائر»* كان أحد أسئلتنا للمبحوثين ـ وهذا على سبيل توضيح فكرتنا أعلاه ـ هو (هل ترى أن تخرج المرأة محجبة أم سافرة؟)، وطبيعي أننا ونحن نطرح هذا السؤال كنا نخفي تقييماً ضمنياً للجوابين المحتملين على هذا السؤال في أن الحجاب يعتبر مؤشراً على «المحافظة» والسفور على «التحرر»، ولكن لا يمنع أن يعالج باحث آخر نفس المسألة بطرح نفس السؤال، ولكن بخلفية مختلفة بل مناقضة تعتبر أن السفور إمارة انحلال، والحجاب إمارة صحة اجتماعية. إن هذا يعني أن القول بمنهج علمي صارم في البحث السوسيولوجي قد لا يعني أبداً الوصول إلى استنتاجات موحدة سواءً كان ذلك في المجتمعات المتقدمة أو المتخلفة، ولكننا نتصور وذلك على سبيل الافتراض أن المجتمعات المتقدمة تنطوي على إمكانية أن استنتاجات علماء مختلفين يجرون نفس البحث بنفس المناهج والطرائق سوف تكون متقاربة أكثر مما هو عليه الأمر في البلدان المتخلفة، ذلك أن التمايز الاجتماعي في البلدان المتقدمة هو أكثر سهولة وأشد وضوحاً، وأن ارتفاع درجة الوعي عند كل من الباحث والمبحوث وكافة أطراف البحث، ووضع حساب لدور القارىء وللرأي العام، واستخدام الحاسب الالكتروني في تبويب وتحليل المعطيات وكذلك الرياضيات كلها عوامل تقلل من الأثر السلبي لمسألة الانحياز الأيديولوجي أو السيكولوجي أو الاجتماعي قياساً على البلدان النامية.

* * *

وفي الختام لا بدَّ أن أشير، إلى أن طرحنا لهذه الإشكالات المتعلقة بعملية البحث السوسيولوجي في البلدان النامية، لا يعني أننا نقلل من القيمة العلمية للبحوث السوسيولوجية في العالم الثالث، أو أننا نشك في فائدتها وأهميتها، إن ما أردنا توكيده هنا هو أن هذا الوضع المعقد والصعب والخاص في عالمنا الثالث، إنما يطرح على علم الاجتماع، وعلى علماء الاجتماع مهام غير اعتيادية لا بدَّ من التصدي لها ذلك «أنه بمقدار ما يحاول علم الاجتماع الاعتماد على طرائق ومفاهيم العلم المحدد الدقيق، فإنه يكون مرغماً على أكبر قدر من التأني، ذلك أن المؤسسات والبنى، وصور السلوك التقليدية التي لا تدخل في صلب عمله، تتابع تأثيرها في الحقيقة الاجتماعية التي يحاول هو سبرها. إن

(*) انظر مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 40 (1982/6).

هذا التأثير الظاهر أو الضمني يرغم علماء الاجتماع على الإكثار من متحولاتهم، وإبداء الكثير من التحفظات على النتائج التي يصلون إليها. وعلى تضييق مدى ما يخلصون إليه. ذلك أن قلق معلوماتهم الاحصائية، وتقادمها السريع، يحفزانهم على أكبر الأناة والحذر» (282/75).

إن علم الاجتماع، هو علم ومنهج في آن واحد، وهو قادر بـل وملزم على خلق الأداة المناسبة للمجتمع المناسب في الوقت المناسب وطبيعي أن يستفيد بذلك من مناهج ونتائج بحوث كل العلوم الأخرى الطبيعية منها والاجتماعية والسيبرنتيك ولا سيما العلوم اللصيقة والشقيقة، مثل الأثنولوجيا، والانثروبولوجيا، وعلم النفس الاجتماعي وكذلك في البحوث المقارنـة، وتلك التي أجريت عـلى مجتمعات شبيهـة أو قريبـة من قبل علماء الاجتماع البرجوازيين أو الماركسيين.

الفصل الخامس

ابن خلدون وعلم اجتماع البلدان النامية(*)

1 ـ من هو ابن خلدون؟

هو ولي الدين عبد الرحمن بن محمد... بن عبد الرحمن بن خالد (الملقب بخلدون). يعود نسبه إلى وائل بن حجر من عرب اليمن (حضرموت). دخل جدّه خلدون الاندلس مع جيش الفاتحين، واشتهرت أسرته بالعلم والسياسة... ثم رحلت عائلته إلى المغرب، حيث استقرت في تونس، وهناك ولد ابن خلدون (722 هـ، 1332 م). تربى في كنف والده رجل العلم، ثم تلقّى مختلف العلوم على أبرز علماء عصره وخصوصاً محمد بن إبراهيم الأبلي التلمساني. كان عمره 17 عاماً عندما اجتاح العالم الاسلامي مرض «الطاعون» الذي أودى بحياة والديه، وعندما بلغ العشرين بدأت معركته مع الحياة على جبهتين: جبهة العلم، وجبهة السياسة، وكانت أبرز مراحل حياته كما يلي:

أ ـ مرحلة المغامرات السياسية 1353 - 1375 م.

ب ـ مرحلة العزلة والتأليف (قلعة ابن سلامة) 1375 - 1379 م.

جـ ـ مرحلة التدريس والقضاء (تونس) 1379 - 1382 م.

د ـ مرحلة القاهرة 1382 - 1406 م.

(*) ورقة قدمت إلى: الندوة العلمية الخاصة بسوسيولوجيا البلدان النامية في جامعة كارل ماركس، لايبزغ، ألمانيا الديمقراطية، 12 تموز/يوليو 1984.

وكانت الأحداث البارزة التي أثرت على حياته وتكوينه العلمي والسياسي:

ـ مرض الطاعون الذي شاهده وهو يحصد البلاد والعباد.

ـ تجربته السياسية الخاصة التي تراوحت بين تقلّده أعلى المناصب وتشرّده في العراء عارياً ودخوله السجن أكثر من مرّة.

ـ معيشته في أحضان العمران «البدوي» عشر سنوات قبل تأليفه المقدمة.

ـ تكوينه الثقافي المثلث الأبعاد: الإسلام، الفلسفة العربية واليونانية، الحياة الاجتماعية البدوية والحضرية بكل ما فيها من سلبيات وإيجابيات.

ـ معاصرته لمرحلة دخول العالم الإسلامي فيما يسمى «عصور الانحطاط» ووعيه لهذه المرحلة. «وكأني بالمشرق قد نزل به مثل ما نزل بالمغرب على نسبته ومقدار عمرانه، وكأنما نادى لسان الكون في العالم بالخمول والانقباض فبادر بالإجابة».

2 ـ ما هي «مقدمة» ابن خلدون؟

يقول ابن خلدون:

«ولما طالعت كتب القوم وسبرت غور الأمس واليوم، نبهت عين القريحة من سنة الغفلة والنوم... فأنشأت في التاريخ كتاباً، رفعت به عن أحوال الناشئة من الأجيال حجاباً، وفصلته في الأخبار والاعتبار باباً باباً، وأبديت فيه لأوّلية الدول والعمران عللاً وأسباباً... ورتبته على مقدمة وثلاث كتب.

المقدمة: في فضل علم التاريخ وتحقيق مذاهبه والإلمام بمغالط المؤرخين.

الكتاب الأول: في العمران وذكر ما يعرض فيه من العوارض الذاتية من الملك والسلطان والكسب والمعاش والصنائع والعلوم وما لذلك من العلل والأسباب.

الكتاب الثاني: في أخبار العرب وأجيالهم ودولهم منذ مبدأ الخليقة إلى هذا العهد...

الكتاب الثالث: في أخبار البربر وما إليهم من زناتة وذكر أوليتهم وأجيالهم»[1]

ويتبين من هذا النص أن ما يعرف الآن باسم المقدمة هو عبارة عن «المقدمة +

---

(1) أبو زيد عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، ج 1، ط 2 (بيروت: مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني، 1979)، ص 6 - 7.

الكتاب الأول» من تاريخ ابن خلدون كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر. وبموجب الطبعة العربية التي لدينا، وهي طبعة دار الكتاب اللبناني، فإن مجموع صفحات الكتاب بلغت (7919) صفحة تشغل «المقدمة» منها (1169) صفحة موزعة على ستة أبواب تتفرع إلى ست مقدمات و 197 فصلاً وهي مرتبة منطقياً وزمنياً على النحو التالي: «وقد قدمت العمران البدوي لأنه سابق على جميعها كما نبين لك بعد، وكذا تقديم الملك على البلدان والأمصار، وأما تقديم المعاش، فلأن المعاش ضروري وطبيعي، وتعلم العلم كمالي أو حاجي، والطبيعي أقدم من الكمالي وجعلت الصنائع من الكسب لأنها منه ببعض الوجوه ومن حيث العمران. . .»[2] (68/1). وحسب الأستاذ محمد المنوني فإن خزائن الكتب في الشرق والغرب محتضنة 19 نسخة مكتوبة بخطوط شرقية أو مغربية، بما في ذلك النسخة التي صححها ابن خلدون نفسه[3] انظر المرجع رقم 10.

3 ـ القراءات الخاطئة للتراث الخلدوني

إذا كنا لا نوافق الرأي الشائع الذي يقول أن «المقدمة» دخلت عالم النسيان منذ ولادتها ولغاية مطلع القرن التاسع عشر فإن ما لا يمكن رفضه هو أن ابن خلدون لم يدخل الساحة الأوروبية ـ وهذا خلافاً لابن رشد الفيلسوف ـ إلاّ منذ مطلع القرن التاسع عشر حيث شرع بترجمة مؤلفات ابن خلدون، ولا سيما المقدمة إلى عدد من اللغات الأوروبية وعلى الأخص الفرنسية. أما في الوطن العربي فإن استعادة ابن خلدون قد تمت على التوازي من الاستعادة الأوروبية من جهة، وفي إطار ما يسمى اليوم بعصر «اليقظة العربية» من جهة أخرى.

إن القراءات الخاطئة التي رافقت استعادة المقدمة حتى منتصف القرن العشرين، بل إن بعضها ما يزال يمارس حتى اليوم، تجد تفسيرها في الظروف التاريخية الملموسة أوروبياً وعربياً، التي كانت وراء هذه الاستعادة وهي كالتالي:

أ ـ أوروبياً :

(1) القراءة الكولونيالية التي «كانت تسعى أساساً إلى «جمع معلومات عن

---

(2) المصدر نفسه، ص 68.

(3) بمناسبة مرور ستة قرون على تحرير المقدمة، انظر: أعمال ندوة ابن خلدون: من 14 إلى 17 فبراير 1979 (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، [د.ت.]).

العلاقات الاجتماعية والخصائص السلالية للسكان المحليين، وعن ظروف حياتهم، ونشاطهم الاقتصادي. . . .» إذ بدون معرفة ذلك «كان من المستحيل أن يتم الغزو، وإن ترسم الخطة السياسية للعلاقة بالسكان المحليين». وكان الكتاب الوحيد المخصص لهذا النوع من المشاكل المعقدة هو الكتاب العظيم لابن خلدون ـ كتاب العبر ـ على حد قول سفيتلانا باتسييفا[4].

(2) القراءة العنصرية، وهي أيضاً قراءة كولونيالية، ولكنها تميزت بتوظيف التشابه الظاهري بين بعض آراء ابن خلدون، وبعض النظريات البرجوازية، كرائد لنظريات «الداروينية الاجتماعية» التي تجعل من الصراع بين الأجناس والأقوام محرّك التاريخ (جيلوفتش).

(3) القراءة الأيديولوجية ـ المقارنة، التي تعمد إلى وضع ابن خلدون على سرير بروكست ثم تحدد مقاسه على أساس أنه أطول أو أقصر من هذا العالم الأوروبي أو ذاك (ماركس، كومت، أدم سميث، سبينوزا، توما الأكويني، دانتي، مونتسكيو. . . الخ).

ب ـ عربياً:

(1) القراءة العربية ـ الأوروبية، وهي قراءة بعض المفكرين العرب (طه حسين مثلاً) الذين تشبعوا بالثقافة الأوروبية، وباتوا يتعاملون معها «كنموذج مثالي» يبز كل ما قبله وما عداه. إن قراءتهم ليست بعيدة في واقع الحال عن النموذج السابق (المقارنة).

(2) القراءة الإسلامية ـ السلفية، التي ترى في ابن خلدون مفكراً إسلامياً بل فقيهاً مالكياً أشعرياً أساساً. . وهو إذن واضع «علم الاجتماع الإسلامي».

(3) القراءة القومية، المرتبطة بصعود حركة التحرر الوطني العربية وبالصراع ضدّ الاستعمار والامبريالية والتي تعكس بصورة جوهرية الفكر القومي العربي البرجوازي الصغير، إن هذه القراءة تقف وراء شجرة «الماضي» لكي لا ترى غابة الحاضر والمستقبل. إن ابن خلدون يعيد إلى العرب «المتخلفين» اليوم، ثقتهم بنفسهم، ذلك أن ما تصدره إليهم أوروبا في القرن العشرين أن هو إلا «بضاعتنا ردّت إلينا». . إن ابن خلدون وفق هذا التيار هو المؤسس الحقيقي لعلم الاجتماع، بل وللعلوم الاجتماعية

---

(4) سفيتلانا باتسيفا، العمران البشري في مقدمة ابن خلدون (ليبيا، تونس: الدار العربية للكتاب، 1978)، ص 101 - 102.

كافة (علي عبد الواحد وافي مثلاً).

إنه لمن الغريب أن هذه القراءات الست، على تباين غاياتها، إنما تلتقي ـ وعلى درجات متفاوتة ـ في تقديم آيات المديح والثناء لابن خلدون ومقدمته من دون حساب.

وإذا جاز لنا في هذه العجالة أن نشير إلى القراءة العلمية والموضوعية للتراث، ومنه مقدمة ابن خلدون، فإن هذه القراءة لا بد أن تنطلق من المبادىء التالية:

(أ) بعد المرحلة المشاعية لا يوجد تطور اجتماعي، خارج عملية الصراع الطبقي بين المستغِلين والمستَغلّين. . . وإذن فإنه لا يجوز التذرع بـ «التخلف» و «أسلوب الإنتاج الآسيوي». . إلخ لاستبعاد هذه المقولة من التحليل سواء كموضوع أو كمنهج.

(ب) أن تاريخ الفلسفة، هو تاريخ الصراع بين المادية والمثالية بصور وألوان مختلفة زماناً ومكاناً، ولذلك فنحن لا نتفق مع روزنثال مثلاً في اعتباره أن «الصاق اللافتات على ابن خلدون بأنه مثالي أو مادي» هو عمل غير علمي [5].

(ج) أن التسلح بالمنهج الجدلي هو وحده الكفيل تحقيق أكبر قدر من العلمية والموضوعية في دراسة وفهم أي تراث ولا سيما:

- العلاقة الجدلية بين الماضي والحاضر والمستقبل.
- العلاقة الجدلية بين الواقع الاجتماعي والوعي الاجتماعي.
- رفض التبسيط والتسطيح للواقع الذي هو بطبيعته معقد.
- رفض التطرف والمجازفة بالأحكام المطلقة قبولاً أو رفضاً.

(د) إن أي تراث، إنما ينطوي على ثلاثة مستويات، فيما يخص صلته بـ «المعاصرة». فهناك أولاً العناصر التي لا بد وأن تكون قد «شاخت» استناداً إلى قوانين النفي الجدلي اللانهائي، وهناك ثانياً نوع من العناصر يمكن أن تكون في لحظة ما من لحظات التطور ما تزال صالحة، وإذن فإنه يمكن «تبنيها» وهناك ثالثاً نوع من العناصر التي يمكن استلهام مضامينها الأساسية العامة فقط. إن كثيراً من المفكرين الغرب يرى أن في بعض المفاهيم الخلدونية، والتحاليل المستندة إليها (العصبية، ثنائية بداوة ـ حضارة. . إلخ) ما يساعدنا على فهم ما جرى بالأمس وما يجري اليوم في العالم العربي الإسلامي، بل والعالم الثالث عموماً. مقدمة ابن خلدون إذاً تمتّ بصلة القربى إلى علم اجتماع البلدان النامية بهذه الدرجة أو تلك.

---

(5) المصدر نفسه، ص 142.

4 ـ نماذج من «قراءات» مختلفة للمقدمة

أقدم هنا بعض النماذج التي تعبر عن موقف عدد من المفكرين من التراث السوسيولوجي الخلدوني علّها تساعد في تقريبنا من ابن خلدون أو تقريب ابن خلدون منّا:

أ ـ أن ابن خلدون قام لأول مرّة في علم العصور الوسطى، بمحاولة لتحويل التاريخ الأدبي إلى مادة علمية، أي إلى، «فرع من الفلسفة»[6].

ـ فلأول مرّة في تاريخ العلوم تصبح الحياة الاجتماعية للبشر قوة أساسية خلاقة في المجتمع تحدّد جميع الجوانب الأخرى من حياته، ومن بينها الأيديولوجية: «المعاش ضروري طبيعي، وتعلم العلم كمالي أو حاجي، والطبيعي أقدم من الكمالي»[7].

ـ وكان ابن خلدون أوّل اقتصادي معروف في الوقت الراهن، كشف عن أسرار القيمة. إنه أول من اكتشف مضمون القيمة في العمل[8].

ـ لقد حدّد ابن خلدون ـ مبدئياً ـ درجتين متفاوتتين للحاجات: حاجات ضرورية وحاجات كمالية. فإذا أدّت الأولى إلى تأسيس المجتمع، فإنه بقدر إشباعها تنشأ الحاجة الثانية: «لأن الضروري أصل والكمالي فرع ناشيء عنه»[9]... وانطلاقاً من هذا المنطق الصارم لتطور الاحتياجات، يبدع ابن خلدون نظرية التطور التقدمي للمجتمع: «ولهذا نجد التمدّن غاية للبدوي يجري إليها... والحضري لا يتشوف إلى أحوال البادية إلاّ لضرورة تدعو إليها أو لتقصير عن أحوال أهل مدينته»[10].

ـ ولأول مرّة في تاريخ العلم يضع ابن خلدون نظرية التطور القانوني التقدمي للمجتمع من المرحلة السفلى إلى المرحلة العليا من خلال نوع النشاط الانتاجي للناس[11].

ـ ولأول مرّة في تاريخ العلم يرفض ابن خلدون العقيدة التي بموجبها يتطور المجتمع نتيجة لضغط أية قوة خارجية عليه، وحينما يبحث عن الباعث على التطور يرده

---

(6) المصدر نفسه، ص 173.
(7) المصدر نفسه، ص 197.
(8) المصدر نفسه، ص 231.
(9) المصدر نفسه، ص 214.
(10) المصدر نفسه، ص 214 - 241.
(11) المصدر نفسه، ص 242.

إلى المجتمع نفسه[12].

ـ وابن خلدون كعالم تجريبي حقيقي يصر على أن الإنسان لا يمكنه أن يعرف سوى العالم المادي الذي يدركه بأعضاء الحس فحسب، أما ما يتعلق بالعالم غير المادي فإنه ينتمي جميعه إلى نطاق الدين[13]

ـ ولأول مرّة في تاريخ الفكر البشري، يقوم ابن خلدون بمحاولة ابتداع علم خاص بالمجتمع البشري وقوانينه الداخلية[14].

ب ـ إن الأدلة التاريخية تثبت لنا أن النظرية الاجتماعية لتعاون الجماعات الاجتماعية والسلالية كقوى أساسية دافعة للتطور التاريخي، ليست نظرية جديدة. . . ولقد اقتنعت بأن الذي اكتشف هذا باعتباره عالماً نظرياً» هو. . . الكاتب العربي ابن خلدون»[15]

ج ـ أن المأثرة الرئيسية الكبرى جداً لابن خلدون، التي بفضلها يمكن أن يدخل ابن خلدون إلى مدافن عظماء المفكرين من نوابغ الفكر البشري، هي نظريته التاريخية الاجتماعية في مواقفها المادية الأساسية[16].

د ـ يلخص ابن الأزرق في مخطوط له في الخزانة العامة بالرباط تحت عنوان بدائع السلك في طبائع الملك الأعراض الذاتية للعمران عند ابن خلدون. فيقول:

«. . . إن من العوارض الطبيعية لهذا الاجتماع أمور خمسة: البدو الذي يكون في الضواحي والجبال وفي الحلل المنتجعة القفار وأطراف الرمال. والتغلب الذي غايته الملك بالعصبية القاهرة. والحضر الذي يستقر بالأمصار والمدن والقرى والمداشر اعتصاماً وتحصناً، والمعاش المبتغى به التماس الرزق كسباً وصناعة واكتساب العلوم تعلماً وتحصيلاً»[17].

هـ ـ نخلص من ذلك كلّه إلى نتيجة مهمة وهي أن ابن خلدون ـ خلافاً لما يذهب

---

(12) المصدر نفسه.

(13) المصدر نفسه، ص 280.

(14) المصدر نفسه، ص 286.

(15) المصدر نفسه، ص 213.

(16) المصدر نفسه، ص 153.

(17) محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون: العصبية والدولة معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، ط 3 (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، 1982)، ص 153.

إليه بعض الباحثين ـ لم يتحرر نهائياً من أطر التفكير القديمة. لقد بنى ملاحظاته في ميدان السياسة والاجتماع والحكم طبقاً لقوالب الفكر السائد آنئذ، وهي قوالب المنطق الأرسطي[18].

ـ بعد إيراده لمقطع يتعلق بإنتاج الفائض، يقرر محمد عابد الجابري: «إن ابن خلدون هنا يكاد يعبر عن الفكرة المركزية في التفسير المادي للتاريخ، الفكرة التي تربط وعي الناس بوجودهم الاجتماعي»[19].

و ـ . . . باختصار: (1) إن ابن خلدون لا يواجه إلا تطوراً دورياً، خلال مرحلة من الزمن جدّ وجيزة تبلغ زهاء مائة سنة. (2) أنه يعير تطور القوى المنتجة قليلاً من الاهتمام. (3) وهو بالمقابل يولي أهمية كبيرة للأسباب الاجتماعية والسياسية في الانحطاط. إن هذه النقاط الثلاث تظهر بمثابة فجوات خطيرة في التحليل الخلدوني لتطور المجتمع، ذلك لأنه من الصعب الدفاع عنها[20].

ـ من الضروري إذن، رفض كل الشروح التي تجعل من العصبية مفهوماً سوسيولوجياً عاماً ودائماً[21].

ـ «إن الإنسان ابن عوائده ومألوفه لا ابن طبعه ومزاجه. إن اختلاف الأجيال في أحوالهم، إنما هو باختلاف نحلتهم من المعاش» في هذه العبارة يظهر ابن خلدون بوصفه رائداً للمادية التاريخية[22].

ـ إن رؤية علم اجتماع وتاريخ أحدهما منفصل عن الآخر في مؤلف ابن خلدون، يبتر فكره ويجرده من القسم الأكبر من قيمته[23].

ز ـ إن كل حادث من الحوادث، ذاتاً كان أم فعلاً لا بد له من طبيعة تخصّه في ذاته وفيما يعرض له من أحواله، هذه الفكرة هي الأساس في تصور ابن خلدون للعلم[24].

---

(18) المصدر نفسه، ص 159.

(19) محمد عابد الجابري، نحن والتراث: قراءة معاصرة في تراثنا الفلسفي، ط 2 (بيروت: دار الفارابي؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1982)، ص 423.

(20) ايف لاكوست، العلامة ابن خلدون، ط 3 (بيروت: دار ابن خلدون، 1982)، ص 123.

(21) المصدر نفسه، ص 133.

(22) المصدر نفسه، ص 193.

(23) المصدر نفسه، ص 212.

(24) ناصيف نصار، الفكر الواقعي عند ابن خلدون: تفسير تحليلي وجدلي لفكر ابن خلدون في بنيته ومعناه (بيروت: دار الطليعة، 1981)، ص 132.

ـ فالغرض من علم العمران في رأيه (ابن خلدون) مزدوج، إنه أولاً توفير معايير متينة من أجل تصحيح أو تفنيد الأخبار التاريخية، وثانياً، توفير معرفة بطبيعة الواقعات الاجتماعية التي تشكل نسيج التاريخ... إن ما يقبض عليه علم العمران إنما هو «العوارض الذاتية» أي الظاهرات التي تنتج حتماً من مجرد الوجود الاجتماعي للإنسان[25].

ـ إن تحليل الواقعات الاجتماعية يفترض منطقياً القول بالسببية السوسيولوجية... ولذا لا نتردد في الذهاب إلى أن المقدمة مبنية من دون شك على أساس السببية السوسيولوجية[26].

ـ الواقع الاجتماعي مدرك عنده رأساً كواقع كلي معقد التركيب... إنه واقع كلي مترابط الأجزاء ترابطاً عضوياً وهو يفرض نفسه بهذه الصفة في حقل الملاحظة، فالتحليل الماكرو ـ سوسيولوجي وحده يصلح لدراسته[27].

ـ إن الوجه الثوري في فكر ابن خلدون يكمن في جانبه السوسيولوجي لا في جانبه الفلسفي[28].

ح ـ يحوِّل جورج لابيكا تصميم المقدمة إلى المفاهيم السوسيولوجية المعاصرة كالتالي: (1) في العمران أو في السوسيولوجية العامة للحضارة. (2) في البدو أو سوسيولوجية البداوة. (3) في الملك أو في الفلسفة السياسية. (4) في الحضارة أو سوسيولوجية التمدين. (5) في المعاش أو الاقتصاد السياسي. (6) في العلوم أو سوسيولوجية المعرفة[29].

ط ـ يرى د. عبد المجيد مزيان أن أهم الاكتشافات الخلدونية كانت في شبه قوانين اقتصادية يمكن تلخيصها فيما يلي:

ـ إثبات موضوعية الحياة الاقتصادية.

ـ الإلحاح على أن الحياة الاقتصادية مربوطة بالأرض... مع الإقرار أنه قد يحصل شبه استقلال عن الأرض في الحياة المدنية التي تعتمد كثيراً على اختراعات الإنسان.

---

(25) المصدر نفسه، ص 170.

(26) المصدر نفسه.

(27) المصدر نفسه، ص 214.

(28) المصدر نفسه، ص 299.

(29) جورج لابيكا، السياسة والدين عند ابن خلدون (بيروت: دار الفارابي، 1980)، ص 47.

ـ التأكيد بأن العمل الانساني هو تقريباً كل المعاش.

ـ إثبات أن الحياة المعاشية تمتدُّ آثارها إلى مختلف النشاطات والميادين المجتمعية الأخرى من سياسة وسلوك أخلاقي وتنظيمات.

ـ التأكيد بأن الصراع مستمر بين المجموعات التي يتباين ويتناقض معاشها ويتلخص ذلك في الصراع الدائم بين البدو أهل المعاش الزراعي والرعوي المقتصر على الضروري والإقطاعية السلطانية، ومن حولها من الطبقات التي تعتمد على المعاش الحضري المترف المستمد ترفه من استغلال الطبقات المنتجة[30].

ي ـ لذا، فإن عملية لحم العناصر النموذجية كما هي في الواقع، هذه العملية التي قام بها ابن خلدون في المقدمة، ذات تركيبة اصطناعية تماماً، وهي عملية تسمح لنا بأن نجادل بأن وحدة المقدمة هي بالفعل وحدة فيزيائية مادية، وحدة طباعة وورق وتجليد، لا وحدة نموذجية لبحث متماسك... فالمقدمة كما هي ليس لها مركز ولا أداة داخلية للتكامل وللترابط الواحد... ولكونها ليس لها مركز، فإن المقدمة لا تزودنا بتفسير ولا حتى بمفاتيح تفسر لنا سبب وجودها[31].

5 ـ نصوص من المقدمة

إنه لمن العبث المخل، محاولة تكثيف الإرث السوسيولوجي لابن خلدون، وحتى لو بقينا في إطار المقدمة في بضع صفحات فقط، ولكننا نعمد إلى الجمع بين إيراد بعض الفقرات المهمة ذات الدلالة السوسيولوجية الواضحة، وبين الاكتفاء بذكر «عناوين» بعض الفصول، والتي غالباً ما تفصح بوضوح عما يتضمنه الفصل المعني، علماً أن مرجعنا هو (المجلد الأول، الطبعة الثانية من تاريخ ابن خلدون، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني، بيروت 1979)، يقول ابن خلدون:

ـ «فالقانون في تمييز الحق من الباطل في الأخبار... أن ننظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران، ونميز ما يلحقه من الأحوال لذاته وبمقتضى طبعه... وهذا هو غرض هذا الكتاب الأول من تأليفنا، وكأن هذا علم مستقل بنفسه، فإنه ذو موضوع وهو العمران البشري، والاجتماع الإنساني، وذو مسائل، وهي بيان ما يلحقه من العوارض والأحوال لذاته، واحدة بعد أخرى، وهذا شأن كل علم من العلوم وضعياً كان أو عقلياً.

---

(30) عبد المجيد مزيان، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون وأسسها من الفكر الاسلامي والواقع المجتمعي (الجزائر، 1981)، ص 399 - 400.

(31) عزيز العظمة، ابن خلدون وتاريخيته (بيروت: دار الطليعة، 1981)، ص 230 - 231.

واعلم أن الكلام في هذا الغرض مستحدث الصنعة . . . أعثر عليه البحث وأدى إليه الغوص . . . وكأنه علم مستنبط النشأة. ولعمري لم أقف على الكلام في منحاه لأحد من الخليقة»[32].

ـ «ونحن الآن نبين في هذا الكتاب ما يعرض للبشر في اجتماعهم من أحوال العمران في الملك والكسب والعلوم والصنائع . . . ونقول:

لما كان الانسان متميزاً عن سائر الحيوانات بخواص اختص بها. فمنها العلوم والصنائع التي هي نتيجة الفكر الذي تميز به عن الحيوانات، وشُرِّف بوصفه على المخلوقات، ومنها الحاجة إلى الحكم الوازع والسلطان القاهر . . . ومنها السعي في المعاش والاعتمال في تحصيله . . . ومنها العمران وهو التساكن والتنازل في مصر أو حلة للأنس بالعشير واقتضاء الحاجات، لما في طباعهم من التعاون على المعاش . . . ومن هذا العمران ما يكون بدوياً . . . ومنه ما يكون حضرياً . . . فلا جرم انحصر الكلام في هذا الكتاب في ستة فصول:

الأول ـ في العمران البشري على الجملة وأصنافه وقسطه من الأرض.
والثاني ـ في العمران البدوي وذكر القبائل والأمم الوحشية.
والثالث ـ في الدول والخلافة والملك وذكر المراتب السلطانية.
والرابع ـ في العمران الحضري والبلدان والأمصار.
والخامس ـ في الصنائع والمعاش والكسب ووجوهه.
والسادس ـ في العلوم واكتسابها وتعلمها.

وقد قدمت العمران البدوي لأنه سابق عليها جميعها . . . وكذا تقديم الملك على البلدان والأمصار، وأما تقديم المعاش فلأن المعاش ضروري وطبيعي وتعلم العلم كمالي أو حاجي، والطبيعي أقدم من الكمالي، وجعلت الصنائع مع الكسب لأنها منه ببعض الوجوه ومن حيث العمران»[33] .

« إن الاجتماع الانساني ضروري، ويعبر الحكماء عن هذا بقولهم» الإنسان مدني بالطبع «أي لا بد له من الاجتماع الذي هو المدنية في اصطلاحهم وهو معنى العمران. وبيانه أن الله سبحانه خلق الإنسان وركبه على صورة لا يصح حياتها وبقاؤها إلاّ بالغذاء . . . إلاّ أن قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته من ذلك

(32) ابن خلدون، المقدمة، ص 61 - 63.
(33) المصدر نفسه، ص 67 - 68.

الغذاء... وكذلك يحتاج كل واحد منهم أيضاً في الدفاع عن نفسه إلى الاستعانة بأبناء جنسه... وإذا كان التعاون حصل له القوت والغذاء والسلاح للمدافعة، وتمت حكمة الله في بقائه وحفظ نوعه... وهذا هو معنى العمران الذي جعلناه موضوعاً لهذا العلم...

ثم إن هذا الاجتماع إذا حصل للبشر... فلا بد من وازع يدفع بعضهم عن بعض: لما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم... وهذا هو معنى الملك. وقد تبين لك بهذا أنه خاصة للإنسان طبيعية ولا بد لهم منها...»[34].

ـ «اعلم أرشدنا الله وإياك، إنا نشاهد هذا العالم بما فيه من المخلوقات كلها على هيئة من الترتيب والأحكام، وربط الأسباب بالمسببات، واتصال الأكوان، واستحالة بعض الموجودات إلى بعض»[35].

ـ «اعلم أن اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف نحلتهم من المعاش، فإن اجتماعهم إنما هو للتعاون في تحصيله والابتداء بما هو ضروري منه وبسيط قبل الحاجي والكمالي»[36].

ـ «وأصله أن الإنسان ابن عوائده ومألوفه لا ابن طبيعته ومزاجه»[37].

ـ «اعلم أن الله سبحانه ركّب في طبائع البشر الخير والشر»[38].

ـ فصل: «في أن العصبية إنما تكون من الالتحام بالنسب أو في معناه»[39]، وذلك أن صلة الرحم طبيعي في البشر إلاّ في الأقل. ومن صلتها النّعرة على ذوي القربى وأهل الأرحام أن ينالهم ضيم أو تصيبهم هلكة...

إذ النسب أمر وهمي لا حقيقة له، ونفعه إنما هو في هذه الوصلة والالتحام...»[40].

ـ «ولأن الاجتماع والعصبية بمثابة المزاج من المتكون: والمزاج من المتكون لا يصلح

(34) المصدر نفسه، ص 69 - 73.

(35) المصدر نفسه، ص 166.

(36) المصدر نفسه، ص 210.

(37) المصدر نفسه، ص 219.

(38) المصدر نفسه، ص 223.

(39) المصدر نفسه، ص 225.

(40) المصدر نفسه، ص 226.

إذا تكافأت العناصر: فلا بد من غلبة أحدها وإلّا لم يتم التكوين»[41].

ـ فصل: «في أن الملك إذا ذهب عن بعض الشعوب من أمة فلا بد من عودة إلى شعب آخر منها ما دامت لهم العصبية»[42].

ـ فصل: «في أن المغلوب مولع أبداً بالاقتداء بالغالب في شعاره وزيّه ونحلته وسائر أحواله وعوائده»[43].

ـ فصل: «في أن العرب لا يحصل لهم الملك إلا بصبغة دينية من نبوة أو ولاية أو أثر عظيم من الدين على الجملة»[44].

ـ فصل: «في أن الدعوة الدينية تزيد الدولة في أصلها قوة على قوة العصبية التي كانت لها من عددها.

والسبب في ذلك كما قدمناه أن الصبغة الدينية تذهب بالتنافس والتحاسد الذي في أهل العصبية»[45].

ـ فصل: «في أن الدعوة الدينية من غير العصبية لا تتم. . .»[46].

«وهكذا كانت حال الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في دعوتهم إلى الله بالعشائر والعصائب. وهم المؤيدون من الله بالكون كله لو شاء لكنه إنما أجرى الأمور على مستقر العادة، والله حكيم عليم»[47].

ـ فصل: «في أنه إذا استحكمت طبيعة الملك من الانفراد بالمجد وحصول الترف والدعة أقبلت الدولة على الهرم»[48].

ـ فصل: «في أن الدولة لها أعمار طبيعية كما للأشخاص»[49].

ـ فصل: «في انتقال الدولة من البداوة إلى الحضارة»[50].

---

(41) المصدر نفسه، ص 231.
(42) المصدر نفسه، ص 256.
(43) المصدر نفسه، ص 257.
(44) المصدر نفسه، ص 266.
(45) المصدر نفسه، ص 278.
(46) المصدر نفسه، ص 279.
(47) المصدر نفسه، ص 281.
(48) المصدر نفسه، ص 297.
(49) المصدر نفسه، ص 300.
(50) المصدر نفسه، ص 304.

«اعلم أن هذه الأطوار طبيعية للدول، فإن الغلب الذي يكون به الملك إنما هو بالعصبية وبما يتبعها من شدة البأس وتعوّد الافتراس، ولا يكون ذلك غالباً إلاّ مع البداوة، فطور الدولة من أولها بداوة ثم إذ حصل الملك تبعه الرفه واتساع الأحوال، والحضارة إنما هي تفنن في الترف وأحكام الصنائع المستعملة في وجوهه ومذاهبه من المطابخ والملابس والمباني والفرش والأبنية وسائر عوائد المنزل وأحواله، فلكل واحد منها صنائع في استجادته والتأنق فيه تختص به ويتلو بعضها بعضاً، وتتكثر باختلاف ما تنزع إليه النفوس من الشهوات والملاذ والتنعم بأحوال الترف، وما تتلون به من العوائد، فصار طور الحضارة في الملك يتبع طور البداوة ضرورة، لضرورة تبعية الرفه للملك»[51].

- تنتقل الحضارة من الدولة السالفة إلى الدولة الخالفة: «فانتقلت حضارة الفرس للعرب بني أمية وبني العباس: وانتقلت حضارة بني أمية بالأندلس إلى ملوك المغرب من الموحدين وزناتة لهذا العهد، وانتقلت حضارة بني العباس إلى الديلم ثم إلى الترك، ثم إلى السلجوقية، ثم إلى الترك المماليك بمصر، والتتر بالعراقين. وعلى قدر عظم الدولة يكون شأنها في الحضارة، إذ أمور الحضارة من توابع الترف، والترف من توابع الثروة والنعمة، والثروة والنعمة من توابع الملك، وبمقدار ما يستولي عليه أهل الدولة»[52].

- «اعلم أن الدولة تنتقل في أطوار مختلفة وحالات متجدّدة، ويكتسب القائمون بها في كل طور خُلُقاً من أحوال ذلك الطور لا يكون مثله في الطور الآخر، لأن الخلق تابع بالطبع لمزاج الحال الذي هو فيه، وحالات الدولة وأطوارها لا تعدو خمسة أطوار»[53].

- «فالعصور تختلف باختلاف ما يحدث فيها من الأمور والقبائل والعصبيات، وتختلف باختلاف المصالح، ولكل واحد منها حكم يخصه. . .».

- فصل: «في أن الظلم مؤذن بخراب العمران»[55].
- فصل: «في كيفية طرق الخلل للدولة»[56].

---

(51) المصدر نفسه، ص 304.
(52) المصدر نفسه، ص 308.
(53) المصدر نفسه ، ص 374.
(55) المصدر نفسه، ص 507.
(56) المصدر نفسه، ص 521.

ـ فصل: «في أن العمران البشري لا بد له من سياسة ينتظم بها أمره»[57].

ـ «وما تسمعه من السياسة المدنية... وإنما معناه عند الحكماء ما يجب أن يكون عليه كل واحد من أهل ذلك المجتمع في نفسه وخلقه حتى يستغنوا عن الحكام رأساً. ويسمون المجتمع الذي يحصل فيه ما يسمى من ذلك بـ «المدينة الفاضلة»، والقوانين المراعاة في ذلك بـ «السياسة المدنية...»[58].

ـ «إن المكاسب إنما هي قيم الأعمال، فإذا كثرت الأعمال كثرت قيمها بينهم فكثرت مكاسبهم ضرورة»[59].

ـ فصل: «في أن الحضارة غاية العمران ونهاية لعمره وأنها مؤذنة بفساده»[60].

ـ «وذلك أن الناس بشر متماثلون: وإنما تفاضلوا وتمايزوا بالخلق واكتساب الفضائل واجتناب الرذائل»[61].

ـ «اعلم أن المعاش هو عبارة عن ابتغاء الرزق والسعي في تحصيله، وهو مفعل من العيش»[62].

ـ «المعاش إمارة وتجارة وفلاحة وصناعة»: فإما الإمارة فليس بمذهب طبيعي للمعاش..»[63].

ـ فصل: «في أن الخدمة ليست من المعاش الطبيعي»[64].

ـ فصل: «في أن الجاه مفيد للمال»[65].

ـ فصل: «في أن السعادة والكسب إنما يحصل غالباً لأهل الخضوع والتملق وإن هذا الخلق من أسباب السعادة»[66].

---

(57) المصدر نفسه، ص 540.

(58) المصدر نفسه، ص 540.

(59) المصدر نفسه، ص 642.

(60) المصدر نفسه، ص 661.

(61) المصدر نفسه، ص 664.

(62) المصدر نفسه، ص 682.

(63) المصدر نفسه، ص 683.

(64) المصدر نفسه، ص 684.

(65) المصدر نفسه.

(66) المصدر نفسه.

ـ فصل: «في أن الفلاحة من معاش المستضعفين وأهل العافية من البدو»(67).

ـ فصل: «في أن الصنائع لا بد لها من العلم»(68).

ـ فصل: «في أن الصنائع إنما تكمل بكمال العمران الحضري وكثرته»(69).

ـ فصل: «في أن العلم والتعليم طبيعي في العمران البشري»(70).

ـ فصل: «في أن العلوم إنما تكثر حيث يكثر العمران وتعظم الحضارة»(71).

ـ «بل نقول إن الأخلاق الحاصلة من الحضارة والترف هي عين الفساد، لأن الإنسان إنما هو إنسان باقتداره على جلب منافعه ورفع مضاره واستقامة خلقه للسعي في ذلك. والحضري لا يقدر على مباشرة حاجاته: إما عجزاً لما حصل له من الدعة، أو ترفعاً لما حصل له من المربى في النعيم والترف وكلا الأمرين ذميم... وإذا فسد الإنسان في قدرته ثم في أخلاقه ودينه، فقد فسدت إنسانيته وصار مسخاً على الحقيقة»(72).

ـ خاتمة: «وقد كدنا أن نخرج عن الغرض، ولذلك عزمنا أن نقبض العنان عن القول في هذا الكتاب الأول، الذي هو طبيعة العمران... ولعل من يأتي بعدنا... يغوص في مسائله على أكثر مما كتبنا، فليس على مستنبط الفن إحصاء مسائله، وإنما عليه تعيين موضوع العلم وتنويع فصوله، وما يتكلم فيه، والمتأخرون يلحقون المسائل من بعده شيئاً فشيئاً إلى أن يكمل، والله يعلم وأنتم لا تعلمون»(73).

6 ـ أبرز عناصر السوسيولوجية الخلدونية

من العودة إلى الشواهد التي أوردناها في الفقرة رقم 4 ومن النصوص المقتبسة من المقدمة (الفقرة رقم 5) يمكن تحديد العناصر الأساسية في سوسيولوجية المقدمة كالآتي:

1 ـ «العمران» هو الاجتماع الانساني الناجم عن التساكن والتنازل في مصر أو حلة للأنس بالعشير واقتضاء الحاجات، لما في طباع الناس من التعاون على المعاش والمدافعة.. وإذا ما أضفنا هذه الكلمة إلى كلمة «علم» التي تعني عند ابن خلدون «إن

---

(67) المصدر نفسه.

(68) المصدر نفسه، ص 712.

(69) المصدر نفسه، ص 714.

(70) المصدر نفسه، ص 769.

(71) المصدر نفسه، ص 777.

(72) المصدر نفسه، ص 666.

(73) المصدر نفسه، ص 169.

كلّ حادث من الحوادث ذاتاً كان أو فعلاً لا بد له من طبيعة تخصه في ذاته وفيما يعرض له من أحواله»، فإن «علم العمران يصبح واقع الحال» علم الظواهر والعمليات الاجتماعية» وهو ما يتطابق من حيث الشكل والغرض العام مع مفهوم السوسيولوجيا العامة إلى حد بعيد.

2 ـ تنطوي المقدمة إلى جانب هذا البعد السوسيولوجي الرئيسي على بعدين آخرين هما: البعد التاريخي والبعد الفلسفي.

3 ـ لقد جاء تعامل ابن خلدون مع هذه الأبعاد الثلاثة انعكاساً أميناً من جهة لتجربته وممارسته وثقافته السياسية والدينية (المسلم، الفقيه، السفير، الوزير، العالم، السجين، الشريد. . . الخ). ومن جهة أخرى للحالة العامة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي كانت تسود في المغرب القروسطي، والتي وصفها ايف لاكوست بقوله: «إن النمط السائد في المغرب القروسطي. . . يتميز أساساً بعاملين (1) ـ اندماج السواد الأعظم من السكان في مجموع من وحدات قروية أو قبلية استكفائية أو شبه استكفائية، (2) ـ وجود أقلية ممتازة يتصرف أعضاؤها بأرباح مهمة من دون أن يكون لهم بالتالي حق الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج»[74].

ووصفها محمد عابد الجابري بقوله: «لقد كان مجتمع المغرب العربي في القرون الوسطى مجتمعاً قبلياً. . . الوحدة الاجتماعية هي القبيلة، التي تكبر بالتحالف أو غيره حتى تغطي منطقة بكاملها، وتصبح قوة عسكرية سياسية يحسب لها حساب، ذلك لأن الانسان في هذا العصر، وفي هذه المنطقة بالذات كان وما يزال يعيش عالة على الأرض وخيراتها «البارزة». . . والنتيجة هي الصدام المسلح والصراع من أجل البقاء»[75]. و كلمات ابن خلدون نفسه: «وأما لهذا العهد وهو آخر المئة الثامنة، فقد انقلبت أحوال المغرب الذي نحن شاهدوه، وتبدلت بالجملة. . . هذا إلى ما نزل بالعمران شرقاً وغرباً في منتصف هذه المئة الثامنة من الطاعون الجارف. . . فخربت الأمصار والمصانع ودرست السبل والمعالم، وخلت الديار والمنازل، وضعفت الدول والقبائل، وتبدل الساكن، وكأني بالمشرق قد نزل به ما نزل بالمغرب لكن على نسبته ومقدار عمرانه، وكأنما نادى لسان الكون في العالم بالخمول والانقباض فبادر بالإجابة»[76].

---

(74) نصار، الفكر الواقعي عند ابن خلدون، ص 32.
(75) الجابري، فكر ابن خلدون، ص 26 - 28.
(76) المصدر نفسه، ص 20.

4 ـ إن تفاعل هذه الظروف والمعطيات كافة أثمرت في ذهن ابن خلدون نظرية في «التغير الاجتماعي» على النحو التالي:

ـ الإنسان مدني بالطبع.

ـ تنجم هذه الحاجة عن حاجة مزدوجة للكائن البشري: الغذاء والمدافعة.

ـ إن الله هو الذي كون الإنسان على هذا النحو (الحاجة ـ الاجتماع).

ـ يحمل البشر بقايا من تكوينهم الحيواني السابق هي: العدوانية.

ـ وإذن فلا بد من وازع يحميهم من أنفسهم وله سلطة القهر.

ـ ولكن مسألة من سيكون الحاكم ومن سيكون المحكوم استلزمت ظهور «العصبية» ابتداء من صلة الرحم وانتهاء بالرابطة المعنوية.

ـ ومن واقع هيمنة عصبية قوية على بقية العصبيات الأخرى ضمن مجموعات جغرافية واثنية ولغوية وثقافية محددة ظهر «الملك».

ـ وبما أن القوة عنصر لازم ولكن غير كاف للملك، فكان لا بد من رابطة أيديولوجية أعم من الروابط العصبية.. فكانت «السياسة» وكان «الدين».

ـ تنطلق هذه العملية من البادية القاسية الفقيرة باتجاه المدينة حيث الرفه والغنى.

ـ هذا يعني أن غاية البدوي المدينة، وغاية العصبية الملك.

ـ هذه الحضارة تحفر قبرها بيدها بواسطة معولي الترف والظلم.

ـ وهكذا تؤول الحضارة والدولة إلى الموت المحقق على يد عصبية جديدة ما تزال تحتفظ بعناصر شبابها.

ـ تتكرر هذه العملية كل حوالي مائة عام مرّة، ولكنها تتكرر بأشكال مختلفة، يحددها عبد الله العروي كالتالي:

(1) تطور التاريخ العام الذي يقود الاجتماع البشري من البداوة إلى الحضارة.

(2) تطور الحضارة التي تمر بخمسة أطوار، البدء، التعمير، العمران، الهرم، التجديد.

(3) تطور الدولة التي تمر بثلاثة أطوار: الشباب، الرجولة، الكهولة.

(4) تطور السلطة من الملك الطبيعي الذي هو من ضرورات الاستمرار للجنس البشري إلى السياسة العقلية، ومنها إلى السياسة الشرعية. هذه الأنماط السياسية موجودة في التاريخ الانساني ولا تنفي الواحدة الأخرى[77].

---

(77) بمناسبة مرور ستة قرون على تحرير المقدمة، انظر: أعمال ندوة ابن خلدون، ص 196.

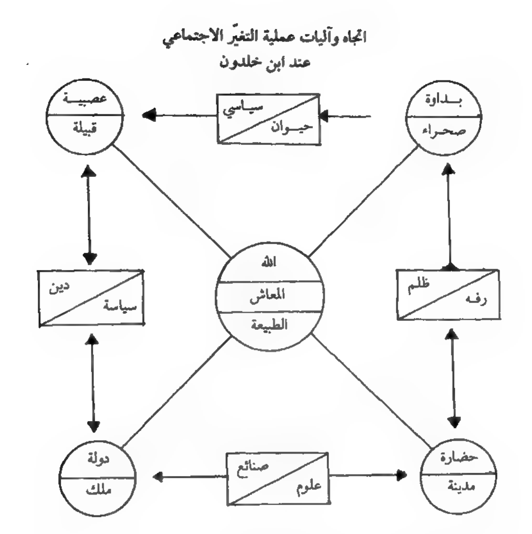
(ويجسد المخطط اللاحق نظرية التغير الاجتماعي الخلدونية).

(5) إن الإطار المرجعي للنظريات الاجتماعية الخلدونية هو مثلث: «الله، الطبيعة المعاش». فالاجتماع ضروري من أجل الغذاء أساساً، ولكن الله هو الذي استخلف الإنسان على الأرض، وركبه على هذه الصورة (أعطى كل شيء خلقه ثم هدى)، والعدوانية القابعة في طباع البشر إنما مردها إلى «أن الله سبحانه ركب في طباع البشر الخير والشرّ (فألهمها فجورها وتقواها)، وكانت حاجة الدين إلى العصبية ناجمة عن أن الله سبحانه أراد أن يجري الأمور على مستقر العادة... الخ.

إن ما نرغب أن نشير إليه هنا، هو أن «الله» لا يرافق ابن خلدون من بداية الطريق (البادية) إلى نهايته (الحضارة)، أنه يعطي إشارة الانطلاق لكونه وعباده، ثم يترك الأمور تجري «على مستقر العادة» واستناداً إلى قوانينها الداخلية السببية الخاصة. إن إله ابن خلدون يذكرنا باله هيغل الذي خلق الكون كمرآة يرى فيها ذاته.

(6) حاول بعض قارئي ابن خلدون تفسير المخطط الخلدوني بواحدة من عناصره. وهذا العنصر هو عند الدكتور علي الوردي مثلاً «الصراع البدوي ـ الحضري»، وعند ساطع الحصري «العصبية» وعند طه حسين «الدولة»، وبرأيي فإن ارجاع «البنية» إلى أحد عناصرها، قد يحمل معه معنى التشويه، إذا لم يتحصن الباحث بالنظرة الجدلية وبالتالي قد يتحول من مبدأ «العامل الحاسم» إلى مبدأ «العامل الوحيد» الذي هو مناقض للعلم.

(7) إن بعضاً من أقوال ابن خلدون تنطوي بالفعل على بذور «المفهوم المادي للتاريخ». ولكن مثل هذه الأقوال لا يمكن ولا ينبغي فصلها عن سياقها المعرفي العام، ومن زاوية هذا السياق فإنه لا يمكن «توأمة» ولا حتى مقارنة ابن خلدون بماركس أو العكس، ذلك أنه لكل منهما إشكاليته النظرية والسياسية الخاصة، المرتبطة أساساً ببيئته التاريخية (الإقطاعية ـ أو حسب البعض أسلوب الإنتاج الآسيوي ـ بالنسبة لابن خلدون، والرأسمالية بالنسبة لماركس)، ولكننا نترك الباب مفتوحاً أمام إمكانية أن يُعَدّ ابن خلدون سلفاً بعيداً لماركس. فيما يتعلق بالمفهوم المادي للتاريخ، وذلك بنفس المعنى الذي يعتبر فيه هيراقليطس سلفاً بعيداً لهيغل ولماركس فيما يتعلق بالمادية الجدلية. وتحضرني هنا الرسالة التي بعث بها مكسيم غوركي إلى المفكر الروسي ف. أ. أنوتشين (1912) والتي يقول فيها: «إنك تنبئنا بأن ابن خلدون في القرن الرابع عشر كان أول من أظهر دور العوامل الاقتصادية وعلاقات الإنتاج. إن هذا النبأ قد أحدث وقع خبر مثير،



واهتم به صديق الطرفين (يقصد لينين) اهتماماً خاصاً»[78].

(8) أن المفاهيم التي استخدمها ابن خلدون لا يمكن ببساطة التعرف على مضمونها الحقيقي عبر قواميس اللغة العربية، ولا عبر ترجمتها إلى بعض التعابير السوسيولوجية أو الفلسفية المعاصرة، والصحيح هو أن تستنبط هذه المضامين من سياق النصوص سابقاً.

(9) يـرى محمد القبـلي أن هنالـك بعض الثوابت المهمـة التي أثرت عـلى تاريخ المجتمع المغربي تأثيراً عميقاً نظراً لارتباطها بظاهرة الدولة وطبيعة الحكم ذاته، ولكن ابن خلدون لم يعرها أهمية تذكر وهي:

(78) الطيب تيزيني، مشروع رؤية جديدة للفكر العربي في العصر الوسيط، ط 5 ([د. م.]: دار دمشق، 1981)، ص 296.

ـ دور التجارة الخارجية في نشوء الدولة وارتقائها. . . فهي من بعض النواحي لا تقل أهمية عن ظاهرة العصبية.

ـ إهمال الدولة المغربية المتاجرة.

ـ قيام دولتين عاصرهما ابن خلدون واحتك بهما على العصبية وحدها من دون الارتكاز على أية عقيدة خاصة متميزة، ونقصد دولة المرينيين بفاس، ودولة بني عبد الواد بتلسمان(79).

(10) إن الملاحظات أعلاه ليست أكثر من عرض سريع للجانب السوسيولوجي في المقدمة وسيظل مطروحاً على بساط البحث والحوار.

ـ درجة الكثافة السوسيولوجية في المقدمة.
ـ درجة «المعاصرة» للمقدمة، سواء بموضوعاتها أو بمناهجها.
ـ درجة علمية ومصداقية تحليلات ابن خلدون.
ـ عدد من المفاهيم والمقولات النظرية الخلدونية مثل: نظرية الدورة، مادية ابن خلدون، انتهازيته السياسية، الحدود التاريخية والجغرافية (الزمانية والمكانية) لنظرياته. . وغيرها.

7 ـ المقدمة وعلم اجتماع البلدان النامية

وإذا ما أتينا إلى المسألة التي تهمنا مباشرة، والمتعلقة في إمكانية الاستفادة من ابن خلدون في فهم وتفسير الظواهر الاجتماعية في البلدان «المتخلفة»، وأذن في مدى معاصرة ابن خلدون، فإن الأمر من وجهة نظرنا يمكن تحديده في خطوطه العامة والعريضة كالتالي:

أ ـ إن «السوسيولوجية» الخلدونية يمكن أن تتداخل مع علم اجتماع البلدان النامية بالمقدار الذي يتبين فيه، أن البنيات الاجتماعية (بالمعنى الواسع) التي وصفها وحللها وتعامل معها ابن خلدون، أي البنيات القروسطية ما تزال موجودة في العالم الثالث ولا سيما العالم العربي الإسلامي بهذه الدرجة و تلك، بهذه الصورة أو تلك.

ب ـ إن غالبية الذين درسوا المقدمة، من هذه الزاوية، يَقْبلون أنّ كثيراً من البنيات الاجتماعية والعقلية القروسطية ما تزال سارية المفعول بدرجات متفاوتة في بلدان العالم الثالث، بل أن وجود هذه البنيات هو أحد أبرز مظاهر «التخلف» في البلدان

(79) أعمال ندوة ابن خلدون، ص 353 - 355.

المتخلفة، ولذلك فإن مقدمة ابن خلدون ما تزال «معاصرة» لنا في كثير من مقولاتها ونظرياتها. ونذكر الاستشهادات التالية حول هذه النقطة:

(1) بل لعلنا لا نبالغ إذا قلنا أن المقدمة تكاد تكون المؤلَّف العربي الوحيد الذي نحس عند مطالعته بأنه يتحدث فعلاً إلينا، وبأنه فعلاً منا وإلينا، وبالتالي نشعر بأنه أكثر معاصرة منا لأنفسنا وواقعنا[80].

(2)... لكن الإقطاعية التي تتحدد معالمها في معاني عامة مثل التسلط بالقوة وتكوين طبقة حاكمة مسرفة في استغلالها للشعوب، ومسرفة في سلوكها التبذيري والتمتعي لا زالت موجودة في كثير من نواحي العالم الإسلامي، في الأنظمة الملكية، وفي كثير من الأنظمة غير الملكية[81].

(3)... فالتحليل والتركيب والبحوث التي حققها هذا المغربي العبقري في القرن الرابع عشر، تساعدنا اليوم على إجادة فهم القضية، التي هي بلا ريب أوسع القضايا، وأشدها مأساوية في عصرنا، ألا وهي «التخلف»[82].

(4) فلا أحد لا يفكر أن ابن خلدون مطبوع بطابع القرون الوسطى، ولكن السؤال الذي ينبغي طرحه في هذا السياق هو: هل غاب عالم العصور الوسطى تماماً من العالم الذي تتحرك فيه الشعوب العربية؟ أن أسباباً وجيهة تحمل على الاعتقاد أن التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي والاجتماعي ـ السياسي والاجتماعي ـ الثقافي للعالم العربي، تعوقه بنى مادية وذهنية لم تتغير تغيراً عميقاً منذ العصور الوسطى، ولذلك فإن ابن خلدون يهم مباشرة المفكر العربي في هذا العصر بقدر ما هو مفكر مطابق لواقع اجتماعي تاريخي لا يزال حاضراً[83].

ج ـ أننا نقبل بدورنا أن عالم ابن خلدون ما يزال موجوداً بأشكال ودرجات متفاوتة في معظم بلدان العالم الثالث، فمثلاً في البنى «ما قبل الرأسمالية». أن الاجتياح الكولونيالي لم يعمل هنا على تحطيم هذه البنيات تحطيماً كاملاً، ولكنه عمل فقط على خلخلتها وتبديل وظائفها، وتسخيرها في خدمة أسلوب الإنتاج الرأسمالي في المركز. إن هذه البنيات «التقليدية» السابقة على الاستعمار، وهي التي وصفها وحللها ابن خلدون

---

(80) الجابري، نحن والتراث، ص 465.

(81) مزيان، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون وأسسها من الفكر الاسلامي والواقع المجتمعي، ص 424 - 435.

(82) لاكوست، العلامة ابن خلدون، ص 248 - 253.

(83) نصار، الفكر الواقعي عند ابن خلدون، ص 7.

في مقدمته، قد جعلت الاستعمار ممكناً في القرن التاسع عشر، الأمر الذي ترتب عليه وقف عملية التطور الطبيعي في المستعمرات، وتشويه بنيتها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وهكذا ظهرت ولأول مرّة في التاريخ ظاهرة نوعية عالمية هي ظاهرة «الدول المتخلفة ـ الدول المتقدمة» بما حملته في داخلها من استمرارية البنيات الاجتماعية والعقلية ما قبل الرأسمالية في عصر انتصار الاشتراكية.

د ـ أبرز الظواهر الاجتماعية التي ما تزال تمثل صلة وصل بين عصر ابن خلدون (القرن 14)، وعصرنا هي: ظاهرة البداوة والاقتصاد الرعوي ـ القبلية الاجتماعية والاقتصادية ـ الملكية المشاعية ـ العصبية القبلية ـ العصبية الدينية ـ العصبية الطائفية ـ الزعامة الكارزمية ـ الدور البارز للزعماء الدينيين والدنيويين ـ التعصب القومي ـ التفكير الخرافي المرتبط بالاقتصاد الفلاحي ـ السلبية تجاه الحكومة ـ البطرياركية والمركز المتدني للمرأة ـ الدور البارز للكبار ـ هيمنة المدينة على الريف ـ الجماهير الحاضرة الغائبة ـ تعدد الأنماط الإنتاجية ـ غلبة الانقسام وبالتالي الصراع العمودي على الأفقي (الطبقي) ـ هيمنة العنصر الفلاحي على الحياة الاجتماعية والاقتصادية ـ ظاهرة النخب المترفة ـ ظاهرة الخوف من السلطان ـ الأمية.

هـ ـ أن العناوين التي تحملها بعض فصول المقدمة، توحي على الفور بعلاقتها بتلك الظواهر التي أوردناها.

- فصل في أن العصبية إنما تكون من التحام النسب أو في معناه.
- فصل في أن الغاية التي تجري إليها العصبية هي الملك
- فصل في أن من عوائق الملك حصول الترف وانغماس القبيل في النعيم
- فصل في أن المغلوب مولع بالاقتداء بالغالب.
- فصل في أن البوادي من القبائل والعصائب مغلوبون لأهل الأمصار.
- فصل في أن معاناة أهل الحضر للأحكام مفسدة للبأس فيهم ذاهبة بالمنفعة منهم
- فصل في أن أهل البدو أقرب إلى الخير من أهل الحضر
- فصل في أنه إذا استقرت الدولة وتمهدت تستغني عن العصبية.
- فصل في أن الدعوة الدينية بغير العصبية تتم
- فصل في أن الدعوة الدينية تزيد الدولة في أصلها قوة على قوة العصبية
- فصل في أن الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قلّ أن تستحكم فيها دولة.
- فصل في أن من طبيعة الملك الانفراد بالمجد
- فصل في أن الفلاحة من معاش المستضعفين. . .

- فصل في أن الجاه مفيد للمال.
- فصل في أن الصنائع لا بد لها من العلم.
- فصل في أن الصناعة تكتمل باكتمال العمران الحضري.
- فصل في استظهار صاحب الدولة الى قومه وأهل عصبيته بالموالي.
- فصل في أن الظلم مؤذن بخراب العمران.
- فصل في أن العمران البشري لا بد له من سياسة ينتظم بها أمره.

و - إن ظاهرات كثيرة تجري اليوم على ساحة العالم الثالث لا يمكن تفسيرها بالرجوع إلى ابن خلدون فقط، ولكن من الصحيح أيضاً أنه لا يمكن تفسيرها بالرجوع إلى كارل ماركس فقط، إن تركيباً خلدونياً - ماركسياً هو وحده الكفيل بتقديم التفسير العلمي للكثير مما يجري. على سبيل المثال: الحرب العراقية - الإيرانية، الصراع العربي - الاسرائيلي، ظاهرة الانقلابات العسكرية، الدور الكبير الذي يلعبه بعض الأفراد، الدور المتميز الذي تلعبه بعض الأقليات في عدد من أقطار العالم الثالث، أحداث لبنان... الخ

المراجع(*)

1 ـ ابن خلدون، عبد الرحمن: المقدمة، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، بيروت 1961.

2 ـ آرون، ريمون: المجتمع الصناعي، بيروت ـ باريس، 1980 طبعة ثانية.

3 ـ آرون، ريمون: صراع الطبقات، بيروت ـ باريس، 1980 ط 2.

4 ـ إتكن، هـ ـ ج: دراسة التاريخ وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية، بيروت ـ نيويورك 1963.

5 ـ الأخرس صفوح: علم الاجتماع العام، أسسه، ميادينه، موضوعاته دمشق 1981.

6 ـ الأخرس صفوح: العلوم الاجتماعية، طبيعتها، ميادينها، طرائق بحثها، دار الفكر 1972.

7 ـ إنكلز، ألكس: مقدمة في علم الاجتماع، دار المعارف (مصر) 1981، ط 5.

8 ـ أوسيبوف، ج: قضايا علم الاجتماع ـ دراسة سوفيتية نقدية لعلم الاجتماع الرأسمالي، دار المعارف (مصر) 1970.

9 ـ إنجلز، فريدريك: لودفيغ فيورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الألمانية، دمشق، بلا تاريخ.

(*) اكتفينا بإيراد المراجع التي أوردنا شواهد منها في هذا العمل ـ مع استثناءات محدودة ـ علماً أن مراجع الفصل الخامس قد وردت في أسفل الصفحات.

10 ـ بجاوي، محمد: من أجل نظام اقتصادي دولي جديد، الجزائر 1981.
11 ـ بدر، أحمد: أصول البحث الاجتماعي ومناهجه، الكويت 1978، ط 4.
12 ـ بدوي، عبد الرحمن: مناهج البحث العلمي، الكويت 1977، ط 3.
13 ـ برونوفسكي، ج: وحدة الإنسان، القاهرة، نيويورك 1975.
14 ـ بريتشارد، إيفانز: الانثروبولوجيا الاجتماعية، الاسكندرية 1975 ط 5 ترجمة د. أحمد أبو زيد.
15 ـ بللوز، نايف: مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، دمشق 1981.
16 ـ بليخانوف، ج. ف: في تطور النظرة الواحدية إلى التاريخ، موسكو، دار التقدم 1981.
16 (أ) ـ باتسيفا، سفيتلانا: العمران البشري في مقدمة ابن خلدون، الدار العربية للكتاب، ليبيا ـ تونس.
17 ـ بن بني مالك: المسلم في عالم الاقتصاد، دار الشروق، بيروت 1972.
18 ـ بوتول، غاستون: تاريخ علم الاجتماع، بيروت ـ باريس 1977.
19 ـ بوتومور، ت. ب: تمهيد في علم الاجتماع، دار المعارف (مصر) 1978، ط 3.
20 ـ بوتومور، ت. ب (وم، ربل): في سوسيولوجيا ماركس وفلسفته الاجتماعية، دار دمشق، 1972.
21 ـ بوبوف، ي: نقد علم الاجتماع البرجوازي المعاصر، دار دمشق، 1974، ط 2.
22 ـ بياجه، جان: وضع علوم الإنسان في منظومة العلوم، في: اليونيسكو، الاتجاهات الرئيسة للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد «1» مطبعة جامعة دمشق، 1976، ص 65 - 158.
23 ـ تيماشيف، ن: نظرية علم الاجتماع ـ طبيعتها وتطورها، دار المعارف 1972، ط 2.
24 ـ تورين، آلان: إنتاج المجتمع، دمشق 1977.
25 ـ الجابري، محمد عابد: فكر ابن خلدون ـ العصبية والدولة، الدار البيضاء 1982 ط 3.
26 ـ جورفتش، جورج: دراسات في الطبقات الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1972.
27 ـ الجوهري محمد (وآخرون) ميادين علم الاجتماع، دار المعارف بمصر 1976 ط 4.
28 ـ الجوهري، محمد (وآخرون): دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري، القاهرة 1979، ط 3 (ترجمة وتعليق).

29 ـ الحسيني، السيد محمد: دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف بمصر، 1979، ط 4.
30 ـ الخشاب، مصطفى: علم الاجتماع ومدارسه، الكتاب الثاني، القاهرة 1965.
31 ـ الخشاب، مصطفى: علم الاجتماع ومدارسه، الكتاب الثالث، القاهرة 1979.
32 ـ الخشاب، سامية مصطفى: علم الاجتماع الإسلامي، دار المعارف، القاهرة 1980.
33 ـ دوركهايم، إميل: قواعد المنهج في علم الاجتماع، القاهرة 1961.
34 ـ دومون، فرناند: الأيديولوجيات، دمشق 1977.
35 ـ دوفينو، جان: مقدمة في علم الاجتماع، القاهرة 1973.
36 ـ دي، بي، بيير: البحث الموجه، في: الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية والانسانية، (اليونيسكو) المجلد «3» مطبعة دمشق 1976، ص 87 - 201.
37 ـ ديكارت، ر: مقال الطريقة لحسن قيادة العقل والبحث عن الحقيقة في العلوم ترجمة: د. جميل صليبا، بيروت 1953.
38 ـ الزعبي، محمد أحمد: التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي، دار الطليعة، بيروت، 1979.
39 ـ الساعاتي، حسن: علم الاجتماع الصناعي، بيروت، 1980 ط 3.
40 ـ السمالوطي، نبيل: علم اجتماع التنمية ـ دراسة في اجتماعيات العالم الثالث، الاسكندرية، 1978. ط 2.
41 ـ السمالوطي، نبيل: البناء النظري لعلم الاجتماع، الاسكندرية، 1974.
42 ـ سويزي، بول (وآخرون): الامبريالية وقضايا التطور الاقتصادي في البلدان المتخلفة، ترجمة عصام خفاجي، دار ابن خلدون 1974 ط 2.
43 ـ شحاتة، حسن سعفان: علم الجريمة، القاهرة 1966 ط 2.
44 ـ الطاهر، عبد الله: نظرية الثورة من ابن خلدون إلى ماركس، بيروت 1979.
45 ـ طلعت عيسى، محمد: البحث الاجتماعي ـ مبادئه، ومناهجه، القاهرة 1963 ط 3.
46 ـ عاقل، فاخر: أسس البحث العلمي في العلوم السلوكية، بيروت 1979.
47 ـ عبد الباسط، عبد المعطي: اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، الكويت 1981.
48 ـ عبد الباسط، عبد المعطي: مطالعات نقدية في الاتحاد السوفيتي في علم الاجتماع، مطبعة الأمانة، مصر 1977.

49 ـ علياء شكري (ومحمد علي محمد): قراءات معاصرة في علم الاجتماع، النظرية والمنهج، القاهرة، 1972.
50 ـ عمار، حامد: بعض مفاهيم علم الاجتماع، القاهرة، 1962 ط 2.
51 ـ غرامشي، أنطونيو: قضايا المادية التاريخية، بيروت، 1971.
52 ـ غليزرمن: قوانين التطور الاجتماعي، بيروت، 1978.
53 ـ غيث، محمد عاطف: دراسات في تاريخ التفكير واتجاهات النظرية في علم الاجتماع، بيروت، 1975 ـ دار النهضة العربية.
54 ـ غيث، محمد عاطف: علم الاجتماع ـ دراسات تطبيقية، بيروت، 1974.
55 ـ غيث، محمد عاطف: المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، دار المعارف 1965.
56 ـ غيث، محمد عاطف: الموقف النظري في علم الاجتماع المعاصر، الاسكندرية 1972.
57 ـ غيث، محمد عاطف: علم الاجتماع ـ النظرية، المنهج، الموضوع، القاهرة 1971.
58 ـ غريب، محمد سيد أحمد: المدخل في دراسة الجماعات الاجتماعية، الاسكندرية 1979.
59 ـ فرانك، أ. ج: علم اجتماع التنمية وتخلف علم الاجتماع، في: محمد الجوهري (وآخرون)، ميادين في علم الاجتماع، دار المعارف 1976، ط: 4، ص 384 - 437.
60 ـ فروند، جوليان: علم الاجتماع عند ماكس فيبر، دمشق 1976.
61 ـ قباري، محمد إسماعيل: الاتجاهات المعاصرة في مناهج علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، بلا تاريخ.
62 ـ قباري، محمد إسماعيل: أصول علم الاجتماع ومصادره، الاسكندرية، 1978.
63 ـ قباري محمد إسماعيل: قضايا علم الاجتماع المعاصر، الاسكندرية، 1976، ط 2.
64 ـ قباري، محمد إسماعيل، علم الاجتماع والفلسفة ـ نظرية المعرفة. الاسكندرية 1979.
65 ـ كاتشانفسكي، ي. ف: عبودية، إقطاعية، أم أسلوب إنتاج آسيوي، بيروت 1980 (ترجمة عارف دليلة).
66 ـ كابلوف، ت: البحث السوسيولوجي، بيروت 1979.
67 ـ كارديلي، ادوارد: في النقد الاجتماعي، دار المعارف بمصر 1968.
68 ـ كورتس، كارل، التصور المادي للنظرية الماركسية، بيروت 1973.

69 ـ كوفالزون، (وماكيشين): الوعي الاجتماعي والعلوم الاجتماعية، موسكو، دار التقدم، 1980.

70 ـ كوفالزون (وكيلي): المادية التاريخية ـ دراسة في نظرية المجتمع الماركسية، موسكو، بلا تاريخ، دار التقدم.

71 ـ كولسون، م (وريدل، د): مقدمة نقدية في علم الاجتماع، الاسكندرية، 1972.

72 ـ كرانز برج (ودافنبورت) ـ تحرير: التكنولوجيا والثقافة، القاهرة 1975.

73 ـ كوفلييه، إرماند: مدخل إلى علم الاجتماع، بيروت 1960.

74 ـ كوفلييه، إرماند: لمحة عن تاريخ علم الاجتماع، في: علياء شكري ومحمد علي محمد، قراءات معاصرة في علم الاجتماع ـ النظرية والمنهج، القاهرة 1972، ص 2 - 92.

75 ـ لازار سفيلد، ب: علم الاجتماع، في: الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية والانسانية (اليونيسكو)، المجلد «1» ، مطبعة جامعة دمشق 1976، ص 159 - 372.

76 ـ لازار سفيلد، بول: البيئة والاستدلال في البحث الاجتماعي، في: صفوح الأخرس، العلوم الاجتماعية ـ طبيعتها، ميادينها، طرائق بحثها، دار الفكر 1972.

77 ـ لابيكا، ج: السياسة والدين عند ابن خلدون، بيروت 1980.

78 ـ لانجه، أوسكار: الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، بيروت 1973، ط 2.

79 ـ لينين، ف. أ: «من هم أصدقاء الشعب» في: المختارات (عشر مجلدات) المجلد «1». دار التقدم. موسكو، 1978، ص 37 - 293.

80 ـ لينين، ماركس ـ انجلز: الماركسية، موسكو، بلا تاريخ.

81 ـ لنتون، رالف (تحرير): الانثروبولوجيا وأزمة العالم الحديث، بيروت ـ نيويورك 1967.

82 ـ ماركس، ك: بيان الحزب الشيوعي، دار التقدم، موسكو، بلا تاريخ.

83 ـ مانهايم، ك: الأيديولوجية والطوباوية، بغداد 1968.

84 ـ ماكيفر، ر (وبيدج، ن): المجتمع، الكتاب الأول، القاهرة 1974، ط 3.

85 ـ ماكيفر، ر: الجماعة، دراسة في علم الاجتماع، القاهرة 1968.

86 ـ مجموعة من الأساتذة السوفيات: موجز تاريخ الفلسفة، بيروت 1979، ط 3.

87 ـ مجموعة من الأساتذة السوفيات: المادية الديالكتيكية، دمشق، بلا تاريخ.

88 ـ مجموعة (بإشراف: روزنتال، م، ويودين، د): الموسوعة الفلسفية، بيروت 1974، دار الطليعة.

89 ـ مجموعة من العلماء السوفييت: حول الصراع الأيديولوجي في البلدان النامية، دمشق 1974، دار الجماهير العربية.
90 ـ معتوق، فريدريك: تطور علم اجتماع المعرفة من خلال تسعة مؤلفات أساسية، بيروت 1982.
91 ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: حلقة النهوض بعلم الاجتماع في الوطن العربي، الجزائر 19 - 26 مارس (آذار) 1973.
92 ـ المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية: الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفي في الجمهورية العربية المتحدة، 1971.
93 ـ محمد علي محمد: رواد علم الاجتماع ـ قراءة جديدة للفكر الاجتماعي الغربي، الاسكندرية 1976.
94 ـ مندراس، هـ: مبادىء علم الاجتماع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بلا تاريخ.
95 ـ مردوك، ب. ج: الانثروبولوجيا وأزمة العالم الحديث، بيروت، نيويورك 1967.
96 ـ ميد، هنتر: الفلسفة ـ أنواعها ومشاكلها، القاهرة 1975 ط 2.
97 ـ مومجيان، خ: مراحل التاريخ، دار التقدم ـ طشقند 1981.
98 ـ نصار، ناصيف: الفكر الواقعي عند ابن خلدون، بيروت 1981.
99 ـ نعيم، سمير أحمد: النظرية في علم الاجتماع، القاهرة 1979.
100 ـ نعيم، سمير أحمد: علم الاجتماع القانوني، دار المعارف 1982.
101 ـ نيكيفوروف، ف. ن: الشرق والتاريخ العالمي ـ حول أسلوب الإنتاج الآسيوي، دار الفارابي، بيروت 1981.
102 ـ هومانز، ج: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، في: علياء سكري ومحمد علي محمد: قراءات معاصرة في علم الاجتماع ـ النظرية والمنهج، القاهرة 1972، ص 93 - 145.
103 ـ هومانز، ج: طبيعة العلوم الاجتماعية، في: صفوح الأخرس، العلوم الاجتماعية ـ طبيعتها، ميادينها، طرائق بحثها، دار الفكر، 1972، ص 31 - 122.
104 ـ هوفمان، بول. ج: عالم بلا فاقة، سلسلة اخترنا لك ـ الدار القومية للطباعة والنشر، العدد 177.
105 ـ وقيدي، محمد: العلوم الإنسانية والأيديولوجيا، بيروت 1983.
106 ـ وافي، علي عبد الواحد: علم الاجتماع، مصر 1979 ط 2.
107 ـ وولف. أ: عرض تاريخي للفلسفة والعلم، القاهرة 1944 ط 2.

108 ـ يونيسكو: الاتجاهات الرئيسة للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، مطبعة جامعة دمشق، 1976. المجلد «1».
109 ـ نفس المرجع: المجلد «2».
110 ـ نفس المرجع: المجلد «3».
110 (أ) ـ وهبة، مراد (آخرون)، القاموس الفلسفي، القاهرة 1971، ط 2.

111 - ASSMAN, G., und T. STOLLBERG: Gundlagen der marxistisch - Leninistischen Soziologie, Dietz Verlag, Berlin, 1977.
112 - ARON, RAYMOND: Hauptstroemungen des modernen soziologischen Denkens: Durkheim, Parito, Weber, Herausgegeber von Ernisto Grassi, Universität Muenschen, 1979.
113 - BERGER, P.L.: Ein Ladung Zur Soziologie, Deutscher Taschenbuch Verlag, 3. Auflage, 1982.
114 - BERGER, H. (u.a): Der Soziologische Forschungsprozess (Methodologische und Methodische Aspekte), Dietz Verlag, Berlin, 1973.
115 - BEHRENDET, R.F.: Der Mensch im Licht der Soziologie, Verlag W. Kohlhammer Stuttgart, 5. Auflage, 1973.
116 - DION.MICHEL: Soziologie und Ideologie, Akademie Verlag, Berlin, 1975.
117 - DOHNKE, D.: Zur Struktur der soziologischen Theorie, in: «Institut fuer marxistisch - Leninistische Soziologie der Humboldt - Universitaet zu Berlin, Aus dem Wissenschaftlichen Leben des Instituts, Heft 1, Berlin, 1981.
118 - DROBISHEWA, L.M.: Soziologie und Geschichte, VEB Deutscher Verlag der Wissenschaft, Berlin, 1974.
119 - ENGELS, F.: Ludwig Feuerbach und der Ausgang der Klassischen deutschen Philosophie, in: Marx - Engels Werke Bd. 21, Berlin, 1962.
120 - ENGELS, F.: Die Entwicklung des Sozilismus von der Utopie zur Wissen schaft, Dietz Verlag, Berlin, 1973.
121 - ENGELS, F.: Rede am Grabe von Karl Marx, in: Marx - Engels Werke, BD. 19.

122 - ERNEST, K.: Zu einigen theiretischen und methodolischen Aspekten der Untersuchung der Entwicklung und Struktur der Klassenbeziehungen in den afro - asiatischen Staaten..., in: Thematische Information und Dokumentation 7/1976.

123 - ERNEST, K.: Tradition und Fortschritt im afrikanischen Dorf, Akademie Verlag - Berlin, 1973.

123 - FRIEDRISCH, W.. (u.a): Der Sozialwissenschaftlische Forschungsprozess, VEB Deutscher Verlag der Wissenschaften, Berlin, 1980.

125 - GROPP, R.O.: Der dialiktische Materialismus VEB Verlag Enzyklopädie, Leipzig, 1961.

126 - GUDYMENKO, A.W.: Zur marxistisch - Leninistischen Methodologie der Untersuchung des Proletariats in den Entwicklungsländern, in: Thematische Information und Dokumentation 7/1976.

127 - JAHRBUCH FUER SOZIOLOGIE UND SOZIALPOLITIK, Akademie Verlag, Berlin, 1980.

128 - JAHRBUCH FUER SOZIOLOGIE UND SOZIALPOLITIK... 1981.

129 - JAHRBUCH FUER SOZIOLOGIE UND SOZIALPOLITIK... 1982.

130 - KON, I.S.: Der Positivismus in der Soziologie , geschichtlicher Abriss, Akademie Verlag, Berlin, 1968.

131 - KUCZYNSKI, J.: Studien zu einer Geschichte der Gesellschaftswissenschaften, Akademie Verlag, Berlin, 1978, Band 10.

132 - LENIN, W.I.: Statistik und Soziologie, in: Werke Bd. 23 Dietz Verlag, Berlin, 1978.

133 - MARX, K.: Zur Kritik der Politischen Okonomie Vrtwart, Werke Bd. 13, Diettz Verlag, Berlin, 1971.

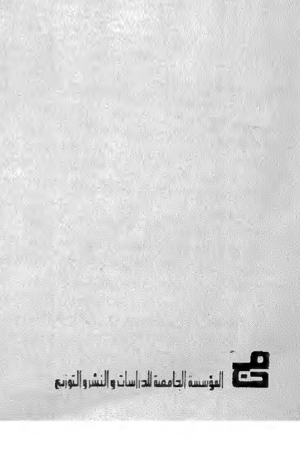
134 - MARX, K.,F.: ENGELS: MEW, Bd. 3, Berlin, 1969.

135 - PARSONS, T., und A. SCHUETZ: Zur Theorie sozialen Handelns - Ein Briefwechsel, Frankfurt, 1977.

136 - POLITBUERO des ZK der SED, Zentralforschungsplan der Marxistisch Leninistischen Gesellschaftswissenschaften der DDR 1981 - 1985, in: Einheit, Heft 12/80.

'137 - SOROKIN, P.: Soziologische Theorien im 19 und 20 Jahrhundert, G.H. Beckssche Verlagsbuchhandlung, Muénchen, 1931.
138 - STOLLBERG, R.: Srbeitssoziologie, Verlag der Wirtschaft, Berlin, 1978.
139 - STOLLBERG, R.: Warum und Wozu Soziologie? Dietz Verlag, Berlin, 1983.
140 - TAUBERT, H., und D. WITTICH: Soziologie im Sozialismus, Materialien der «Tage der Marxistisch - Leninistischen Soziologie in der DDR», Dietz Verlag, Berlin, 1970.
141 - TSCHESNOKOW, D.I.: Der Historische Materialismus als Soziologie des Marxismus - Leninismus, Dietz Verlag, Berlin, 1975.
142 - WOLF, H.F.: Zur Struktur der Theorie marxistischen Soziologe und Zweigsoziologien, in: Wiss. Z. Karl Marx Univ. Leipzig, R. 25, Jg 1976, H. 3.
143 - WINTER, K.: (Herausgegeben Kon), Soziologie fuer Mediziner, VEB Verlag, Berlin, 1973.
144 - WOERTERBUCH der Marxistisch - Leninistischen Soziologie, Dietz Verlag, Berlin, 1969.
145 - WOERTERBUCH der Marxistisch -Leninistischen Soziologie, Dietz Verlag, Berlin, 1977.

الفهرس


المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع